A/S-31/PV.2

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثون

الجلسة **٢**

الخميس، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥.

الجزء الافتتاحي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأُدْلي الآن ببياني الافتتاحي من المنصة.

يشرفني أن أرحب بالممثلين في الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة، بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) – وهي الدورة الاستثنائية الأولى من نوعها للتصدي لجائحة. ويمثل اليوم لحظة حساب تشتد الحاجة إليها وتأخرت كثيرا. وما كان لأحد منا أن يتخيل في مثل هذا الوقت من العام الماضي ما كان في جعبة المستقبل من مفاجآت. فقد عطلت جائحة كوفيد-١٩ حياة الجميع في مختلف أنحاء العالم. وشكلت تحديا لعالمنا بطرق تختلف عن أي أزمة أخرى في تاريخ الأمم المتحدة الممتد على مدى ٧٥ سنة.

إن جائحة كوفيد-١٩ أولاً وقبل كل شيء أزمة صحية عالمية. ولكنها في الوقت نفسه أزمة اقتصادية، وأزمة إنمائية، وأزمة إنسانية، وأزمة حقوق إنسان. ونواجه أعتى موجة ركود تعصف بالعالم منذ الكساد الكبير وأوسع انهيار في المداخيل منذ عام ١٨٧٠. فقد تقلص الاقتصاد العالمي بنسبة ٤,٤ في المائة. ومن المتوقع أن يرتفع معدل الفقر المدقع في العالم للمرة الأولى منذ أكثر من ٢٠ عاما. ويوجد حوالي ١١٥ مليون شخص معرضون للوقوع في براثن الفقر المدقع. وما برحت الاستثمارات الأجنبية تتبخر. فالقيود المفروضة على التجارة والسفر، والانخفاض الحاد في عائدات الصادرات والسياحة والتحويلات المالية، كل ذلك يعرض للخطر سُبل العيش لمليارات الناس في جميع أنحاء العالم. وقد اختُطِف مسار التنمية العالمية الذي كنا نتبعه. ويشعر كل بلد بالضغط. ومع ذلك، فإن أولئك المتخلفين بالفعل عن الركب هم الأشد تضررا. لقد تفاقمت الأزمات الإنسانية الراهنة، ومجاعة ذات أبعاد غير مسبوقة تتهدد أفقر الناس في العالم. إننا نواجه خطرا داهما حيث سنقضي ببساطة نصف عقد العمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، للعودة إلى ما كنا عليه في بداية العام.

أثرت الجائحة بشكل غير متناسب على أضعف الفئات في مجتمعاتنا، أي على النساء والأطفال والمسنين والمعوقين واللاجئين والمهاجرين وسكان الأحياء الفقيرة والمشردين. وهي تكشف عن جوانب عدم مساواة هيكلية وعقبات تحول دون

وفقا للمقرر 562/74، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقد ها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة
papersmart.un.org

التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وأدت تدابير الإغلاق الشامل إلى زيادة العنف الجنساني والإيذاء المنزلي ضد المرأة. ولن تعود العديد من النساء إلى القوى العاملة، إذ يتحملن بشكل غير متناسب عبء الرعاية غير المدفوعة الأجر والتعليم المنزلي. ويشعر الشباب بالإحباط بسبب تقييد تعليمهم ومشاركتهم المجتمعية وفرص عملهم.

إن الاضطرابات المتصلة بالجائحة في الخدمات الصحية والتغذوية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في معدلات وفيات الأطفال الناجمة عن أسباب يمكن الوقاية منها. فالفجوة الرقمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وكذلك بين المناطق الحضرية والريفية، تؤدي إلى زيادة الاستبعاد وعدم المساواة. وفي المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم التي يندر فيها الربط بالإنترنت، لا يستطيع ملايين الأطفال الحصول على التعليم عن بعد. ويشعر اللاجئون والمشردون داخليا، الذين هم بالفعل بعيدون عن ديارهم بسبب النزاعات والكوارث والاضطهاد، بالمزيد من المعاناة بسبب الجائحة، كما أن تزايد الخطاب العنصري، والكراهية، والوصم، والقوالب النمطية والتضليل الإعلامي يرافق هذه الجائحة.

إن قاعة الجمعية المكان الذي تجتمع فيه الدول؛ وهو المكان الذي تتحد فيه. وإن الجمعية العامة صوت البشرية وإرادتها وضميرها. والعالم يتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل تعزيز الروح القيادية واتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي لأكبر تحدٍ يواجهه عالمنا اليوم. وتجبرنا الأزمة على تغيير الكيفية التي تُدار بها الأمور؛ والتحلي بالجرأة واستعادة الثقة والإيمان بالأمم المتحدة. إذ لا توجد من المنظور المعياري مؤسسة أخرى تتمتع بولاية لها نفس القدر من بعد التأثير أو بوضع أفضل منها. ويجب على الأمم المتحدة أن تتولى زمام هذه المسألة. وتمثل هذه الدورة الاستثنائية لحظة تاريخية للدول الأعضاء والأمم المتحدة والأوساط العلمية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني، من أجل الاستماع إلى بعضهم البعض والمشاركة في حوار بشأن العواقب المتعددة الجوانب للجائحة، وكذلك بشأن سُبل التعافي على نحو أفضل وأقوى.

هذا ليس وقت الإنحناء باللائمة على أحد. فقد اجتمعنا هنا لرسم مسار للمضي قدما وإنهاء معاناة الشعوب التي نخدمها. كنت مقتنعا منذ البداية بأن عقد هذه الدورة الاستثنائية كان اختبارا لتعددية الأطراف التي حددها عملنا الجماعي بشأن أهم المسائل في عصرنا. وهي ليست بأي حال من الأحوال نهاية تصدينا المشترك للجائحة والتعافي منها. نحن لم نكن مستعدين لجائحة كوفيد – ١٩، ولكن علينا أن نكون مستعدين للجائحة المقبلة أو كارثة المناخ أو الركود العالمي، لأن أزمة بهذا الحجم ستتطلب منا مواجهتها عند حدوثها.

يجب أن نكون قادرين على الصمود أمام التحدي، وينبغي ألا تستهدف استجابتنا ببساطة العودة إلى الوضع السابق. إنما ينبغي أن نفعله واضح. أولا، يجب أن نبدأ بضمان الحصول على اللقاحات على نحو عادل ومنصف. إن إتاحة فرص للجميع للحصول على لقاحات كوفيد–١٩ هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به، بل وهو التصرف الذكي أيضا. ومن وجهة نظر أخلاقية، نحن ملزمون بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب وبحماية الفئات الأكثر ضعفا. ومن الناحية العملية، تتوقف قيمة أي لقاح بصورة كلية على عدد الأشخاص الذين يمكن أن يحصلوا عليه، لذا يجب علينا تعزيز التعبئة السياسية وحشد الموارد من أجل المبادرات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى التوزيع العادل والمنصف للقاح كوفيد–١٩.

ثانيا، يجب أن نعمل معا لحماية أشد البلدان ضعفا التي لا تزال متخلفة عن الركب، وعلى الأخص أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن نضمن توافر الموارد المالية الكافية لتحقيق تعافٍ قادر على تحمل الصدمات وشامل للجميع. ويتعين علينا أنْ نوحد جهودنا لمواجهة تحديات ذلك الضعف وتضاؤل الحيز المالي.

وأشجع المؤسسات المالية الدولية والبلدان الشريكة على بذل كل ما في وسعها لتخفيف أعباء الديون، وتسهيل الاستثمار وزيادة المساعدة الإنمائية خلال هذه الفترة الحاسمة. وإذا لزم الأمر، يجب علينا تجميع الموارد المالية لإنشاء صناديق للاستثمار.

كما أبرزت الجائحة ضرورة ضخ المزيد من الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية والصحية في جميع أنحاء العالم. ويتعين علينا وضع مشاريع من أجل الإدماج الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفا. ويجب أن نضمن التغطية الصحية للجميع. وإلى جانب التصدي للعواقب المباشرة للجائحة، يجب علينا أيضاً أن نعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وأن نفي بتعهدنا بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب وأن نضمن أن تحفز جهودنا في مجال التعافي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولسنا بحاجة إلى تحديد الأولويات فيما بين تلك الأهداف. والواقع أن ثمة حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى تكمن وراء إنهاء الفقر المدقع ووقف تغير المناخ وحماية المحيطات وبناء مجتمعات شاملة للجميع. والاستثمارات الموجهة نحو أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تكون بمثابة وسيلة وغاية في آن معا لتحقيق التعافي في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩.

ويجب أيضا معالجة الأسباب الجذرية البيئية. إن كوفيد-١٩ من الأمراض المعدية الحيوانية المصدر التي تنشأ من مجموعات الحيوانات التي تتعرض لضغط بيئي شديد. وهذا هو التحذير الأخير لنا. ويجب أن نتوصل إلى الحقيقة بشأن كيفية حدوث ذلك لضمان عدم تكراره. وعلينا ببساطة حماية التنوع البيولوجي والتطلع إلى تحقيق انتعاش مرُاع للبيئة.

أخيرا، يجب علينا أن نكفل ألا تقوض السياسات التي ننفذها لمكافحة الجائحة المؤسسات الديمقراطية التي ترتكز عليها سلامة اقتصاداتنا ومجتمعاتنا على المدى الطويل. ويجب أن تتشكل استجابتنا للأزمة من خلال حقوق الإنسان وأن تدعم احترامها. وينبغي أن تكون سياساتنا عالمية ومنفتحة وشفافة وخاضعة للمساءلة وشاملة الجميع. ومن شأن تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وتخصيص الموارد للناس الأكثر ضعفا أن يدعم في الواقع استجابتنا للجائحة بجعل مجتمعاتنا أكثر إنصافا ومرونة.

إننا، كمجتمع عالمي، على أبواب أكبر تعاف اجتماعي - اقتصادي منذ إنشاء الأمم المتحدة. ومن شأن تعافينا، إذا جرى التخطيط والتنسيق له بشكل صحيح، أن يؤدي إلى الدفع بعجلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتسريع العمل في بناء هياكل أساسية قادرة على الصمود وتحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية وتحسين حماية العالم الطبيعي من حولنا. وفي عام ١٩٤٥، أعتقد المتشككون أن فكرة بناء نظام متعدد الأطراف، في صميمه منظمة ذات شرعية لا مثيل لها، فكرة مستحيلة. ولكن حتى في تلك الحقبة التي شهدت مأساة تفوق التصور، توحد العالم من أجل البشرية. وأنا متأكد من أننا سنتمكن من القيام بذلك مرة أخرى. والآن، نحلم جميعا باليوم الذي تنتهي فيه هذه الجائحة؛ اليوم الذي نتمكن فيه من أخذ نفس عميق من الهواء النقي دون خوف؛ اليوم الذي يمكننا فيه مصافحة زملائنا ومعانقة أفراد عائلاتنا والضحك مع أصدقائنا.

وبعد شهور من التكيف مع الحياة خلال هذه الجائحة، سيكون من السهل الشعور بالإحباط ولكن لا ينبغي أن تُثبط عزيمة الأعضاء. إننا نعمل من أجل الأعضاء. ونعمل من أجل اللاجئين الذين يتخذون كل الاحتياطات لحماية عائلاتهم في المخيمات. ونعمل من أجل الأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية مستبطنة، بينما يعزلون أنفسهم في المنزل؛ ومن أجل الفتيات والفتيان الذين يرغبون، قبل كل شيء، في العودة إلى المدارس؛ ومن أجل الأشخاص الذين ينتظرون دورهم لإجراء اختبار للكشف عن كوفيد-١٩، ومن أجل أولئك الذين لا تتاح لهم إمكانية الوصول إلى هذا التشخيص؛ ومن أجل العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يواصلون العمل بلا كلل في الخطوط الأمامية؛ ومن أجل الأشخاص الذين يكافحون آثار كوفيد-١٩ ومن أجل العائلات في جميع أنحاء العالم، الذين يشعرون بالحزن على فقدان أحبائهم. إن الأمم المتحدة تعمل

من أجلهم. ونحن متحدون من أجلهم. وأطلب إليهم أن يبقوا أقوياء. فهناك أيام مقبلة أكثر إشراقا.

قبل أن نمضي قدما، أود أن أدعو الأعضاء إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة، حدادا على أرواح جميع ضحايا جائحة مرض فيروس كورونا، بمن فيهم أفراد أسرتنا، أسرة الأمم المتحدة.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى الإدلاء ببيان، بما في ذلك بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الدورة الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة في سياق التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

بعد مرور ما يقرب من عام على انتشار الجائحة، نواجه مأساة إنسانية وحالة طوارئ في مجال الصحة العامة والشؤون الإنسانية والتنمية. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٤٥، يواجه العالم بأسره تهديدا مشتركا، بغض النظر عن الجنسية أو العرق أو المظهر. ولكن في حين أن كوفيد -١٩ لا يميز بين الناس، فإن جهودنا لمنعه واحتوائه تفعل ذلك. ولهذا السبب، أصابت الجائحة أفقر الناس وأضعفهم في مجتمعاتنا. وكان لها تأثير مدمر على كبار السن والنساء والفتيات والمجتمعات المحلية ذات الدخل المنخفض والمهمشين والمعزولين. وهي تمثل تهديدات جديدة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ومنذ البداية، قدمت منظمة الصحة العالمية معلومات واقعية وتوجيهات علمية كان ينبغي أن تشكل الأساس لاستجابة عالمية منسقة. وللأسف، لم يتم اتباع العديد من هذه التوصيات، وفي بعض الحالات، كان هناك رفض للحقائق وجرى تجاهل التوجيهات. وعندما يمضي كلّ بلد في اتجاه، يعيث الفيروس فساداً في كل اتجاه.

إن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه الجائحة هائل ومتزايد. وبفضل ما قام به العلماء والباحثون من جميع أنحاء العالم من عمل شاق وما أبدوه من تفانٍ، بمن فيهم أولئك الموجودون معنا اليوم، فقد تصبح اللقاحات متاحة في غضون الأسابيع والأشهر المقبلة. ولكن، فلا نخدعن أنفسنا. لا يمكن للقاح أن يمحو الضرر الذي سيمتد عبر سنوات، بل حتى عقود قادمة. فمعدلات الفقر المدقع ترتفع. وخطر المجاعة يلوح في الأفق. ونواجه أكبر تهديد بحدوث ركود عالمي منذ ثمانية عقود، وهذه الآثار التي تتنقل من جيل إلى جيل ليس سببها كوفيد-١٩ وحده. إنها نتيجة لأوجه الهشاشة وأوجه عدم المساواة والمظالم الطويلة الأمد، التي كشفت عنها الجائحة. لقد حان الوقت لإعادة الترتيب. وإذ نبني انتعاشا قويا، يجب علينا اغتنام الفرصة لإحداث تغيير.

ومنذ آذار/مارس، ركزت منظومة الأمم المتحدة جهودها على مساعدة البلدان في تجنب أسوأ آثار الجائحة، مع العمل في الوقت ذاته على تحقيق انتعاش قوي. وقد قمنا بتعبئة عملياتنا في مجال المشتريات والخدمات اللوجستية من أجل إيصال المعدات والإمدادات الطبية إلى ١٧٢ بلدا. وشملت جهودنا استجابة صحية واسعة النطاق ومنسقة وشاملة، بتوجيه من منظمة الصحة العالمية، تهدف إلى وقف عدوى الفيروس، والحد من الوفيات التي يتسبب فيها، وتطوير اللقاحات والتشخيصات والعلاجات التي يجب أن تكون متاحة للجميع.

لقد دعوت مرارا وتكرارا إلى أن يكون لقاح جائحة كوفيد-١٩ منفعة عامة عالمية، ومتاحا للجميع وفي كل مكان. إن مبادرة الإسراع بإتاحة أدوات لمكافحة كوفيد-١٩، والمرفق المعني بإتاحة اللقاحات المضادة لمرض كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي التابع لها، هما الأداتان اللتان ستساعدانا على تحقيق ذلك. ولكن لا تزال هناك فجوة مالية تبلغ ٢٨ بليون دولار، بما في ذلك ٤,٣ بلايين دولار مطلوبة على وجه السرعة خلال

الشهرين المقبلين. وأشكر أولئك الذين قدموا إسهاماتهم وأحث الجميع على إظهار دعمهم القوي.

وبالإضافة إلى الصحة، دعوت في آذار/مارس إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي حتى تتمكن البلدان من التركيز على مكافحة الفيروس. وكررت تلك الدعوة في خطابي أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، وحثثت على بذل جهود جديدة والالتزام بإسكات دوي المدافع بحلول نهاية العام (انظر A/75/PV.4). ويشجعني الدعم الذي تلقته هذه الدعوة من الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والحركات المسلحة، ومنظمات المجتمع المدني. وتشجعني أيضا الاستجابة لندائي من أجل السلام في المنازل في جميع أنحاء العالم وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وإذ نحتفل بحملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، أحث الحكومات على اتخاذ خطوات ملموسة للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها.

كما تشارك الأمم المتحدة بقوة في مكافحة المعلومات المضللة على الإنترنت. وتوفر حملتنا بشعار ”التحقق“ (Verified) معلومات مُقنعة وموثوق بها، بينما تتيح للأشخاص أدوات للتعرف على المحتوى الزائف.

ومنظومة الأمم المتحدة في حالة تعبئة لدعم البلدان في معالجة الجوانب المدمرة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للأزمة. وقدمنا المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح إلى ٦٣ بلدا من أشد البلدان ضعفا من خلال شروعنا في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-١٩. ومنذ البداية، طالبنا بحزمة حوافز تبلغ قيمتها ١٠ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتخفيف عبء الديون عن جميع البلدان التي تحتاج إلى ذلك. وأرحب بالخطوات التي اتخذت لمساعدة البلدان النامية، إلا أنها غير كافية على الإطلاق مقارنة بحجم هذه الأزمة. ويحتاج العديد من البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى دعم فوري لتفادي حدوث أزمة في السيولة. إذ يجري إجبارها على الاختيار بين توفير الخدمات الأساسية لشعوبها أو خدمة ديونها.

وقد وفرت المبادرة التي أطلقناها مع حكومتي كندا وجامايكا خيارات تتعلق بالسياسة العامة لتمويل التصدي لمرض كوفيد-١٩ وإعادتنا إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك زيادة الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي، من خلال توفير تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة لصالح البلدان النامية، وإعادة التخصيص الطوعي لحقوق السحب الخاصة غير المستخدمة. وآمل أن يتم توسيع نطاق مبادرات الديون لمجموعة العشرين بحيث تكون جميع البلدان النامية الضعيفة مؤهلة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، التي تحتاج إلى تخفيف عبء الديون. وفي الأجل الطويل، نحن بحاجة إلى هيكل عالمي بعد إصلاحه لتعزيز شفافية الديون والقدرة على تحملها. وأنا أمارس الضغط من أجل هذه السياسات في جميع مشاركاتي العالمية، وآخرها في مجموعة العشرين. وفي الميدان، فإن أفرقة الأمم المتحدة القُطرية التي تم إصلاحها، وبفضل تأثير الإصلاح إلى حد كبير، وقيادة جيل جديد من المنسقين المقيمين، أصبحت الآن قادرة على دعم الحكومات في وضع خطط وطنية للاستجابة والتعافي.

واستشرافا للمستقبل، فإن عملية التعافي من كوفيد-١٩ الظروف القائمة أصلا والتي كشفها الوباء واستغلها، يجب أن تعالج أوجه النقص في الخدمات الأساسية إلى الكوكب الذي يعاني من الاحترار. ويجب إعطاء الأولوية للنظم الصحية القوية والتغطية الصحية الشاملة. ومنذ عام ٢٠٠٧، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن ست حالات طوارئ صحية عامة تثير قلقاً دولياً. ولن تكون جائحة كوفيد-١٩ هي الأخيرة. ويجب علينا تطبيق الدروس المستفادة إذا أردنا الوفاء بالمسؤوليات تجاه أطفالنا وأحفادنا. ويجب أن تعمل شبكات الأمان الاجتماعي لصالح الجميع. وفي كثير من الأحيان، تفشل هذه الشبكات تحديدا

عندما تكون هناك حاجة ماسة إليها. إن إقامة عقد اجتماعي جديد بين الناس والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم، يمكن أن يعالج جذور عدم المساواة، بفرض ضرائب عادلة على الدخل والثروة، وتوفير فرص ومنافع عامة للجميع.

ومع إطلاقنا للاقتصادات، فإن الاستثمارات الجديدة يجب أن ترسي الأساس للتنمية المستدامة والحياد الكربوني، تماشيا مع خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ولا يمكننا أن نورث كوكبا محطما وديونا ضخمة للأجيال المقبلة. إن الأموال التي ننفقها على التعافي يجب أن تذهب نحو بناء مستقبل أكثر عدلا وأكثر مراعاة للبيئة. وهناك أخبار تبعث على الأمل على جبهة المناخ. إذ يتشكل الآن تحالف عالمي للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر. وبحلول أوائل العام المقبل، من المرجح أن تكون البلدان التي تسهم بأكثر من ٦٥ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي قد التزمت بالحياد الكربوني. وهذا يبعث برسالة واضحة إلى الأسواق والمستثمرين وصانعي القرار – اتخذوا الإجراءات الآن لتحديد تكلفة الكربون، وإنهاء دعم الوقود الأحفوري، والتوقف عن بناء محطات جديدة لتوليد الطاقة من الفحم، والاستثمار في البنية التحتية المرنة.

ويجب أن تكون سنة ٢٠٢١ سنة كبيسة من نوع جديد – سنة طفرة كبيرة في اتجاه الوصول إلى مستوى الصفر من انبعاثات غازات الدفيئة، وينبغي لكل بلد أن يعزز مساهماته المحددة وطنيا قبل وقت طويل من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين المعني بتغير المناخ، في غلاسكو في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، وتماشيا مع الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحييد أثر الكربون عالميا بحلول عام ٢٠٥٠. ونحن بحاجة إلى تحقيق طفرة في مجال التكيف والقدرة على الصمود. وبالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فهي مسألة وجودية. وأناشد البلدان المتقدمة النمو أن تفي بوعدها المعلن منذ وقت طويل بتقديم ١٠٠ بليون دولار سنوياً لدعم البلدان النامية في تحقيق أهدافنا المناخية المشتركة. ويمكن لنظم الإنذار المبكر والهياكل الأساسية القادرة على التكيف مع تغير المناخ والزراعة أن تساعد على تجنب الخسائر في المستقبل، مع تحقيق مكاسب للتنوع البيولوجي ومنافع أخرى للبشرية.

ولا يمكننا أن نفصل العمل المناخي عن الرفاه العالمي، ولا سيما التنوع البيولوجي. لقد حان الوقت لإنهاء الحرب الانتحارية مع كوكبنا. والآن يجب علينا أن نكرس سنة ٢٠٢١ لمعالجة حالة الطوارئ القائمة على كوكبنا. ونحن بحاجة إلى إطار للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠، يتم إنشاؤه في كونمينغ، لوقف أزمة الانقراض، ويجب أن نسعى إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية صحة بحار العالم ومحيطاته والنهوض بها. ويجب أن يتوقف الإفراط في صيد الأسماك. ويجب الحد بشكل كبير من التلوث بالنفايات الكيميائية والصلبة، ولا سيما المواد البلاستيكية. ويجب أن نصنع السلام مع كوكبنا إذا أردنا أن نعيش في توازن مع ثرواته المذهلة.

ومع اقتراب هذه السنة الصعبة من نهايتها، فلنعقد العزم على اتخاذ القرارات والإجراءات الصعبة والطموحة التي ستؤدي إلى أيام أفضل في المستقبل. وفي خضم الأزمة العالمية، يجب أن نرتقي لمستوى توقعات من نخدمهم بالوحدة والتضامن وتنسيق العمل العالمي المتعدد الأطراف. وأدعو الأعضاء إلى اغتنام فرصة هذه الدورة الاستثنائية لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) بالإلحاح الذي تتطلبه لإنقاذ الأرواح وبناء مستقبل أفضل معا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه وعلى تخصيصه الوقت لحضوره معنا اليوم. سيغادر الأمين العام بعد الجزء الافتتاحي للمشاركة في حدث آخر.

ووفقا للقرار ٤/٧٥، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد أكرم (باكستان)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). إن الأزمة التي أثارها كوفيد-١٩ هي أزمة صحية، وأزمة اقتصادية، وقبل كل شيء أزمة إنسانية. وقد بلغ عدد الإصابات في العالم ٦٥ مليون إصابة. ولقي أكثر من مليوني شخص حتفهم. وفقدنا أحد زملائنا، السفير توريه، القائم بالأعمال لبعثة غينيا الدائمة لدى الأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التعازي لأسرته وحكومة غينيا.

والإحصاءات الاقتصادية مدمرة بنفس القدر. فهناك انكماش اقتصادي عالمي بنسبة ٥ في المائة تقريبا، ويحتاج أكثر من ٦٠ بلدا ناميا إلى مساعدة مالية عاجلة. وقد تخلفت خمسة بلدان عن سداد الديون. ويواجه عشرون بلداً أوضاع أمن غذائي خطيرة وندرة في الغذاء. وقد فقد أكثر من ٣٠٠ مليون وظيفة، ووقع ١٠٠ مليون شخص مجددا في براثن الفقر المدقع.

وفي مواجهة الأزمة الهائلة، يجب أن تكون استجابة العالم بالقدر نفسه من الجرأة. ويجب علينا أولا أن نكفل أن يصبح اللقاح ضد الفيروس متاحا للجميع، في كل مكان، أغنياء أو فقراء، رجالا كانوا أم نساء، وعلى أساس منصف. ويجب أن يحظى بالأولوية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر – العاملون في مجال الصحة والمرضى وكبار السن والنساء والأطفال. ويجب ألا يسمح لاتفاقات الشراء المسبق بأن تقوض التزامنا الجماعي بالإنصاف في توزيع اللقاحات. ولا غنى عن التزام عالمي جماعي بالمرفق المعني بإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ (كوفاكس) ومجمع الوصول إلى التكنولوجيا فيما يتعلق بكوفيد-١٩. ويجب على الحكومات أيضا أن تلتزم بالشفافية في جميع المسائل المتصلة بإنتاج اللقاح وتوزيعه وتسعيره على نحو منصف.

ثانيا، ينبغي تشجيع كل حكومة على الاستجابة لاحتياجات الشعب. وكما أشارت المديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي، ينبغي للبلدان أن تنفق ما هو مطلوب لإبقاء شعوبها على قيد الحياة واقتصاداتها واقفة على قدميها. ومن الواضح أن البلدان النامية لا تملك الحيز المالي اللازم لتمويل التعافي من الجائحة. وأود أن أذكر أنه في وقت لاحق من الدورة، سيقترح رئيس وزراء باكستان، السيد عمران خان، خطة طوارئ للدعم المالي للبلدان النامية. وإذا حدث انهيار اقتصادي أو كارثة إنسانية في البلدان النامية، فإن ذلك سيوقف التعافي الاقتصادي العالمي وسيتحول تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى مجرد وهم.

ويجب على الحكومات والمؤسسات الدولية أن تضع الناس في المقام الأول عند استخدام الموارد. وينبغي ألا نترك أحدا يتخلف عن الركب. ومن أجل انتشال الملايين من براثن الفقر وبناء القدرة على الصمود في مجتمعاتنا، سيكون من الحيوي الاستثمار في البنية التحتية المستدامة. ويجب انتهاج العلم والتكنولوجيا في عملية إعادة البناء بشكل أفضل. وينبغي مواءمة أهداف البحث والتطوير، والنظام الدولي لبراءات الاختراع، ورقمنة الاقتصادات مع أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناخية. وإنني على ثقة بأن الدورة الاستثنائية ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق تلك الأهداف الهامة.

وأنا على ثقة أيضا بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال اجتماعه المقبل للمنتدى المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في نيسان/أبريل القادم، والمنتدى المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في أيار/مايو، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه، سوف يكمل مداولات ونتائج الدورة الاستثنائية وينهض بها من أجل بناء هياكل يمكنها الصمود والتعافي من أزمة كوفيد-١٩، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحيلولة دون وقوع كارثة مناخية.

وهذا وقت التعبير عن التضامن الدولي. وهذا هو الوقت المناسب كي نحول كلماتنا اللطيفة إلى أفعال ملموسة ومحددة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدما، أُبلغت بأنه لا يوجد بيان من رئيس مجلس الأمن.

بيان السيد إلهام حيدر أوغلو علييف، رئيس حركة بلدان عدم الانحياز

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار ٧٥/٤، أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان ليقدم البيان المسجل مسبقا لرئيس حركة بلدان عدم الانحياز.

السيد علييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أيما شرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد إلهام حيدر أوغلو علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، بصفته رئيس حركة بلدان عدم الانحياز.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حركة بلدان عدم الانحياز.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١ وانظر A/S-31/4).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في الجزء الافتتاحي من الدورة الاستثنائية.

قبل الشروع في النظر في البند ٧ من جدول الأعمال المعنون ”المناقشة العامة“، وتماشيا مع الممارسة المتبعة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/S-31/2/Add.1، المتعلقة بالمادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في هذا الصدد، أعتبر أيضا أن الجمعية العامة ترغب في اتباع أحكام القرار ٢/٧٥ الذي يسمح بموجبه لجزر القمر وسان تومي وبرينسيبي والصومال بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها الخامسة والسبعين، ويسمح أيضا لتلك الدول الأعضاء بالتصويت في الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين.

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كما يعلم الأعضاء، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٤/٧٥، أن بإمكان كل دولة عضو وكل دولة لها مركز المراقب والاتحاد الأوروبي، وممثلي المنظمات المعنية المشارِكة في الدورة الاستثنائية، تقديم تسجيلٍ مسبَق لبيان رئيس الدولة أو الحكومة أو رئيس الوفد أو غيرِهم من كبار الشخصيات، ويجري الاستماع لهذا البيان المسجّل في قاعة الجمعية العامة خلال المناقشة العامة للدورة الاستثنائية بعد تقديم يلقيه ممثلوهم الحاضرون فعلياً في قاعة الجمعية العامة، على ألا يشكّل ذلك سابقة بالنسبة للدورات الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة مستقبلا. وفي هذا الصدد، أود تناول مسائل تنظيمية مهمة متصلة بسير الجلسات العامة.

يلقي الممثلون الكلمات التقديمية للبيانات المسجلة مسبقا من مقاعدهم. ونظرا لضيق الوقت، من المتوقع أن تكون الكلمات التقديمية موجزة. تُلقى أيضا بيانات الممثلين الحاضرين شخصيا في قاعة الجمعية من مقاعدهم. وعلى النحو المبيّن في القرار ٤/٧٥، تكون المدة الزمنية المحددة لإلقاء البيانات في المناقشة العامة خمس دقائق لفرادى الوفود وسبع دقائق للبيانات المُدلى بها باسم مجموعة من الدول. وفي حالة البيانات المسجلة مسبقاً، تُحسب الكلمات التقديمية ومدة الفيديو نفسه ضمن حدود الوقت المخصص.

عملا بأحكام القرار ٤/٧٥، بالإضافة إلى المحاضر الحرفية، يعمِّم رئيس الجمعية العامة في شكل وثيقة من وثائق الجمعية وثيقةً تجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والحكومات أو غيرهم من كبار الشخصيات خلال الدورة الاستثنائية بطريق التسجيل المسبق والتي أحيلت إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم ذاته الذي جرى فيه الاستماع إلى البيان المسجل مسبقاً

في قاعة الجمعية العامة، على ألا يشكل ذلك سابقة بالنسبة للدورات الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة مستقبلا. وفي هذا الصدد، ينبغي إرسال البيانات إلى statements@un.org.

خطاب السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي ليقدم كلمة رئيس المجلس الأوروبي.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لسعادة السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس المجلس الأوروبي.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢، وانظر A/S 31/4).

خطاب السيد لازاروس مكارثي تشاكويرا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير الدفاع فيها

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملاوي لتقديم خطاب رئيس جمهورية ملاوي ووزير الدفاع فيها.

السيدة شيبوانا (ملاوي) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد لازاروس تشاكويرا، رئيس جمهورية ملاوي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ملاوي.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٣ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا ليقدم خطاب رئيس جمهورية تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تركيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٤، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيدة سيمونيتا ميريم سوماروغا، رئيسة الاتحاد السويسري

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا لتقدم خطاب رئيسة الاتحاد السويسري.

السيدة باريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): يسرني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً للسيدة سيمونيتا سوماروغا، رئيسة الاتحاد السويسري. ويشرفني أيما شرف أن أقدم صوت امرأة من بين أصوات قادة العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة الاتحاد السويسري.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٥، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد خوان أورلاندو هرنانديس ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هندوراس لتقدّم خطاب رئيس جمهورية هندوراس.

السيدة فلوريس (هندوراس) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد خوان أورلاندو هرنانديس ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هندوراس.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٦ ، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد إلهام حيدر أوغلو علييف، رئيس جمهورية أذربيجان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل أذربيجان ليقدم بيان رئيس جمهورية أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد إلهام حيدر أوغلو علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، بصفته الوطنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أذربيجان.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٧، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد قيس سعيّد، رئيس الجمهورية التونسية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس ليقدّم خطاب رئيس الجمهورية التونسية.

السيد الأدب (تونس): يسرني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً للسيد قيس سعيّد، رئيس الجمهورية التونسية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية التونسية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٨، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد ميغيل دياس كانيل برموديس، رئيس جمهورية كوبا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل كوبا ليقدم خطاب رئيس جمهورية كوبا.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد ميغيل دياس كانيل برموديس، رئيس جمهورية كوبا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوبا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٩ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد فرانسيسكو رافائيل ساغاستي هوشهازلر، رئيس جمهورية بيرو

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو ليقدّم خطاب رئيس جمهورية بيرو.

السيد بوبوليسيو (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد فرانسيسكو رافائيل ساغاستي هوشهازلر، رئيس جمهورية بيرو.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بيرو.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٠ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد لويس ألبرتو أرسي كاتاكورا، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوليفيا ليقدّم خطاب الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد سامبرانا توريو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم الخطاب المسجل مسبقاً لفخامة السيد أرسي كاتاكورا، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١١ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد لينين مورينو غارسيس، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور ليقدّم خطاب الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور.

السيد إسبينوسا كانياريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لفخامة السيد لينين مورينو غارسيس، رئيس جمهورية إكوادور.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٢ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد موكويتسي إيريك كيابيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا ليقدّم خطاب رئيس جمهورية بوتسوانا.

السيد كيلابيل (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لفخامة السيد موكويتسي إيريك كيابيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بوتسوانا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٣ وانظر A/S-31/4).

خطاب صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة موناكو لتقديم خطاب سمو أمير موناكو.

السيدة بيكو (موناكو) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم الرسالة المسجلة مسبقا لصاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب سمو أمير موناكو.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٤، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد برهم صالح، رئيس جمهورية العراق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق لتقديم خطاب رئيس جمهورية العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): يسرني أن أقدم البيان المسجل مسبقا للسيد برهم صالح، رئيس جمهورية العراق، أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا .

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية العراق.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٥ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد ديفيد كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جزر مارشال لتقدّم خطاب رئيس جمهورية جزر مارشال.

السيدة كابوا (جزر مارشال) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد ديفيد كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جزر مارشال.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٦، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كينيا لتقدّم خطاب رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع.

السيدة موانغي (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني الآن أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا، لمخاطبة الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية والثلاثين من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). إن الجزء الأول من البيان المسجل بالفيديو مفقود. واسمحوا لي أن أملأ هذا الفراغ.

”أود أن أغتنم هذه الفرصة، سيدي الرئيس، لأهنئكم على عقد الدورة الخامسة والسبعين المثمرة والناجحة حتى الآن، لا سيما في خضم هذه الحقبة غير العادية وغير المتوقعة في حياتنا. وأؤكد لكم دعم كينيا الكامل والبناء.

خلال الأشهر القليلة الماضية، أثرت جائحة كوفيد-١٩ بشكل عشوائي على جميع مجتمعاتنا وعطلت اقتصاداتنا وأغلقت مدارسنا وضربت قطاعاتنا الصحية في الصميم. وكشفت جائحة كوفيد-١٩ عن عدم استعدادنا وعلمتنا أن نكون أفضل تجهيزا لما هو غير متوقع. وقد سرّعت من الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات أقوى وأقدر على الصمود في جهد شامل لإعادة البناء بشكل أفضل واستعادة ما خسرناه“.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٧، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد ميلوراد دوديك، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك ليقدم خطاب رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك.

السيد الكالاي (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد ميلوراد دوديك، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٨ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد جُواو مانويل غونسالفس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أنغولا لتقدّم خطاب رئيس جمهورية أنغولا.

السيدة فيريرا (أنغولا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد جواو مانويل غونسالفس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية والثلاثين من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا .

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أنغولا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٩ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد ميلو دوكانوفيتش رئيس الجبل الأسود

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود لتقدّم خطاب رئيس الجبل الأسود.

السيدة شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا بالفيديو لفخامة السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس الجبل الأسود.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجبل الأسود.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢٠، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد محمد أشرف غني، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أفغانستان لكي تقدم خطاب رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيدة راز (أفغانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): لي عظيم الشرف والامتياز أن أقدّم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد محمد أشرف غني، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢١ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ليقدّم خطاب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): من دواعي الشرف والامتياز لي أن أقدّم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية والثلاثين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢٢، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة غيانا لتقدّم خطاب رئيس جمهورية غيانا التعاونية.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدّم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غيانا التعاونية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢٣ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا ليقدّم خطاب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدّم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي، أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢٤، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد شاندريكابرزاد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة سورينام لتقدّم خطاب رئيس جمهورية سورينام.

السيدة سويب (سورينام) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد شاندريكابرزاد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سورينام.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢٥، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد إيبان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا ليقدّم خطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

السيد فرناندیس دي سوتو فالديراما (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): يسرني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لفخامة السيد إيبان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا، أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا. لقد واجه الرئيس دوكي الجائحة وجها لوجه، حيث أبدى مقدرة قيادية كبيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأعاد تأكيد ثقته في تعددية الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢٦، وانظر A/S-31/4).

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بحوث (الأردن).

خطاب السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مقدونيا الشمالية ليقدّم خطاب رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية.

السيد أوزونوفسكي (مقدونيا الشمالية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢٧، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد إغيلس ليفتس، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا ليقدّم خطاب رئيس جمهورية لاتفيا.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد إغيلس ليفتس، رئيس جمهورية لاتفيا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لاتفيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢٨ ، وانظر A/S-31/4).

خطاب السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا ليقدّم خطاب رئيسة جمهورية إستونيا.

السيد راون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لفخامة السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية إستونيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٢٩ ، وانظر A/S-31/٤).

خطاب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة صربيا لتقدّم خطاب رئيس جمهورية صربيا.

السيدة إيفانوفيتش (صربيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف وامتياز لي أن أقدّم البيان المسجَّل مسبقاً لفخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية صربيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٣٠ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة فرنسا لتقدم خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لرئيس الجمهورية الفرنسية، السيد إيمانويل ماكرون.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٣١ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا ليقدّم خطاب رئيس جمهورية فنزويلا.

السيد بوبيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لرئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، فخامة السيد نيكولاس مادورو موروس، بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة بشأن الاستجابة الشاملة لجائحة مرض فيروس كورونا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٣٢ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد رودريغو روا دوتيرتي، رئيس جمهورية الفلبين

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين ليقدم خطاب رئيس جمهورية الفلبين.

السيد مانالو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد رودريغو روا دوتيرتي، رئيس جمهورية الفلبين.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الفلبين.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٣٣ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد ليونيل روين إنغيميا، رئيس جمهورية ناورو

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ناورو لتقدم خطاب رئيس جمهورية ناورو.

السيدة ديي (ناورو) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لفخامة السيد ليونيل روين إنغيميا، رئيس جمهورية ناورو.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناورو.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٣٤ وانظر A/S-31/4).

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيدة راكيل بينيّا، نائبة رئيس الجمهورية الدومينيكية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية ليقدّم خطاب نائبة رئيس الجمهورية الدومينيكية.

السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لفخامة نائبة رئيس الجمهورية الدومينيكية، السيدة راكيل بينيّا، بمناسبة الدورة الاستثنائية بشأن مرض فيروس كورونا، وهو أول بيان لها أمام الجمعية العامة ويتسم بأهمية بالغة نظرا للحالة الراهنة نتيجة لهذه الجائحة المروعة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائبة رئيس الجمهورية الدومينيكية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٣٥ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد زافييه بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام والشؤون الدينية في دوقية لكسمبرغ الكبرى

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ ليقدم بيان رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام والشؤون الدينية في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

السيد براون (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا، باللغة الإنكليزية، لرئيس وزراء لكسمبرغ، السيد زافييه بيتل، باسم الـ ٦٣ دولة الأعضاء في مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال وأهداف التنمية المستدامة، يليه بيان باللغة الفرنسية، بصفته الوطنية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام والشؤون الدينية في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٣٦ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد كاويسا ناتانو، رئيس وزراء توفالو

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل توفالو ليقدم خطاب رئيس وزراء جمهورية توفالو.

السيد لالونيو (توفالو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أيما شرف أن أقدم البيان المشترك لمنتدى جزر المحيط الهادئ والذي يدلي به دولة السيد كاويسا ناتانو، رئيس وزراء توفالو.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان رئيس وزراء توفالو.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٣٧ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس الحكومة

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل جيبوتي ليقدم خطاب رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس الحكومة.

السيد دواليه (جيبوتي) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم بيان رئيس جمهورية جيبوتي، فخامة السيد إسماعيل عمر غيله، بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة بشأن جائحة مرض فيروس كورونا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس الحكومة.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٣٨ وانظر A/S-31/4).

البند ٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

خطاب السيد جون بريسينيو، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في بليز

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بليز ليقدم بيان رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في بليز.

السيد سميث (بليز) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد جون بريسينيو، رئيس وزراء بليز، بصفته رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في بليز.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٣٩ وانظر A/S-31/4).

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ماسوكو (إسواتيني).

خطاب السيد جاستن ترودو، رئيس وزراء كندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا ليقدم خطاب رئيس وزراء كندا.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لصاحب المقام الرفيع السيد جاستن ترودو، رئيس وزراء كندا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان رئيس وزراء كندا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٤٠ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد إمرسون دامبودزو منانجاجوا، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل زمبابوي ليقدم خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

السيد شافا (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لفخامة السيد إمرسون دامبودزو منانجاجوا، رئيس جمهورية زمبابوي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٤١ وانظر A/S-31/4).

البند ٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

خطاب السيد جوزيبي كونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا ليقدّم خطاب رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا.

السيد ستيفانيلي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لدولة السيد جوزيبي كونتي، رئيس وزراء إيطاليا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٤٢ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد تشونغ سي – كيون، رئيس وزراء جمهورية كوريا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوريا ليقدم خطاب رئيس وزراء جمهورية كوريا.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني الآن أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لدولة السيد تشونغ سي – كيون، رئيس وزراء جمهورية كوريا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية كوريا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٤٣ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد كزافييه إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة أندورا لتُقدم خطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

السيدة فيفيس بالمانيا (أندورا) (*تكلمت بالفرنسية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لدولة السيد كزافييه إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٤٤ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد أندريه بلينكوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا ليقدم خطاب رئيس وزراء جمهورية كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس أذربيجان على ملاحظاتهم الافتتاحية الملهمة.

وبما أن أحد البيانات التي أُدلي بها اليوم قد يكون غير واضح، اسمحوا لي أن أوضح أن هناك ست دول خلف قانونية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، ولها نفس القدر من المشروعية – وكرواتيا واحدة منها.

يشرفني الآن أن أقدم البيان المسجَّل مسبقاً لدولة السيد أندريه بلينكوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية كرواتيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٤٥ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد ك. ب. شارما أولي، رئيس وزراء نيبال

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال ليقدم خطاب رئيس وزراء نيبال.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً لدولة السيد ك. ب. شارما أولي، رئيس وزراء نيبال.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء نيبال.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٤٦ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيدة كاترين ياكوبسدوتير، رئيسة وزراء جمهورية آيسلندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل آيسلندا ليقدم خطاب رئيسة وزراء جمهورية آيسلندا.

السيد فالتيسون (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيدة كاترين ياكوبسدوتير، رئيسة وزراء آيسلندا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية آيسلندا.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٤٧ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيدة جاسيندا أردرن، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والاستخبارات، والحد من فقر الأطفال والخدمات الوزارية في نيوزيلندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا ليقدم خطاب رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والاستخبارات والحد من فقر الأطفال والخدمات الوزارية في نيوزيلندا.

السيد هوك (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم الخطاب المسجل مسبقا لصاحبة المقام الرفيع دولة السيدة جاسيندا أردرن، رئيسة وزراء نيوزيلندا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والاستخبارات والحد من فقر الأطفال والخدمات الوزارية في نيوزيلندا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٤٨، وانظر A/S-31/4).

خطاب الجنرال برايوت تشان – أو – تشا، رئيس وزراء مملكة تايلند

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند ليقدم خطاب رئيس وزراء مملكة تايلند.

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم الخطاب المسجل مسبقا لدولة الجنرال برايوت تشان – أو – تشا، رئيس وزراء مملكة تايلند.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة تايلند.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٤٩ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ليقدم خطاب رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٥٠ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج ليقدم خطاب رئيسة وزراء النرويج.

السيد تتزشنر (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم أن أقدم البيان المسجل بالفيديو مسبقا لدولة السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيسة وزراء النرويج.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٥١ وانظر A/S-31/4).

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية بنغلاديش الشعبية لتقديم بيان رئيسة وزراء بنغلاديش.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٥٢ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمة العامة في سانت لوسيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سانت لوسيا ليقدم بيان رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمة العامة في سانت لوسيا.

السيد ريتشاردسون (سانت لوسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أيما شرف أن أقدّم البيان المسجل مسبقا لصاحب المقام دولة السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس وزراء سانت لوسيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمة العامة في سانت لوسيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٥٣ وانظر A/S-31/٤).

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة مدللي (لبنان).

خطاب السيد ألكسندر دي كرو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا لتقدم بيان رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف كبير لي أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد ألكسندر دي كرو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٥٤ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد برافِند كومار جوغنوث، رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والداخلية والاتصالات الخارجية، الوزير المكلف بجزيرة رودريغس، والجزر النائية، والسلامة الإقليمية في جمهورية موريشيوس

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل موريشيوس ليقدم بيان رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والداخلية والاتصالات الخارجية، الوزير المكلف بجزيرة رودريغس، والجزر النائية، والسلامة الإقليمية في جمهورية موريشيوس

السيد كونجول (موريشيوس) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجل مسبقا لصاحب المقام السيد برافِند كومار جوغنوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والداخلية والاتصالات الخارجية، الوزير المكلف بجزيرة رودريغس، والجزر النائية، والسلامة الإقليمية في جمهورية موريشيوس

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٥٥ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيدة ميتي فريدريكسن، رئيسة وزراء الدانمرك

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك ليقدم بيان رئيسة وزراء الدانمرك.

السيد هيرمان (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيدة ميتي فريدريكسن، رئيسة وزراء الدانمرك.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان رئيسة وزراء الدانمرك.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٥٦ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيدة سانا مارين، رئيسة وزراء جمهورية فنلندا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا ليقدم بيان رئيسة وزراء جمهورية فنلندا.

السيد سالوفارا (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيدة سانا مارين، رئيسة وزراء فنلندا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان رئيسة وزراء جمهورية فنلندا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٥٧ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيدة أنجيلا ميركل، مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لتقديم بيان مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد زاوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيدة أنجيلا ميركل، مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٥٨ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد سامديتش أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سن، رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا ليقدم بيان رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

السيد كي (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن عظيم الشرف والامتياز لي أن أقدم البيان المسجل مسبقا للسيد سامديتش أكا موها سينا بادي تيتشو هون سن، رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٥٩ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد نغوين شوان فوك، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام ليقدم خطاب رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد نغوين شوان فوك، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٦٠ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد ستيفان لوفين، رئيس وزراء السويد

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد لتقدم بيان رئيس وزراء السويد.

السيدة إنستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لرئيس وزراء السويد، السيد ستيفان لوفين.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان رئيس وزراء السويد.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٦١ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد ثونغلون سيسوليث، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ليقدم خطاب رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد ثونغلون سيسوليث، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٦٢ وانظر A/S-34/1).

خطاب السيد بيدرو سانشيث بيريث-كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا ليقدم خطاب رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

السيد سانتوس مارابير (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم للجمعية البيان المسجل مسبقا لدولة السيد بيدرو سانشيث بيريث-كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٦٣ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد سوغا يوشيهيدي، رئيس وزراء اليابان

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان ليقدم خطاب رئيس وزراء اليابان.

السيد إيشيكان (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني ويشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد سوغا يوشيهيدي، رئيس وزراء اليابان.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٦٤ وانظر A/S-31/4).

خطاب الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت ليقدم خطاب رئيس وزراء دولة الكويت.

السيد العتيبي (الكويت) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لصاحب السمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، رئيس وزراء الكويت.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء دولة الكويت.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٦٥ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد كيث رولي، عضو البرلمان ورئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ترينيداد وتوباغو ليقدم خطاب رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيد بارمان (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد كيث رولي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٦٦ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد أيون شيكو، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مولدوفا ليقدم خطاب رئيس وزراء جمهورية مولدوفا.

السيد نيكولينكو (مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد أيون شيكو، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مولدوفا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٦٧ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد حسان دياب، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان ليقدم خطاب رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية.

السيد جردلي (لبنان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد حسان دياب، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٦٨ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد رالف إ. غونسالفيس، رئيس الوزراء، ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين لتقدم خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد رالف إ. غونسالفيس، رئيس الوزراء، ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء، ووزير المالية والخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٦٩ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد جوزايا فوريكي باينيماراما، رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية في جمهورية فيجي

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي ليقدم خطاب رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية في جمهورية فيجي.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد جوزايا فوريكي باينيماراما، رئيس وزراء فيجي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية في جمهورية فيجي.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٧٠ وانظر A/S-31/4).

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بيكو (موناكو).

خطاب السيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألبانيا لتقدم خطاب رئيس وزراء جمهورية ألبانيا.

السيدة كاداري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية ألبانيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٧١ وانظر A/S-31/4).

خطاب السيد كليمون موامبا، رئيس وزراء جمهورية الكونغو

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو ليقدم خطاب رئيس وزراء جمهورية الكونغو.

السيد بالي (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): يسعدني ويشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد كليمون موامبا، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية الكونغو.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٧٢ وانظر A/S 31/4).

خطاب السيد عبد العزيز جراد، رئيس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر ليقدم خطاب رئيس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

السيد ميموني (الجزائر): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد عبد العزيز جراد، رئيس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٧٣ وانظر A/S 31/4).

خطاب السيدة فيكتوار سيميديو توميغا – دوغبي، رئيسة الوزراء ورئيسة حكومة جمهورية توغو

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل توغو ليقدم خطاب رئيسة الوزراء ورئيسة حكومة جمهورية توغو.

السيد كباييدو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*) يشرفني ويسعدني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيدة سيميديو توميغا – دوغبي، رئيسة الوزراء ورئيسة حكومة جمهورية توغو.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة الوزراء ورئيسة حكومة جمهورية توغو.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٧٤ وانظر A/S 31/4).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين ليقدم خطاب مستشار الدولة ونائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لمعالي السيد وانغ يي، الممثل الخاص لفخامة السيد شي جين بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، ومستشار الدولة ووزير خارجية الصين.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب مستشار الدولة ونائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٧٥ وانظر A/S 31/4).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن لتقدم خطاب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية.

السيدة بحوث (الأردن): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد أيمن الصفدي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٧٦ وانظر A/S 31/4).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة ليقدم خطاب نائب رئيس وزراء جمهورية مالطة.

السيد بوتيجيغ (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد كريستوفر فيرن، نائب رئيس الوزراء ووزير الصحة في جمهورية مالطة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس وزراء جمهورية مالطة.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٧٧ وانظر A/S-31/4).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا لتقدم خطاب نائبة رئيس الوزراء المكلفة بالإصلاح القضائي ووزيرة الخارجية في جمهورية بلغاريا.

السيدة تزيروفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيدة إيكاترينا زاهاريفا، نائبة رئيس الوزراء المكلفة بالإصلاح القضائي ووزيرة الخارجية في جمهورية بلغاريا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائبة رئيس الوزراء المكلفة بالإصلاح القضائي ووزيرة الخارجية في جمهورية بلغاريا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٧٨ وانظر A/S-31/4).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسواتيني لتقدم خطاب نائب رئيس وزراء مملكة إسواتيني.

السيدة مبويسا (إسواتيني) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد ثيمبا ماسوكو، نائب رئيس وزراء مملكة إسواتيني.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس وزراء مملكة إسواتيني.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٧٩ وانظر A/S 31/4).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا ليقدم خطاب نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

السيد إدلي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف وامتياز لي أن أقدم البيان المسجل مسبقا لدولة السيد دميكي ميكونين، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٨٠ وانظر A/S-31/4).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ليقدم خطاب وزير خارجية الولايات المتحدة المكسيكية.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لوزير خارجية

المكسيك، معالي السيد مارسيلو إبرارد كاسابون، بصفته الرئيس المؤقت لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير خارجية الولايات المتحدة المكسيكية.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٨١ وانظر A/S-31/4).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا لتقديم خطاب وزير الخارجية والتجارة لهنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أقدم البيان المسجل سلفا لوزير الخارجية والتجارة لهنغاريا، معالي السيد بيتر سيارتو.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير الخارجية والتجارة لهنغاريا.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٨٢ وانظر A/S-31/4).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان لتقديم خطاب وزير الرعاية الصحية لجمهورية كازاخستان.

السيد إلياسوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد أليكسي تسوي، وزير الرعاية الصحية لجمهورية كازاخستان.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير الرعاية الصحية لجمهورية كازاخستان.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٨٣ وانظر A/S-31/4).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا لتقديم خطاب وزير الخارجية والشؤون الأوروبية للجمهورية السلوفاكية.

السيد شاترنوش (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض البيان المسجل سلفا لمعالي السيد إيفان كورتشوك، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية للجمهورية السلوفاكية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير الخارجية والشؤون الأوروبية للجمهورية السلوفاكية.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٨٤ وانظر A/S-31/4).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا لتقديم خطاب وزير خارجية ماليزيا.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد هشام الدين تون حسين، وزير خارجية ماليزيا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير خارجية ماليزيا.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٨٥ وانظر A/S-31/4).

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أريولا راميريس (باراغواي).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا لتقديم خطاب وزير خارجية جمهورية إندونيسيا.

السيد مولاشيلا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيدة ريتنو ليستاري بريانساري مرسودي، وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٨٦ وانظر A/S-31/4)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا لتقديم خطاب وزيرة خارجية كومنولث أستراليا.

السيدة فيني (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لوزيرة خارجية أستراليا، معالي السيدة ماريس باين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزيرة خارجية كومنولث أستراليا.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٨٧ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سنغافورة لتقديم خطاب وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

السيدة تانغ (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد فيفيان بالاكريشنان، وزير خارجية سنغافورة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٨٨ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار لتقديم خطاب وزير الصحة والرياضة في جمهورية اتحاد ميانمار.

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد مينت هتوي، وزير الصحة والرياضة في جمهورية اتحاد ميانمار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير الصحة والرياضة في جمهورية اتحاد ميانمار.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٨٩ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان لتقديم خطاب وزير خارجية الجمهورية الهيلينية.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف وامتياز عظيمان لى أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد نيكوس – جورجيوس ديندياس، وزير خارجية اليونان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير خارجية الجمهورية الهيلينية.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٩٠ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية التشيكية لتقديم خطاب وزير الصحة للجمهورية التشيكية.

السيدة تشارتاردوفا (الجمهورية التشيكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد يان بلاتيني، وزير الصحة في الجمهورية التشيكية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير الصحة في الجمهورية التشيكية.

عُرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٩١ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيران ليقدم بيان وزير الصحة والتعليم الطبي في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لمعالي السيد سعيد ناماكي، وزير الصحة والتعليم الطبي في جمهورية إيران الإسلامية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الصحة والتعليم الطبي في جمهورية إيران الإسلامية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٩٢ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملديف لتقدم بيان وزير خارجية جمهورية ملديف.

السيدة حسين (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني كل الشرف أن أقدم البيان المسجل مسبقا لمعالي السيد عبد الله شهيد، وزير خارجية جمهورية ملديف.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية ملديف.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٩٣ وانظر A/S-31/4).

بيان السيد نور محمد أمانيبيسوف، وزير الصحة والصناعة الطبية في تركمانستان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان لتقدم بيان وزير الصحة والصناعة الطبية في تركمانستان.

السيدة أتايفا (تركمانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لوزير الصحة والصناعة الطبية في تركمانستان، معالي السيد نور محمد أمانيبيسوف.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الصحة والصناعة الطبية في تركمانستان.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٩٤ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سان مارينو ليقدم بيان وزير الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتصالات السلكية واللاسلكية في جمهورية سان مارينو.

السيد بيلفي (سان مارينو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لمعالي السيد لوكا بيكاري، وزير الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتصالات السلكية واللاسلكية في جمهورية سان مارينو.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتصالات السلكية واللاسلكية في جمهورية سان مارينو.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٩٥ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل عُمان ليقدم بيان وزير الصحة في سلطنة عُمان.

السيد الحسن (عُمان): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لسلطنة عُمان بمناسبة الدورة الاستثنائية، والذي سيدلي به وزير الصحة في سلطنة عُمان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الصحة في سلطنة عُمان.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٩٦ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار ليقدم بيان وزير الصحة والنظافة العامة في جمهورية كوت ديفوار.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً للسيد يوجين أكا أويلي، وزير الصحة والنظافة العامة في جمهورية كوت ديفوار.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الصحة والنظافة العامة في جمهورية كوت ديفوار.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٩٧ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل ليقدم بيان وزير الشؤون الخارجية في جمهورية البرازيل الاتحادية.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لسعادة السفير إرنستو هنريكي فراغا أراوجو، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية البرازيل الاتحادية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الشؤون الخارجية في جمهورية البرازيل الاتحادية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٩٨ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال ليقدم بيان وزيرة الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج في جمهورية السنغال.

السيد بارو (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): يسرني أن أقدم البيان المسجل مسبقا للسيدة أيساتا تال سال، وزيرة الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج في جمهورية السنغال.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزيرة الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج في جمهورية السنغال.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ٩٩ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين ليقدم بيان وزيرة الخارجية والعدل والثقافة في إمارة ليختنشتاين.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لمعالي السيدة كاترين إيغنبرغر، وزيرة الخارجية والعدل والثقافة في ليختنشتاين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزيرة الخارجية والعدل والثقافة في إمارة ليختنشتاين.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٠٠ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ليقدم بيان وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

السيد إدريس (مصر): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقاً للسيد سامح حسن شكري سليم، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة بشأن جائحة مرض فيروس كورونا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٠١ وانظر A/S-31/4).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا ليقدم خطاب وزير الصحة في جمهورية رواندا.

السيد كانكيريهو (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض البيان المسجل مسبقا لمعالي السيد دانييل نغاميجي، وزير الصحة في جمهورية رواندا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير الصحة في جمهورية رواندا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٠٢، انظر A/S 31/4)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا لتقدم خطاب وزير خارجية جمهورية ليتوانيا.

السيدة سالكاوسكيين (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لوزير خارجية ليتوانيا، معالي السيد ليناس لينكيفيتشيوس.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير خارجية ليتوانيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٠٣، انظر A/S-31/4)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السعودية ليقدم خطاب وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

السيد الفايز (المملكة العربية السعودية): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لصاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، وزير الخارجية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٠٤، انظر A/S-31/4)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي ليقدم خطاب وزير الصحة في الاتحاد الروسي.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لوزير الصحة في الاتحاد الروسي، السيد ميخائيل موراشكو.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير الصحة في الاتحاد الروسي.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٠٥، انظر A/S-31/4)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا ليقدم خطاب الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم البيان المسجل مسبقا لمعالي السيد ألكسندر شالنبرغ، الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق ١٠٦، انظر A/S-31/٤)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير اليوم. ونظراً لتأخر الوقت، سنعلّق الآن هذه الجلسة العامة.

عُلقت الجلسة الساعة ٢١/١٠.

المرفق ١

بيان السيد إلهام حيدر أوغلو علييف، رئيس حركة بلدان عدم الانحياز

سيادة الرئيس،

رؤساء الدول ورؤساء الحكومات الموقرون،

السيدات والسادة،

أتشرف بأن أدلي بهذا البيان باسم الـ ١٢٠ دولة عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز.

إننا إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة التي لا تزال المنتدى المركزي المتعدد الأطراف لمعالجة المسائل والتحديات العالمية الملحة، نلاحظ بأسف ظهور العديد من الشواغل الجديدة. وتقتضي هذه الشواغل تجديد التزامنا الجماعي بقيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي، التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

خير شاهد على ذلك التأييد الساحق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمبادرة عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-١٩، التي طرحتها حركة عدم الانحياز. وهي تشكل، في جملة أمور، النجاح الملحوظ للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز لأنه تصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة والستين لاعتماد إعلان باندونغ الذي توخى تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق الرخاء العام والرفاه للجميع. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب باسم الحركة عن امتناننا الصادق للدعم الذي قدمته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة.

طوال عام ٢٠٢٠، واجه المجتمع العالمي أكبر أزمة صحية في التاريخ الحديث، حيث تم الإبلاغ عن ما يقرب من ٦٠ مليون حالة وأكثر من مليون حالة وفاة في جميع أنحاء العالم حتى الآن، مما أدى إلى تداعيات متعددة الأبعاد في المجالات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والمالية، وتسبب في اضطراب المجتمعات وتعطل الاقتصادات، فضلا عن تعطل التجارة والسفر على الصعيد العالمي، وأحدث أثرا مدمرا على سبل عيش الناس.

إن أذربيجان، بصفتها رئيسة الحركة، وبهدف المساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للأثر العالمي غير المسبوق للجائحة، وإيجاد السبل الممكنة لتقديم مساعدة سريعة وكافية وشاملة للجميع إلى الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، دعت، إلى عقد اجتماع على مستوى القمة عبر الإنترنت لفريق الاتصال التابع لحركة عدم الانحياز المعني بالتصدي لكوفيد-١٩ تحت شعار ”متحدون ضد جائحة كوفيد-١٩“ في ٤ أيار/مايو ٢٠٢٠. وكنتيجة عملية لهذا الاجتماع،

قررت الدول الأعضاء في الحركة إنشاء فرقة العمل للتصدي لجائحة كوفيد-١٩، ووضع قاعدة بيانات بشأن الاحتياجات الإنسانية والطبية الأساسية واحتياجات الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز في مكافحتها لجائحة كوفيد-١٩.

يسرنا أن نعلم أن منظمة الصحة العالمية تستخدم قاعدة بيانات حركة عدم الانحياز باعتبارها إحدى نقاطها المرجعية لتحديد الاحتياجات الحالية للدول الأعضاء في الحركة في التصدي للجائحة.

وتشيد حركة عدم الانحياز بأنشطة منظومة الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩. ونثني على القيادة القوية للأمين العام، الذي اضطلع بدور مركزي في تصدر تصدي الأمم المتحدة العالمية للجائحة، مع ضمان استمرارية عمليات الأمانة العامة للأمم المتحدة في الوقت نفسه. وتؤيد الحركة تأييدا تاما منظمة الصحة العالمية وقيادتها في دورها الحاسم في توفير التوجيه والتدريب والمعدات والخدمات المحددة المنقذة للحياة، من أجل ضمان تصّدي المجتمع الدولي بفعالية للتحديات الماضية في الازدياد التي تطرحها جائحة كوفيد-١٩.

كشفت الجائحة عن مواطن الضعف والإجحاف وتفاقمها في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، وفي ما بينها، مما أدى إلى تعميق الفقر والاستبعاد وزيادة تخلف الفئات الضعيفة عن الركب. من الجدير بالذكر أن أفقر البلدان وأضعفها هي التي تضررت بشدة من هذه الجائحة، ويساور حركة عدم الانحياز قلق بالغ مفاده أن الأثر الإضافي للأزمة سيمحو مكاسب إنمائية تحقّقت بشق الأنفس ويعرقل التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نلاحظ أيضا بقلق أن تفشي جائحة كوفيد-١٩ زاد من تفاقم العقبات الأساسية القائمة التي تم تناولها مؤخراً خلال مؤتمر القمة الثامن عشر لحركة عدم الانحياز المنعقد في باكو، في عام ٢٠١٩، مثل آثار الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، واستمرار نقص الموارد، وتخلف معظم بلدان العالم النامي، واستمرار الإجحاف في شروط التبادل التجاري، وعدم تعاون البلدان المتقدمة النمو، والتدابير القسرية والأحادية التي يفرضها البعض، فضلا عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، أمام إقامة نظام عالمي عادل ومنصف.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية حصول جميع البلدان على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية، بتكلفة معقولة وبدون عوائق، وعلى قدم المساواة، بحيث يظل يشكل جزءا لا يتجزأ من أي استجابة عالمية منسقة وفعالة لكوفيد-١٩.

وبما أنه تجري دراسة العديد من لقاحات كوفيد-١٩، فإننا نتطلع جميعاً إلى النتائج الناجحة للتجارب السريرية ونأمل أن يتوفر قريباً لقاح آمن وفعال، وأن يعتبر سلعة للمنفعة العامة

العالمية، وأن يكفل توزيعها الشامل بأسعار معقولة للجميع. ونقدّر الجهود التنسيقية التي تبذلها منظمة الصحة العالمية في هذه العملية، ونؤكد أهمية هذه المنظمة في تيسير حصول الناس في جميع أنحاء العالم على هذا اللقاح على نحو منصف، حالما يصبح متاحا.

سيدي الرئيس،

يمكن للمجتمع الدولي، من خلال استجابة عالمية منسقة ومتضافرة تقوم على الوحدة والتعاون المتعدد الأطراف والتضامن واحترام حقوق الإنسان، أن يصوغ استراتيجيات للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-١٩ والتعافي من هذه الجائحة التي لا تزال تنتشر حاليا.

وستخدم هذه الدورة الاستثنائية أهدافا واسعة النطاق، مثل إعادة تأكيد وتعزيز الالتزام بالتعاون الدولي وتعددية الأفراد، وإبراز أفضل الممارسات، فضلاً عن التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التصدي للجائحة، والتفكير في المركز الهام للأمم المتحدة من خلال إتاحة الفرصة لإجراء مناقشات مفتوحة وشفافة فيما بين الدول الأعضاء والدول المراقبة، والمراقبين، ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة وغيرهم من أصحاب المصلحة. ونتطلع إلى مداولات مثمرة طوال الدورة.

شكرا لكم.

المرفق ٢

خطاب السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أصحابَ السعادة،

السيداتُ والسادة،

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة فولكان بوزكير والأمين العام أنطونيو غوتيريش على تنظيم هذه القمة الاستثنائية بشأن كوفيد-١٩.

يجب أن تكون الأمم المتحدة المكان الذي تتضافر فيه جميع قوانا الإيجابية. ولذلك فهي المكان المثالي لنا لنستفيد، معا، من الدروس المستقاة من هذه المحنة ووضع خطط تتيح المجال لنا للخروج أقوى في المستقبل.

سوف أكون عمليا جدا في هذا المقام وأطرح اقتراحا ملموسا.

لقد ازداد عدد النزاعات المسلحة في السنوات الأخيرة. وكنا نعلم أنه يمكن أن تعصف بالعالم جائحة كبرى. ومع ذلك، أطلت علينا برأسهاوعلى حين غرة ومن دون أن نكون مستعدين لها. ولذلك كان هناك نوع من القصور وعلينا استخلاص الدروس والنتائج.

ومهما يكن من أمر، تحقق أيضاً إنجاز هائل: فقد تم تطوير اللقاحات في أقل من عام، بدلاً من السنوات العشر اللازمة عموماً. ما هو سر هذا النجاح؟ إنه ثمرة تعاون وتعبئة عالميين لم يسبق لهما مثيل، وبمشاركة الأوساط العلمية والصناعية، حيث قدمت لها السلطات العامة الدعم والتمويل اللازمين. وكان الاتحاد الأوروبي في طليعة هذه التعبئة.

في مايو/أيار، أطلق الاتحاد الأوروبي ماراثونا للتعهد بالتبرعات جمع حوالي ١٦ مليار يورو من الأموال العامة (والخاصة أيضاً) لإجراء البحوث لإتاحة إمكانية حصول الجميع على علاجات ولقاحات فيروس كورونا وإجراء الفحوصات المتعلقة به. ويشارك الاتحاد الأوروبي في مرفق (كوفاكس). كما يعتزم الاضطلاع بدوره في تيسير التوزيع العادل للقاحات من خلال التبرع بجزء من الجرعات التي تشتريها دولنا الأعضاء.

إن النجاح فيما يتعلق باللقاحات ثمرة للتعبئة والتضامن الدوليين. ونظرا لاحتمال حدوث جوائح في المستقبل، علينا الآن البناء على هذا النهج، وهيكلة قدرتنا الجماعية على أساس توقع حدوث هذه الأزمات والإعداد لها وتدبر أمرها.

وأقترح أن نفعل ذلك من خلال معاهدة دولية بشأن الجوائح. وينبغي الاتفاق على هذه المعاهدة في إطار منظمة الصحة العالمية، التي تشكل حجر الزاوية في التعاون الدولي ضد الجوائح: وهي ستكمل عملنا وتعززه. وينبغي أيضا إشراك المنظمات والوكالات الدولية الأخرى المعنية.

ما الذي ينبغي أن يكون هدف هذه المعاهدة؟ الهدف هو أن نفعل ما هو أفضل. وأن نفعل ما هو أفضل في جميع المجالات التي لاحظنا فيها أننا بحاجة إلى تعزيز تعاوننا. وسأذكر بعضها.

مراقبة المخاطر بشكل أكثر فعالية. ويتعين علينا تطوير معرفتنا ومراقبتنا لظهور الأمراض المعدية في الحيوانات، والتي يمثل انتقالها إلى البشر أهم المخاطر الوبائية.

تحسين تمويل البحوث وتنسيقها. وقد رأينا كيف كانت سرعة التعبئة المالية أمرا حاسما في اختصار المدة اللازمة لإنتاج اللقاحات. وينبغي أن تكون تجربة مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-١٩ نموذجاً لتطوير قدرة علمية وصناعية سريعة على الاستجابة.

التيقظ وتبادل المعلومات بشكل أكثر فعالية. فلنكن واضحين: لقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ بقسوة التقدم الذي ما زلنا بحاجة إلى إحرازه فيما يتعلق بالتحذيرات من المخاطر الصحية. وقد يلزم وضع نطاق أوسع لمستويات الإنذار. وهذا من شأنه أن يزيد من الشفافية. وعلى نطاق أوسع، فإنه أيضاً هو الأساس الهام للتواصل الفعال.

تحسين إتاحة الرعاية الصحية. وكما قلت من قبل، فإن مبدأ توفير إمكانية حصول الجميع على لقاحات كوفيد-١٩ الجديدة أساسي. ويجب أن يكون هدفنا هو كفالة الحصول على اللقاحات والعلاج والاختبارات في حالات الجوائح في المستقبل. وينبغي أن يُكرس ذلك في معاهدة.

تحسين القدرة على الصمود. وقد تعرضت نظم الرعاية الصحية في البلدان الغنية لضغوط شديدة. وفي المقابل، تخيلوا وضع البلدان ذات النظم الهشة في مجال الرعاية الصحية. ويتعين علينا أن نتصدى للتحدي العالمي المتمثل في تعزيز نظم الرعاية الصحية في حالة حدوث جائحة. وعلينا أن نفكر في أفضل السبل لتأمين سلاسل إمداد المنتجات والمعدات الطبية. وهذه مسألة صحية، ولكنها أيضا مرتبطة بسير التجارة الدولية.

أصحابُ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، السيداتُ والسادة: هذه هي إذن بعض الأفكار التي يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات في التفاوض على هذه المعاهدة الدولية بشأن الجوائح. وأنا أطلق نداءً. فلنحشد جهودنا ونجمع خبراتنا ونتعلم الدروس ونتخذ القرارات الصحيحة حتى نساعد في جعل العالم والإنسانية أكثر عدلاً وقدرة على الصمود.

وشكرا لكم.

المرفق ٣

خطاب السيد لازاروس مكارثي تشاكويرا، رئيس جمهورية ملاوي ووزير الدفاع

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

السيداتُ والسادة،

أقدر بشدة دعوة رئيس الجمعية العامة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية بشأن جائحة كوفيد-١٩.

إذ نمر بهذه الفترة من الأزمات غير العادية المتعددة الأبعاد، التي سببتها جائحة كوفيد-١٩، حيث فقد مئات الآلاف أرواحهم وتضرر الملايين من الأشخاص وفقد البلايين من الناس سبل عيشهم. وعلاوة على ذلك، فإن الموجة الثانية من الجائحة قد أعادت بلدانا كثيرة إلى حالات الإغلاق الشامل. وألاحظ أن الجائحة عصفت بأقل البلدان نمواً وما زالت تعصف بها بصورة غير متناسبة.

لقد كان ما يقرب من ٣٥ في المائة من سكان أقل البلدان نموا يعيشون في فقر قبل تفشي الجائحة، وفقد الملايين من شعبنا بالفعل وظائفهم ودخلهم المعيشي، مما رفع إلى حد كبير عدد من يعانون من الفقر المدقع في بلداننا.

ويترتب على هذه العوامل عواقب وخيمة على مستوى الفقر وسوء التغذية والتعليم والخدمات الصحية في أقل البلدان نمواً، مما يؤدي إلى فقدان المكاسب وعكس مسار الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس؛

تواجه حصة صادرات أقل البلدان نموا مخاطر هبوط خطيرة؛ فقد أصبحت المديونية الخارجية مصدر قلق متزايد الخطورة وتواجه الحكومات ضغطا شديدا على الميزانية، مع انخفاض الإيرادات فيما يرتفع الإنفاق الاجتماعي. ومن المرجح بشكل متزايد أن تتخلف المزيد من البلدان عن سداد ديونها.

إن الحاجة تقوم الآن أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وشاملة وذكية وحاسمة لإنقاذ العالم، ولا سيما أقل البلدان نموا، من كارثة اقتصادية وإنسانية تلوح في الأفق. ويتعين علينا أن نضع خطة للتعافي تستند إلى سياسات متزامنة في مجالات النقد والمالية وتخفيف عبء الديون على المستويين الوطني والعالمي إذا كنا نهدف إلى تحقيق التعافي والاستمرار على المسار الصحيح نحو عام ٢٠٣٠.

واسترشاداً بهذه الروح، أصدرت مجموعة أقل البلدان نمواً بياناً تقترح فيه حزمة حوافز عالمية فورية لأقل البلدان نمواً. وأدعو قادة العالم إلى الاستجابة لندائنا وتقديم الدعم لتنفيذ البيان.

السيد الرئيس؛

في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة اليوم، أود أن أوجه النداءات التالية:

أولاً: يجب أن تكون الأولوية القصوى للعالم هي إنقاذ الأرواح واستعادة سبل العيش.

ويثلج صدورنا أن نرى أن بعض اللقاحات قد وصلت إلى نقطة الإكمال تقريباً من أجل استخدامها. ومما يشجعنا الوعد الذي قطعه مؤخرا قادة مجموعة العشرين بكفالة التوزيع العادل للقاحات ودعم البلدان الفقيرة التي تضررت اقتصاداتها من تداعيات جائحة كوفيد-١٩. وفي هذه المقام، أود أن أدعو قادة العالم إلى الإعلان عن جميع اللقاحات والأدوية العلاجية الناجحة باعتبارها ”منافع عامة عالمية وممتلكات مشتركة للبشرية“ حتى يتسنى للجميع الحصول على هذه المنتجات على قدم المساواة. وينبغي لمنظمة الصحة العالمية أن تضطلع بدور مركزي في هذا الصدد.

ثانياً، تشجعنا الاتفاقات التي أبرمتها مؤخرا مجموعة العشرين بشأن وضع إطار للديون لمساعدة البلدان على مواصلة إعادة هيكلة الديون أو الإعفاء منها. وبينما نتطلع إلى تحقيق ذلك، فإننا نعزز دعوتنا إلى الإلغاء الكامل لديون أقل البلدان نموا المستحقة للدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك الدائنون التجاريون من القطاع الخاص.

ثالثاً، ندعو إلى تفعيل آلية التمويل المنقذ للحياة التابع لصندوق النقد الدولي من خلال إصدار حقوق السحب الخاصة. ونطالب بإصدار استثنائي بقيمة ٥٠ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة لأقل البلدان نموا. وسيساعدنا ذلك على تمويل التصدي الفوري للجائحة.

رابعا، يجب على شركائنا في التنمية الوفاء بالتزاماتهم تجاه البلدان الأقل نموا في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتراوح نسبتها من ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة، على أن يتم ذلك فورا. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يدعم نظاما تجاريا قويا ليكون بمثابة محرك رئيسي للانتعاش بعد الأزمة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تنشيط إطار التجارة العالمية لتعظيم فوائد التجارة الدولية.

خامساً، في الوقت الذي يحارب فيه العالم كوفيد-١٩، أثبت الاتصال الرقمي أنه شريان حياة حاسم في الحفاظ على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن للاقتصادات المتقدمة أن تلجأ بسهولة إلى منصة التعليم والأنشطة المكتبية والتجارة على الإنترنت. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى الحصول على العلوم والتكنولوجيا والابتكارات الحديثة، فضلاً عن السلع والخدمات التكنولوجية لضمان الانتعاش السريع وإعادة البناء بشكل أفضل.

أخيراً، من أجل التصدي للطوارئ المتزايدة في مجال التنمية العالمية، يجب على العالم أن يعمل معاً من أجل تحقيق انتعاش مرن قادر على تحمل الصدمات للوصول إلى نقطة توازن أعلى. ويجب أن نركز على الاستثمار في تدابير التأهب والوقاية بشكل شامل. وعلينا أيضا أن نضمن أن تكون استجاباتنا شاملة وأن تترتب عليها آثار بالنسبة للفقراء والمهمشين في مجتمعاتنا. وهذه هي بعض الأولويات التي ستكون بمثابة لبنات أساسية في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيُعقد في الدوحة، قطر، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.

أشكركم جميعا على حسن إصغائكم.

المرفق ٤

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا

[الأصل بالتركية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

صاحبي السعادة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس مجلس الأمن،

الوفود الموقرة،

أحييكم بكل احترام بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن بلدي. وأتمنى أن يكون اجتماعنا ناجحا ومفيدا للبشرية جمعاء.

ويواجه المجتمع الدولي أكبر تحد عالمي في القرن الحادي والعشرين.

و مفتاح التغلب على هذه الفترة الصعبة هو التعاون الدولي والتضامن العالمي.

ولذلك فإن هذه الدورة مفيدة للغاية وتنعقد في الوقت المناسب تماما.

وأود أن أشكر كل من يدعم تنظيم هذه الدورة الاستثنائية، وخاصة أخي العزيز الرئيس علييف، الذي قام بدور رائد في هذه المبادرة بوصفه رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز، والسيد بوزكير، رئيس الجمعية العامة.

الوفود الموقرة،

منذ الأيام الأولى لتفشي الجائحة، عملت تركيا بالتعاون مع المجتمع الدولي.

وبالإضافة إلى الأمم المتحدة، كنا في طليعة الأنشطة التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية، ومجموعة العشرين، ومجموعة ميكتا، ومجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وغيرها من المحافل الدولية.

وقد قدمنا حتى الآن المساعدة إلى ١٥٦ بلدا و ٩ منظمات دولية.

وندعم البلدان والمناطق التي تعاني من مسائل تتعلق بالأمن الغذائي في ظل ظروف الجائحة. ونقوم بتنفيذ برامج خاصة في ١٦ بلدا لصالح الفئات المحرومة مثل المسنين والمعوقين والأيتام.

ونجري برامج تدريبية في بعض البلدان النامية لإنتاج معدات الوقاية الشخصية باستخدام الموارد المحلية.

ونحاول تقديم دعم للميزانية لبعض البلدان التي تواجه صعوبات اقتصادية بسبب هذه الجائحة.

كما يساهم قطاعنا الخاص فيما نقوم به من جهود في المجال العام.

وحتى الآن، قامت أكثر من ٥٠ شركة تركية بدعم مكافحة هذه الجائحة في أكثر من ٢٠ بلدا بطرق مختلفة.

وقد علق العالم آماله على الأخبار المتعلقة بإنتاج اللقاحات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم التهنئة بحضوركم، للبروفيسور أوجور شاهين والدكتور أوزليم ترسجي، مؤسسا شركة BioNTech، اللذين حققا نجاحا كبيرا في تطوير اللقاح ويشاركان عبر الإنترنت في هذه الدورة.

كما يسرنا كثيرا أن مرحلة التجارب على البشر قد بدأت في واحدة من الدراسات البحثية الـ ١٦ التي تجريها تركيا بشأن اللقاحات، منها ١٢ دراسة مدرجة في قائمة منظمة الصحة العالمية.

وبفضل الجهود التي تتصدرها تركيا، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن عام ٢٠٢١ هو ”السنة الدولية للعاملين في مجال الصحة والرعاية“.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناني لجميع العاملين في مجال الصحة والرعاية الذين يعملون بتفان في جميع أنحاء العالم.

وقد تم إنشاء مكتب منظمة الصحة العالمية الكائن في مواقع متفرقة جغرافيا للاستعداد لحالات الطوارئ الإنسانية والصحية في اسطنبول في سبتمبر/أيلول.

وسيعمل هذا المكتب، بوصفه مظهرا من مظاهر دعم تركيا لعمل منظمة الصحة العالمية، على تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الجائحة.

الوفود الموقرة،

تشكل قطاعات الزراعة والأغذية والصناعة القوية في تركيا، ومستشفيات المدن، والعاملين الصحيين المتفانين ذوي الخبرة، ونظام الضمان الاجتماعي الشامل أهم ما لدينا من أصول في هذه العملية.

وهناك فئات ضعيفة في جميع أنحاء العالم، تتأثر أكثر من غيرها في هذه الفترة.

ويجب أن تكون التدابير شاملة للجميع، ويجب إيلاء الاهتمام لاحتياجات الفئات الضعيفة والمحرومة.

وإذ نضع هذا الأمر في الاعتبار، فإننا نعلق أهمية خاصة على حماية حقوق المرأة والطفل والمسنين والمعوقين.

ويستفيد ٣,٥ ملايين سوري من المشمولين بحمايتنا من الخدمات الصحية في بلدنا تماما مثل مواطنينا.

إننا ندرك أن كوفيد-١٩ سيستمر لفترة من الوقت.

والواقع أن الزيادة في عدد الحالات والمرضى والوفيات في جميع أنحاء العالم في الأسابيع الأخيرة تذكرنا جميعا بهذه الحقيقة.

وفي هذه العملية، لا يلزم مكافحة الجائحة فحسب، بل وكراهية الإسلام المتزايدة وكراهية الأجانب والعنصرية أيضا.

وقد دعمنا منذ البداية ”مبادرة تخفيف عبء الديون“ التي أطلقها منهاج مجموعة العشرين، الذي نحن عضو فيها.

كما أود أن أذكركم بأنه يجب علينا أن نعجل بجهودنا، بما في ذلك تطوير سلاسل الإمداد وشبكات التوزيع المستدامة، لضمان الانتقال إلى ”الوضع الطبيعي الجديد“.

وثمة مسألة أخرى تذكرنا بها الجائحة وهي أنه يجب إصلاح منظومة الأمم المتحدة وفقا للتهديدات والاحتياجات الحالية.

وأعتقد أنه يجب تعزيز الجمعية العامة لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية وديمقراطية وإنصافا وشفافية.

وفي ختام ملاحظاتي، يحدوني الأمل في أن تعطي هذه الدورة الاستثنائية دفعة للمجتمع الدولي في مكافحة هذه الجائحة.

وأود أن أشكر كل من شارك في إدارة البرنامج وأن أقدم لكم جميعا تحياتي القلبية مرة أخرى.

وأتمنى لكم تمام الصحة.

المرفق ٥

خطاب السيدة سيمونيتا ميريم سوماروغا، رئيسة الاتحاد السويسري

[الأصل: بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيدات والسادة،

لقد مر ما يقرب من عام منذ أن انقلبت حياتنا لأول مرة بسبب جائحة كوفيد-١٩. لقد كشف العدو الخفي عن الترابط والضعف في مجتمعاتنا. كما تأثرت سويسرا تأثرا كبيرا بالفيروس الذي لا يعرف حدودا.

وأود أن أشدد اليوم على النقاط الثلاث التالية.

أولا، إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أتيحت لنا فرصة أكثر من أي وقت مضى لإظهار الدور الفريد لتعددية الأطراف وقيمتها. وسويسرا، بوصفها الدولة المضيفة للقلب النابض للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في جنيف، ملتزمة بدعم ما تقومان به من أعمال. وتؤكد الأزمة الحالية على مدى الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومنسق في مجال الصحة إلى جانب وجود منظمة صحة عالمية قوية لمواجهة الطوارئ الصحية العالمية.

ثانيا، تكشف الأزمة عن الصلات بين الواقع الاقتصادي والرعاية الصحية. ومن الأهمية بمكان أن نستثمر في تعزيز نظم الرعاية الصحية لدينا لمنع حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل. فتكلفة الاستثمار في الوقاية أقل من تكلفة الاستجابة للأزمات.

ثالثا، على الرغم من التوافر الوشيك للقاح، لا يمكننا تحمل العودة إلى العمل كالمعتاد قبل الأزمة. ولدينا اليوم فرصة للعمل على إيجاد نموذج لمجتمع أكثر شمولا ومرونة واستدامة بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة، مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

السيدات والسادة،

إن حماية صحة الجميع مسؤولية مشتركة. ونحن، كدول، ملزمون بالامتثال للنظم الصحية الدولية وزيادة تعزيزها. وتلتزم سويسرا بتحقيق ذلك الهدف، مع شركائها، في إطار التحالف من أجل إنشاء هيكل شامل للحماية الصحية. وتدعم سويسرا بقوة البحث والتطوير من أجل إيجاد لقاح آمن وفعال وفي المتناول ويتم توزيعه بشكل منصف على المستوى العالمي من خلال دعم المنظمات

المشاركة في ركيزة مبادرة الإسراع بإتاحة أدوات لمكافحة كوفيد-١٩ (ACT-Accelerator). ونحن ملتزمون بجعل الآلية المعنية بإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ (كوفاكس) ناجحة من أجل الجميع.

كما تدعم سويسرا الاستجابة العالمية للجوانب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. فهي تقدم أكثر من بليون دولار للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي، فضلا عن دعم مبادرة مجموعة العشرين ونادي باريس لتعليق خدمة الديون مؤقتا لأفقر البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم سويسرا بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار في المبادرات الدولية.

وتكتسي مساهمات فرادى البلدان وما تقوم به من إجراءات أهمية، ولكن التضامن والتعاون الدولي وتعددية الأطراف هي وحدها ما سيمكننا من التغلب على الجائحة معا.

شكرا على إصغائكم.

المرفق ٦

خطاب السيد خوان أورلاندو هرنانديس ألبارادو، رئيس جمهورية هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

لقد كان عام ٢٠٢٠ عاما شاقا وصعبا. فقد تركتنا الجائحة وعاصفتان مدمرتان في حالة كارثية. وأثرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على جميع دول العالم، وربما كان تأثيرها أكثر قسوة على أقل البلدان من حيث الموارد، وأضعفها من حيث الفئات السكانية ونظم الرعاية الصحية.

وقد واجهت هندوراس الجائحة بعزم واتخذت تدابير سريعة أدت إلى تأخير انتشار الفيروس لفترة كافية تسمح لنا بتعزيز نظام الرعاية الصحية لدينا حتى لا يتجاوز الطلب على الخدمات قدراتنا.

ومع ذلك، كانت التداعيات واضحة، ليس فقط فيما يخص صحة الأسر، بل وفيما يخص قدرتها على توليد الدخل وتوفير الغذاء والضروريات الأساسية الأخرى. وعلاوة على ذلك، تأثر اقتصادنا على نطاق واسع، نظرا لندرة العمالة، والرواتب اللائقة، والغذاء، والسكن، والسلع التي تمس الحاجة إليها. ويقع بلدنا في منطقة شديدة الخطورة بسبب آثار تغير المناخ. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، عانينا من عواقب إعصارين مدمرين – إعصاران في الشهر نفسه.

ولا يزال الجزء الأكثر إنتاجية من الناحية الزراعية والصناعية في البلد مغمورا بالمياه. فلم تنحسر المياه بعد، وتنتظر الأسر إنقاذها. ويعيش الآلاف في الملاجئ ويحتاجون إلى نقلهم لمكان آخر. ولا نزال نفتقر إلى الإحصاءات الدقيقة المتعلقة بالدمار الذي خلفه الإعصاران، وهي مهمة عهدنا بها إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، التي تعد تقييما للأضرار والخسائر التي لحقت بنا. ومع ذلك، اعتبارا من اليوم، نعلم بالفعل أن هناك حوالي ٤ ملايين شخص – ٥٠ في المائة تقريبا من سكان هندوراس – قد تضرروا من الدمار الذي لحق جراء تلك الظواهر الجوية.

وقد تضرر أكثر من ٦٥ ٠٠٠ منزل إلى درجة أن أصبحت غير قابلة للسكن مرة أخرى وستتطلب قدرا كبيرا من الموارد والعمل. ومن المؤلم أن نرى كيف فقدت الأسر عملها وما ادخرته طوال حياتها. إنه أمر مؤلم وغير عادل، حيث إن هندوراس ليست مسؤولة عن تغير المناخ. بل إن المسؤولية تقع على عاتق البلدان الصناعية وما تصدره من انبعاثات غازات الدفيئة. وتدفع بلدان مثل هندوراس ثمن أفعالها. فقد تأثر سكانها بشدة ودمرت الهياكل الأساسية التي تعتمد عليها في الإنتاج. ودمر عدد من الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات والمباني العامة والخاصة. وهو ما يمثل انتكاسة لسنوات عديدة. وإذا لم يمكننا الاعتماد على دعم المجتمع الدولي، فإن كل

ما قمنا به من عمل لإعادة البناء على مدى ٢٢ عاما الماضية في أعقاب إعصار ميتش المأساوي، الكارثة الكبرى السابقة، سيكون صعبا للغاية، إن لم يكن مستحيلا. فبلدنا على وشك الإفلاس.

وعلى الرغم من خطورة الحالة، لم نفقد الأمل ولا الشعور بالتفاؤل. ونعمل على وضع خطة لإعادة الإعمار بمشاركة قطاعات مختلفة من المجتمع الهندوراسي والمجتمع الدولي. وقد عملنا على معالجة الأزمات الخارجية الخطيرة الثلاث التي أثرت علينا هذا العام – وهو وضع لم يسبق له مثيل في تاريخ هندوراس. وبالعودة إلى بداية الجائحة، وبالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والنظام الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، اعتمدت هندوراس خطة للطوارئ وشاركت بنشاط في إطار المجتمع الدولي من أجل الحصول على الإمدادات الوقائية الشخصية والمعدات الطبية والأدوية لاحتواء انتشار كوفيد-١٩.

وقد أكدت هندوراس من جديد التزامها بأهداف الأمم المتحدة في مكافحة كوفيد-١٩. ونؤيد مبادرة الأمين العام من أجل وقف عالمي لإطلاق النار، من شأنه أن يسمح بوصول المعونة الإنسانية إلى المحتاجين، ولا سيما أشدهم ضعفا والأشخاص الموجودين في مناطق النزاع. وشاركت هندوراس في تقديم أول قرارات الجمعية العامة بشأن كوفيد-١٩، وهما القرار ٧٤/٢٧٠ بشأن التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا ٢٠١٩ والقرار ٧٤/٢٧٤ بشأن التعاون الدولي لضمان حصول الجميع على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية لمواجهة كوفيد-١٩، اللذين اعتمدا بتوافق الآراء. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أيدت هندوراس اعتماد القرار الجامع ٧٤/٣٠٦ المعنون ”اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩“. كما أننا ممتنون لأن صندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتعافي من آثارها قد خصص مبلغ مليون دولار لمشروع يركز على تعزيز نظام الرعاية الصحية والقدرات المختبرية في هندوراس.

وقد نجحت هندوراس في الانضمام إلى التحالف العالمي للقاحات والتحصين، الذي تشارك في قيادته آلية كوفاكس وسيمكننا من ضمان حصول ٢٠ في المائة من السكان على لقاح كوفيد-١٩، وفقا للرد الذي تلقيناه من الدكتور سيث بيركلي، المدير التنفيذي للتحالف. أما الإمدادات المتبقية التي يحتاج إليها البلد من لقاحات كوفيد-١٩، فسوف يتم شراؤها بكميات كبيرة مع بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية من خلال الصندوق المتجدد لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وهو ما أكده حتى الآن ٣٢ بلدا في المنطقة.

وتدعو حكومة هندوراس المجتمع الدولي إلى مواصلة تعزيز تمويل التحالف العالمي للقاحات والتحصين وكوفاكس، وهي آلية هامة تدعمها منظمة الصحة العالمية لضمان حصول البلدان الأكثر ضعفا على لقاحات كوفيد-١٩. ونحن ممتنون جدا لذلك. وتعرب الحكومة عن امتنانها

العميق لحكومات البلدان الصديقة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية لتضامنها الثابت مع شعب هندوراس في مواجهة جائحة كوفيد-١٩ وإعصاري إيتا وإيوتا مؤخرا.

ونحن ممتنون لنشر فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث للمساعدة في التصدي لأثر إيتا وإيوتا، وكذلك الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وقد خصص بالفعل مبلغ ٣,٩ ملايين دولار لدعم المتضررين. ونتوجه بنداء جديد للحصول على ٦٩,٢ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمأوى والتعليم.

ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يأخذا في الاعتبار مواطن الضعف الكبيرة للبلدان المتوسطة الدخل، مثل هندوراس، وبالتالي دعم المبادرات الطموحة والمنصفة لمراجعة هيكل التمويل التعاوني، بما في ذلك التدابير الجديدة والمبتكرة التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية، مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، مما يتيح إمكانية الحصول على أموال إعادة التعمير. وتكرر هندوراس دعوتها إلى إلغاء الضرائب المفروضة على التحويلات المالية المرسلة إلى الأسر خلال الأزمة الراهنة.

لقد اعتبرت هندوراس من أكثر البلدان تأثرا بتغير المناخ في العالم على مدى الـ ٢٥ عاما الماضية، وهو ما تجلى في فترات الجفاف الطويلة والإعصار – بل الإعصاران المدمران – اللذين ضربا البلد مؤخرا. وندعو مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالصناديق الخضراء للمناخ. إن المسألة ملحة ولا يمكن أن تنتظر. ولذلك، فإننا ندعو إلى تقديم استجابة سريعة لا تثقلها البيروقراطية.

لقد وقعت هندوراس بالفعل ضحية لحدة تأثير تغير المناخ، الذي لم يبد أي علامة على التحسن. بل على العكس، فإن الأمر يزداد سوءا، ولهذا السبب هناك حاجة ماسة إلى الصناديق الخضراء للتصدي للكوارث في الوقت المناسب والتعامل مع حالات الطوارئ الإنسانية وتقديم التعويض عن الأضرار والخسائر، وفيما بعد، وضع تدابير التخفيف والتكيف. فالتعامل مع حالات الطوارئ هذه يتجاوز قدراتنا حاليا. وبما أن الضرر لا مثيل له، فإن هندوراس توجه نداء استغاثة إلى العالم بأسره.

إننا نطلب إلى المجتمع الدولي عدم التخلي عنا. لقد كنا أكثر البلدان تضررا في المنطقة جراء الأعاصير والجفاف والحرائق – فأمريكا الوسطى واحدة من أكثر المناطق تضررا. ونناشد تحقيق التضامن الدولي الثابت، وتقديم المساعدة الفورية، وإعادة التعمير. ويضاف إلى ما سبق الأضرار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ التي خلفت وضعا تجاوز بكثير قدرة البلد على التعامل

مع هذه الأزمة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون تضامن الأصدقاء والعالم بأسره أمرا حتميا، وكذلك تحمل المسؤولية من جانب الذين وقعوا على الاتفاقات المتعلقة بتغير المناخ.

شكرا جزيلا.

المرفق ٧

خطاب السيد إلهام حيدر أوغلو علييف، رئيس جمهورية أذربيجان

السيد الرئيس،

معالي الأمين العام،

رؤساء الدول والحكومات الموقرين،

أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش ورئيس الجمعية العامة السيد فولكان بوزكير على جهودهما في تنظيم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-١٩.

وأعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء التي أيدت المبادرة بعقد الدورة الاستثنائية.

ثمة حاجة كبيرة اليوم لأن يبذل المجتمع الدولي جهودا مشتركة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ التي تشكل أكبر تهديد يواجهه العالم.

وقد بادرت أذربيجان، بصفتها رئيس حركة بلدان عدم الانحياز، بعقد مؤتمر قمة فريق الاتصال التابع لحركة بلدان عدم الانحياز في ٤ أيار/مايو ٢٠٢٠، مبرهنة على المسؤولية على الصعيدين الوطني والدولي. وخلال القمة، اقترحت عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة استجابة لفيروس كورونا على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وقد أيد جميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز البالغ عددهم ١٢٠ عضوا هذا الاقتراح. وأكدوا من جديد التزامهم ”بمبادئ باندونغ“، وقيم الحركة، وتعددية الأطراف، والتضامن الدولي. وإجمالا، أيد أكثر من ١٥٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة هذه المبادرة.

وقد اتخذت أذربيجان تدابير وقائية ضرورية وفي الوقت المناسب لوقف انتشار الفيروس. واتخذنا إجراءات كافية للاستجابة للحالة الناشئة فيما يتعلق بكوفيد-١٩.

واليوم، يتلقى مرضى فيروس كورونا العلاج في ٤٦ مستشفى من المستشفيات الحكومية في جميع أنحاء البلد. وقد كان لدينا ٦ مختبرات عاملة عندما بدأت الجائحة. وحاليا لدينا أكثر من ٤٠ مختبرا عاملا.

وأصدرت الحكومة مجموعة من تدابير الدعم الاجتماعي – الاقتصادي والمالي تزيد قيمتها على ٢,٥ بليون دولار لمواجهة الأثر السلبي للجائحة. وتغطي تدابير الدعم الاجتماعي ما يقرب من ٥ ملايين شخص، أي نصف سكان بلدنا. ولم يقدم التمويل المخصص لمكافحة الجائحة إلا من مصادر محلية، دون أي دعم مالي خارجي.

والآن، يواجه العالم الموجة الجديدة من الجائحة.

لقد ظلت أذربيجان، منذ انتشار الجائحة، على اتصال وثيق بمنظمة الصحة العالمية. ونحن ممتنون لما قدمته من توصيات قيمة، وإرسال أخصائييها في الأيام الأولى من انتشارها. وقد صنفت منظمة الصحة العالمية أذربيجان مثالا في مكافحة الجائحة. وقمنا بتقديم تبرعين لمنظمة الصحة العالمية بمبلغ ١٠ ملايين دولار. وفي غضون ذلك، قدمت أذربيجان حتى الآن مساعدات إنسانية ومالية لأكثر من ٣٠ بلدا.

السيد الرئيس،

تؤيد أذربيجان دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال جائحة كوفيد-١٩. غير أن أرمينيا لم تصغ حتى الآن لهذه الدعوة، حيث استمرت في احتلال الأراضي الأذربيجانية لمدة ٣٠ عاما تقريبا، وتجاهلت أربعة قرارات لمجلس الأمن الدولي تطالب بالانسحاب من جميع أراضينا المحتلة.

وخلال السنتين الماضيتين، قوضت أرمينيا عمدا عملية التفاوض. وأدلى رئيس وزراء أرمينيا بعدد من التصريحات الاستفزازية مثل قوله ”كاراباخ هي أرمينيا“، أدت إلى وقف المفاوضات. ودعا وزير الدفاع إلى ”حرب جديدة من أجل أراض جديدة“.

وفي تموز/يوليه ٢٠٢٠، قامت أرمينيا بأعمال استفزازية عسكرية على طول حدود الدولة من أجل خلق مصدر جديد للتوتر في المنطقة، واحتلال أراض جديدة، وإلحاق الضرر بمشاريع البنية التحتية الاستراتيجية للطاقة في أذربيجان.

وفي وقت لاحق، حاولت مجموعة تخريب أرمينية في آب/أغسطس اختراق خط التماس.

وفي بياني الذي أدليت به خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، حذرت من أن أرمينيا تستعد للحرب الجديدة.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، شنت أرمينيا عدوانا عسكريا واسع النطاق على أذربيجان. وخلال ٤٤ يوما، قصفت القوات المسلحة الأرمينية بشدة مقاطعة تارتار ومدنا أخرى من أذربيجان تقع على طول خط المواجهة. وأطلقت أرمينيا قذائف تسيارية على غانجا وباردا ومينغاشيفير وجابالا وياسان ومدن أخرى بعيدة عن خط المواجهة. واستخدموا المدفعية الثقيلة والقذائف التسيارية والفسفور الأبيض والذخائر العنقودية لإحداث إصابات جماعية وتشريد قسري بين المدنيين الأذربيجانيين. وقتل ٩٤ مدنيا، من بينهم ١١ طفلا، وأصيب أكثر من ٤٠٠ آخرين بجروح.

وقد استجاب الجيش الأذربيجاني استجابة ملائمة ودافع عن مواطنيه وأرضه وشن عملية هجوم مضاد ناجحة أسفرت عن تحرير أجزاء كبيرة من أراضينا المحتلة. وقد أدى الانتصار

العسكري لأذربيجان خلال العمليات العسكرية إلى إجبار المعتدي على الاستسلام وأدى إلى التوقيع على بيان ثلاثي لرئيسي أذربيجان وروسيا ورئيس وزراء أرمينيا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أتاح تحرير الأراضي المحتلة الأخرى. ومنذ ذلك الوقت، ظل نظام وقف إطلاق النار قائما لمدة شهر تقريبا. وتضطلع تركيا وروسيا بدور هام في كفالة وقف إطلاق النار من خلال المركز المشترك لمراقبة وقف إطلاق النار.

وهكذا، تم حل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان في ناغورنو – كاراباخ بالوسائل العسكرية السياسية. ففي ظل غياب الامتثال للقانون الدولي، لا بد من ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن بالقوة. ونتيجة لذلك، تم إجبار الدولة المعتدية على إحلال السلام.

ولم يكن هذا هو الموقف التدميري الوحيد لأرمينيا. فأرمينيا هي البلد الوحيد الذي عارض مبادرة عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن جائحة كوفيد-١٩. وحاولت أرمينيا بكل الوسائل حتى اللحظة الأخيرة تقويض العملية التحضيرية لعقد الدورة الاستثنائية. ولم تعترض أرمينيا على هذه المبادرة إلا لأن أذربيجان هي التي أطلقتها.

وأعتقد أن الدورة الاستثنائية ستسهم في الكفاح العالمي ضد الجائحة وستجعلنا أكثر اتحادا حول هدفنا المشترك.

شكرا لكم.

المرفق ٨

خطاب السيد قيس سعيد، رئيس الجمهورية التونسية

[الأصل بالعربية]

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب الجلالة والفخامة،

أصحاب المعالي والسعادة،

أتوجه، بادئ ذي بدء، بالشكر الجزيل لفخامة رئيس جمهورية أذربيجان الشقيقة ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز على مبادرته بالدعوة، نيابة عن دول الحركة، إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول تداعيات جائحة كوفيد-١٩.

وأجدد الإعراب لمعالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش عن تقدير تونس ودعمها لمساعيه ولمبادرته من أجل توحيد الجهود الدولية للتصدي لهذا الوباء الذي لم تقف تداعياته ونتائجه وآثاره عند تهديد الصحة البشرية في العالم قاطبة، بل امتدت لتشكل أحد العوامل المستجدة لتهديد الأمن والسلم في العالم كله.

السيد الرئيس،

لقد أكدت تونس منذ انتشار هذا الوباء على ضرورة تعزيز الجهود الدولية المتضافرة والمتضامنة والمتكاملة لمواجهة هذه الجائحة التي يستحيل على بلدان العالم التصدي لها بصفة فردية. وكانت تونس دعت في هذا الإطار إلى اعتماد مقاربة شاملة موحدة ومنسقة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات جميع البلدان والشعوب.

وكخطوة عملية لتجسيم هذه الرؤية، بادرت تونس، وهي العضو غير الدائم بمجلس الأمن، بتقديم مشروع قرار إلى المجلس، بالاشتراك مع فرنسا، تم على أساسه اعتماد القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) بإجماع كافة الأعضاء. ويعد هذا القرار علامة فارقة في تاريخ الأمم المتحدة. ذلك أنه، وبقدر ما نجح في توسيع مفهوم الأمن الجماعي ليشمل الجوائح الصحية باعتبارها إحدى التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين، فقد أتاح كذلك تجميع الدول الأعضاء بمجلس الأمن وتوحيد رؤيتها حول المسؤولية المشتركة للدفع نحو الوقف الفوري لإطلاق النار والعمليات العسكرية في كل أنحاء العالم، والحث على إقرار هدنة إنسانية في مختلف مناطق النزاع.

السيد الرئيس،

إن تونس، إذ تكبر الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة ومختلف هياكلها من أجل مجابهة هذه الأزمة والتخفيف من آثارها المدمرة، تجدد التأكيد على الحاجة الماسة لخطة تستجيب لمطالب الإنسانية جمعاء. وفي هذا السياق، تجدد تونس النداء من أجل تحقيق تضامن عالمي حقيقي في مجال المديونية وتخفيف الضغوط المالية والاقتصادية. كما تؤكد على ضرورة ضمان حصول كافة البلدان على اللقاح حين يتوفر بشكل منصف.

ومن الملح إعادة ترتيب أولويات التعاون الدولي، وتوفير الدعم المناسب بما يتماشى مع استحقاقات هذه المرحلة الاستثنائية ويتيح ضمان الأمن الغذائي ونظمه المستدامة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والتغطية الصحية الشاملة، والمساواة بين الجميع في إطار منظومة حقوق الإنسان.

ونحسب أن مثل هذه الاجتماعات تمثل أطرا مناسبة لتعميق مفاهيم الأمن الجماعي والتضامن الإنساني وتكريس منظومة العمل المتعدد الأطراف والتداول بشأن أساليب الحوكمة المؤسسة لمستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وشكرا لكم على الإصغاء والمتابعة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق ٩

خطاب السيد ميغيل دياس كانيل برموديس، رئيس جمهورية كوبا

[الأصل: بالإسبانية وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد الأمين العام،

السيد الرئيس،

رؤساء الدول والحكومات الموقرين،

رؤساء الوفود،

أود أن أتوجه بالشكر لجمهورية أذربيجان، الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز، على إطلاق المبادرة التي أسفرت عن عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

لا يمكن تعزيز استجابة منسقة لجائحة كوفيد-١٩ وعواقبها، بما يتسق مع البروتوكولات والممارسات الجيدة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، إلا على النطاق العالمي وبمعرفة هذه الهيئة، وهي أكثر الهيئات عالمية وتمثيلا في منظومة الأمم المتحدة.

ومن الحقائق المحزنة التي لا يمكن إنكارها أن الجائحة قد فاقمت المشاكل الخطيرة والتحديات الهائلة التي كانت البشرية تواجهها بالفعل قبل تفشي هذا المرض.

وأنا أقصد بذلك الحروب، بما فيها الحروب غير التقليدية؛ واستخدام القوة والتهديد باستخدامها وتنفيذ تدابير قسرية من جانب واحد، وكذلك غياب الخدمات الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي أو هشاشة حالتها جراء القواعد العمياء للسوق والتبادل التجاري غير المتكافئ الذي يسود العالم.

وأصبحت علامات ما وصفه بعض الخبراء بأسوأ ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية واضحة بشكل كبير اليوم؛ وما من أحد يشك في أن بلدان الجنوب، المتضررة بالفعل من إساءة استخدام السياسات الليبرالية الجديدة التي زادت من الأضرار الناجمة عن الفقر، ستتحمل وطأة الأزمة.

وبالنسبة للديون الخارجية للبلدان النامية، التي تم سدادها عدة مرات من قبل والتي ازدادت جراء الجائحة والتي تقتل تطلعات تلك البلدان لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في مهدها، فإنها غير قابلة للسداد وينبغي إسقاطها.

وفي ظل الظروف الراهنة، فإن إقامة نظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف أمر حتمي. وهو شرط لبقاء الجنس البشري في عالم يزداد ترابطا باستمرار ولكنه غير متكافئ على نحو متزايد بشكل ينطوي على مفارقة.

وقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن التكلفة البشرية لهذا التفاوت كما كشفت عن الحاجة الملحة إلى النهوض بالنظم الصحية الوطنية؛ وتعزيز الحصول الشامل والمجاني على الخدمات الطبية الأساسية وضمان التوزيع العادل للموارد الحيوية.

إن العالم في حالة دهشة. ولنضرب مثالا واحدا فقط، إن الولايات المتحدة، التي تشكل نفقاتها العسكرية نسبة ٣٨ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي، غير قادرة حتى الآن على التصدي لجائحة كوفيد-١٩ لدرجة أن أكثر من ١١ مليون شخص أصيبوا بالمرض في حين توفي أكثر من ٠٠٠ ٢٣٨ شخص جراء إصابتهم بالمرض.

وعند النظر إلى الحالة المروعة الناجمة عن الإصابات وحالات التفشي الجديدة وانهيار الخدمات الصحية في دول تتمتع برخاء تُحسد عليه، يبرز سؤال بسيط: لماذا لا تُستخدم الأموال الطائلة التي تُهدر حاليا في سباق التسلح لمكافحة هذه الجائحة وغيرها من الجوائح الأقدم، مثل الجوع والفقر؟

السيد الرئيس،

منذ ظهور الفيروس المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم، ونظرا لاحتمال تحوله إلى جائحة، وضعت كوبا برنامجا وطنيا يهدف إلى الوقاية منه ومكافحته. يستند إلى مكامن قوة نظامنا الصحي بجودته المثبتة وتغطيته الشاملة وإلى التطور العلمي لبلدنا.

واليوم، وبروح من التواضع، وبشعور بالفخر أيضا، يمكننا أن نشرح للعالم كيف كان ذلك ممكنا.

لقد نفذنا في كوبا نظاما للإدارة الحكومية يقوم على العلم والابتكار، مما أدى إلى تعزيز أوجه الترابط بين مجالات مثل المعرفة والإنتاج والخدمات الاجتماعية.

إنه نظام شامل وتشاركي ومنهجي ومتعدد التخصصات ومتعدد القطاعات، تتبلور وتحقق أفضل نتائجه بفضل متانة البروتوكولات المطبقة في مكافحة كوفيد -١٩ وبفضل حس المسؤولية لدى أبناء شعبنا.

بإيجاز، فإن ما نفعله هو تجسيد عملي للطريقة التي يعمل بها النظام الاجتماعي في كوبا، وهو نظام قادر على حل المشاكل المعقدة للغاية بنجاح لأن الحكومة تعتبر البشر الأولوية

القصوى لعملها. وكان دور العلم وارتباطه المفصلي بالإدارة الحكومية حاسما. وتسمح لنا الإنجازات المهمة التي حققتها الصناعات الطبية والصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية بأن نكون في وضع أفضل للتعامل مع الجائحة. وقد أُدرج لقاحان كوبيان مرشحان يخضعان حاليا للتجارب السريرية ضمن اللقاحات الـ ٤٧ التي سجلتها منظمة الصحة العالمية.

ووفاء منا برسالتنا الإنسانية، أرسلنا ٥٣ فرقة طبية كوبية إلى ٣٩ بلدا وإقليما للمساعدة في مكافحة المرض، وذلك بالإضافة إلى الأفرقة الطبية التي تقدم خدماتها بالفعل في ٥٩ دولة.

وقد أمكن ذلك حتى في ظل العبء الثقيل الناتج عن الحصار الإجرامي والظالم الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة – والذي تم تشديده بطريقة لم يسبق لها مثيل – وعلى الرغم من حملة التشويه التي تديرها تلك الحكومة ضد تعاوننا الطبي الدولي.

وفي هذا المقام، نشجب هذا السلوك العدواني ضد كوبا وغيرها من الدول ذات السيادة، وكذلك المحاولة المعلنة لإعادة تفعيل مبدأ مونرو، الذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي وإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

ولا يزال التزامنا بأهداف هذه المنظمة ومبادئها ثابتا دون تغيير. ونبقى ملتزمين التزاما راسخا وحازما بمواصلة العمل لصالح تعددية الأطراف والتضامن والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

وتبدو حالة الطوارئ العالمية هذه الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ بمثابة نداء جديد لإذكاء الوعي العالمي. ويجب أن ننصت إليه في هذه المرة. نعم، نستطيع. وكوبا مثال على ذلك.

أشكركم شكرا جزيلا.

المرفق ١٠

خطاب السيد فرانسيسكو رافائيل ساغاستي هوشهازلر، رئيس جمهورية بيرو

[الأصل بالإسبانية]

السيد الرئيس،

إن الأزمة العالمية غير المسبوقة التي سببتها جائحة كوفيد-١٩ تشهد الآن تجدد تفشي المرض ولا تزال تؤثر تأثيرا شديدا على حياة مجتمعاتنا وصحتها واقتصادها. ومن ثم، فإن ذلك يتطلب منا مضاعفة جهودنا لوضع حلول فعالة وفي الوقت المناسب معا.

لقد جعلت الجائحة أوجه عدم المساواة أكثر وضوحا، وأدت في معظم البلدان إلى عكس مسار سنوات من التقدم في مسيرتنا نحو إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وللمرة الأولى في هذا القرن، تتزايد مستويات الفقر وسيؤدي الركود العالمي إلى سقوط ملايين الناس في براثن الفقر المدقع.

وفي هذا العام، وإذ تحتفل الأمم المتحدة بمرور ٧٥ عاما على تأسيسها – بفضل الإرادة المتضافرة للعديد من الدول، بما فيها بيرو – فإننا ندرك قوتها وقدرتها على التعبئة الجماعية، والتي تخضع للاختبار مرة أخرى فيما نواجه فيروسا أودى بحياة أكثر من ١,٣ مليون شخص وأصاب أكثر من ٥٩ مليون شخص في جميع أنحاء العالم.

السيد الرئيس،

وفي هذه الحالة غير المسبوقة، تواجه جميع بلدان العالم أزمتين في وقت واحد، هما أزمة متسارعة في شكل جائحة كوفيد-١٩ التي دمرت العالم في غضون بضعة أشهر؛ وأزمة تغير المناخ المتواصلة بنفس السرعة، والتي تهدد البشرية على المستوى العالمي. غير أن حجم التحديات التي تمثلها هاتان الأزمتان يتيح لنا أيضا فرصة لتنفيذ حلول مبتكرة في جميع المجالات، ولمعالجة أوجه عدم المساواة وأوجه القصور والافتقار إلى الحماية الاجتماعية التي تم تجاهلها لسنوات عديدة.

وفي هذا الصدد، تكرر بيرو دعوتها إلى إعلان لقاح كوفيد-١٩ منفعة عامة عالمية، وهو اقتراح أيده الأمين العام أيضا. وسيكون الحصول على اللقاحات والأدوية والعلاجات والمعدات اللازمة على الصعيد العالمي في الوقت المناسب وبشكل عادل أمرا أساسيا للوفاء بالالتزام الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ المتمثل في عدم ترك أحد خلف عن الركب والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب.

واستنادا إلى هذا الاعتقاد، انضمت بيرو إلى مبادرة مرفق كوفاكس التي تقودها منظمة الصحة العالمية، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، من أجل ضمان الصحة والسلامة البدنية لأبناء بيرو خلال جائحة كوفيد-١٩.

وبغية التصدي المشترك لأزمتي الجائحة وتغير المناخ، أود أن أوجز عددا من المبادرات التي تعتبرها بيرو ذات أولوية:

أولا، إن الأزمات التي نواجهها تتطلب استجابات عالمية يدعمها نظام متعدد الأطراف قوي وفعال. ويجب تعزيز الهيكل الصحي المتعدد الأطراف، بدءا بمنظمة الصحة العالمية، التي هي الهيئة المسؤولة عن العمل الدولي في مجال الصحة. ويجب أن نزودها بالموارد المالية اللازمة، ولا سيما الموارد غير المشروطة، لتمكينها من الاضطلاع بولاياتها بصورة مستقلة وفعالة.

ثانيا، يجب أن نسد جميع الفجوات الاجتماعية وأن نبني مجتمعات أكثر عدلا وشمولا واستدامة. وهذا يتطلب منا مضاعفة جهودنا لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، والأمن الغذائي العالمي، والتعليم الجيد على جميع المستويات، والتدفق الحر للإمدادات الغذائية والسلع والخدمات، وتوفير الخدمات الأساسية دون تمييز، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن التحول الإيكولوجي الذي يفضل إيجاد فرص العمل المراعية للبيئة ونظم الرعاية الصحية التي لديها القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

ثالثا، يجب أن نسد الفجوة المعرفية. وقد أوضحت أزمتا الجائحة وتغير المناخ أن القدرة على توليد المعارف العلمية والتكنولوجية واستخدامها أمر حاسم لفهم طبيعة هذه الأزمات ووضع الاستجابات المناسبة وتنفيذها. غير أن التفاوت العالمي في تلك القدرات أكبر بكثير من أوجه التفاوت في الدخل أو الثروة، الأمر الذي يتطلب بذل جهد كبير متعدد الأطراف للحد من أوجه عدم المساواة في القدرة على توليد المعارف واستخدامها وتزويد البلدان المنخفضة الدخل بالموارد اللازمة لتدريب شعوبها على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار على أعلى المستويات. وندعو المؤسسات المالية الدولية إلى تعزيز آليات التمويل والاستثمار في تنمية تلك القدرات.

وأؤكد لكم التزام بيرو الثابت بالتصدي لجميع تحدياتنا الجماعية.

شكرا جزيلا.

المرفق ١١

خطاب السيد لويس ألبرتو آرسي كاتاكورا، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات

[الأصل بالإسبانية]

السيد الأمين العام، أنطونيو غوتيريش،

السيد رئيس الجمعية العامة، فولكان بوزكير،

رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء الموقرين في الأمم المتحدة،

بما أن هذه هي المرة الأولى التي أشارك فيها في هذا المحفل الهام بصفتي الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بتعددية الأطراف وبالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وأود، في الوقت نفسه، أن أؤكد لكم أن بوليفيا قد استعادت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ مؤسساتها الديمقراطية، ويشرفني اليوم أن أترأس حكومة تتمتع بالثقة والشرعية التي أعرب عنها الشعب البوليفي من خلال تصويته.

أود الآن أن أنتقل إلى الموضوع الذي نجتمع لمناقشته. ونتوجه بالشكر لأذربيجان بصفتها رئيس حركة بلدان عدم الانحياز على المبادرة بعقد هذا الاجتماع للتصدي لكوفيد-١٩.

قبل عام بالضبط، لم يكن فيروس كوفيد-١٩ معروفا ولم يكن جزءا من واقعنا على الإطلاق. ولا تزال العديد من النظريات موضع نقاش بين الأوساط العلمية بشأن ظهوره وعلاجه المحتمل. غير أن الواقع هو أن هذه الجائحة قد ضربت جميع بلدان العالم، وأشد البلدان ضعفا أو التي تواجه أوضاعا خاصة هي الأكثر تأثرا به.

ولهذا السبب يتسم هذا المحفل بأهمية بالغة، حيث لا يمكن حل الأزمة الصحية عن طريق الإجراءات الفردية والمتفرقة التي تتخذها الدول إلا من خلال الجهود المشتركة لجميع البلدان والوكالات المتخصصة المختلفة في هذا الميدان.

السيد الرئيس،

لقد تسببت الأزمة السياسية التي وقعت في بوليفيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ وسوء الإدارة من جانب حكومة الأمر الواقع في ذلك الوقت في تدهور الاقتصاد البوليفي، الذي تفاقم بعد ذلك بسبب الجائحة، مما يشكل تهديدا خطيرا للتقدم الاجتماعي الكبير الذي تحقق على مدى ١٤ عاما في ظل إدارة منتخبة ديمقراطيا.

ووفقا لبيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من المتوقع أن تشهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انكماشا في النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٢٠ إلى درجة أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بنسبة ٩,١ في المائة. ومن المتوقع أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي لبلدي بنسبة ١١,١ في المائة، مما يجلب معه زيادة في البطالة والفقر وعدم المساواة. ومن الواضح أن الوضع يشكل تراجعا فيما يتعلق بأدائنا الاقتصادي السابق، نظرا لأن بلدي كان في طليعة النمو الاقتصادي في أمريكا الجنوبية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٩.

وقد بدأت حكومة بلدي الآن في العودة إلى طريق الاستقرار والنمو الاقتصادي، لضمان استمرارية نموذجنا الإنتاجي الاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي لاستعادة الرفاه الذي انتزع بوحشية من الشعب البوليفي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

ولذلك، وفي إطار التصدي للجائحة ومنع ظهورها مجددا، فإننا نبذل كل جهد ممكن للحصول على لقاحات مأمونة وفعالة، وضمان توفيرها مجانا لحوالي ثلاثة ملايين من البوليفيين، بمن فيهم الفئات الأضعف من السكان والعاملين في المجال الصحي. ونهدف إلى تحقيق ذلك الهدف بحلول الربع الأول من عام ٢٠٢١، ولا شك أن تعاون الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والبلدان الصديقة سيكون أساسيا لتحقيق ذلك الهدف.

معالي الأمين العام،

رؤساء الدول والحكومات،

لقد أبرزت هذه الجائحة أوجه عدم المساواة والضعف الكبيرة في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو، إلا أن الأثر لم يكن بنفس القدر. فعدم كفاية نظم الرعاية الصحية، والثغرات في الحماية الاجتماعية، وأوجه عدم المساواة الهيكلية، والتدهور البيئي، وبطبيعة الحال، أزمة المناخ، قد كشفت عن هشاشة قطاعات بأكملها من سكان بلداننا. وفي الواقع، لا يزال القضاء على الفقر والفقر المدقع يشكل تحديا رئيسيا، وتتمثل إحدى الأولويات العليا لحكومتي في العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة لصالح أشد الفئات ضعفا.

ويجب الحفاظ على خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة التي حددناها بصفتنا المجتمع الدولي في عام ٢٠١٥. وينبغي أن تقودنا آثار الجائحة إلى التفكير في الجهود التي تعزز تنمية البلدان الأقل حظا، من خلال التعاون الدولي، وإعادة الالتزام بها.

وتتطلب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الآن أكثر من أي وقت مضى، الوفاء بالالتزامات الدولية فيما يتعلق بتمويل التنمية، بما في ذلك التمويل اللازم لمكافحة عواقب الجائحة ونقل التكنولوجيا.

وفي ذلك السياق، نأمل أن نجد التفهم والتضامن اللازمين في التعاون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الضروري تعبئة جميع المصادر والأدوات المختلفة للتمويل والإعفاء من الديون الخارجية.

ولا يمكن إنكار أنه كان للجائحة أثر بالغ الخطورة على الاقتصاد الدولي، مما أدى إلى حدوث ركود اقتصادي في معظم البلدان، التي يتمتع الكثير منها بقدرات لتقديم رد فعل فوري. وللأسف، ليس هذا هو الحال بالنسبة لجميع البلدان النامية.

إن الحالة الراهنة تستدعي إيجاد حلول مع اتباع نهج نظمي يراعي أثر الجائحة على أسعار المواد الخام، وتدفق التجارة الدولية، واستقرار سلاسل التوريد، والدخل المتولد من السياحة، ومستويات التحويلات المالية، والعمالة، والإيرادات الضريبية.

وقد يؤدي تعطيل جميع هذه المتغيرات الاقتصادية، ولا سيما في حالة البلدان النامية، إلى تعريض الكثيرين لخطر الديون الخارجية والداخلية المفرطة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تعزيز آليات تخفيف عبء الديون وتفعيلها. ويجب أيضا أن تستمر المنظمات المالية المتعددة الأطراف في توفير السيولة والإعفاء من الديون.

وعلاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أن كوفيد-١٩ يمثل مشكلة عالمية، وهو، على هذا النحو، يتطلب استجابة جماعية، قائمة على التضامن والتعاون الدولي، مع اتباع نهج شامل يعالج الأثر المتعدد الأبعاد للجائحة.

ومن ثم، وبالنظر إلى أن بلداننا يجب أن تعالج الانكماش الاقتصادي في الأجلين القصير والمتوسط، فمن الضروري ضمان الحصول على الأدوية والإمدادات الطبية، مثل الفحوصات المختبرية، والكواشف التشخيصية وغيرها من المعدات، فضلا عن اللقاحات المأمونة والفعالة، على نحو منصف وميسور.

السيد الرئيس،

إن تحديات اليوم تتطلب تعاونا وثيقا بين جميع البلدان. وفي عالم تسوده تهديدات مترابطة، يجب ألا يكون التضامن هو مصلحة الدول فحسب، بل وجميع الأطراف الدولية الفاعلة أيضا. ويجب أن يتم تناول أي حل بصورة جماعية، من خلال تعددية الأطراف.

ولذلك، تؤكد بوليفيا من جديد استعدادها للعمل مع المجتمع الدولي، مع الاحترام الذي لا يتزعزع لمبادئ التضامن، والمساواة بين الدول، وتقرير مصير الشعوب، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي.

شكرا جزيلا.

المرفق ١٢

خطاب السيد لينين مورينو غارسيس، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور

[الأصل بالإسبانية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

معالي الأمين العام،

رؤساء الدول والحكومات،

أرجو أن تتقبلوا خالص تحيات الشعب الإكوادوري.

أصدقائي،

ثمة قاسم مشترك بين هذه الجلسة وجميع الجلسات التي عقدناها في الأشهر الأخيرة – وهوتفهم أن التعاون الدولي لم يكن أبدا ضروريا وهاما كما هو الآن. وإن لم نعزز تعددية الأطراف، فلن يكون هناك سبيل للحد من الآثار المأساوية للجائحة. ولن تكون لدينا القدرة على تقديم استجابة شاملة لتهديد لا يتصل بالصحة فحسب، بل وبالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد كان لهذه الجائحة آثار لم يسبق لها مثيل. ولم تكن لدى جميع البلدان القدرة على الاستجابة بفعالية لآثارها. ولهذا السبب، فإننا نصر بشدة على تقديم مساعدات فعالة في الوقت المناسب وبروح من التضامن. لمن؟ لتلك الاقتصادات الأقل نموا والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. ومن الضروري أن تكثف البلدان المانحة جهودها للوفاء بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية – وبالطبع، أشير فقط إلى البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، حيث إننا ممتنون للغاية لتلك التي تصرفت بالفعل.

وفي الأزمات الحادة من هذا النوع، فإن دعم المنظمات المالية الدولية لا يعني إنقاذ الأرواح فحسب، بل وبقاء شعوب بأكملها أيضا. وفي حالة إكوادور، أتاح لنا الدعم الذي تلقيناه مواجهة أصعب أيام هذه الجائحة. أما الآن ومع بدء إعادة التنشيط الاقتصادي على قدم وساق، فقد أصبحت القروض التي منحت لنا، بشروط ممتازة، أساسية في حماية العمالة والتعامل بالدولار. ويعرب الشعب الإكوادوري عن عظيم امتنانه لكم على ذلك.

زملائي القادة،

سينقسم تاريخ البشرية إلى ما قبل كوفيد-١٩ وما بعده. وللأسف، فإن ما بعده سيشمل الفقر والبطالة وعدم المساواة، تماما كما في حالات ما بعد الحرب. وإذا لم نقم بتعبئة الموارد التقنية والتكنولوجية والاقتصادية فورا لاحتواء آثار الجائحة، فإن الطريق إلى التعافي سيكون طويلا وصعبا للغاية.

لقد قال بعض الخبراء إن الأمر سيستغرق ثلاث أو أربع سنوات. ومن المرجح إلى حد كبير أننا لن نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل وقد نتراجع في بعض العناصر التي حققناها بالفعل.

وقد أدت الجائحة إلى تفاقم عدم المساواة في جوانب مختلفة، وأدت مرة أخرى إلى كشف الثغرات الاقتصادية والتكنولوجية بين شعوب العالم. وكما هو الحال دائما، فإن الجائحة قد أثرت أشد الأثر على أولئك الأكثر ضعفا لأن التكنولوجيا تشكل اليوم الأساس للوصول إلى التطبيب عن بعد والتعليم عن بعد والعمل عن بعد.

كما كشف كوفيد-١٩ عن الضعف المزدوج للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والمهاجرين. وقد ازدادت البطالة، والعنف المنزلي، والفقر أثناء الإغلاق، مما أدى إلى تدهور الحالة بشكل كبير بالنسبة لتلك الفئات الضعيفة. يجب أن نحميهم ونضمن حقوقهم، لأنهم بحاجة إلينا الآن أكثر من أي وقت مضى.

وتؤيد إكوادور العمل الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية والقيادة التي أظهرتها خلال حالة الطوارئ العالمية هذه. وسيكون تنسيقها حاسما في تسريع وصول الجميع إلى لقاحات كوفيد-١٩، فضلا عن أوجه التكنولوجيا التي لا تحمل براءات اختراع فيما يخص الأدوية التي يمكن توزيعها بشكل عادل ومنصف.

زملاء العالم،

إن الطريقة الوحيدة للتغلب على الجائحة وآثارها هي العمل معا بطريقة منسقة وشاملة. والآن ليس هو الوقت المناسب للمعارك الجيوسياسية؛ بل إنه وقت التضامن والتماسك من أجل تيسير وصول المعونة الإنسانية إلى شعوبنا. وينبغي أن تكون هذه الجائحة سببا إضافيا للتعجيل بالتزامات نزع السلاح وتحرير الموارد التي تمس الحاجة إليها بغية تحقيق التعافي الاقتصادي. ومن واجبنا – التزامنا – الأخلاقي أن نعيد توجيه جهودنا لمواجهة كوفيد -١٩، عدونا المشترك.

فسكان العالم الذين يصل عددهم إلى ٧,٧ بلايين نسمة بحاجة لأن نكون متحدين ويطالبونا جميعا باتخاذ إجراءات عاجلة. وقد حان الوقت لنبرهن على أن أسباب إنشاء الأمم

المتحدة لا تزال صالحة، وقبل كل شيء، لإثبات أن هذه المنظمة يمكن أن تستجيب بفعالية عندما يحتاج منها المجتمع العالمي ذلك.

أصدقائي،

رؤساء الدول والحكومات،

لقد سلبت الجائحة حياة أكثر من ١,٣ مليون شخص. دعونا لا نسمح باستمرار زيادة هذا الرقم. إن مصير البشرية يتوقف على استجابتنا، التي يجب أن تكون سريعة وفعالة ودقيقة. دعونا لا نخيب آمال شعوبنا، التي تعلق آمالا كبيرة علينا، ولكن، قبل كل شيء، دعونا لا نخيب آمال الأجيال المقبلة، التي يتوقف رفاهها، كما نعلم جميعا، على الإجراءات التي نتخذها اليوم.

شكرا جزيلا.

المرفق ١٣

خطاب السيد موكويتسي إيريك كيابيتسوي ماسيسي، رئيس جمهورية بوتسوانا

معالي السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة،

فخامة رؤساء الدول والحكومات ،

السيدات والسادة الموقرون،

أود في البداية أن أهنئ رئيس حركة بلدان عدم الانحياز ورئيس جمهورية أذربيجان، فخامة السيد إلهام علييف، على الحكمة في عقد هذه الدورة الاستثنائية الهامة للغاية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جائحة مرض فيروس كورونا.

لا يزال كوفيد-١٩ له آثار مدمرة وبعيدة المدى على حياتنا وسبل عيشنا. وكجزء من القرية العالمية، لم يسلم بلدي، بوتسوانا، من ذلك. وفي حين أننا حققنا مستوى معينا من النجاح في بداية الجائحة مع عدد أقل نسبيا من حالات كوفيد-١٩، وشأننا شأن بقية العالم، فإننا نشهد الآن أيضا زيادة كبيرة في الحالات المحلية. وحتى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ المجموع التراكمي للحالات الإيجابية التي تم فحصها في بوتسوانا ٥٣١ ٨ حالة، منها ٨٠٨ حالة نشطة، في حين تعافت ٦٩٢ ٧ حالة من الفيروس. كما سجلنا للأسف حتى الآن ٥١ حالة وفاة مرتبطة بكوفيد-١٩.

ومنذ وقت غير بعيد، ناشد رئيسنا السابق، السيد فيستوس غونتيباني موغاي، المجتمع الدولي تقديم المساعدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والاستجابة النموذجية التي ساعدتنا على احتواء آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مطلوبة الآن لضمان أن ندافع معا عن بلداننا وشعوبنا ضد الآثار القاسية لكوفيد-١٩. ويذكرنا ذلك بالقيم الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة. وميثاق الأمم المتحدة يؤكد من جديد ”إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقَدْره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“.

السيد الرئيس،

لقد استلزمت فداحة جائحة كوفيد-١٩ أن نعتمد تدخلات قوية في مجال الصحة العامة لتعزيز مبادراتنا في الكشف والاحتواء والوقاية. وكان على حكومتي أن تتخذ تدابير كانت شديدة في بعض الأحيان للتقليل إلى أدنى حد من أثر الفيروس على اقتصادنا الذي لا يزال في طور النمو. وتشمل هذه التدابير، في جملة أمور، تثقيف الجمهور وتوعيته، والفحص في جميع نقاط الدخول للكشف المبكر والتشخيص، وعزل الحالات المشتبه فيها، ومواصلة التركيز على البروتوكولات

الرئيسية لمنظمة الصحة العالمية المتمثلة في التباعد الاجتماعي، ونظافة اليدين، وارتداء أقنعة الوجه في الأماكن العامة.

كما نواصل تقييد وتقديم المشورة ضد أي سفر غير ضروري داخل البلد وخارجه. إلا أن هذه التدابير تترتب عليها آثار اقتصادية سلبية متعددة، ولا سيما على الأعمال التجارية الصغيرة. وفي محاولة للتخفيف من بعض تلك الآثار السلبية، ولا سيما على التجارة والسياحة، فتحنا حدودنا في ١ كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى وضع سياسات لدعم الأعمال من خلال التسهيلات الضريبية، والضمانات على القروض المقدمة من المصارف التجارية، والحصول على الائتمان، أنشأت حكومة بلدي أيضا صندوقا وطنيا للإغاثة من كوفيد-١٩. وكان للصندوق، الذي استفاد من سخاء شركائنا وبوتسوانا عموما، دور فعال في سد الفجوة التمويلية لتوفير الضروريات الأساسية، مثل السلال الغذائية (الأغذية الأساسية)، وضمان الحصول على المياه والمرافق الصحية.

كما كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن اعتمادنا المفرط على الأغذية المستوردة وغيرها من السلع الأساسية، بما في ذلك الموارد النفطية الحيوية. ولأننا من البلدان غير الساحلية ونعتمد اعتمادا كبيرا على جيراننا في التجارة، فنحن مثال ممتاز للتضامن الدولي. ومن حسن حظ بوتسوانا في هذا الصدد أنها تحظى بدعم قوي من جيرانها في المنطقة الجنوبية لضمان استمرارية التجارة عبر الحدود. كما أن الدور القيادي التي أبدته الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، والدعم الذي تلقته من الأصدقاء عبر الدول، كان حاسما في ضمان المساعدة الفنية للعاملين في المجال الصحي لدينا، فضلا عن تأمين مشترياتنا من معدات الوقاية الشخصية ومجموعات الاختبار. وأود أن أكرر النداء من أجل مواصلة تقديم المساعدة، ولا سيما فيما يتعلق بكفالة توفير معدات الوقاية الشخصية دون انقطاع.

السيد الرئيس،

وعلى الرغم من هذه التدابير، لا يمكن تجاهل الآثار المدمرة الواضحة للجائحة، ولا سيما بين الفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد كشف ارتفاع معدلات العنف الجنساني عن علل مجتمعية تتطلب اهتمامنا. ولذلك، فإننا ممتنون للنداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم – وهي خطوة من شأنها أن تقطع شوطا طويلا في كبح العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك في منازلهن. ونؤيد تماما الإعلان الصادر عن حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة المعقود في ٤ أيار/مايو، الذي أنشأ، في جملة أمور، فرقة عمل لوضع قاعدة بيانات بشأن الاحتياجات الإنسانية والطبية الأساسية للدول الأعضاء.

ويؤيد بلدي كذلك الدعوة إلى إتاحة لقاحات وعلاجات كوفيد-١٩ للجميع بتكلفة معقولة، ولذلك، يثني بلدي على جمعية الصحة العالمية للقرار الذي اتخذته في أيار/مايو ويدعو إلى تعميم الحصول على أدوية كوفيد-١٩. ونرحب أيضا بمبادرة مرفق كوفاكس، التي تسعى إلى ضمان الوصول الفوري للبلدان النامية إلى لقاح، مستهدفة أكثر الفئات ضعفا، على وجه الخصوص.

السيد الرئيس،

إن العالم بأسره يتصارع مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-١٩ في الوقت الذي نسعى فيه أيضا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، من الضروري أن نستفيد من تقنياتنا المسؤولة لتقديم الخدمات وتوسيع نطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

ختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التعاطف والمواساة لجميع من فقدوا أحباءهم جراء هذه الجائحة. وبالمثل، نعرب عن التقدير للعاملين في الخطوط الأمامية الذين يعرضون حياتهم للخطر خلال مكافحة كوفيد-١٩. إن مرونتهم والتزامهم الثابت يجسدان الروح الحقيقية للإنسانية، وهم مبعث تفاؤلنا. وأنا مقتنع بأنه إذا ما تضافرت جهودنا جميعا، يمكننا التغلب على التحدي المتمثل في جائحة كوفيد - ١٩ والتعافي كأمم متحدة أقوى.

شكرا على إصغائكم.

المرفق ١٤

خطاب صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير موناكو

[الأصل بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام،

رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

إن الطابع غير المسبوق للأزمة التي نشهدها قد دفعنا إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة، التي يشرفني أن أشارك فيها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بجزيل الشكر، مرة أخرى، إلى الأمين العام وجميع موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها، الذين واصلوا العمل بلا كلل لمواجهة الجائحة. ومن خلال ٢٢ مذكرة إحاطة قدمها وخطته للاستجابة العالمية للأمم المتحدة للتصدي لكوفيد-١٩، حدد السيد غوتيريش استجابة جماعية تتكيف مع كل سياق جغرافي واقتصادي واجتماعي.

غير أن الاعتماد بالتصويت للقرار الجامع المعنون ”اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)“ بعد ستة أشهر تقريبا من بداية الجائحة وتنظيم هذه الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين بعد سنة تقريبا من ظهور الفيروس، هو أمر غير مرض إلى حد بعيد ويجب أن يتردد صداه كتحذير لنا جميعا.

السيد الرئيس،

تشهد الإمارة، شأنها شأن العديد من البلدان الأوروبية الأخرى، موجة ثانية من الجائحة، التي أثرت بالفعل على الكثير من الناس في جميع الدول في كل القارات.

وترصد حكومة الإمارة تطور انتشار الفيروس في موناكو على أساس يومي. ونفعل ذلك بهدف مزدوج هو ضمان عدم تحميل نظم الرعاية الصحية لدينا أعباء مفرطة، والحد قدر الإمكان من تأثير الجائحة على الحياة اليومية.

إن هذه الجائحة تذكرنا – لو كنا قد نسينا – بالفائدة الأساسية للتطعيم. ولذلك، يجب علينا ضمان الحفاظ على استمرارية التطعيم. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعبئ جهودنا، بطريقة

منسقة وداعمة، لضمان وصول الجميع بشكل عادل إلى لقاحات كوفيد-١٩. ولهذا السبب، أردت أن يسهم بلدي في الجهود الدولية في هذا المجال، ولا سيما من خلال مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ التي تقودها منظمة الصحة العالمية وشركاؤها.

وعلاوة على ذلك، وكما نعلم، من الضروري بناء نظم صحية أقوى وتحسين قدرتنا على التعامل مع حالات الطوارئ من أجل الاستعداد بشكل أفضل للجوائح في المستقبل. وفي الواقع، نشر المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية تقريرا مثيرا للقلق في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، يسلط الضوء على الصلة بين الأمراض الناشئة وتدمير التنوع البيولوجي. والتقرير يشير إلى أن قرابة ٦٠ في المائة من الأمراض المعدية التي تصيب الإنسان هي من أصل حيواني. ولذلك، فإن سلامة البيئة وصحة الإنسان مرتبطتان ارتباطا وثيقا، ولهذا يجب تناول هاتين المسألتين بالتوازي.

وعلاوة على ذلك، من الضروري، من خلال تعزيز نظم إدارة الأزمات الصحية، وضع نهج وقائي يقوم على المحافظة على البيئة. وفي هذا الصدد، يسرني أن العديد من البلدان اختارت أن تجعل حماية البيئة جزءا هاما من خططها للإنعاش. ومن ثم، فإن التحدي يكمن أيضا في التوفيق بين الانتعاش الاقتصادي والحفاظ على الصحة.

ولهذا السبب، أطلقت حكومة الأمير في أيلول/سبتمبر خطة للإنعاش تتسم بالبراغماتية والتقدمية وتتوافق مع التدابير الصحية المعمول بها حاليا.

وسيتم تقديم الدعم للشركات والأعمال التجارية والموظفين في شكل عدة صناديق، تأخذ في الاعتبار جميع قطاعات النشاط وتعزيز الاستثمار ودمج التحديات التي يفرضها التحول في مجال الطاقة والتحول الرقمي.

وحتى قبل أزمة كوفيد-١٩، كان التحول الرقمي قد بدأ بالفعل في موناكو وتم التعجيل به نتيجة لتدابير الإغلاق التي اتخذت. غير أن نشر التكنولوجيا الرقمية ينبغي ألا يقتصر على الخدمات الحكومية والشركات، بل يجب أن يشمل مجالات أخرى.

فقد شهدنا، على سبيل المثال، كيف سلط إغلاق النظام المدرسي الضوء على أوجه عدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية للأسر والشباب. ومن الواضح أن عدم كفاية فرص الوصول إلى التكنولوجيا أو ضعف الاتصال بشبكة الإنترنت يشكلان عقبة أمام استمرارية التعلم. ولا يؤدي إغلاق المدارس إلى تعطيل التعليم فحسب، بل ويثير أيضا مشكلة فيما يتعلق بالغذاء والتغذية. ففي العديد من البلدان، تعتمد الأسر اعتمادا كبيرا على الوجبات المدرسية المجانية.

ولهذا السبب، سعت حكومة موناكو، من أجل الحفاظ على استمرارية التعليم وجودته للجميع، إلى إبقاء المدارس والمقاصف مفتوحة، مع ضمان اتخاذ تدابير مناسبة في مجالي الصحة والسلامة.

أخيرا، وعلى الرغم من أن النساء في جميع أنحاء العالم يعانين بالفعل أكثر من غيرهن جراء عواقب الجائحة، فإن عدد ضحايا العنف المنزلي قد ازداد أيضا، وهو أمر لا يمكن قبوله بتاتا. وفي هذا الصدد، أطلقت لجنة موناكو لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها حملة جديدة تركز على العنف المنزلي وآثاره على ضحايا هذا العنف والشهود المباشرين له، ولا سيما الأطفال.

السيد الرئيس،

على نحو ما هو واضح، فإن التحديات التي يجب علينا التغلب عليها متعددة ولن يتسنى لنا النجاح في مكافحة كوفيد-١٩ وآثاره إلا من خلال تنفيذ استجابة منسقة على الصعيد العالمي.

ومع ذلك، فإن هذه الأزمة الصحية تضع النظام المتعدد الأطراف الذي قضينا سنوات طويلة في بنائه على المحك. ولهذا السبب، منذ بداية الأزمة، أردت أن أضم صوتي إلى أصوات الزعماء الآخرين الذين يدعون إلى التضامن والتعاون.

إن كوفيد-١٩ يدفعنا، من خلال الكشف عن العيوب القائمة في نظامنا، إلى اتخاذ إجراءات ويوفر فرصة فريدة لبداية جديدة على أساس أفضل.

وثمة فرصة متاحة لنا لبناء العالم الذي يسوده التضامن والأمن والقادر على الصمود، الذي وعدنا به الأجيال المقبلة. فلنحرص على عدم إضاعتها.

أشكركم على إصغائكم.

المرفق ١٥

خطاب السيد برهم صالح، رئيس جمهورية العراق

[الأصل: بالعربية]

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مناسبة هامة أن نلتقي في اجتماعات هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمواجهة جائحة كورونا، وبما يواصل لقاءاتنا الافتراضية وجهودنا جميعا في هذا الظرف الاستثنائي في حياة المجتمع الدولي. هذا ما يعزز الشعور فعلا بأننا أسرة واحدة، ليس في المعاناة من تهديد الوباء فحسب، وإنما أيضا في سعينا المشترك لتطويق كوفيد-١٩ وتنظيف كوكبنا منه.

أشرنا في كلمتنا خلال الاجتماع الماضي للجمعية العامة إلى أن استمرار بقاء الوباء واستبداده بأي مدينة أو قرية في عالمنا يعني أن المجتمع البشري كله مهدد بهذا الوباء العابر للحدود والقارات والمحيطات. وانطلاقا من هذا، نؤكد مرة أخرى أن المعاناة المشتركة توجب أن تكون الحلول هي أيضا مشتركة.

ومن حسن التدبير أن اجتماعنا هذا يؤكد تفهمنا جميعا لمبدأ الحلول المشتركة في مواجهة الوباء وتطويقه والحد من معاناتنا جراءه. ويترافق هذا الاجتماع مع متابعة جميع دول العالم، شعوبا وحكومات، لما نستقبله من أخبار ومعلومات تقدمها شركات ومختبرات ومؤسسات وعلماء، وتفيد بقرب توفر أكثر من دواء واق من الجائحة.

ونعتقد أن التفكير في تسويق المنتجات الوقائية وفي وصولها لجميع البلدان ولجميع البشر يتوجب أن يحظى بأولوية. ومن المهم ضمان العدالة في التوزيع والحد من مضار الأهداف التجارية للإنتاج والتسويق، وتفادي آثار السياسة والاختلافات الناجمة عنها.

ومن المهم في هذا السياق مراعاة التباين الشديد في إمكانات الدول الاقتصادية والمالية، واتخاذ التدابير اللازمة لتأمين سرعة وصول اللقاحات لكثير من البلدان التي قد لا تتوفر فيها حتى وسائل النقل والتوزيع اللازمة.

مبدئيا، نحن من البلدان التي ستتكفل حكوماتها بشراء العقار وبتوزيعه مجانا على مواطنيها. ويحصل هذا في ظرف مالي واقتصادي شديد التعقيد يعانيه بلدنا وشعبنا. نحن في بلد خاض منذ أكثر من سبعة عشر عاما ولا يزال يخوض حربا متواصلة وباهظة التكاليف ضد الإرهاب. وقد تضررت جراءها، وجراء سياسات الحروب للنظام الديكتاتوري السابق، جميع المؤسسات والبنى التحتية، ومنها المؤسسات الصحية والمستشفيات وخدماتها.

ويترافق هذا مع مشاكل انهيار أسعار النفط جراء الجائحة، فيما يشكل النفط المصدر المالي الأساس للدولة ومجتمعها. ونتوقع دعما وإسنادا من الدول الصديقة التي ستجهز حاجة العالم للقاحات. ونعتقد بأهمية تفهم هذه الظروف ومساعدتنا لنكون جزءا من نجاح العالم في القضاء على خطر الجائحة.

وبإمكاناتنا المحدودة، نجحنا إلى حد ما في تقليص آثار الجائحة على مجتمعنا. تضحيات أطبائنا وكوادرنا الصحية وتنامي الوعي الصحي لدى مواطنينا ساعدنا في ذلك، إلى جانب الجهد الداعم لنا من قبل المؤسسات الدولية وبعض الدول الصديقة.

نعم، نجحنا نسبيا في تقليص آثار الجائحة، لكن خطرها لا يزال يهدد المجتمع. وهذا ما نتحسب منه. وهذا ما يوجب علينا العمل الحثيث مع جميع الأصدقاء لتيسير اللقاح وتأمينه لشعبنا.

نعتقد بأهمية وصول اجتماعاتنا هذه إلى نتائج تعزز العمل من خلال المنظمة الدولية والمؤسسات التابعة لها، وبما يؤمن اللقاح لكل من يحتاج إليه ولا تعينه ظروفه على دلك.

السيدات والسادة،

في أجواء التفاؤل السائدة، نؤكد أن توفر اللقاحات، مع أهميته الراهنة، إلا أنه لا يكفي وحده للاطمئنان على المستقبل. لا بد من بلوغ المجتمع الدولي لسياسات رشيدة وحازمة تساعد في الحفاظ على البيئة. ولا بد من إجراءات تساعد في ضبط التقدم التكنولوجي والصناعي بما يديم الحياة ونظافتها من الملوثات. إن الحفاظ على حياة الكوكب مسؤولية إنسانية مشتركة، ولا ينبغي التهاون فيها.

الأمم المتحدة تستطيع المساعدة والعمل على تهيئة وإدامة الحوار الإنساني الحريص على بلوغ اتفاقات تحفظ الحياة وسلامتها وأمنها.

شكرا جزيلا لرئاسة الجمعية العامة، وللأمانة العامة، ولجميع من عمل على تهيئة ظروف هذا الاجتماع الافتراضي.

تمنياتنا الحارة بالشفاء العاجل لكل مصاب بالجائحة حيثما كان. تمنياتنا للجميع بالسلامة، ولعالمنا بالعودة سريعا إلى وضعه الإنساني الطبيعي المعتاد من حيث حرية الناس بالحركة والعمل والتنقل والسفر والعيش بمشاعر الأمان والاطمئنان التام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق ١٦

خطاب السيد ديفيد كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحاب السعادة،

يشرفني أن أتوجه إليكم بتحيات يوكوي الحارة نيابة عن جمهورية جزر مارشال حكومة وشعبا.

أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بليز باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وممثل توفالو باسم منتدى جزر المحيط الهادئ.

لا تزال جمهورية جزر مارشال واحدة من الدول القليلة جدا الخالية من كوفيد في العالم. وفي حين أن الفحص الدقيق على الحدود قد عالج المخاطر بفعالية خلال ما نقوم به من عمليات لنعيد إلى الوطن ببطء من تقطعت بهم السبل في الخارج، فإن حدودنا الوطنية لا تزال شبه معزولة. ونعرب عن الامتنان لصحتنا وأمننا، ولكن لكي نفعل ذلك، سنواصل دفع ثمن باهظ للغاية. وقد أثر فرض عزلتنا تأثيرا شديدا على محركنا الاقتصادي الرئيسي المتمثل في مصائد الأسماك، وفرض قيودا شديدة على الواردات، ووقف السفر الجوي تقريبا. كما أن عدد مواطنينا الكبير في الخارج قد تأثر بشدة وبشكل غير متناسب بكوفيد، سواء من حيث الاقتصاد أو معدل الوفيات. وفي حين أننا كدولة وشعب سنواصل مواجهة هذا التحدي بكل ما أوتينا من قوة وإرادة، فمن الصعب للغاية الحفاظ على وضعنا الفريد في المستقبل.

السيد الرئيس،

وفي الوقت الذي يتحرك فيه العالم بتفاؤل حذر نحو البناء بشكل أفضل، من الضروري أن تستغل جميع الدول هذه الفرصة للسعي إلى تعزيز وتحقيق الطموح بشأن خفض الانبعاثات وتعزيز القدرة على الصمود في وجه التأثيرات المناخية. ولدينا فرصة هامة لتحويل الالتزامات بموجب اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة إلى واقع راسخ.

إن اهتمامنا – واهتمام العالم – يركز الآن تركيزا دقيقا على اللقاح، ونعرب عن امتناننا لظهور لقاحات آمنة وموثقة بشكل كامل. وأرحب بالمشاعر التي أعربت عنها الجمعية العامة للأمم المتحدة – التي أعادت مجموعة العشرين تأكيدها مؤخرا – بشأن توقع التوزيع العادل للقاحات. ولا زلت أشعر بالتفاؤل الحذر بأن تتحول هذه المشاعر النبيلة إلى أفعال والتزام بضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وينبغي حماية جميع الدول بشكل خاص من أي محاولات استغلال للنفوذ أو المصالح السياسية للحصول على المساعدة الطبية. ومن المهم أن تتاح لأكثر

الدول ضعفا – وأكثر الفئات السكانية ضعفا داخل تلك الدول – إمكانية الحصول على اللقاحات والحماية الطبية على نحو مفتوح وخاضع للمساءلة.

السيد الرئيس،

يسرنا بشكل خاص أن أقرب شركائنا في منطقة المحيط الهادئ قد التزموا بالفعل بمساعدتنا في إيصال اللقاحات في الوقت المناسب، حيث ستكون متوفرة في أوائل العام المقبل، بطريقة تحمي سكاننا جميعا. وثمة التزامات مماثلة جارية بالفعل لمساعدة البلدان الجزرية المجاورة لنا في المحيط الهادئ. وعلى أساس هذا الالتزام، نتطلع إلى التحرك نحو إعادة فتح حدودنا تدريجيا، وتقليص عزلتنا.

ونواجه، شأننا شأن الكثيرين في العالم، المهمة الصعبة المتمثلة في إعادة البناء وإعادة الهيكلة. وينبغي للنظام الدولي – وأهم الدول الأعضاء – البحث بعمق عن الدروس المستفادة – حيث قد يكون التعاون المتعدد الأطراف ضعيفا في مواجهة المصلحة الذاتية الوطنية. وينبغي ألا يواجه العالم مرة أخرى أزمة مشتركة من هذا القبيل دون وجود أدوات أكثر فعالية – والإرادة السياسية لاستخدامها.

وبوصفنا عالما توحده التحديات المشتركة، علينا أن نسعى جميعا لنخرج أقوى في مجالي الصحة والاقتصاد. ولن تكون هذه فرصة حيوية لمعالجة العيوب الخطيرة أثناء إعادة البناء إلا إذا سعينا جميعا إلى جعل هذه الفرصة حقيقة واقعة. ومن المهم بصفة خاصة ليس فقط أن تتم حماية الفئات الأكثر ضعفا، بل وأن يستغرق النظام الدولي وقتا حتى يفهم بعناية الظروف والتحديات الفريدة، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولا يسعني إلا أن أعرب عن الأمل في أن أتمكن في أيلول/سبتمبر المقبل من الوقوف جنبا إلى جنب مع زملائي القادة في نيويورك بوصفنا أمما متحدة حقا.

شكرا لكم.

المرفق ١٧

خطاب السيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا والقائد الأعلى لقوات الدفاع

لقد تأثرت كينيا، مثلها مثل العديد من البلدان الأخرى في العالم، تأثرا كبيرا بجائحة كوفيد-١٩. فقد تم الإبلاغ عن أول حالة إصابة بمرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في ١٣ مارس ٢٠٢٠؛ ومنذ ذلك الحين انتشر هذا المرض في جميع المقاطعات الـ ٤٧ في الجمهورية.

وحتى الآن، أبلغت كينيا عن ١٠٢ ٨١ حالة مؤكدة؛ منها ٥٢٦ ٥٣ حالة تعافي. وللأسف، فقد توفي ٤٢٧ ١ شخصا جراء المرض. وكان من بين هؤلاء ٣١ شخصا من العاملين في مجال الرعاية الصحية، الأبطال الذين دفعوا أبهظ ثمن كي يحيا عشرات الآلاف آخرين.

واستجابة لجائحة كوفيد-١٩، تحركت حكومة بلدي بسرعة واعتمدت نهجا متعدد الوكالات. وأنشأنا اللجنة الوطنية للاستجابة للطوارئ التي تضم وكالات حكومية مختلفة لتقديم التوجيه بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها لاحتواء تفشي كوفيد-١٩.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مركز عمليات طوارئ في مجال الصحة العامة للاضطلاع يوميا برصد المرض، وتعقب المخالطين، وتنسيق الاستجابة لتفشي المرض.

وكما هو الحال في معظم بلدان العالم، لم يكن نظام الرعاية الصحية لدينا مجهزا تماما للتعامل مع أزمة صحية عامة بهذا الحجم. واستجابة لذلك، وضعنا برنامجا لتعزيز القدرات بسرعة على الصعيدين الوطني وعلى مستوى حكومة المقاطعة.

ومنذ ذلك الحين، تم توسيع نطاق المرافق الصحية؛ مع زيادة مرافق العزل، والقدرة على إجراء الاختبارات، وأسرة وحدة العناية المركزة، وتوفير الأكسجين. وتم تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية؛ ويجري حاليا تصنيع معدات الوقاية الشخصية محليا وتزويد المرافق الصحية بها. كما قمنا بتطوير قدرتنا على تقديم الرعاية داخل المستشفيات والرعاية المنزلية.

وقد اتخذت حكومة بلدي عدة تدابير لاحتواء المرض وتخفيف آثاره لوقف انتشار كوفيد-١٩ داخل كينيا. وتشمل هذه الإجراءات الحفاظ على وجود رقابة مشددة في جميع نقاط الدخول، والمرافق الصحية، وداخل المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا مرافق لغسل اليدين ومحطات تعقيم خارج وداخل جميع المباني العامة لدينا تقريبا.

وعلاوة على ذلك، تم إدخال التباعد البدني والاجتماعي، ورصد درجات الحرارة، والتنظيف الروتيني للشوارع في جميع الأماكن العامة؛ بما في ذلك المدارس، والمراكز الدينية، ومراكز التسوق، والبنوك وغيرها.

كما أدخلنا مبدأ توجيهيا بشأن الاستخدام السليم لأقنعة الوجه لجميع الأشخاص في الأماكن العامة؛ كما فرضنا قيودا على التجمعات من أي نوع.

وقد أدى تنفيذ هذه التدابير إلى الحد بشكل واضح من انتشار المرض، مما أتاح لنا الوقت لتوسيع قدرة النظام الصحي على إدارة الحالات الشديدة من كوفيد-١٩.

وقد استجابت كينيا، مثل غيرها من الدول، لدعوة جمعية الصحة العالمية إلى استحداث ”لقاح واحد للجميع“. وفي إطار هذا المسعى العالمي، انضم العلماء الكينيون إلى زملائهم على المستوى الإقليمي والقاري والعالمي في سعي الإنسانية للحصول على لقاح فعال.

ونقوم بدورنا من خلال معهد كينيا للبحوث الطبية، الذي يقود عملية إجراء التجارب المحلية لأحد أكثر اللقاحات تطورا لمكافحة كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي.

ولضمان حصول مواطنينا على لقاح فعال عندما يصبح متاحا في السوق، تشارك حكومة بلدي مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي (مرفق كوفاكس).

وحكومة بلدي بصدد تنفيذ عملية التغطية الصحية الشاملة على جميع مستويات الرعاية. ونخطط في المستقبل لمواصلة تعزيز اللامركزية في الرعاية الصحية من المرافق الرفيعة المستوى إلى مستوى المجتمع المحلي، والكشف الفوري عن الأمراض التي تثير القلق في مجال الصحة العامة، وتوفير آليات الإحالة الملائمة من أجل تقديم العلاج والرعاية الفوريين.

وفي الختام، أدعو زملائي رؤساء الدول والحكومات إلى زيادة الاستثمار في نظم مراقبة الصحة العامة، وآليات الاستجابة لحالات الطوارئ، والنظم الصحية القادرة على التكيف.

فهذا من شأنه أن يكفل أن نتمكن جميعا بشكل أفضل من التصدي لجوائح كهذه الجائحة في المستقبل. وتحتاج البلدان، بنفس القدر من الأهمية، إلى إزالة الحواجز التي تحول دون الحصول على وسائل التشخيص والرعاية لمن يحتاجون إليها، مع تناول تكاليف العلاج وكفالة الحصول على الرعاية الصحية بشكل عادل، وفقا للروح الحقيقية التي يتوخاها هدف التغطية الصحية للجميع.

ونحن نعلم أن العاملين في المجال الصحي على الصعيدين المحلي والعالمي قد تحملوا أكبر قدر من هذا المرض؛ ليس من الناحية الجسدية فحسب، بل والعقلية والعاطفية أيضا. لذلك، نحن بحاجة إلى زيادة الاستثمار في حماية العاملين في مجال الصحة، وتزويدهم بإمدادات كافية من معدات الوقاية الشخصية، وجميع الأدوات اللازمة لهم للاضطلاع بولايتهم المقدسة، على نحو فعال وآمن.

معا سندحرها وننتصر. شكرا لكم.

المرفق ١٨

خطاب السيد ميلوراد دوديك، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

[الأصل بالبوسنية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

بصفتي رئيسا لمجلس رئاسة البوسنة والهرسك، من جمهورية صربسكا، يشرفني أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة التي تجتمع لمناقشة أهم موضوع عالمي اليوم. وأود أن أشكركم على المبادرة وتنظيم الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة المكرسة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، مع إيلاء تركيز مشترك على هذا التهديد العالميوبذل الجهود لمكافحته، الأمر الذي يتطلب تضامنا دوليا، وعملا عالميا منسقا، والتحلي بالأمل في الانتصار في النهاية على آفة هذا العصر الحديث.

وتشكل جائحة فيروس كورونا تحديا عالميا في مجال الصحة، وهو ما يتطلب، على هذا النحو، استجابة عالمية.

لقد تمكنت نظم الرعاية الصحية في البوسنة والهرسك في كلا الكيانين في جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك ومقاطعة برتشكو من الاستجابة على نحو مناسب للتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ بفضل البرامج والتدابير التيطبقتها المؤسسات ذات الصلة، وجهود العاملين في مجال الرعاية الصحية والسلوك المسؤول لمواطنينا ومجتمعاتنا المحلية ككل.

وعلاوة على ذلك، استفادت الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ من التعاون الدولي القوي. وقد تم تنفيذ عدد من أنشطة الاستجابة بدعم من منظمة الصحة العالمية، والمديرية العامة للصحة وسلامة الأغذية التابعة للمفوضية الأوروبية، والمركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها، والعديد من البلدان المانحة التي نقدر تعاونها تقديرا كبيرا. تحتاج البلدان إلى موارد مالية لمكافحة الجائحة والاستثمار في التعافي. وفي هذا الصدد، تؤيد البوسنة والهرسك موقف الأمم المتحدة المتمثل في أن الدعم المالي هو الجانب الرئيسي للتضامن وأنه ينبغي لأسرة الأمم المتحدة أن تستجيب لجميع جوانب الأزمة.

السيد الرئيس،

يظهر التقرير الاقتصادي للمفوضية الأوروبية للربع الثالث من عام ٢٠٢٠ انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩,٣ في المائة مقارنة بالعام السابق، وهو ما يمكن تفسيره بأنه تأثير الانخفاض في الاستهلاك الخاص والاستثمار والصادرات المتعاقد عليها سابقا. وقد كان لانخفاض العمالة، الذي يصعب قياسه، والميزان التجاري غير المواتي تأثير ضار على البوسنة والهرسك، مما

أدى إلى حالة العجز الحالي وأثر تأثيرا سلبيا على أنشطة الإقراض، بما في ذلك إقراض الأسر المعيشية. كما أظهرت البيانات الأولية أن العاملات وأصحاب الأعمال التجارية من النساء على السواء يتأثرن على ما يبدو بعواقب الجائحة أكثر من نظرائهن من الرجال. وفي منطقتنا، حقق نظام الممر الأخضر، الذي وضع نقاط عبور حدودية محددة، فوائد كبيرة، ونخطط لاستخدامه في تجارتنا مع الاتحاد الأوروبي أيضا. ونعمل على تعزيز الانخفاض في هذا القطاع، مع الوفاء بخطة إدارة العلاقة مع العملاء وجدول الأعمال الأخضر، على نحو ما اعتمد في مؤتمر قمة غرب البلقان، الذي عقد في صوفيا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد الرئيس،

لقد أدت الأزمة التي سببتها الجائحة إلى ظهور تحديات كبرى في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك الأمن، حيث ينبغي الإشارة بصفة خاصة إلى الإنتاج والاتجار غير المشروعين بالمخدرات والهجرة غير المشروعة والتهريب عبر أراضي البوسنة والهرسك. وينبغي التأكيد على أن البوسنة والهرسك شهدت وصول المهاجرين بأعداد كبيرة بشكل غير قانوني منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٧. وقد استمر هذا الاتجاه على مدار أعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، تود البوسنة والهرسك التأكيد على أهمية الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي التي تحكم تلك المسائل والوفاء بها.

السيد الرئيس،

في المراحل الأولى من الجائحة وتأثيرها على العالم، بدا أن البلدان الغنية تتجاهل البلدان الصغيرة، وأن المنظمات الإقليمية تتصرف كما لو أنها لا تملك الاستراتيجية ولا الموارد اللازمة لمساعدة أعضائها أو أي شخص آخر. وفي تلك الأسابيع الأولى، حتى الاتحاد الأوروبي كان مترددا وكشف عن كل نقاط الضعف في نظام كبير غير مستعد لحجم وعمق الأزمة التي حلت بنا. من إنه لحق مشروع لكل بلد، ولا سيما البلدان ذات الموارد المحدودة، أن يلتمس المساعدة من الأصدقاء على الساحة الدولية، وأن يتاح له مخرج من أزمة تعرض أثمن ما لديه للخطر، ألا وهو حياة البشر. ولا ينبغي أبدا أن يشعر أي بلد بالوحدة أو أن يتخلى عنه الجميع في أي أزمة. وينبغي أن تكون هذه مهمة كل منا. وهذا في الواقع هو مهمة الأمم المتحدة وهدفها والغاية منها. وفي هذه الأوقات المضطربة، تحتاج البشرية إلى التضامن والتكاتف ليس على الصعيد المحلي فحسب، بل وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي أيضا. وقد أثبتت الجائحة بوضوح أنه ما من أحد بمأمن ما لم يكن الجميع بمأمن.

أشكركم على إصغائكم.

المرفق ١٩

خطاب السيد جواو مانويل غونسالفس لورينسو، **رئيس جمهورية أنغولا**

[الأصل بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة؛

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

سعادة السيد تيدروس غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية؛

السيدات والسادة،

في عام ٢٠٢٠ هذا، تجد البشرية نفسها في مواجهة تهديد غير متوقع لبقائها، وهو جائحة كوفيد-١٩، التي تشكل اليوم أخطر تحد للأداء العادي للهياكل الصحية والاجتماعية والاقتصادية في جميع بلدان العالم تقريبا، حيث لا يمكن التغلب على هذا التحدي إلا بالعمل الجماعي والتعاوني.

ومنذ بداية العام، استجابت أنغولا لاحتواء الجائحة وطبقت تدابير صارمة لاحتوائها، وذلك بوضع خطة طوارئ مرنة متعددة القطاعات تتكيف مع ملامح الجائحة في البلد.

وتم تعزيز الرصد الوبائي في جميع أنحاء الإقليم الوطني، وشمل، في جملة تدابير أخرى، إنشاء أفرقة للاستجابة السريعة وتدريبها، والرقابة الصحية عند نقاط الدخول الدولية، مع تطبيق الحجر الصحي ومراقبة التنقل بين مختلف مناطق البلد.

لقد قمنا تدريجيا بزيادة قدرتنا على إجراء الفحص المختبري بتقنية تفاعل البوليميراز المتسلسل باستخدام إنزيم النسخ العكسي RT-PCR والتحاليل المَصْلية والمستضدات.

وقمنا ببناء هياكل أساسية مخصصة حصرا لعلاج حالات كوفيد-١٩ الحالية، مثل المستشفيات الميدانية، وتم تكييف جميع المستشفيات القائمة للتعامل مع الحالات، وزيادة عدد الأسرة المتاحة بمقدار خمسة آلاف سرير، منها أكثر من ألف سرير مخصص للعناية المركزة.

وحتى هذه اللحظة، لا يوجد لدينا انتقال للعدوى مجتمعيا إلا في لواندا، عاصمة البلد والمدينة الأكثر اكتظاظا بالسكان، في حين أن المقاطعات المتبقية في البلد يتفشى فيها المرض بصورة عرضية مع وجود مصدر معروف لانتقال العدوى.

وعلى الرغم من تزايد عدد الحالات الإيجابية، التي بلغ مجموعها ١٤ ٧٤٢ حالة حتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن انتقال الفيروس من شخص إلى آخر في تناقص، حيث بلغت النسبة ٠,٩ في المائة.

غير أن الأثر السلبي للجائحة على الموارد الاقتصادية والمالية للبلد، فضلا عن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لم يمنع أنغولا من مواصلة بذل الجهود واتخاذ الإجراءات الرامية إلى خفض معدلات الفقر، وتحسين نوعية التعليم الأساسي وتغطيته، وتوفير إمكانية حصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية، ولا سيما للأسر الأكثر ضعفا.

وقد استخدمت حكومة أنغولا حتى الآن مواردها الخاصة بمبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ ١٦٤ دولار. ويشمل هذا المبلغ تمويلا طارئا قدره ٠٠٠ ٤٠٠ ١٤ دولار من البنك الدولي.

ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة، وخاصة للحصول على اللقاحات التي ستثبت نجاعتها.

إن التطوير المتسارع للقاحات الآمنة والفعالة ضد فيروس كورونا – سارس-٢ بتقنيات مبتكرة، هو مثال على ما تستطيع البشرية القيام به عندما تتعرض للتهديد.

ولذلك، أود أن أشيد بالجهود التي يبذلها مرفق كوفاكس في تعبئة الموارد التي ستكفل، بطريقة منصفة، تطعيم ٢٠ في المائة على الأقل من السكان في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل.

ومع ذلك، أعتقد أنه يجب زيادة هذا الجهد التعاوني الفعال من أجل ضمان تغطية عالمية من شأنها كبح انتقال الفيروس والسماح بالعودة إلى الحالة الطبيعية، مما يحول بالتالي دون تفاقم الفوارق بين البلدان.

ولدى أنغولا خطة تطعيم تغطي في البداية ٩٠ في المائة من سكانها ذوي الأولوية.

وباسم أنغولا، أود أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا العميق لمنظمة الصحة العالمية، وكذلك للمؤسسات الإقليمية والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على الطريقة التي قادت بها تنسيق الجهود التي مكنت كل بلد من بلداننا من مواجهة التحدي الهائل الذي يمثله كوفيد-١٩ للبشرية.

شكرا جزيلا.

المرفق ٢٠

خطاب السيد ميلو دوكانوفيتش، رئيس الجبل الأسود

[الأصل بلغة الجبل الأسود؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

يسرني أن أحييكم جميعا.

لقد مر عام منذ اكتشاف أول حالة لفيروس كورونا الجديد. وتبذل بلداننا والمجتمع الدولي والمنظمات وأصحاب المصلحة على مختلف المستويات جهودا لتوفير أفضل استجابة ممكنة للعواقب المتعددة للجائحة، على حياة مواطنينا وصحتهم في المقام الأول، ثم على اقتصاداتنا.

إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة فرصة لنا جميعا لتقديم إسهام عالي الجودة أيضا.

ومن المؤكد أن جائحة كوفيد-١٩ قد فرضت ضغطا إضافيا على تعددية الأطراف، لكن لم تكسرها. وكون أننا نشارك في هذه الدورة اليوم يؤكد أننا نتقبل الواقع ونتفهم أن العمل بمعزل عن الآخرين لا يمكن أن يحل القضايا العالمية. فإغفال وجود درجة عالية من الترابط، لا سيما في حالة التهديدات الصحية العالمية، ينطوي على مخاطر لا يمكن قياسها. وهناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تعددية الأطراف الفعالة والشاملة. ولذلك، يشجعنا أن نرى أن الوعي بهذه المسألة يتزايد وأن الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف أصبحت أكثر وضوحا وتصميما.

إن المشاكل جمة، والتحديات متعددة، ولا يمكن إدراك العواقب النهائية بعد. وقد أدت هذه الجائحة إلى تركيع الاقتصاد العالمي، فضلا عن السياسات العالمية والعلوم والطب. ويمر الاقتصاد العالمي بأعمق حالة ركود بعد الحرب العالمية الثانية. فالأنشطة الاقتصادية والسفر وسلاسل الإمداد في حالة انهيار. وتحاول الحكومات الوطنية احتواء انتشار العدوى بتدابير تقييدية، وتستخدم في الوقت نفسه، واعتمادا على قدرتها الاقتصادية، حوافز لمحاولة مساعدة النشاط الاقتصادي والحفاظ عليه. والأكثر تضررا هي الإجزاء الأكثر ضعفا في مجتمعاتنا، بينما تظل حقوق مواطنينا وحرياتهم تحت الضغط.

وقد ذكرنا عدة مرات أنه بدون استجابة شاملة ومنسقة وقيادة عالمية وتضامن بين البلدان ومسؤولية فردية، لن ننجح في مكافحة أخطر تحد في تاريخ الأمم المتحدة.

ويمكن للأزمة الصحية والأزمة الاقتصادية الناتجة عنها أن تؤديا بسهولة إلى زعزعة الاستقرار وعدم اليقين، لا سيما في المجتمعات الضعيفة ذات المؤسسات الديمقراطية غير المتطورة بما يكفي والضعيفة.

وأنا مقتنع تماما بأن هذه فرصة لنا جميعا لتوحيد جهودنا سعيا إلى عالم أفضل وأكثر إنصافا ومرونة واستدامة ما بعد كوفيد. والعالم الذي ستنفذ فيه خطة عام ٢٠٣٠ سيكون أكثر يقينا، وستقبل وتحترم فيه أسمى قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. وينبغي أن يكون الانتعاش مستداما وشاملا، وعلينا أن نكون أكثر قدرة على الصمود وأفضل استعدادا لمواجهة أي جائحة جديدة قد تؤثر علينا. ويجب أن تكون هذه فرصة لبداية جديدة للتعاون العالمي والدعوة إلى العمل.

وعلى الرغم من أن الجائحة قد زادت من تعقيد المسار المعقد بالفعل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، أعتقد أن أهداف التنمية المستدامة هي في هذه اللحظة خارطة الطريق الوحيدة ذات الصلة والمقبولة عالميا لمواجهة العديد من التحديات مثل تغير المناخ، وعدم المساواة المتزايدة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وحمايته، وعدم اليقين الاقتصادي.

سيتحدث الكثير منا اليوم عن العديد من الظواهر السلبية التي كانت واضحة بشكل خاص في الأشهر الأولى بعد تفشي المرض، والمتمثلة في إساءة استخدام المعلومات، والتنافس العالمي، واستحالة شراء معدات الوقاية الطبية الأساسية، والانغلاق في الأطر الوطنية، والافتقار إلى التضامن. وفضلا عن ذلك، وبالنظر إلى مدى خطورة الموقف، يتعين علينا التركيز أساسا على حل المشاكل وتغيير النهج. والتنسيق الفعال، والاستثمارات التي تعتمد على العلم والتكنولوجيا، والاتصالات في الوقت المناسب بهدف تعزيز الثقة، هي أمور ذات أهمية حاسمة. وسيكون التأكيد الأول على أننا نسير على المسار الصحيح هو تهيئة الظروف لتوفر اللقاح المنتظر وتوزيعه في الوقت المناسب.

وينبغي أن يكون عالم ما بعد كوفيد عالما أوثق تعاونا وأكثر تضامنا وأقوى تعاطفا. وكما قلت مؤخرا في منتدى باريس للسلام، فقد أظهرت الجائحة أننا جميعا ضعفاء، بغض النظر عن بلدنا أو عقيدتنا أو لون بشرتنا أو ثروتنا. فالعواقب مدمرة للجميع. فلنبذل قصارى جهدنا لضمان ألا يصبح التعافي امتيازا حكرا على البعض منا.

المرفق ٢١

خطاب السيد محمد أشرف غني، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية

أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة وعلى تنظيم هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

كما أود أن أشكر رئيس أذربيجان، بصفته رئيس حركة عدم الانحياز، لاتخاذه المبادرة بتنظيم دورة استثنائية بشأن جائحة كوفيد-١٩. وأرحب بالفرصة السانحة لإطلاعكم على ما تعلمناه هنا في أفغانستان في التعامل مع جائحة كوفيد-١٩ وكيف أفادنا ذلك في التأهب للموجة الثانية.

وأود الإعراب عن التعازي والمواساة لجميع من فقدوا أحد أحبائهم بسبب كوفيد-١٩ ولمن تكبدوا أكبر الخسائر جراء هذه الجائحة، بما في ذلك الولايات المتحدة والبرازيل والهند.

الزملاء والأصدقاء الأعزاء،

لقد وصلت جائحة كوفيد-١٩ إلى أفغانستان في نهاية شباط/فبراير عبر ولاية هرات التي تتاخم إيران.

وتحركنا بسرعة تحسبا لأن يصيبنا الفيروس بقوة. وبعد إجراء تحليل وتشاور مع مختلف الفئات في المجتمع الأفغاني، خططنا للتصدي للجائحة وفقا لخمس مراحل من الأزمة، هي: الإقرار، والتفشي، والكارثة، والإغاثة، والانتعاش.

وبلغ الفيروس ذروته في حزيران/يونيه بمعدل إصابة بلغ ٧٦ في المائة، ثم انخفض بشكل مطرد، حيث تراوح معدل العدوى بين ٦ و ٢٥ في المائة يوميا خلال فترة الخريف.

ونتيجة للإجراءات العاجلة التي اتخذناها، تمكنا من إبقاء معدلات الوفيات منخفضة نسبيا. وقد نجحنا في استجابتنا لعدم تعريض سبل العيش للخطر على المدى الطويل أو زيادة مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي المرتفعة بالفعل.

وهذه هي الدروس التي تعلمناها:

أولا، إن النطاق الواسع للآثار المدمرة والمعطّلة لسير الأعمال لجائحة كوفيد-١٩ يزداد وضوحا يوما بعد يوم. وقد شهدنا الآثار القصيرة الأجل على الفور تقريبا، والمتمثلة في فقدان الأرواح وفقدان الوظائف وانكماش الاقتصاد. ولكننا لم نستوعب بعد بشكل كامل الآثار المتوسطة والطويلة الأجل. لذا، فبينما نتصدى للأثر المباشر، نحتاج للتطلع إلى المستقبل والاستعداد للآثار الطويلة الأجل.

ثانيا، كان تأثير الجائحة عالميا. ولم يسلم منه أي بلد. ومع ذلك، كانت الاستجابة وطنية إلى حد كبير. ولم نتمكن كمجتمع دولي من الاستفادة الكاملة من الطابع المترابط لعملنا لمكافحة المرض.

وكان لدى العالم فرصة للتصدي للجائحة بمستوى لم يسبق له مثيل من الوحدة والتضامن. ولكننا بدلا من ذلك شهدنا انقسامات.

وكان من شأن وجود جهة تنسيق عالمية أن يجعل الاستجابة أكثر فعالية وتنسيقا، وكان ينبغي تعبئة الموارد العالمية على نطاق أوسع. ونشيد بالأمين العام والأمم المتحدة على الدور الذي يضطلعان به وعلى عملهما الدؤوب.

وتفخر أفغانستان بإسهامها في الاستجابة العالمية بوصفها منسقا مشاركا للمبادرات ذات الصلة بكوفيد-١٩ في الجمعية العامة بالتعاون مع كرواتيا. وقد أنشأ القرار الجامع الذي يسرته بعثتنا الدائمة إطارا معياريا مشتركا للاستجابة. والمسؤولية تقع الآن على عاتق جميع حكوماتنا لتنفيذ القرار وتنسيق استجابتنا بشكل أفضل للموجة الثانية والآثار الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا، لم تكن هذه الجائحة بسيطة كما كان متوقعا؛ بل أدت إلى تفاقم الثغرات وأوجه عدم المساواة القائمة في جميع البلدان المتقدمة والنامية. وقد تضررت البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، نحن كبلد فقير، مثل كثير من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، لم نتمكن من إعداد حزم تحفيز فعالة وتنفيذها. وكان علينا أيضا أن نكون حذرين للغاية عند فرض تدابير إغلاق لتجنب إلحاق أضرار جسيمة باقتصادنا وسبل عيش شعوبنا، الأمر الذي كان يمكن أن يتسبب في معاناة أكثر من الفيروس نفسه.

وسيظل هذا هو الحال حتى مع توفر اللقاح، لأن إعطاء اللقاح يتطلب قدرات وهياكل أساسية لا تملكها البلدان الفقيرة ببساطة. وسيكون دور المنظمات المتعددة الأطراف في التوزيع المشترك للقاحات أمرا حاسما. ويجب أن ندعو صوت عال وواضح إلى أن يكون اللقاح منفعة عامة عالمية.

والآن، تقف الموجة الثانية من الجائحة على الأعتاب. ونواجه هذه الموجة خلال فصل الشتاء، مع عدم توافر الفهم الكافي لكيفية تأثير الطقس البارد، ولا سيما في ظل ظروف الفقر، على طبيعة الجائحة.

ونعلم الآن أن النساء قد عانين أكثر من غيرهن نتيجة لهذه الجائحة، كما عانين من مستويات أعلى من العنف المنزلي. واليوم، يجب أن نتخذ موقفا قويا ضد العنف المنزلي وأن نؤكد من جديد تأييدنا لدعوة الأمين العام إلى تحقيق السلام في المنازل. فإنهاء الجائحة الموازية التي تؤثر على ملايين النساء والفتيات أمر بالغ الأهمية من أجل إيجاد عالم يسوده العدل والحماية للجميع.

ويحدوني الأمل في أن نتمكن، فيما ندخل الموجة الثانية، من الاستفادة من الدروس المستقاة كمجتمع دولي.

فأولا، ينبغي وضع نهج واضح وتدريجي واستنساخه على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي أن نسترشد في هذا النهج ليس بالمعلومات التي يوفرها التحليل الفوري فحسب، ولكن أيضا، وهو الأهم، بالأنماط التي تتجلى في الطريقة التي يظهر بها الفيروس على الصعيد العالمي.

ثانيا، نحن الآن في وضع أفضل للتخطيط لضمان الأمن الغذائي والأمن البشري الأساسي في مواجهة الموجات اللاحقة. ويجب أن نتأكد من استعادة سلاسل الإمداد التي تعطلت خلال الموجة الأولى أو إيجاد بدائل لها لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية.

لقد غيرت الجائحة طريقة عملنا، وطريقة تواصلنا، والطريقة التي نعيش بها. لكن الأمر ليس كله سلبيا. فقد دفع كوفيد الرقمنة في العالم بسرعة لا يمكن تصورها. وإذ ننتقل إلى موجات لاحقة من الجائحة، فإننا بحاجة إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الحوار العالمي بشأن السياسة العامة والحصول على اللقاح وتوزيعه. ومع ذلك، لا بد من بذل المزيد من الجهود لمعالجة الفجوة الرقمية للاستفادة من هذه التكنولوجيات.

ولن نتمكن من استعادة طرق التواصل والحكم خلال فترة ما قبل الجائحة. فقد فتحت الجائحة الطريق أمام إمكانات جديدة للتنسيق والتعاون؛ على سبيل المثال، التطبيب عن بعد والتعلم عن بعد. وعلينا أن نتقبل هذا التغيير.

أخيرا، نظرا لأن الموجتين الأولى والثانية قد فاقمتا من الفقر الهيكلي وزادتا من الفقر المرهون بالظروف، يجب أن نضع نهجا مشتركا لتأمين سبل العيش وضمان تحقيق الزخم في الاقتصاد مع تعزيز الوعي أيضا بكوفيد-١٩.

إن أفغانستان تقع في قلب آسيا. ولدينا العديد من الحدود المفتوحة أو شبه المفتوحة. وهذا يعني أننا يمكن أن نكون إما مركزا لنشر الفيروس أو لاحتوائه. ونحاول أن نكون مركزا لاحتوائه، ونأمل أن نتمكن من تحقيق ذلك إذا عملنا معا كمجتمع عالمي مع التعلم من الدروس المستفادة من الموجة الأولى.

شكرا لكم.

المرفق ٢٢

خطاب السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

سجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية أول حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في ١٠ آذار/مارس ٢٠٢٠. وبلغ إجمالي عدد الحالات المؤكدة حتى الآن ١٢ ٤٦٩ حالة، بما في ذلك ١١ ٤٩٥ مريضا تعافوا – وهو معدل شفاء قدره ٩٢ في المائة – وسُجلت ٣٣٣ حالة وفاة – أي معدل وفيات قدره ٢,٦ في المائة. وقد كان تأثير جائحة كوفيد-١٩ ملموسا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عدة مجالات، بما في ذلك القطاع الاجتماعي والاقتصادي حيث تضرر ٧٩ في المائة من أفقر الأسر المعيشية جراء ارتفاع أسعار الأغذية وفقدان الدخل.

وبفضل الاستراتيجيات المبتكرة، تمكنت جمهورية الكونغو الديمقراطية من السيطرة على الجائحة وتقليل أثرها الاجتماعي والاقتصادي إلى أدنى حد. وقد ركزت تلك الاستراتيجيات على المجالات الثلاثة التالية:

أولا، تولت أعلى السلطات على مستوى الدولة زمام الاستجابة، وهو ما تجلى في إعلان حالة الطوارئ الصحية التي دامت أكثر من ستة أشهر، ثم وضع تدابير، بما في ذلك إغلاق الحدود وعزل المقاطعات عن بعضها بعضا والاحتواء الصارم لحماية السكان من التلوث عبر الحدود ومن الانتشار على المستوى المحلي؛

ثانيا، أنشئت أمانة فنية مسؤولة عن توجيه الاستجابة الصحية العامة على الصعيد الوطني وفرقة عمل رئاسية مسؤولة عن مساعدتي في رصد جميع تدابير الوقاية والاستجابة لكوفيد-١٩ والإشراف عليها وتقييمها.

وقد نفذت تلك الهياكل المخصصة جميع التدابير الرامية إلى السيطرة على جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك تعزيز الاتصالات الاستراتيجية؛ واحتواء بؤرة الجائحة، مع تعزيز تدابير التباعد الاجتماعي في الوقت نفسه؛ وإدماج مكافحة كوفيد-١٩ في النظام الصحي الوطني بطريقة لا مركزية؛ وإجراء بحوث نشطة داخل مرافق الرعاية الصحية؛ وفحص المسافرين والمهاجرين

عند نقاط الدخول؛ وتكثيف وتوسيع نطاق الاختبار التشخيصي لكوفيد-١٩ في جميع أنحاء البلد، مع توحيد معايير الرعاية الطبية للمرضى.

وقد مكنتنا تلك القائمة غير الحصرية من التدابير من السيطرة على جائحة كوفيد-١٩ في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحد من انتشارها في بعض مقاطعات البلد.

غير أنها لا تفسر وحدها الإحصاءات الحالية. فقد جادل البعض ولا يزالون يجادلون، عن صواب أو خطأ، بأن ثمة عوامل أخرى هي المسؤولة عن تراجع الاتجاه المدمر للجائحة، بما في ذلك الهرم العمري مع رجحان الشباب وانخفاض عامل الاعتلال المشترك بين السكان ككل.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية سجلت منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر زيادة في عدد الحالات المؤكدة للإصابة بكوفيد-١٩ وحالات العلاج في المستشفيات داخل مرافق الرعاية الصحية في البلد. ويمكن تفسير هذه الحالة بأنها نتيجة للانعدام التدريجي لتقيد السكان بتدابير التباعد الاجتماعي، فضلا عن استئناف السفر الجوي إلى البلدان التي تشهد تفشي الجائحة.

ولذلك، وبغية مواجهة هذه الحالة، تعتزم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعزيز أنشطة مكافحة هذه الجائحة وتنشيطها من أجل التخفيف قدر الإمكان من الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب عن وجود موجة ثانية محتملة على صحة السكان الكونغوليين ورفاههم.

السيد الرئيس،

على الصعيد الإقليمي، قررت جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ختام مؤتمر القمة الرفيع المستوى الذي عقد بمبادرة مني في غوما في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وضع خطة استجابة عبر الحدود لمواجهة جائحة كوفيد-١٩.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، يستفيد من المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في مكافحة كوفيد-١٩، وقد مكن هذا الدعم بلدي من تنفيذ تدابير للتخفيف من كوفيد-١٩ بشكل فعال.

ولهذا السبب، وباسم بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أشيد بمنظمة الصحة العالمية والشركاء التقنيين والماليين الآخرين وأتوجه بالتهنئة والشكر لهم لما قدموه من دعم في مكافحة كوفيد-١٩.

شكرا لكم.

المرفق ٢٣

خطاب السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية

ترحب جمهورية غيانا التعاونية بهذه الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، استجابة لجائحة كوفيد-١٩. ونشيد بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في التصدي لهذه الجائحة، ولا سيما استجابة الأمم المتحدة على الصعد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وجهودها المستمرة من أجل وضع خطة للإنعاش في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩.

لقد أثبتت الأمم المتحدة كفاءة التعاون العالمي وضرورته. وقد كانت في طليعة الجهود المبذولة لمساعدة البلدان على التخفيف من آثار هذه الجائحة. وتمثل جهود الأمم المتحدة واحدة من أعظم مهام الإنقاذ في التاريخ.

وتأتي هذه الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثون في وقت ينتظر فيه العالم بفارغ الصبر الحصول على اللقاحات التي تم تطويرها للمساعدة في مكافحة فيروس كورونا في مجال الصحة العامة. ويجب أن تظل الأمم المتحدة في الطليعة – كما كانت على مدى الأشهر الثمانية الماضية – في تجريب عملية التحصين الشامل على الصعيد الدولي للبلدان النامية.

وقد شكلت هذه الجائحة صعوبات لجميع قطاعات مجتمعنا، ولا سيما أطفالنا. فقد ظل معظمهم خارج المدرسة لعدة أشهر، وتم تقييد روتين طفولتهم الطبيعي.

وتدرك غيانا الأثر الذي أحدثته الجائحة عليهم. وبناء على ذلك، ننضم إلى دعم خطة اليونيسف ذات النقاط الست التي توفر استجابة تهدف إلى ضمان حماية أطفالنا وتلبية احتياجاتهم في جهود الإنعاش العالمية التي ستتبع التعافي من هذه الجائحة.

وتلتزم غيانا بموجب هذا بالتالي:

– ضمان أن يكون أطفالنا قادرين على مواصلة التعلم عن طريق سد الفجوة الرقمية الوطنية؛

– التمكين من تحسين الرعاية الصحية الأولية وحصول الأطفال على اللقاح؛

– القضاء على فقر الأطفال؛

– تنفيذ تدخلات لدعم الصحة العقلية، عند الاقتضاء، للأطفال والشباب؛

– سن تدابير لتقديم حماية ودعم أكبر للأطفال الضعفاء؛

– تشجيع الحصول على المياه المحسنة، والنظافة الصحية، والصرف الصحي.

لقد أكدت الجائحة على ضرورة تغيير العلاقات العالمية. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر دعمي لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إبرام صفقة عالمية جديدة بعقد اجتماعي جديد.

وعلى نحو ما أشرت في بياني في اجتماع رؤساء الدول والحكومات بشأن تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عصر كوفيد-١٩ وما بعده، فإن التوصل إلى صفقة عالمية جديدة سيسمح بنقل الموارد – المالية والفكرية والتكنولوجية – إلى البلدان النامية، كما سيسهل تقاسم فوائد العولمة بشكل أكثر إنصافا.

وسيضمن وجود عقد اجتماعي جديد استخدام هذه الموارد بشكل أكثر فعالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

قريبا، سيأتي عهد جديد. ويتطلع العالم إلى التغلب على هذه الجائحة والتعجيل بتحقيق الانتعاش الدولي. وسيعمل بدء حقبة جديدة في العلاقات العالمية على تيسير هذه العملية، وهي حقبة ستبشر بعظمة تعددية الأطراف، التي تقودها الأمم المتحدة.

أشكركم ودمتم سالمين. بارك الله فيكم جميعا!

المرفق ٢٤

خطاب السيد ماتاميلا سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش،

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

أصحاب السعادة،

نجتمع في هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت يستمر فيه انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في أجزاء كثيرة من العالم. وقد أثبتت هذه الجائحة مرة أخرى مدى تشابك ثروات دول العالم. ومنذ بداية الجائحة، كان هناك عمل دولي منسق لضمان قدرة جميع البلدان على التصدي لها بفعالية. وقد استفادت الاقتصادات النامية التي لا تزال تتحمل عبء الفقر وعدم المساواة والتخلف من هذا التعاون بشكل خاص.

وتقدر جنوب أفريقيا تقديرا عميقا ما تلقته من مساعدة ومشورة وتضامن من المجتمع الدولي. ونتيجة للتدابير الحاسمة التي اتخذناها في بداية الجائحة، تمكنا من تأخير انتقال الفيروس. وقد نجحنا في إعداد مرافقنا الصحية، وبذلك، أنقذنا العديد من الأرواح. وقد وضعنا تدابير للإغاثة في حالات الطوارئ لدعم فرادى الأسر المعيشية والشركات التي كانت في محنة وشرعت الآن في خطة لإعادة الإعمار والإنعاش لإعادة اقتصادنا إلى النمو وخلق فرص العمل.

وقد قدمنا، كقارة أفريقية، استجابة مدروسة منسقة ومحددة الأهداف لكوفيد-١٩. وأنشأنا، بقيادة الاتحاد الأفريقي، صندوقا للاستجابة لكوفيد-١٩ من أجل احتواء الجائحة في الدول الأعضاء وتمكين اقتصاداتها من التعافي. وعين الاتحاد الأفريقي عدة مبعوثين خاصين لالتماس دعم ملموس للجهود القارية الذي أبدته مجموعة العشرين، والاتحاد الأوروبي، والمؤسسات المالية الدولية.

كما أطلقنا منصة الإمدادات الطبية الأفريقية الرائدة لتيسير حصول جميع البلدان الأفريقية على المعدات والإمدادات الحيوية. وأنشأنا كذلك فرقة عمل أفريقية معنية بالحصول على لقاحات كوفيد-١٩ من أجل ضمان قدرة البلدان الأفريقية على الحصول على لقاحات فعالة وبأسعار معقولة وتوزيعها دون تأخير. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع برنامج أفريقي للتحفيز الأخضر لضمان تحقيق تعافينا الاقتصادي بطريقة أكثر استدامة.

وستظل البلدان الأفريقية بحاجة إلى دعم كبير من أجل التعافي من هذه الجائحة. ونكرر دعوتنا إلى توفير حزم شاملة من الحوافز الاقتصادية لأفريقيا، وتعليق مدفوعات الفائدة على الدين

الخارجي والعام لأفريقيا، ورفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على زمبابوي والسودان للسماح لهما بالاستجابة بشكل ملائم للجائحة. ولن نتمكن من التغلب على هذه الحالة الطارئة العالمية إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف. ويجب أن نواصل دعم منظمة الصحة العالمية بوصفها الوكالة الرائدة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بتنسيق الجهود العالمية. ويجب أن نواصل الدفع بتقديم استجابة شاملة لكوفيد – ١٩ تقر بالعلاقة التي تربط بين التدابير الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ويجب ألا تنتقص الجائحة من التزامنا باتفاق باريس بشأن تغير المناخ وبخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب أن نضع المساواة بين الجنسين في مركز الصدارة في جهودنا للتعافي من أجل ضمان حصول الجميع على لقاح فعال بشكل عادل. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى العمل مع منظمة الصحة العالمية بشأن ”تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩“ ومرفق كوفاكس. دعونا نواصل العمل معا، بروح من التضامن والتعاون، للتغلب على الأزمة وبناء عالم أفضل وأكثر أمنا وإنصافا ينعم بالسلام والرخاء.

شكرا لكم.

المرفق ٢٥

خطاب السيد شاندريكابرزاد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام

معالي السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، أصحاب الفخامة، الزملاء والوزراء والممثلون الدائمون، السيدات والسادة.

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به فخامة السيد أندريس مانويل لوبيس أوبرادور، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبيان الذي أدلى به سعادة السيد إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

عند النظر في الأثر العالمي لجائحة كوفيد-١٩ على اقتصاداتنا وصحة شعبنا ورفاهه والتنمية المستدامة، فإن هذه الدورة تشكل تأكيدا آخر على أنه لا غنى عن تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

فنتيجة لتفشي الجائحة، تعرضت الصحة العامة – نظام الحماية الاجتماعية والتعليم، والنظام البيئي والزراعي – فضلا عن قطاعات الإنتاج الأخرى، لضغوط هائلة.

واتخذت الحكومة عدة تدابير لمنع زيادة انتشار الفيروس، بما في ذلك تدابير بعيدة المدى مثل إغلاق الحدود الجوية والبحرية أمام الحركة العادية للمسافرين، باستثناء الرحلات الجوية للعودة إلى الوطن، وإغلاق المدارس، وفرض قيود مؤقتة على حركة الأشخاص، وحملات التوعية لتنبيه الجمهور بشأن الوقاية.

وقد نفذت تدابير طارئة إضافية لمعالجة الآثار الاجتماعية الاقتصادية للجائحة، مع الحفاظ على الصحة، بما في ذلك الصحة العقلية، مثل إنشاء نظام للحماية الاجتماعية، ووضع تدابير اقتصادية محددة الهدف لدعم الفئات الضعيفة والأعمال التجارية في مجتمعنا.

وبالنسبة لسورينام، ينطوي تنفيذ التدابير المحددة الأهداف الخاصة بكوفيد-١٩ على تخصيص موارد مالية محدودة، مما يزيد من ضعفنا، في الوقت الذي نواجه فيه بالفعل اختلالات مالية هائلة في الاقتصاد الكلي، فضلا عن وجود حافظة ديون ثقيلة.

وفي هذا الصدد، تقدر الحكومة ما تلقته حتى الآن من تضامن ودعم من الشركاء الدوليين في مجال الخدمات الطبية والتعاون التقني لتمكين جميع الجهات المعنية من معالجة الوضع في سورينام.

كانت سورينام أول من أيد العملية الديمقراطية في المنطقة، والمتمثلة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة خلال تفشي كوفيد-١٩.

وتواصل الحكومة رصد وتقييم وتكييف التدابير الرامية إلى إيجاد التوازن السليم بين صحة الشعب والاقتصاد. ويجري هذا على الرغم من القيود المالية الوطنية والدولية، ولا سيما ارتفاع الديون الوطنية والتحديات المتعلقة بالحصول على التمويل بشروط ميسرة.

وفي هذا السياق، يجري النظر بعناية في إعادة فتح الاقتصاد بشكل مطرد وحذر، مع مراعاة البروتوكولات ذات الصلة لكل قطاع.

السيد الرئيس،

نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والكيانات المتعددة الأطراف الأخرى في التصدي للجائحة.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ بقلق بالغ أن البلدان المتوسطة الدخل قد تخلفت عن الركب ولا يمكنها الاستفادة من العديد من هذه المبادرات.

ولذلك، فإننا ندعو إلى تقديم استجابة متكاملة للجائحة، ونرحب في هذا الصدد بمبادرة كندا وجامايكا، التي يدعمها الأمين العام للأمم المتحدة، بشأن تمويل التنمية في عصر كوفيد-١٩ وما بعده.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالمبادرة التي أطلقتها كوستاريكا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل منطقتنا، وهي صندوق تخفيف الآثار الاقتصادية لكوفيد-١٩، والصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود، الذي اقترحه المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتدعو حكومة بلدي إلى القيام بدور أقوى من جانب الأمم المتحدة في دعوة المجتمع الدولي، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، لوضع وتنفيذ استراتيجيات خاصة بالمنطقة والبلدان لمساعدة البلدان على البناء التدريجي لنظم مالية واقتصادية واجتماعية وبيئية وأمنية أكثر قدرة على الصمود، ونحو تحقيق انتعاش مستدام.

ويمكننا البدء في بناء القدرة على الصمود في أوقات الأزمات من خلال النظر في تقديم تمويل محدد للفرص والتدابير الإنمائية، مثل تخفيف عبء الديون (تعليق الديون و/أو شطبها)، والحصول على التمويل بشروط ميسرة، والترتيبات الخاصة بالمنح والقروض الميسرة، ودعم الميزانية لتعزيز هياكلنا الأساسية للصحة العامة.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أيضا العملية التي تتم في مجال تطوير اللقاحات، ونؤكد أهمية ضمان أن تكون اللقاحات متاحة للجميع على قدم المساواة وبأسعار معقولة.

وختاما، السيد الرئيس،

علينا ألا ننسى أن الهدف الرئيسي لتعددية الأطراف هو الاتحاد، والمساعدة في بناء مجتمعات قوية وقادرة على الصمود، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، والحكم الرشيد من خلال العمل الجماعي، مسترشدة بالتضامن والاحترام والتفاهم.

ويعتمد إعادة البناء بشكل أفضل على التفسير والتنفيذ الذي نعطيه لنوع تعددية الأطراف الذي تتطلبه هذه الجائحة منا.

شكرا لكم.

المرفق ٢٦

خطاب السيد إيفان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا

[الأصل بالإسبانية]

تمثل الأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة أكبر تحد يواجه العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أدى الفيروس إلى ركود لم يسبق له مثيل في جميع البلدان، مما يؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات المحلية وعلى أشد الفئات ضعفا.

ومنذ بداية الجائحة، ظلت كولومبيا ثابتة في التزامها بحماية صحة الكولومبيين، مع الاهتمام بأضعف الأشخاص، وحماية فرص العمل، وتشجيع إعادة إطلاق الاقتصاد على نحو مسؤول وتدريجي، والحفاظ في الوقت نفسه على المكاسب التي حققناها من حيث الإنصاف.

لقد اتخذنا قرارات حكيمة في الوقت المناسب للتعامل مع الجائحة. وكانت كولومبيا أول بلد في أمريكا اللاتينية لديه القدرة على إجراء اختبارات الفحص التشخيصي الجزيئي على المستوى المحلي.

وعلاوة على ذلك، وبفضل العمل الذي تقوم به وزارة الصحة وصندوق إدارة الطوارئ، تمكنا من مضاعفة عدد وحدات العناية المركزة إلى أكثر من ٢٠٠ ١١ وحدة.

كما أحرزنا تقدما في التدابير الرامية للتصدي لانتشار الجائحة والمساعدة في احتوائه، من خلال الرصد الوبائي وتدابير الصحة العامة، مثل برنامج الاختبار والتعقب والعزل الانتقائي المستدام.

ونسعى بذلك إلى توجيه أنشطة الصحة العامة، وزيادة القدرة على إجراء الاختبارات، وتكثيف عمليات الكشف، والأهم من ذلك، تتبع النطاق الوبائي للحالات الإيجابية.

ونسعى أيضا للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة من خلال برامج مثل الأسر في العمل والشباب في العمل وكولومبيا الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، أسسنا برنامج دخل التضامن، الذي تمكنا من خلاله من الوصول إلى ٣ ملايين شخص لا يحصلون على فوائد من أي برنامج اجتماعي للدولة. وبفضل كل تلك المبادرات، وصلنا إلى أكثر من ١٠ ملايين أسرة معيشية.

ومن أجل الحفاظ على الوظائف، أنشأنا البرنامج الرسمي لدعم العمالة، الذي نستخدمه لدعم ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من مرتبات العاملين، والذي يساعد بالفعل أكثر من ٣ ملايين عامل.

وكولومبيا عضو نشط في المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، الأمر الذي مكننا من المطالبة بوصول جميع البلدان إلى اللقاحات والعلاجات المستقبلية بشكل منصف وشامل، حيث إننا ندرك أن لقاحات كوفيد-١٩ منفعة عامة عالمية، بالنظر إلى أهمية التحصين ضد المرض.

وبالإضافة إلى ذلك، وقعنا على الاتفاق الرسمي لآلية مرفق كوفاكس – وهو أداة ستمكن من التوزيع العادل للقاحات.

وكبلد، فإننا نسلط الضوء على العمل الدؤوب الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وهو ما يشجع على تقديم استجابة عالمية قائمة على العلم ومحورها البشر.

ولذلك، أكرر التأكيد على أهمية تعددية الأطراف كأداة للتغلب على الأزمة ورفع الحواجز بشكل دائم حتى نتمكن من بناء عالم أكثر عدلا وإنصافا. وبناء على ذلك، نؤكد مجددا التزامنا بتعزيز الحوكمة العالمية وتشجيع الانتعاش المستدام من أجل التحرك نحو مجتمعات أكثر قدرة على الصمود.

شكرا جزيلا.

المرفق ٢٧

خطاب السيد ستيفو بنداروفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا الشمالية

السيدات والسادة،

أصحاب السعادة،

ما زالت جائحة فيروس كورونا يشكل خطرا كبيرا على البشرية. وفقدت الأسر أعضاء أعزاء، وتمزقت المجتمعات بشكل كبير. وامتدت الأزمة الصحية إلى قطاعات أخرى من مجتمعاتنا، حيث عانت اقتصاداتنا من انتكاسة شديدة بشكل خاص. وهذه الجائحة، بما لها من أبعاد صحية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وأمنية، قد وضعت بلداننا على المحك بطرق لم يسبق لها مثيل. وذكرتنا بمدى ترابطنا.

والجائحة، بما تسببه من معاناة، تكشف عن نقاط الضعف وعدم المساواة المنهجية في عالمنا. ففي مقدونيا الشمالية، أدى فيروس كورونا إلى خسائر في الأرواح البشرية، وضغط على قطاع الرعاية الصحية وأضعف الاقتصاد. وبغية تخفيف العبء الثقيل عن كاهل العاملين في مجال الصحة، أعلنت حكومة بلدي مؤخرا حالة الأزمة داخل البلد بأكمله لمدة ٣٠ يوما. وسيساعدنا ذلك على استخدام قدرات الجيش وموارد قطاع الرعاية الصحية الخاص من أجل كبح انتشار الفيروس بفعالية أكبر وإنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح.

وقد أتاح هذا الخطر الكبير الفرصة لبلداننا وشعوبنا لإظهار الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف. وباسم المواطنين المقدونيين، أود أن أشكر الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية على دورهما القيادي في تنسيق الاستجابة العالمية لمكافحة انتشار كوفيد-١٩ واحتوائه. ونعرب في الوقت نفسه عن امتناننا لجميع البلدان والمنظمات التي قدمت لنا الدعم بالمعدات والمستلزمات الطبية وتشاطرت معنا معارفها وخبراتها.

وتشكل الجائحة تحديا أخلاقيا أيضا. فقد يعاني الاقتصاد، ولكن أرواح البشر ثمينة بلا حدود. ولذلك، ينبغي أن يكون لإنقاذ الأرواح البشرية الأسبقية على ما عداها. وفي الوقت نفسه، يجب ألا تكون جهودنا لمكافحة انتشار الفيروس على حساب الحقوق والحريات الأساسية. ويشمل ذلك الرعاية الصحية والحوافز الاقتصادية التي يتعين توفيرها لجميع المحتاجين. وبينما نكافح فيروس كورونا، يجب أن نتأكد من أننا لا نتسامح مع انتشار فيروسات العنصرية والتطرف والتمييز وكراهية الأجانب. والتهديد المنهجي مثل الجائحة يتطلب استجابة منهجية، بما في ذلك الإجراءات الفورية والطويلة الأجل. وعلينا أن نواصل العمل معا في بناء نظم رعاية صحية تتسم بالمرونة وحسن الإدارة والاستجابة والمساءلة وتتمحور حول الناس.

وينبغي توفير علاجات الجودة المعتمدة وبأسعار معقولة للجميع. والخطوة الرئيسية في الاتجاه الصحيح هي بلا شك إنشاء مرفق كوفاكس العالمي لشراء اللقاحات، الذي يجب أن يوفر وصولا سهلا ومنصفا إلى اللقاحات لجميع الناس في العالم.

أصدقائي الأعزاء،

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن العديد من التحديات ستظل قائمة حتى في فترة ما بعد كوفيد-١٩. فالطريق إلى التعافي الاجتماعي والاقتصادي، وحتى الذهني، بالنسبة للكثير منا سيكون طويلا ومعقدا، لكن ما من بديل. ويجب أن تتكاتف البشرية مرة أخرى من أجل إعادة بناء عالم لا يتخلف فيه أي إنسان عن الركب.

أشكركم على إصغائكم.

المرفق ٢٨

خطاب السيد إغيلس ليفتس، رئيس جمهورية لاتفيا

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

في وقت الجائحة العالمية، أود أولا أن أشيد بالأوساط الطبية العالمية على عملهم المهني والمتفاني. كما أود أن أحيي جميع العمال الرئيسيين الذين يحافظون على استمرار تقديم ما نحتاجه من خدمات أساسية والعلماء الذين يعملون على تطوير لقاح فعال.

ينبغي لنا، أكثر من أي وقت مضى، أن نكون متحدين وأن نبدي التضامن ونتعاون بشكل وثيق للتصدي للجائحة وعواقبها المدمرة. ولا يمكن أن ننجح إلا من خلال نهج متعدد الأطراف. وهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تبرز الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في تحقيق أهدافنا. ومنظمة الصحة العالمية هي سلطة التوجيه والتنسيق في التصدي للتحديات الصحية العالمية. ويجب أن نعززها بإصلاحات تزيد من فعاليتها.

وقد ساهمت لاتفيا ماليا في منظمة الصحة العالمية من خلال خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-١٩. وكانت استجابتنا للنداء العالمي للأمين العام للأمم المتحدة للعمل معا وإظهار التضامن. ويشارك علماء لاتفيا بنشاط في تطوير اللقاحات. واتخذت حكومتنا إجراءات سريعة وحاسمة لضمان تعقب المخالطين، والتباعد الاجتماعي، وتوفير الاختبارات، فضلا عن تطوير الحلول الرقمية. فالحد من الخسائر الاقتصادية مع الحفاظ على الصحة العامة يشكل توازنا دقيقا.

وبالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص، قدمت الحكومة ثلاثة حلول رقمية رئيسية، ألا وهي منصة برلمانية إلكترونية حتى يتمكن برلماننا الوطني من مواصلة مهامه التشريعية في وضع الإغلاق – والحكومة تجتمع عبر الإنترنت أيضا؛ وقناة تلفزيونية، تسمى ”صفَّك“، وأدوات رقمية أخرى لتمكين التعليم عن بعد؛ وأول تطبيق معتمد وطنيا لتعقب المخالطين، يسمى ”أوقفوا انتشار كوفيد“، وهو متوافق مع تطبيقات التتبع الأوروبية الأخرى. وقام ٢٥ في المائة من مستخدمي الإنترنت عبر الهاتف المحمول بالفعل بتنزيل هذا التطبيق، مما يضمن حجب الهوية اللازم لاحترام خصوصية الأشخاص المصابين.

وفيما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي، تؤيد لاتفيا تماما دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى إعادة البناء بشكل أفضل. وليس من الضروري، أو حتى المرغوب فيه، العودة إلى الحالة الطبيعية

السابقة بكل مفرداتها. لقد توقفت أنماط الإنتاج والاستهلاك لدينا بفعل هذه الجائحة. وبينما نعمل جميعا معا لإحياء اقتصاداتنا وإنقاذها، لدينا أيضا فرصة لإعادة التفكير في نهجنا وتقديم حلول أكثر استدامة.

في الختام، أود أن أؤكد على الحاجة الماسة إلى التصدي للمعلومات المضللة خلال فترة الجائحة وما يليها. ومن الضروري توفير إمكانية حرية الحصول على معلومات موثوقة وقائمة على أساس علمي من خلال وسائط إعلام ذات سمعة طيبة. ويجب الاعتراف بهذا التحدي والتعامل معه لا من جانب الحكومات فحسب، بل ومن جانب المنظمات الدولية أيضا. وستواصل لاتفيا التوعية، في الأمم المتحدة، بضرورة التصدي للتضليل الإعلامي. فلنعمل جميعا معا لإنقاذ الأرواح وبدء الانتعاش المستدام في جميع أنحاء العالم.

شكرا لكم.

المرفق ٢٩

خطاب السيدة كيرستي كاليوليد، رئيسة جمهورية إستونيا

عزيزي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، عزيزي رئيس الجمعية العامة، أعضاء الأمم المتحدة،

بينما نحضر الدورة الاستثنائية اليوم، يواجه العالم الموجة الثانية من جائحة كوفيد-١٩ ومعظم مجتمعاتنا في حالة إغلاق. وحتى الآن، كان تركيز بلداننا منصبا على إنقاذ الأرواح مع القيام في الوقت نفسه بإعادة اقتصاداتنا إلى المسار الصحيح في محاولة لزيادة قدرة المجتمعات على الصمود. وبينما نتكيف مع العيش في عالم يتفشى فيه كوفيد-١٩، فقد تحول التركيز عن حق إلى اللقاحات. ويجب أن تكون أولويتنا على المستوى العالمي هي توفير فرص متكافئة للجميع للحصول على اللقاح المضاد لكوفيد-١٩. نظرا لأنه لا مأمن لأحد حتى يكون الجميع في مأمن.

ويتعين علينا في الوقت نفسه أن ندرك أن الحظ لم يحالف كل فرد في أسرة الأمم المتحدة بما فيه الكفاية لاعتماد حزم إنقاذ مثيرة للإعجاب. كما لم نكن جميعا محظوظين بتوافر الوسائل الرقمية اللازمة للتخفيف من حدة الأزمة. ولذا، فإن مجتمعنا العالمي يحتاج إلى التضامن. وهذا يعني أيضا تقاسم الأعباء على الصعيد العالمي. وتتمثل أحد الخيارات المتاحة في تبادل الدروس المستفادة والخبرات وأفضل الممارسات في التغلب على الجائحة. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال تعزيز النظام المتعدد الأطراف.

وبصفتها أول دولة في العالم تشهد تحولا رقميا، فقد ساهمت إستونيا، من بين أمور أخرى، بوسائل رقمية. ونظرا لأن التكنولوجيات يمكن حقا أن تكون عاملا هاما لتحقيق المساواة، فقد أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. فهي توفر دقة أعلى وتنسيقا أفضل في مجال الصحة وكذلك في القطاع الاجتماعي. ويمكن أن تساعدنا البيانات على تحسين الكشف عن الأشخاص المحتاجين واتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات. ويجب أن نبني هيكلا عالميا للثقة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية باعتبارها أساسا له. وقد وقعت إستونيا مؤخرا مذكرة تفاهم مع منظمة الصحة العالمية في مجال الصحة الرقمية لدعم القابلية للتشغيل البيني لمراكز اللقاحات والاختبارات المعتمدة في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، وقعنا عددا من مذكرات التفاهم مع البلدان والمناطق، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، للنهوض بالتعاون الرقمي، ليس في مجال رقمنة الرعاية الصحية فحسب ولكن أيضا في الحوكمة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني. ونعمل مع الاتحاد الدولي للاتصالات.

وبصفتي الرئيسة المشاركة للأمين العام لحركة ”كل امرأة وكل طفل“، أشعر بقلق خاص بشأن النساء والأطفال والمراهقين. وإذ ينصب تركيز العالم على الجائحة، فإن أشد الفئات ضعفا

بيننا لا تزال تعاني من النزاعات ليس في الأماكن البعيدة فحسب، بل وفي قارتنا الأوروبية أيضا. وفي ضوء ذلك، أود أن أكرر دعم إستونيا للنداء الذي وجهه الأمين العام غوتيريش من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وندعو الجميع إلى دعمه. لقد حان الوقت لوقف الحرب. ويجب أن نتعامل مع الاحتياجات الأكثر إلحاحا.

أخيرا، في سياق مكافحة الجائحة، يجب أن نفهم أيضا أن التحديات الأخرى لم تختف. فعلى سبيل المثال، حتى قبل أن تتوفر لقاحات كوفيد-١٩ على مستوى العالم، نعلم أن النسبة المئوية لأطفال العالم الذين تلقوا جميع اللقاحات التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية قد انخفضت إلى ٧٠ في المائة – وهي النسبة التي كانت عليها قبل ٢٥ عاما. ويجب أن نفهم أيضا أن هناك أثرا على صحتنا بسبب أزمة المناخ والتدهور الإيكولوجي والتلوث وعدم الاستقرار المناخي.

الزملاء، الإخوة، والأخوات،

ثمة مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا. ويجب أن نضمن أن يستفيد الجميع من الانتعاش وألا تؤدي النزاعات أو أزمة المناخ أو كوفيد-١٩ إلى عكس مسار التقدم المحرز حتى الآن. ويجب أن نستخدم التكنولوجيا والوسائل الرقمية. ويمكننا حقا أن نكمل أهدافنا وجهودنا بالإمكانيات الجديدة. شكرا لكم ولتبقوا سالمين!

المرفق ٣٠

خطاب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

المدير العام لمنظمة الصحة العالمية،

السيدات والسادة،

أخاطب هذا الجمع الموقر اليوم في لحظة يواجه فيها بلدي، صربيا، والعالم بأسره تحديا استثنائيا فرضته جائحة كوفيد-١٩ على أنظمتنا للرعاية الصحية واقتصاداتنا.

وتفخر صربيا، بوصفها الوريث القانوني ليوغوسلافيا، بكونها أحد مؤسسي منظمة الأمم المتحدة، وهي بذلك ملتزمة التزاما ثابتا بميثاق الأمم المتحدة وبتعددية الأطراف بوصفها المبدأ الرئيسي للأمم المتحدة.

إن الشكل الافتراضي لهذا الخطاب غني عن البيان في شرح الحالة التي يجد العالم نفسه فيها في نهاية عام ٢٠٢٠، والتي لا يزال عالقا فيها، وهو تأكيد على أنه يجب علينا أن نفعل كل شيء للحفاظ على الأمم المتحدة وتعزيزها.

وتؤكد جائحة كوفيد-١٩ بقوة على الحجة والضرورة لوجود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات التابعة لها، مثل منظمة الصحة العالمية، وتعزيز دورها. فدورها لا بديل له في التصدي بشكل منظم للتحديات التي طرأت حديثا، وهي تحديات ليست ذات طابع صحي فحسب، بل ولها أيضا بعد اجتماعي واقتصادي وسياسي وأمني. ولهذا السبب يجب ألا نشكك أبدا في أهمية هذا المحفل.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن إيجاد الردود اللازمة في مواجهة التحديات العالمية، مثل جائحة كوفيد-١٩ الجارية، إلا من خلال العمل المشترك والتنسيق والاحترام المتبادلين.

أصحاب السعادة،

وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية صربيا ترحيبا حارا بالقرارات المتعلقة بتنظيم هذا المحفل الهام.

وينبع الأمل الكبير في ازدهار البشرية من حقيقة مفادها أن ١٥٠ دولة عضوا قد قبلت بضرورة وإلحاح عقد هذا الاجتماع اليوم وصوتت مؤيدة له دون صوت واحد معارض.

السيدات والسادة،

نظرا لأن التنمية المستدامة والرعاية الصحية تسيران جنبا إلى جنب، وبوصفها بلدا مرشحا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإن صربيا تؤيد وتتبع بقوة نهج الاتحاد الأوروبي المتمثل في أنه يجب علينا أن نواصل العمل معا داخل منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الجائحة وعواقبها ووضع الأسس في الوقت نفسه لتحقيق انتعاش مستدام وشامل للجميع ومراع للبيئة، وفقا لأهداف التنمية المستدامة.

وأتطلع إلى الأيام المقبلة بقدر كبير من التفاؤل. وثمة أخبار جيدة من جميع أنحاء العالم تتعلق بالوقاية من كوفيد-١٩ والعلاج منه. ولا يمكن تحقيق هذه النتائج السريعة والجيدة إلا من خلال بذل جهود عالمية مشتركة وتبادل المعلومات.

وتدعو صربيا بكل تأكيد إلى اتباع نهج عالمي قائم على المساواة إزاء اللقاحات والعلاجات فيما يخص كوفيد-١٩، باعتبارها أولوية عالمية رئيسية.

وتهدف المبادرة العالمية والتآزر المتجسدان في مرفق كوفاكس إلى ضمان التوزيع العادل لإمدادات اللقاحات المستقبلية ضد كوفيد-١٩.

ونأمل أن يقوم مرفق كوفاكس بتوزيع بليوني جرعة من اللقاحات الآمنة والفعالة في جميع أنحاء العالم بحلول نهاية عام ٢٠٢١، حيثما كانت هناك حاجة إليها، مع الاسترشاد بمبادئ إنسانية وغير انتقائية.

أصحاب السعادة،

إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، خطوتان رئيسيتان في مواجهة بعض أكبر التحديات التي تواجهنا اليوم، وهي عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي وأوجه التفاوت الاجتماعية العالمية وآثار تغير المناخ.

ويجب التخلص من العواقب المدمرة للركود العالمي بحشد دعم أكبر وأسرع وأكثر مرونة من خلال المؤسسات المالية الدولية.

وتولي صربيا اهتماما على سبيل الأولوية للأهداف المتصلة بما يلي: القضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية المستدامة والعمالة، وبناء الهياكل الأساسية والتصنيع، وتوفير حياة صحية للناس من كل الأعمار، والتعليم المجاني الجيد في المدارس الابتدائية والثانوية للجميع، مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين.

وأؤكد بفخر أن مواطني صربيا صوتوا لانتخاب أعضاء برلمان يمثل فيه كلا الجنسين على قدم المساواة. وهذا البرلمان الصربي الحديث يدعم للمرة الثانية تولي امرأة لقيادة الحكومة.

السيدات والسادة،

ومن الضروري أن تكون تعددية الأطراف فعالة ومنتجة، وأن تكون قابلة للتحقق أيضا إذا ما ظهر استعداد للمشاركة المشتركة بروح من الحوار والتعاون والحلول التوفيقية.

لقد تعاونا بشكل مكثف مع بلدان العالم بأسره، وكذلك مع منطقتنا، فيما يتعلق بتخصيص المعونة الإنسانية، وكذلك إمدادات السلع العادية خلال جائحة كوفيد-١٩. وتواجه صربيا أيضا مشاكل في مكافحة هذا المرض الذي تسبب في تغييرات جذرية في جميع أنحاء العالم، وتلقينا مساعدة من البلدان الصديقة عندما كنا في أمس الحاجة إليها، وأغتنم هذه الفرصة لأشكرها مرة أخرى. وبالمثل، أظهرنا التضامن وقدمنا المساعدة إلى بلدان أخرى وسنواصل مساعدة من هم في أشد الحاجة إليها في هذه الأوقات العصيبة.

ويحدوني الأمل في أن نكون جميعا قد تذكرنا خلال هذه الجائحة مدى أهمية حياة كل فرد، وأن علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح والمعاناة الإنسانية. وبناء على ذلك، أود أن أؤكد أن جمهورية صربيا تنضم إلى الأمين العام للأمم المتحدة في دعوته إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي.

أصحاب السعادة،

لقد كانت صربيا، طوال فترة وجودها بالكامل، وقبل كل شيء، تقدر الحرية والمساواة والسلام. ولا يمكن أن يتحقق أي من هذه المعايير التقليدية دون وجود أمم متحدة قوية والتقيد الصارم بميثاق تأسيسها.

لقد قال الرئيس جون فيتزجيرالد كينيدي ذات مرة:

”ينبغي ألا نسعى للحصول على جواب الحزب الجمهوري أو الديمقراطي، بل الجواب الصحيح. ينبغي ألا نسعى إلى إلقاء اللوم على الماضي – فلنتحمل مسؤوليتنا عن المستقبل“.

لا يمكننا تغيير الماضي، ولكن من هذا المكان يمكننا أن نؤثر بشكل كبير على تحقيق مستقبل أفضل لهذا الكوكب وللبشرية.

أشكركم على إصغائكم.

المرفق ٣١

خطاب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

الأمين العام للأمم المتحدة،

رؤساء الدول والحكومات،

السيدات والسادة،

لقد عرضت جائحة كوفيد-١٩ مجتمعاتنا لتحديات متعددة.

وكان التحدي الأول هو التعاون الدولي في مجال الصحة العامة. ويمكننا الآن أن نستخلص دروسا عديدة من الأزمة الحالية في هذا الصدد.

أولا، إن الاستجابات الفعالة الوحيدة للجائحة ستكون عالمية ومنسقة وشاملة. ولهذا السبب، فإنني مسرور للغاية بالعمل الجماعي الذي تحركه مبادرة ”تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩“، التي تهدف إلى جعل أدوات مكافحة الجوائح في متناول جميع البلدان، وجعلها منفعة عامة عالمية. وقد تم بالفعل جمع مبلغ قيمته ١٠ بلايين دولار لصالح المبادرة، وهو مبلغ كبير. ولكن يجب علينا أن نواصل جمع الأموال من المجتمع الدولي بأسره.

وعلى نحو ما قلت للبلدان الشريكة لمجموعة العشرين في مؤتمر القمة الذي عقد في الرياض في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، تقترح فرنسا آلية للتبرع بحيث يستخدم جزء من الجرعات الأولى من اللقاحات المتاحة لتطعيم الفئات ذات الأولوية في البلدان النامية. وهكذا، ستخصص هذه الجرعات على نحو فعال وعادل، بناء على توصيات منظمة الصحة العالمية، سواء كانت من أوروبا أو الصين أو روسيا أو الولايات المتحدة، وسواء كانت ثمرة تبرعات من دول أو شركات صيدلانية. وأدعوكم لبناء هذه الآلية معا. وأعتقد أنها ستكون الاستجابة الأكثر تكيفا.

ولكننا نعلم أن اللقاحات لن تكون كافية. فما لم يتم تعزيز النظم الصحية الأولية في أكثر البلدان ضعفا، فإنها لن تستخدم. وما لم يتم تدريب العاملين في المجال الصحي في كل مكان، ستظل استجابتنا في مجال الصحة دون المستوى المطلوب.

ولهذا السبب، تدعم فرنسا منظمة الصحة العالمية في إنشاء أكاديمية منظمة الصحة العالمية في ليون، والتي ستقوم بتدريب العاملين في المجال الصحي من جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب أيضا ندعو جميع دول مجموعة العشرين وخارجها، إلى تعزيز الجزء الصحي من مساعدتها الإنمائية الرسمية، وذلك لمساعدة النظم الصحية الأولية في البلدان الناشئة والنامية الرئيسية المعنية.

ثانيا، ثمة درس مستفاد من هذه الأزمة هو أننا لسنا مستعدين بما فيه الكفاية للتعامل مع التهديدات الصحية. إننا بحاجة إلى تعزيز النظام الحالي للأمن الصحي الدولي. وقدمت فرنسا مقترحات، لا سيما مع ألمانيا وشركائها الأوروبيين الآخرين على نطاق أوسع. ونؤيد تعزيز منظمة الصحة العالمية، وهي منظمة الصحة العالمية الوحيدة. ولهذا السبب، فقد ساهمنا بمبلغ إضافي قدره ٥٠ مليون يورو في منظمة الصحة العالمية لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

وعلى وجه التحديد، نود أن نشهد نظاما للإنذار الوسيط يتم إنشاؤه حتى تتمكن منظمة الصحة العالمية من إطلاق التحذيرات. ونود كذلك أن نشهد مزيدا من الشفافية والمساءلة من جانب الدول الأطراف في اللوائح الصحية الدولية. ويجري حاليا تحقيق دولي وعلينا أن نتعلم منه كل الدروس الممكنة. ومن المرجح أن يكون من الضروري مراجعة اللوائح الصحية الدولية لكي تصبح أكثر فعالية في هذا الصدد.

أما الدرس الثالث فهو أن أزمة الصحة العامة تؤكد التفاعل بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة، في ظل تدهور النظم الإيكولوجية.

ولهذا السبب نؤيد إنشاء مجلس الصحة الواحدة المكون من خبراء رفيعي المستوى مكلفين بجمع ونشر المعلومات العلمية المتاحة عن الروابط بين صحة الإنسان والحيوان والصحة البيئية، من أجل مساعدة الموظفين العموميين في إدارة الأزمات الصحية في المستقبل وإطلاع المواطنين على هذه المسائل. ويسرني أن منظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تعمل على إنشاء هذا المجلس، في إطار شراكة مع جميع المنظمات الدولية الرئيسية في هذه القطاعات.

وقد كان لجائحة كوفيد-١٩ أثر إنساني كبير إلى جانب المسائل الصحية. فقد زادت من الفقر وأوجه عدم المساواة. ووفقا للأمم المتحدة، سيحتاج ٢٣٥ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في عام ٢٠٢١. ولم يكن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الغذائية بهذا الارتفاع قط.

وفي هذا الصدد، أشيد بالعمل الأساسي الذي تقوم به جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وموظفوها الذين يعملون كل يوم إلى جانب أضعف الناس على وجه الأرض، مما يعرض حياتهم للخطر في بعض الأحيان. وأود أيضا أن أذكر بأنه من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني إلى الأشخاص الذين يسعون إلى مساعدتهم.

إن الظروف الاستثنائية التي ولدتها الجائحة تهدد، في العديد من البلدان، الإنجازات التي حققها الكفاح الدولي الذي دام أكثر من ٧٠ عاما من أجل حقوق الإنسان.

ويجب ألا تستخدم هذه الجائحة كذريعة لتقييد المجتمع المدني، أو لتآكل سيادة القانون، أو الاعتداء على حرية التعبير، أو الاحتجاز التعسفي للمعارضين. ولا يمكن أن يستخدم كذريعة لتقويض التقدم المحرز في مكافحة العنف ضد المرأة، والحصول على الحقوق والخدمات الجنسية والإنجابية، وحماية أطفالنا. ولأننا لا نستطيع تحمل مثل هذه الانتكاسة، فإننا ننظم منتدى جيل المساواة في عام ٢٠٢١. رجاء انضموا إلينا حتى نتمكن معا من الدفاع عن قضية المساواة بين الجنسين.

وأخيرا، فإن دورنا هو منع حدوث المزيد من التجاوزات في التعامل الوحشي مع العالم خلال هذه الأزمة، وهو الأمر الذي يتجاوز كثيرا كونه مجرد أزمة صحية عامة.

وقد أخذ مجلس الأمن في الحسبان الأثر المزعزع للاستقرار للجوائح الذي يحدث في وقت مبكر جدا. وتمكنا من القيام بذلك مع فيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٠ ومرة أخرى مع الإيبولا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨. ولهذا السبب، عندما ظهرت جائحة كوفيد-١٩، طرحنا القرار ٢٥٣٢ مع تونس، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في ١ تموز/يوليه ٢٠٢٠، دعما لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وأود أن أشيد، في هذا الصدد، بالرجال والنساء العاملين في عمليات الأمم المتحدة الذين يواصلون، رغم الصعوبات، الدفاع عن السلام، وكذلك مكافحة جائحة كوفيد-١٩. كانت تلك بعض القناعات التي أردت مشاركتها معكم اليوم. أتمنى لكم كل التوفيق والتقدم في عملكم وآمل أن نتعافى جميعًا من هذه الجائحة ونخرج من هذه التجربة أكثر اتحادًا وأقوى وشكرا لكم.

المرفق ٣٢

خطاب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية

[الأصل بالإسبانية]

السيد الرئيس

أود أن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه القمة الهامة رفيعة المستوى برعاية جمعيتنا العامة للأمم المتحدة بشأن الاستجابة العالمية للتصدي للأزمة الإنسانية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وأود أيضا أن أشكر حركة عدم الانحياز على تأييدها لعقد هذه الدورة الاستثنائية في خضم ظروف ملحة للغاية بالنسبة للبشرية.

كما أغتنم هذه الفرصة لأحيي ذكرى أكثر من ١,٣ ملايين ممن قضوا وخسروا معركتهم ضد المرض في هذه الأوقات الصعبة. إذا أردنا تكريم ذكراهم، يجب أن نلتزم بتحسين نظم الرعاية الصحية لكفالة جودتها وإمكانية وصول جميع الرجال والنساء بشكل حقيقي.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا لجحافل الإخصائيين في مجال الصحة والعلماء وجميع الموظفين الذين أظهروا تفانيهم وتضحياتهم في هذا الكفاح من أجل الصحة والحياة.

ونغتنم هذه الفرصة أيضاً للتنويه بالدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية.

السيد الرئيس،

عقب مضي عدة أشهر انقلب فيها العالم كله رأساً على عقب بسبب حالة الطوارئ الصحية الناجمة عن الجائحة – وهي الأسوأ منذ ١٠٠ عام – والتي، كما نعلم جميعًا، كشفت مواطن الضعف الرئيسية لا في البلدان النامية فحسب، بل في أغنى وأقوى البلدان في العالم، في هذه المرحلة، أثبتت تعددية الأطراف أنها الحل. ويجب أن يستعيد التضامن والتعاون الدور الذي اضطلعا به في وقت ما في توجيه وحشد العلاقات الدولية فيما بين بلدان العالم، وهو الدور الذي تحاول للأسف إزدراءه نخبة الأقلية القوية ذات النزعة الانعزالية والاستعلائية والأنانية التي تملي سياسات أقوى بلدان العالم.

في فنزويلا، اتسمت استجابتنا لجائحة كوفيد-١٩ بإيثار وبطولة الآلاف من النساء والرجال الذين تمكنوا تحت القيادة الموحدة لمؤسسات الدولة والحكومة الوطنية – وإن كان ذلك في خضم عدوان إجرامي وسياق مستمر من التهديد ضد فنزويلا – من حشد جميع موارد البلد البشرية والمادية لخدمة الشعب بتفان وانضباط وضمير وحب كبير. حتى الآن، تم تأكيد ما يزيد قليلاً على ١٠٠ ألف حالة إيجابية في بلدنا، ٩٥ في المائة منها حالات تعافي ناجحة، وخسر أقل

من ٩٠٠ شخص المعركة وقضوا للأسف، وهو ما يمثل معدل وفيات قدره ٠,٨٧ في المائة – وهو معدل ربما يكون من أدنى المعدلات في منطقتنا والعالم.

وبفضل سياستنا الداعمة والإنسانية للرعاية الشاملة في المستشفيات، تمكنا من علاج أكثر من ٩٨ في المائة من المصابين بمرض فيروس كورونا. وقد تلقوا علاجا مجانياً، مع تغطية كافة الأدوية التي يحتاجونها.

ولا شك في أننا نعيش في وقت يتسم بالتضامن. ويجب أن يكون هذا زمنا للسلام والتعاون والكرامة الإنسانية. لكن وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي يواجهها العالم، واصلت بعض البلدان القوية في الشمال سياستها المتمثلة في تسييس الجائحة واستغلتها كفرصة أخرى لفرض مصالحها المهيمنة من خلال العدوان الاقتصادي والتجاري والمالي. فقد جمد الحصار الإجرامي والاضطهاد الاقتصادي ضد فنزويلا أكثر من ٤٠ مليار دولار – وهو الحق الطبيعي للشعب الفنزويلي – في البنوك في الولايات المتحدة وأوروبا، ومُنعنا من الوصول إلى حساباتنا لدفع ثمن الأدوية التي يحتاجها شعبنا والمواد الفعالة لتصنيع الأدوية والمعدات والإمدادات الطبية وشراء الوقود والإمدادات اللازمة لإنتاج الوقود والغذاء، وتوفير العديد من الخدمات الأساسية الأخرى. وتتأثر كافة هذه القطاعات بالاضطهاد الإجرامي الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد فنزويلا. لقد حان الوقت لأن تتخذ القوى العظمى إجراءات وترفع تلك التدابير الإجرامية، خاصة لعدم شرعيتها.

السيد الرئيس

نشدد على أهمية أن تعلن الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية أن أي لقاح أو لقاحات مضادة لعلاج جائحة كوفيد-١٩ منفعة عامة تعود بالنفع على العالم قاطبة. ولن نهزم الجائحة وننتصر عليها إلا من خلال الاستجابة الجماعية الإنسانية، استنادا إلى العلم. وقد بادرت فنزويلا بتقديم بروتوكولات إلى منظمة الصحة العالمية للتصديق على جزيء DR-١٠، الذي اكتشف مؤخرا في بلدنا وتبين أنه يعالج جائحة كوفيد-١٩. وندعو الدول إلى تشكيل تحالف يستهدف إنتاجه على نطاق واسع بمجرد الموافقة عليه.

إن التضامن هو أقوى سلاح لدحر الجائحة، ومسؤوليتنا تجاه التاريخ والأجيال المقبلة ألا نضيع هذه الفرصة لتحقيق عالم أفضل للجميع.

سيدي الرئيس، شكرا جزيلا.

المرفق ٣٣

خطاب السيد رودريغو روا دوتيرتي، رئيس جمهورية الفلبين

السيد الرئيس،

لقد كشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) عن هشاشة مجتمعاتنا ومؤسساتنا.

وكانت استجاباتنا الفورية ضرورية، ولكنها أدت إلى تفريق مجتمعاتنا.

حينما يحتاج كل فرد إلى نفس الموارد المحدودة، يتفاقم الاضطرار إلى اللجوء إلى النهج الذي لا يفضي إلى نتائج ويصبح فيه الكل خاسرا.

بيد أن هذه الجائحة تتطلب استجابة مختلفة تماما – وهي تعزيز التعاون. وتتمثل أولويتنا الأولى في تعزيز قدرات النظم الصحية.

فبدون علاج ولقاح، لا يسعنا إلا أن نؤخر انتشار المرض بينما نعيد فتح اقتصاداتنا.

ويجب أن تتاح الخدمات والمنتجات المنقذة للحياة للفئات الأكثر ضعفا: أي توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات إلى الأكثر ضعفا.

وتكرر الفلبين الدعوة إلى إتاحة إمكانية حصول الجميع على لقاحات آمنة وفعالة ضد كوفيد-١٩.

وإذا ما استبعد أي بلد بسبب الفقر أو عدم أهميته الاستراتيجية، فإن هذا الظلم البين سيؤرق العالم لفترة طويلة.

وسوف ينال من القيم التي قامت عليها الأمم المتحدة.

ولا يمكننا أن ندع ذلك يحدث. فلن يَسلَم أحد حتى يَسلَم الجميع.

وتؤيد الفلبين بقوة المبادرات الطبية والعلمية العالمية التي تم اتخاذها في منظمة الصحة العالمية. وهي تشمل مبادرة التعجيل بإتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-١٩ ومرفق كوفاكس ومجمع الوصول إلى التكنولوجيا فيما يتعلق بكوفيد-١٩ (C-TAP).

وتؤيد الفلبين، مع أشقائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة عدم الانحياز، خطة صحية عالمية يوفر لها ما يكفي من موارد وحيز للسياسات لمنظمة الصحة العالمية.

وستضطلع الفلبين بدورها. وسنسهم في حشد الموارد العالمية ومساعدة البلدان الأخرى دون شروط مسبقة.

إن مبادراتنا الجماعية في الأمم المتحدة وغيرها من الأطر المتعددة الأطراف هي أفضل فرصة لنا لدحر الجائحة.

سيدي الرئيس، إن التحديات التي تفرضها الجائحة تتجاوز الصحة والاقتصاد.

وفي أنحاء كثيرة من العالم، أدت الجائحة إلى تفاقم الأخطار التي تهدد السلام والأمن.

والخارجون عن القانون يستغلون هذه الأزمة الصحية ويستخدمونها كسلاح. ويشلون قدرة الدولة على الاستجابة. ويتركون الجائحة تعيث فسادا وتلحق الدمار والخراب بالسكان.

وهذه حقيقة مزعجة – ولكنها حقيقة يجب أن نواجهها بشكل مباشر.

وتؤيد الفلبين نداء الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وهو موضع ترحيب وتقدير كبير.

تريد الفلبين كفالة توفير الرعاية الطبية السريعة بدون عوائق لجميع الفلبينيين، ولا سيما أضعفهم.

لكن مكافحة الإرهاب لا تقل إلحاحا الآن عما كانت عليه قبل الجائحة.

تتعلق هذه المعركة في بلدي بحماية الأرواح والحفاظ في الوقت نفسه على القيم الديمقراطية التي استعدناها بدون عنف.

سيدي الرئيس، لا يزال من الصعب رؤية نهاية لهذه الجائحة. بيد أن الخيط الأبيض بدأ يلوح في الأفق.

ليس من السابق لأوانه أبداً التفكير في استراتيجية للنهوض من تلك الجائحة.

وتهدف الفلبين إلى تحقيق تعاف شامل وجامع من دون أن يتخلف أحد عن الركب. نحن نستخدم جميع الأدوات الاجتماعية والاقتصادية المتاحة لحماية مكاسبنا التي تحققت بشق الأنفس في مجال التنمية.

وتستند خطتنا للتعافي إلى أسس اقتصادية كلية ومالية متينة، مع تخصيص تمويل يعادل ٩,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

فلنغتنم هذه الفرصة لإقامة ”وضع طبيعي جديد“ باستغلال الدروس المستفادة من هذه الأزمة.

لقد أجبرنا الإغلاق الشامل على الاستفادة بشكل كامل من التكنولوجيا والابتكار.

وعجل من اعتماد التجارة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني والتداول بالفيديو والذكاء الاصطناعي.

فتحت هذه الجائحة، عن غير قصد، مسارات حديثة وأكثر مرونة للنمو والتنمية.

كذلك أظهرت بجلاء قوة العُرى التي تربط بين مجتمعاتنا.

لقد حان الوقت الآن لزيادة تعزيز شبكات التضامن والتعاون فيما بيننا.

سيدي الرئيس، لقد حان الوقت الآن للتحلي جماعيا بمزيد من الشجاعة واتخاذ إجراءات هادفة لرؤية نهاية لهذه الجائحة.

ومع وضوح المسار، نرى إلى أي مدى يمكننا التعاون مع بعضنا البعض ومدى ما يمكننا تحقيقه، عندما نعمل – ليس كدول منفصلة – بل كأسرة بشرية.

ببساطة، لا يوجد سبيل آخر أمام الأمم المتحدة.

شكرًا لكم.

المرفق ٣٤

خطاب السيد ليونيل روين إنغيميا، رئيس جمهورية ناورو

السيد الرئيس،

يشرفني أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعقد استجابة لجائحة كوفيد-١٩. نقر خاشعين رسميا بزيادة عدد الحالات مؤخراً في جميع أنحاء العالم وما صاحبها من خسائر في الأرواح. ونتضامن مع البلدان التي ما زالت تعاني من هذه الجائحة. وفي خضم هذه الأزمة العالمية، يسرني أن أتقاسم مع هذه الهيئة الموقرة حقيقة مؤداها أن ناورو لا تزال خالية من كوفيد-١٩ بفضل الله.

أغتنم هذه الفرصة لأتشاطر معكم خبراتنا حول أسباب نجاح هذه الحكومة في إبعاد الفيروس عن شواطئ ناورو، وبالتالي كفالة صحة وسلامة سكاننا؛ وأشارككم أيضا التحديات التي ما إنجيليا برحنا نواجهها في كفاحنا لهذه الجائحة العالمية.

إذا كانت هناك رسالة أساسية مستمدة من تجربة ناورو فهي الحاجة إلى استجابة قوية وجماعية ومتعددة الأطراف للمساعدة في تمهيد الطريق أمامنا لإيجاد حلول للتخفيف من وطأة الجائحة وآثارها المباشرة على الاقتصاد وسلامة ورفاه شعبنا وبيئتنا. إننا نتطلع إلى أمم متحدة قوية للقيام بهذا العمل بفعالية، ونحتاج إلى أمم متحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود وقادرة على الاستجابة وتعمل مع الدول الكبيرة والصغيرة.

إن تجربة ناورو التاريخية عنصر رئيسي في نجاتنا من هذه الجائحة، لقد تعلمنا من دروس الماضي، أي أن تفشي مرض في جزء من العالم يمكن أن يحدث أثرا كارثيا ومدمرا على بلدنا الصغير إذا لم نتصرف بسرعة. ونحن لسنا في مأمن من تفشي أي مرض على الرغم من أننا بعيدون جغرافيا عن البلدان الأخرى.

أعربت ناورو عن قلقها إزاء قيادة منظمة الصحة العالمية في بداية الجائحة. لقد وجدنا أنها تباطأت في إعلان كوفيد-١٩ جائحة عالمية، مما أدى إلى تأخير العمل اللازم. وعقب إعلان منظمة الصحة العالمية، أعلنت هذه الحكومة حالة كوارث على الصعيد الوطني لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتأهب لها. ولا نزال حتى اليوم نعيش في ظل حالة كوارث على الصعيد الوطني.

إن عمل الأمم المتحدة مهم لناورو، ونرى أهمية مساعدة الأمم المتحدة في استكمال عملنا في الميدان. وفي الوقت نفسه، نرى أيضا ثمة ضرورة لتحسين التنسيق والتعاون مع البلدان الصغيرة مثل ناورو.

لقد كشفت الجائحة عن مزيد من مواطن الضعف التي تعتري المكتب المتعدد الأقطار في منطقتنا، وأبرزت انعدام الصلة بين المثل الأعلى المتمثل في الاستجابة الإقليمية المنسقة وواقع تلبية

احتياجات الدول الصغيرة والضعيفة جدا في منطقتنا. ونشدد على أن الحصول في الوقت المناسب على الموارد اللازمة لتوفير الدعم في أوقات الأزمات أمر بالغ الأهمية لكفالة فعالية آلية الاستجابة.

تحقيقاً لهذه الغاية، نتطلع إلى الإنشاء المبكر لمكتب جديد متعدد الأقطار في ولايات ميكرونيزيا الموحدة كخطوة إيجابية نحو استجابة منسقة قوية بدعم موجه من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في شمال المحيط الهادئ.

إن نجاح ناورو في إبعاد الفيروس عن شواطئنا نابع من سياسة الاستشراف والاحتواء التي نتبعها. فقد اتخذت هذه الحكومة خطوات استباقية لسن قوانين وطنية تدعم السياسات والتدابير الجديدة اللازمة للتصدي للجائحة. وأنشأنا فرقة عمل وطنية معنية بكوفيد-١٩ لكفالة تنسيق استجاباتنا واتساقها مع اتباع نهج شامل للحكومة بأكملها بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع بأسره. واتخذنا تدابير لتأمين حدودنا من خلال تطبيق قيود على السفر وفرض بروتوكولات للحجر الصحي، وفي الوقت نفسه نتبع سياسة الحدود المفتوحة والخاضعة للمراقبة.

إن فرقة العمل المعنية بجائحة كوفيد مكلفة بإدارة مرافق الحجر الصحي الوطنية للمسافرين القادمين عبر شركة الطيران الوطنية التي خفضت عملياتها إلى رحلة واحدة كل أسبوعين استجابة للجائحة والقيود المفروضة على السفر على مستوى البلد. وقد استخدمنا حدود بلدان أخرى كحصن لكفالة وجود ضمانات إضافية.

وتتطلب القيود الحدودية المفروضة على المسافرين القادمين إلى ناورو إجراء اختبار إلزامي باستخدام تقنية تفاعل البوليمراز التسلسلي (PCR) لتحديد الإصابة بكوفيد-١٩ قبل ٧٢ ساعة من السفر وتقديم دليل على سلبية الاختبار قبل السماح للركاب بالصعود على متن الطائرة.

يخضع الركاب القادمون للحجر الصحي لمدة خمسة أيام في موقع محدود ومأمون. في اليوم الأول من الحجر الصحي، يخضع الركاب لاختبار PCR الذي يجريه الأطباء ويفرض عليهم الحجر الصحي بشكل صارم في الغرف المخصصة لهم حتى يتم استلام نتائج الاختبار والتي نأمل في أن تكون سلبية. في اليوم الخامس، يخضع المسافرون لاختبار PCR آخر وإذا كانت النتائج سلبية يسمح لهم عندئذ بالخروج من الحجر.

لدى ناورو معدات اختبار قوية وفرها لنا أحد شركائنا الرئيسيين، جمهورية الصين (تايوان). كما اضطلعت أستراليا والولايات المتحدة واليابان ونيوزيلندا والهند بدور حاسم في جهودنا الرامية إلى الحيلولة دون وصول جائحة كوفيد-١٩ إلى شواطئنا.

أما اليوم فلدينا القدرة على إجراء اختبارات كوفيد-١٩ بأنفسنا وفي البلد. وهذا معلم رئيسي تحقق في غضون أشهر من ظهور الجائحة.

شهدنا أيضا تحسناً واستفدنا من الدور الاستشاري الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية بشأن طابع الفيروس. بصفتنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا تتوفر لدينا السُبل أو القدرة على المشاركة في الأبحاث المتعلقة بالفيروس المسبب لمرض كورونا، ولكننا نبقى يقظين لمتابعة أحدث المعلومات التي ترد من منظمة الصحة العالمية. وقد ساعد ذلك على فهم طابع الفيروس وأثبت فائدته لفرقة العمل الوطنية المعنية بالتصدي لجائحة كوفيد-١٩. إن السياسة القائمة على العلم بالغة الأهمية لكفالة أن تظل سياستنا القائمة على الاستشراف والاحتواء فعالة.

تشيد ناورو بالبلدان التي تعمل من أجل التوصل إلى لقاح لمكافحة الفيروس، ونتمنى لكم كل النجاح في جعله حقيقة ملموسة لدى المجتمع العالمي في المستقبل القريب. ونحن نتطلع إلى شركائنا لجعل هذا اللقاح متاحا لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

السيد الرئيس،

أطلقت هذه الحكومة رؤيتها ”الخيال البائس“ وخططها ذات الصلة في عالم ما قبل الجائحة. وهذه الرؤية تقوم على التفكير المبتكر من أجل جعل ناورو دولة قادرة على الصمود والاستدامة من الناحية المالية. وفي حين أننا نثق في رؤيتنا وخططنا، إلا أننا لا يمكننا الوصول إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذها فعليا.

وندعو إلى ضرورة إيجاد نظام مالي عالمي يستجيب لاحتياجات البلدان النامية مثل ناورو وإلى الدخول في شراكة معنا خلال الجائحة وما بعدها للمساعدة في بناء مستقبل أكثر استدامة وقدرة عل الصمود.

لقد أدى تأثير هذه الجائحة إلى زيادة تفاقم مواطن ضعفنا، ولا يزال تغير المناخ يشكل تهديدا وجوديا للبعض ولا يزال أكبر تهديد منفرد يهدد البشرية. ونحن غير متأكدين مما يخبئه المستقبل لبلدان مثل بلدنا، ولكن من الواضح أننا نحتاج إلى استجابة متعددة الأطراف لاتخاذ إجراءات عاجلة وجريئة اليوم.

إن استدامة دولنا وشعوبنا يجب أن تكون على رأس أولوياتنا الآن وعلى الدوام.

في الختام، أود أن أشكر جميع شركائنا المانحين على دعمهم القيم، ونتطلع إلى استمرار شراكتكم خلال هذه الأوقات العصيبة.

Mwa tubwa kor. (شكرا لكم)

المرفق ٣٥

خطاب السيدة راكيل بينيّا دي أنتانيا، نائبة رئيسة الجمهورية الدومينيكية

[الأصل بالإسبانية]

السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة،

السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام

سعادة السيد منير أكرم، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ممثل جنوب أفريقيا الموقر، رئيس مجلس الأمن،

ممثل أذربيجان الموقر، رئيس حركة عدم الانحياز،

الممثلون الموقرون،

صباح الخير عليكم جميعاً

يشرفني أن أخاطبكم باسم فخامة رئيس الجمهورية الدومينيكية، السيد لويس أبي نادر، وبصفتي نائبة لرئيس بلدي بموجب الدستور ومنسقة مجلس الوزراء المعني بالشؤون الصحية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني على دعوتي إلى المشاركة في هذه الدورة الاستثنائية غير المسبوقة للجمعية العامة، في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)- ذلك العدو الذي يهدد صحة مواطنينا، واستقرار اقتصاداتنا وتنمية شعوبنا.

وفي الجمهورية الدومينيكية، نعكف على العمل في إطار مرحلة التخفيف من آثار الفيروس من خلال تحقيق انخفاض في معدل العدوى ونتائج الاختبارات الإيجابية والوفيات بالإضافة إلى تشجيع الإحصاءات المتعلقة بدخول المستشفيات. وترتبط المكاسب التي تحققت ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد التي وضعتها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

وفي بلدنا، منذ أن بدأنا قيادتنا للحكومة، أولينا اهتماما خاصا للركيزة ٢ للخطة ”الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية“ والركيزة ٥ لها ”المختبرات الوطنية“. ومن خلال الشراكات مع الجماعات المجتمعية والبلديات على الصعيد الوطني، نفذنا ما يقرب من ٩٠٠ يوم من أنشطة التعليم والوقاية والاختبارات التشخيصية وتمكنا من إجراء ما يقرب من ٧٠ ٠٠٠ اختبار لتحديد الإصابة بكوفيد-١٩ وتقديم أكثر من ٢٥ ٠٠٠ مجموعة من معدات العلاج والوقاية الشخصية.

كما إن مختبرنا الوطني لديه القدرة على إجراء ما يصل إلى ١٠ ٠٠٠ اختبار في اليوم، حيث أن حكومتنا زودته بالإمدادات والمعدات والموارد البشرية اللازمة لتحقيق ذلك، نظرا لأننا ندرك أهمية الكشف والتشخيص خلال مرحلة التخفيف من حدة الفيروس.

وتقدم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة دروسا كثيرة مستفادة للبلدان. وفيما يتعلق بالتجارة، تكشف الأزمة عن أهمية الترابط بين اقتصاداتنا وأهمية فهم التغيير الذي تعرضت له شركاتنا من حيث التحول التكنولوجي، فضلا عن التحديات التي تواجهها من حيث التمويل والضرائب، ولهذا السبب اتخذنا تدابير محفزة لدعم المنتجين والشركات على الصعيد الوطني من أجل تشجيع الاستهلاك المحلي للمنتجات المحلية.

ومن المهم التشديد على أنه في حين اختلفت تجارب البلدان في التعامل مع مشكلة مشتركة وفي حين كانت بعض الاقتصادات أكثر قدرة على الصمود من غيرها، فإن التكامل والتعاون بين البلدان أمر ضروري في هذا الوقت. ولهذا السبب، ما برحنا على اتصال دائم مع الدول الأخرى في سعينا إلى التعاون معها. فتبادل الدراية التكنولوجية بين الدول أمر مفيد في السعي إلى إحراز تقدم علمي لتحسين الظروف المعيشية للبشرية.

وأقول لكم من الجمهورية الدومينيكية إننا نمنح الأولوية للمبادرات من هذا القبيل، والتي من شأنها أن تعزز التنمية المستدامة خلال الأزمة الصحية وأن توفر لنا الأدوات اللازمة لتحقيق تعافينا الاقتصادي وتمكننا من تحقيق أهدافنا المشتركة وبناء عالم أفضل بعد التعافي من الجائحة.

شكراً جزيلاً لكم، فليباركم الرب.

المرفق ٣٦

خطاب السيد كزافييه بيتيل، رئيس الوزراء ووزير الدولة ووزير الاتصالات والإعلام ووزير الشؤون الدينية في دوقية لكسمبرغ الكبرى،

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

زملائي الأعزاء،

أخاطبكم اليوم باسم الأعضاء في مجموعة أصدقاء الأطفال وأهداف التنمية المستدامة[١]، وهي مجموعة من الدول الأعضاء الملتزمة بالدفاع عن حقوق الطفل ورفاه الطفل ومشاركة الأطفال مشاركة ذات مغزى في العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة وخارجها.

لقد كان عام ٢٠٢٠ سنة حافلة. وإذ نبدأ عقد العمل، تحتفل مجموعة الأصدقاء أيضا بالذكرى السنوية الخمس لإنشائها. لقد تشكلت مجموعتنا في عام ٢٠١٥ للتأكد من أن إدراج جدول الأعمال المتعلق بحقوق الطفل في صميم أهداف التنمية المستدامة. ومنذ ذلك الحين، أدمجنا جدول الأعمال هذا في عملنا في الأمم المتحدة.

لقد شهد عام ٢٠٢٠، قبل كل شيء، انتشار جائحة كوفيد-١٩. وإذا لم نتصرف بسرعة وحسم، فإن هذه الأزمة قد تتفاقم بسبب نشوء جيل ضائع من الأطفال. وحتى قبل ظهور الجائحة، لم نكن على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠؛ ولم تصل برامج النهوض بحقوق الطفل – من خلال نظم التعليم والصحة والتغذية والحماية – إلى جميع الأطفال. وقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن هذه الحقائق وأدت إلى تفاقمها على حد سواء.

وتأثر أكثر من ٩١ في المائة من الأطفال والشباب على الصعيد العالمي – أي ما يزيد على ١,٨ بليون شاب – بإغلاق المدارس، حيث لم يتمكن ٤٦٣ مليونا منهم من الوصول إلى التعليم عن بعد عبر الإنترنت خلال هذه الفترة. وسيفقد أكثر من ٨٠ مليون طفل فرصتهم في تلقي التطعيمات المنقذة للحياة في هذا العام بسبب انقطاع خدمات الرعاية الصحية الروتينية وهشاشة النظم

١ إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوغندا، أيرلندا، باكستان، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنن، بولندا، بيرو، بيلاروس، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، سنغافورة، السنغال، السويد، شيلي، غانا، غواتيمالا، غيانا، فنلندا، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كولومبيا، كينيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، الاتحاد الأوروبي

الصحية التي أثقلت جهود الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ كاهلها. وبالإضافة إلى ذلك، يجد الأطفال المعرضون بالفعل لخطر العنف والاستغلال وسوء المعاملة أنفسهم محرومين من خدمات الدعم الرئيسية في نفس الوقت الذي يعانون فيه من الإجهاد البدني والعقلي الإضافي الذي تتعرض له الأسر المعيشية الهشة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الفتيات.

وفي نيسان/أبريل من هذا العام، انضمت مجموعة الأصدقاء إلى الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لإصدار بيان مشترك بشأن حماية أرواح الأطفال وحقوقهم. وحظي هذا البيان بتأييد ساحق، حيث انضم إليه ١٧٢ تحالفا من الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين.

غير أن الكلمات وحدها لن تحمي حياة الأطفال وحقوقهم ومستقبلهم. ويجب علينا أن نتخذ إجراءات عاجلة لضمان ألا تتحول أزمة كوفيد-١٩ إلى أزمة لحقوق الطفل. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أبرز ثلاثة إجراءات رئيسية.

أولا، في سياق التصدي لجائحة كوفيد-١٩ والتعافي منها فورا وفي الأجل الطويل، يجب أن نلتزم بتوفير التمويل الكافي لحماية وتعزيز حقوق الطفل ورفاهه في الميزانيات الوطنية ومن خلال حشد تدفقات متزايدة من التمويل الخارجي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الدولية.

فالاستثمار في الخدمات والأنظمة التي ستمكن أطفالنا من يواصلوا التعلم والتمتع بصحة جيدة والأمن يجب أن يكون سمة متكاملة من سمات الاستجابة للجائحة والتعافي منها في جميع أنحاء العالم.

ثانيًا، من الضروري أن نتعامل مع الأطفال والشباب كأصحاب مصلحة وصناع حلول، سواء في الأمم المتحدة أو في عمليات التخطيط والرصد المحلية والوطنية.

إن دمج آراء الأطفال ومنظورهم في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والخدمات يعزز استدامتها، وفي نهاية المطاف، تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ومن خلال ضمان المشاركة الهادفة للأطفال فحسب، تظل الإجراءات في الأمم المتحدة شاملة وذات صلة بالأجيال القادمة، التي تتعرض حياتها للخطر الأكبر بدون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً، يجب أن تستند كل هذه الجهود إلى التزامنا الجماعي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ والتدهور البيئي.

قبل انتشار الجائحة، كان العالم يواجه بالفعل أزمتي تغير المناخ والتدهور البيئي. وفي حين أن الجائحة قد لا تكون ناجمة مباشرة عن تغير المناخ، فإن التدهور البيئي، بما في ذلك فقدان الموائل والتنوع البيولوجي، عامل خطر مشترك. وما فتئت البشرية تسير على درب تصادمي مع

الطبيعة لفترة طويلة جدا، وسيتفاقم انتشار هذه الجائحة إلى جانب تعرضنا لمخاطر مماثلة في المستقبل، إذا لم نغير مسارنا.

هل هذا هو العالم الذي نريده اليوم لمستقبلنا ومستقبل أطفالنا؟

لقد طور الباحثون الطبيون لدينا الآن لقاحات ستمكننا من وضع حد في نهاية المطاف لجائحة كوفيد-١٩. غير أن من المرجح أن يشعر هذا الجيل من الأطفال، ولا سيما أفقرهم وأكثرهم ضعفا، لسنوات بالآثار الناجمة عن هذه الجائحة.

ويجب أن نتكاتف كمجتمع دولي لبناء جيل من الأطفال أكثر قدرة على الصمود وأكثر مساواة وتمكينا، جيل مهيأ على نحو أفضل لمواجهة التحديات وتسخير الفرص التي سيجلبها المستقبل.

السيد الرئيس،

أود أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية.

ترحب لكسمبرغ بالإعلانات المتعلقة بتطوير لقاحات فعالة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا. وهذا يمنحنا الأمل في أن نتمكن قريبا من التغلب على الجائحة الرهيبة التي أودت بحياة ١,٥ مليون إنسان.

ولا بد أن يشجعنا بصيص الأمل على الحفاظ على زخم التضامن والتعاون المتعدد الأطراف. ولكي ننجح، يجب أن نكون متحدين وأن نتعاون.

وبهذه الروح، ساهمت دوقية لكسمبرغ الكبرى في صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ وفي خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد -١٩. وندعم البلدان الشريكة لنا، لا سيما في غرب أفريقيا، لمساعدتها على تعزيز نظم الرعاية الصحية فيها. كما عززنا دعمنا لمنظمة الصحة العالمية، التي لا تزال أفضل منتدى لتطوير الاستجابات العالمية للجوائح.

وزاد بلدي من دعمه لتحالف اللقاحات العالمي بنسبة ٢٢ في المائة. ونشارك مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي في الجهود الرامية إلى ضمان الحصول العادل على اللقاحات بأسعار معقولة لدحر الجائحة في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك السياق، قررت لكسمبرغ أن تسهم في آلية مرفق كوفاكس.

ونأمل أن يتم قريبا احتواء الجائحة، ولكن تأثيرها الاجتماعي و الاقتصادي سيستمر. وقد تمكنت بعض المناطق، مثل أوروبا، من اتخاذ تدابير غير مسبوقة لإعادة إطلاق اقتصادها. وللأسف لم تتمكن المناطق الأخرى من تحقيق ذلك. وبدون اتخاذ إجراءات متضافرة فيما يتعلق

بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإننا قد نعكس مسار التقدم الذي تحقق في السنوات القليلة الماضية تماما. ولكسمبرغ، من جانبها، ما زالت ملتزمة بتحقيق ذلك، وهي لا تزال تكرس ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

أصدقائي الأعزاء،

لقد تسببت الجائحة أيضا في إضعاف مجتمعاتنا وقوضت حالة حقوق الإنسان في كل مكان. ولا يمكن التسامح مع استخدام كوفيد-١٩ كذريعة للحد من الحيز المدني وإخضاع المعارضة السياسية. وقد تسببت الجائحة في تعليق العديد من جوانب حياتنا اليومية لشهور، ولكن لا يسعها أن تمس بالقيم التي تقع في صميم الأمم المتحدة.

وشكرا لكم.

المرفق ٣٧

خطاب السيد كاويسا ناتانو، رئيس وزراء توفالو

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة،

يشرفني أن أخاطبكم جميعا باسم الدول الأعضاء الـ ١٤ في منتدى جزر المحيط الهادئ في الأمم المتحدة.

ونحن، كقادة لمنتدى جزر المحيط الهادئ وقارة المحيط الهادئ الزرقاء، التي تغطي ثلث سطح كوكبنا، مصممون على التغلب على التحديات القديمة والجديدة التي تهدد منطقتنا. تشكل جائحة كوفيد-١٩ تهديدا فوريا ومُدمرا للمحيط الهادئ والمجتمع العالمي. ويساورنا قلق عميق إزاء الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية السريعة التدهور لجائحة كوفيد -١٩ في جميع أنحاء العالم. وكمنطقة، سرعان ما تكاتفنا لمواجهة هذا التحدي من خلال اللجوء إلى آليات التشاور بشأن إعلان بيكيتاوا لعام ٢٠٠٠، وهي إطار لتنسيق الاستجابات للأزمات الإقليمية. وفي منطقتنا الواقعة في المحيط الهادئ الأزرق، نواجه الآن أزمة ثلاثية هي: تأثير جائحة كوفيد-١٩، والآثار المدمرة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، والصحة الاقتصادية الهشة في المنطقة نتيجة لأوجه الضعف المتأصلة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وما زلنا ندرك الصلات بين هذه الأزمات، وأن تدابير التعافي الشاملة لعدة قطاعات ينبغي أن تصمم بمراعاة الأزمة الثلاثية الأبعاد والاستجابة لها بقوة.

إن قادتنا يضعون صحة ورفاه شعوب المحيط الهادئ والمحيطات على رأس أولوياتنا. ندرك أن جائحة كوفيد-١٩ قد فرضت ضغطًا كبيرًا على الأنظمة الصحية الوطنية ولديها القدرة على زيادة تفاقم التحديات الصحية الحالية، وخاصة معركتنا المستمرة ضد الأمراض غير المعدية. وقد اتخذت منطقتنا إجراءات جريئة للحد من انتشار الفيروس عن طريق إنفاذ تدابير احتواء غير مسبوقة، مما أدى حتى الآن إلى بقاء ثلثي دولنا الأعضاء خالية من المرض – ومن المرجح أن تكون البلدان الوحيدة في العالم الخالية من الجائحة. في حين أن إجراءاتنا أنقذت الأرواح، فقد قيدت بشدة روابطنا ببعضنا البعض والعالم، مما أثر على شراء وتوزيع الإمدادات الطبية الأساسية في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تدعم أي اعتبار لإعادة فتح حدودنا في المحيط الهادئ.

وعلاوة على ذلك، فإن تدابير الاستجابة العالمية لـ جائحة كوفيد-١٩ كان لها آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة على اقتصادات منطقة المحيط الهادئ، مما أثر على العوامل الرئيسية المحركة للنمو، بما في ذلك في القطاع الخاص والتجارة والسياحة والتحويلات المالية ورسوم تراخيص صيد الأسماك على سبيل المثال لا الحصر. من المتوقع الآن أن تنكمش منطقة المحيط الهادئ بنسبة غير مسبوقة تبلغ ٦,١ في المائة في عام ٢٠٢٠. إن التكاليف المدمرة لفقدان الوظائف

وآثارها الممتدة تهدد سبل عيش شعبنا بينما تستمر التفاوتات القائمة على النوع الاجتماعي، وخاصة العنف ضد النساء والفتيات في الارتفاع. وبانتشار الجائحة، تتعمق التفاوتات القائمة وتتعرض مجتمعاتنا الضعيفة لمزيد من التهميش. وقد أدت هذه الظروف إلى التقارب في منطقتنا لاستكشاف حلول مبتكرة وشاملة للاستجابة لكوفيد-١٩.

وتختلف الآثار على اقتصاداتنا عبر أنحاء المنطقة. وقد توقفت السياحة بشكل أساسي تماما منذ إغلاق الحدود في أواخر آذار/مارس. ويعتمد العديد من بلدان المنتدى الجزرية اعتمادا كبيرا على التدفقات السياحية في العمالة، والدخل، وإيرادات القطاعين العام والخاص. فقدت البلدان ذات الاعتماد الكبير على السياحة ما بين ٣٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة من الدخل القومي مع تأثر الأعمال السياحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متناسب. ومع ذلك، فقد دعم تعاوننا الإقليمي وضع بروتوكولات تشغيلية للتخفيف من مخاطر انتقال عدوى كوفيد-١٩ أثناء عمليات مصائد الأسماك، مما يساعد صناعة التونة على مواصلة العمل بأمان وتقديم مساهمة حيوية لاقتصادات جزر المحيط الهادئ.

وقد انخفضت مستويات العمالة انخفاضا كبيرا في القطاعات المتضررة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما انخفض دخل الأسر المعيشية، في حين ازداد نشاط القطاع غير الرسمي مع سعي الأسر المشردة والعاطلة مؤخرا إلى مصادر أخرى للدخل وسبل العيش. ونسلم مرة أخرى بضرورة التصدي للآثار غير المتناسبة على النساء والفتيات اللواتي يواجهن، بالإضافة إلى العنف الجنساني، زيادة في انعدام الأمن الاقتصادي، وزيادة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وانخفاض فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية الأخرى الأساسية. ونقدر الإجهاد النفسي الذي فرضته آثار الجائحة على شعوب منطقة المحيط الهادئ، سواء على مقدمي الرعاية أو المعالين، الذين ربما يتعرضون للإجهاد وسوء المعاملة. ولا يمكننا أن نسمح للجائحة بأن تتسبب في انتكاس ما حققناه من تقدم على مدى سنوات نحو المساواة بين الجنسين في منطقتنا ونحن ننفذ إعلان المساواة بين الجنسين الصادر عن قادة منطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٢. كانت النساء والفتيات أساسيات في استجابتنا للجائحة، وستكن كذلك في تعافينا.

كما أدت عمليات إغلاق الحدود الناجمة عن الجائحة إلى تفاقم التحديات المستمرة في مجال الطيران والشحن. وقد انهارت الخدمات الجوية، مما أثر على الاتصال والقدرة المالية لشركات الطيران العاملة في منطقتنا. ويعتمد النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على إمكانية الاتصال الجوي الآمنة والميسورة التكلفة والموثوقة لنقل الركاب والشحن إلى منطقة المحيط الهادئ ومنها وداخلها.

ولا تزال بلدان منطقة المحيط الهادئ تواجه قيودا هيكلية تحول دون الحصول على تمويل إنمائي ميسور التكلفة، وبالتالي فإنها ستحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي – بما في ذلك من المؤسسات المالية الدولية – من أجل التصدي للتحديات المالية الصعبة التي تنتظرها.

وفي مواجهة تراجع الدعم لتعددية الأطراف فيما بين البعض في المجتمع الدولي، نقدم في منطقة المحيط الهادئ قصة نجاح للعمل الجماعي من خلال جهودنا للتصدي لجائحة كوفيد-١٩. يتمتع المحيط الهادئ بتاريخ نفخر به في تسخير النزعة الإقليمية لمعالجة القضايا المشتركة وقد واصلنا هذا الإرث من خلال تبني إعلان بيكيتاوا كإحدى الآليات للتصدي للجائحة. وبذلك، وفي ظل قيادة توفالو، أنشأ وزراء خارجية دولنا المسار الإنساني لمنطقة المحيط الهادئ بشأن جائحة كوفيد-١٩. وقد وضع المسار خمسة بروتوكولات إقليمية لتيسير نقل الإمدادات الطبية والإنسانية الهامة عبر منطقة المحيط الهادئ الأزرق لمساعدة شعوبنا.

ويحافظ وزراء خارجيتنا واقتصادنا على حوار مفتوح ويناقشون ويتبادلون النُهج لمعالجة الآثار القاسية للجائحة. نشير إلى بياناتهم ونعيد تأكيدها بشأن كوفيد-١٩ [٢] ، ونحث الأمم المتحدة وشركاء التنمية على دعم القضايا المحددة والمساعدة في جهود التعافي عبر المحيط الهادئ من خلال جهود جيدة التنسيق تتماشى مع الأولويات والخطط الوطنية والإقليمية. والآن، أكثر من أي وقت مضى، هناك حاجة إلى تعددية الأطراف ويجب أن تكون حجر الزاوية في جهودنا الإقليمية والعالمية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩. ونسلم كذلك بضرورة ضمان أن تكون الجهود والموارد الجماعية التي تبذلها المنطقة للتخفيف من آثار كوفيد-١٩ موجهة نحو من هم في أشد الحاجة والفئات الأكثر ضعفا. كما يجب على بلدان منطقة المحيط الهادئ والشركاء في التنمية الالتزام بمبادئ المساءلة، والقيادة الجيدة، والوحدة ضد الفساد المتفق عليها إقليمياً، ومبادئ الوحدة ضد الفساد خاصة هي المبادئ التي أعرب عنها من خلال رؤية تينيوا.

وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى التعافي، يكتسي الاستثمار في بنيتنا التحتية الصحية أهمية قصوى لتأمين شعوبنا من الأزمات المستمرة والمستقبلية. إن شعوبنا تستحق أعلى مستويات الجودة من الرعاية الصحية الميسورة والتي يمكن الوصول إليها وإتاحتها للجميع. ونثني على الجهود المبذولة في جميع أنحاء العالم لتطوير علاجات ولقاحات آمنة وبأسعار معقولة لمكافحة كوفيد-١٩. إن اقتصاداتنا في منطقة المحيط الهادئ تعتمد اعتمادا كبيرا على الحدود المفتوحة في السفر والتجارة والأعمال. ومن دون علاج ولقاح يمكن لشعوبنا الوثوق بهما لتخفيف المخاوف الصحية، ستستمر الاضطرابات المدمرة لجميع اقتصاداتنا المترابطة بلا هوادة. ويجب أن تحصل منطقة المحيط الهادئ على العلاج في الوقت المناسب، وأن يكون لقاحاً آمناً وميسّر التكلفة ويكون قد حصل على موافقة تنظيمية صارمة عند تطويره. وفي هذا السياق، نحث قادة العالم على دعم التوزيع المنصف والميسور التكلفة للعلاجات واللقاحات المأمونة للتصدي لكوفيد-١٩ لجميع شعوب العالم.

2 https://www.forumsec.org/2020/07/17/pacific-islands-forum-foreign-ministers-joint-statement-on-the-blue-pacific response-to-covid-19/; and https://www.forumsec.org/2020/08/14/2020-forum-economic-ministers-meeting-outcomes-document-and-statement-on covid-19/3

ونوجه نداءً قويًا ومتضافرًا إلى شركاء التنمية، بما في ذلك الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية والإنمائية، لدعم جهود التعافي لجميع بلدان المحفل الجزرية، بما في ذلك تلك التي انتقلت إلى تصنيف دخل أكثر ارتفاعا، من خلال:

(١) تخفيف عبء الديون على بلدان المنتدى الجزرية، وفقاً لقرار مجموعة العشرين الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٢٠؛

(٢) تعزيز المرونة في طرائق تمويل التنمية ومجالات التركيز ذات الأولوية، بما في ذلك تقديم الأموال مقدما لبرامج المانحين القائمة ومجموعات المشاريع، وإعادة ترتيب أولويات مجالات التركيز الحالية للمانحين؛

(٣) يُطلب من المؤسسات المالية الدولية إعادة تقييم أهلية منح القروض والاستفادة من جميع الأدوات المتاحة، حتى تتمكن هذه البلدان من الاستجابة بفعالية للآثار الكارثية لجائحة كوفيد-١٩؛

(٤) أن ينظر صندوق النقد الدولي على وجه السرعة في تخصيص عام لحقوق السحب الخاصة للأعضاء، وتعزيز الدعم المقدم للأعضاء الذين يواجهون صعوبات في الوفاء بالالتزامات الخارجية الأساسية؛

(٥) زيادة استخدام الدعم العام للميزانية (القروض الميسرة والمنح) لتكملة موازين التشغيل لبلدان المنتدى الجزرية، بما في ذلك استكشاف آليات مبتكرة لتمويل التنمية؛

(٦) الدعم المستمر والمتزايد لتعزيز أنظمتنا للحماية الاجتماعية، بما في ذلك التصدي للعنف القائم على نوع الجنس مع النظر في أوجه التداخل البالغة الأهمية بين السلامة والحماية، والأمن الاقتصادي الشامل للجميع، والتأهب للتصدي للكوارث؛

(٧) رسملة مرفق القدرة على الصمود لمنطقة المحيط الهادئ، عندما تسمح الظروف بذلك، كمصدر تمويلي يكون متاحاً إقليمياً لبلدان المنتدى الجزرية لبناء القدرة على الصمود الاقتصادي وتعزيز التأهب للكوارث؛

(٨) حشد الدعم التمويلي لحصول لبلدان المنتدى الجزرية على قدم المساواة على أدوات اختبار ولقاحات آمنة وفعالة ومعتمدة فيما يخص جائحة كوفيد-١٩.

وما زلنا ندرك أن تغير المناخ هو أكبر تهديد منفرد لسبل عيش شعوب منطقة المحيط الهادئ وأمنها ورفاهها. وبناء على ذلك، سنواصل بذل جهودنا وإطلاق دعواتنا وطموحنا على نحو جماعي للتصدي لتغير المناخ، على الرغم من تأجيل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف

إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. ونؤكد من جديد النتائج التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والتي تفيد بأنه استنادا إلى المعدل الحالي، من المرجح أن يصل الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية في وقت مبكر من عام ٢٠٣٠، ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والحد من أزمة تغير المناخ. ونطالب باتخاذ إجراءات أقوى للتخفيف من آثار تغير المناخ لوضعنا على مسار ١,٥ درجة مئوية، بما في ذلك الاستثمار في التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات. نحن نعتبر أن عام ٢٠٢٠ عام هام بالنسبة لاتفاق باريس ونحث على ألا تعرقل الجائحة الزخم والطموح العالميين المطلوبين من جميع الأطراف للوفاء بالتزاماتهم بموجب اتفاق باريس. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يعيد الالتزام الآن بالإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وتسريعها على نحو عاجل، كما دعا إعلان كاياكي الثاني لمنتدى جزر المحيط الهادئ، وأن يكفل أن تتوافق جميع عمليات تمويل وبرمجة التنمية لمكافحة كوفيد-١٩ مع أهداف اتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠.

وقد أبرزت جائحة كوفيد-١٩ وفاقمت أوجه الضعف القائمة في منطقتنا، المعرضة بشدة للكوارث والصدمات البيئية. وقد تصدر ذلك المشهد عندما تسبب إعصار هارولد في إحداث دمار في جزر سليمان وفانواتو وفيجي وتونغا في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، بينما كانت الجائحة تنتشر في بلداننا. وفي الوقت الذي نستعد فيه لموسم الأعاصير الذي يقترب، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم ومواءمة جهود التعافي ضمن أطر الاستجابة الوطنية لمكافحة الجائحة ومكافحة الأعاصير، والمسار الإقليمي، حيثما كان ذلك مناسبا، بوصفها آليات فعالة للاستجابة للاحتياجات الصحية والبشرية والاقتصادية والأمنية على المدى المتوسط والطويل.

وإذ نفكر مليا في عام ٢٠٢٠ الذي يعج بالتحديات حتى الآن، ما زلنا عازمين على تحقيق رؤيتنا ونشجع على تحقيق تعاف عالمي يراعي كوكبنا وشامل للجميع ويرأف باحتياجات كافة الشعوب. ولن يفوتنا كقادة النظر في الفرص التي ستنشأ عن جائحة كوفيد-١٩، وهي وعي مشترك يلهم جهودنا الإقليمية لوضع استراتيجية لقارة المحيط الهادئ الأزرق لعام ٢٠٥٠.

وبينما يظل أعضاء منتدانا المحرك الرئيسي لاستراتيجياتنا للتعافي، فإننا نقر مع التقدير الكبير بدور وأهمية الشركاء الإنمائيين والكيانات الإقليمية والمتعددة الأطراف في دعمنا لتحقيق أهدافنا الوطنية والمشتركة. وإذ نتطلع إلى المستقبل، نؤكد من جديد التزامنا بالتعاون بقيادة أعضاء المنتدى مع جميع الجهات الفاعلة لوضع حد لـ COVID-19 وتهيئة مستقبل صحي ومنتج ومزدهر لشعوب منطقتنا في المحيط الهادئ الأزرق والكوكب الأزرق العظيم.

وشكرا لكم. فاكافيتاي

المرفق ٣٨

خطاب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها

[الأصل بالفرنسية]

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي وآله وأصحابه.

السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة،

رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

السيداتُ والسادة،

أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أشيد بكم لعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لإجراء دراسة متعمقة لطرق ووسائل متابعة وتحسين الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-١٩. فمن الضروري إعطاء زخم جديد لعمل منظمتنا واستخلاص الاستنتاجات ذات الصلة اللازمة لإعادة بناء العالم على نحو أفضل وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

لا تزال الجائحة تشكل تحديا لم يسبق له مثيل يواجه العالم بسببها أزمة عالمية لم يسبق لها مثيل من حيث جوانبها الصحية والاجتماعية والاقتصادية. ونلاحظ بقلق بالغ أن كوفيد – ١٩ لا يزال يترك آثارا دائمة على البلدان، ويهدد بمحو المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الأخيرة ويعرض للخطر تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويسرنا أن تنفيذ الأمم المتحدة لبرامج ومبادرات شراكة عالمية قوية قد ساعد البلدان في الحصول على السلع والخدمات اللازمة من حيث الرعاية والعلاج والدعم في مكافحة الجائحة، فضلا عن التغلب على العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الكارثية المحتملة الناجمة عن الفيروس.

السيد الرئيس،

نحن نقدر الدور القيادي الحاسم الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في مواجهة هذا التحدي. ويجب أن نواصل العمل على اتخاذ الخطوات لزيادة فعاليته. ونرحب أيضا بالأنباء المشجعة التي وردت مؤخرا من الأوساط العلمية بشأن التقدم المحرز في مجال العلاج والتجارب السريرية الحالية للقاحات الواعدة. ونتطلع إلى نتائج الدراسات المستفيضة الجارية حاليا للتأكد من أنها آمنة وفعالة.

ونحن ندعم مبادرة مرفق كوفاكس – وهي التعاون العالمي المطلوب، الذي تشارك في قيادته منظمة الصحة العالمية، والذي سيكفل حصول العالم على اللقاحات المضادة للفيروس بصورة عادلة– وجميع المبادرات التي ستسهم في تطوير أدوات جماعية لمكافحة الفيروس وتوزيعها على نحو منصف.

ونكرر مبادرة البلدان الداعية إلى تعليق تطبيق بعض قواعد اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق الملكية الفكرية. ولا شك في أن القدرات الإنتاجية لتلك البلدان ستسهم في كفالة الحصول على اللقاحات والأدوية الفعالة على نحو عادل لمكافحة الفيروس.

ويسرنا أن الالتزامات التي قطعت في إطار مبادرة التعجيل بإتاحة أدوات مكافحة كوفيد–١٩ لتسريع الحصول بصورة عادلة ومنصفة على أدوات مكافحة COVID-19 قد تم تنقيحها بزيادتها إلى أكثر من ٥ بلايين دولار. ونأمل أن يتم جمع المبلغ الإضافي المتبقي بسرعة بحلول نهاية الشهر.

السيد الرئيس،

لقد أظهرت الجائحة في جمهورية جيبوتي، شأنها شأن الأماكن الأخرى، قدرتنا على التكاتف وصياغة استجابة، على الرغم من الموارد المحدودة.

وبناء على ذلك، اعتمدت جمهورية جيبوتي، فور إعلان حالة الطوارئ الصحية، تدابير تستند إلى بيانات حقيقية وتوصيات منظمة الصحة العالمية واللوائح الصحية الدولية.

وفي البداية، وكخطوة أولى في انتظار الدعم المتعدد الأطراف، قامت جمهورية جيبوتي بتعبئة مواردها الذاتية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التزام وعمل المجتمع الوطني بأسره قد يسر إنشاء صندوق التضامن، الذي كان ضروريا لتمويل الاستجابة الأولية للجائحة وتنظيمها وتنفيذها.

وسيتيح الصندوق الخدمات المجانية للجميع في جميع أنحاء البلد دون تمييز من حيث الجنسية، بما في ذلك السكان المهاجرون أو اللاجئون. ولم يبلغ عن وقوع وفيات أو حالات دخول إلى المستشفى طوال الأسابيع الـ ١٦ الماضية.

وأود، سيدي الرئيس، أن أشكر الآلاف من مقدمي الرعاية المدنيين والعسكريين الذين نالوا في جمهورية جيبوتي، كما حدث في أماكن أخرى من العالم، احترام مجتمعهم من خلال تفانيهم والتزامهم الثابت.

السيد الرئيس،

وبغية منع حدوث جوائح في المستقبل، ينبغي في رأينا المتواضع أن نستمد الدروس من الجائحة الحالية على الصعيدين المحلي والعالمي.

إن حقيقة تقديم الخدمات مجانا في ظل الظروف الراهنة، دون أي تمييز، تبعث على التشجع لبلوغ هدفنا المتمثل في توفير تغطية صحية شاملة بنسبة ١٠٠ في المائة في جمهورية جيبوتي. والتأمين الصحي الذي يشمل تمويل الأزمات الصحية هو هدف محدد.

السيد الرئيس،

إن هذه الجائحة، التي تختبر باستمرار قدرتنا، وقدرة نظم الرعاية الصحية في دولنا، على إظهار الوحدة والتعاطف والصمود، تكشف بوضوح ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي؛ ومن نحن؛ وقدرتنا على إظهار التضامن لحشد الزخم الجماعي لصالح الجميع.

إن الطابع الاستثنائي للتهديد الذي تشكله الجائحة يتطلب استجابة مشتركة استثنائية بنفس القدر. ولا يمكن حل عدم اليقين الصحي والاقتصادي الذي تمثله بأنصاف التدابير أو بالتردد! إنه يتطلب جهدا من الجميع واستجابة عالمية ذات نطاق استثنائي.

يجب أن نبدأ العمل على وجه السرعة!

أشكركم على حسن إصغائكم!

المرفق ٣٩

خطاب السيد جون بريسينيو، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار في بليز

هناك فترات في تاريخنا تلقي بظلال كثيفة وتظل محفورة في أذهاننا. لقد أصبح عام ٢٠٢٠ بالفعل مرحلة في تاريخنا. لقد اجتاحت جائحة كوفيد-١٩ هذه جميع الدول. فأزهقت الأرواح، وانقلبت الاقتصادات، وتوقفت التنمية.

في عام ٢٠١٥، اعتمد المجتمع الدولي خطة جريئة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونهجاً متجدداً لتمويل تلك الخطة، واتفاقاً مناخيا بشأن حصر الاحترار العالمي في حدود ١,٥ درجة مئوية. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كانت الرياح مواتية، إذ حصلنا في عام ٢٠١٤ على الدعم الدولي للإطار الثالث للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن أيضا كنا واثقين في المستقبل.

ثم أتت جائحة كوفيد-١٩. وعلى الفور، انضم تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى العديد من المبادرات والقرارات في الأمم المتحدة بشأن آثار الجائحة وما تلاها من دعوات للوحدة والتضامن. وقد فعلنا ذلك لأننا نعلم أنه لا يمكن التغلب على أزمة بهذا الحجم إلا بوحدة الهدف والنوايا الحسنة.

واليوم نكرر دعوتنا جميع الأمم والشعوب إلى التضامن. وننضم مرة أخرى إلى دعوة الأمين العام إلى دول مجموعة العشرين تعليق الجزاءات المفروضة على البلدان، وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوقف استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب.

كما نود أن نضمن الحصول على الإمدادات الطبية الأساسية وتوزيعها بشكل عادل وشفاف ومنصف وفي الوقت المناسب. وندعو إلى توفير تقنيات التشخيص الجديدة والأدوية وما سيُطور مستقبلا من لقاحات ضد كوفيد-١٩ بغية إتاحتها لكل من هم بحاجة إليها، ولا سيما في البلدان النامية، كما نص القرار ٢٧٤/٧٤ الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء.

ومن الموثق جيدا أن البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة تجد نفسها في موقف لا يمكن تصوره ولا تُحسد عليه خلال هذه الأزمة. وعلى الرغم من بذلنا قصارى جهودنا واستنفاد جميع الموارد المتاحة، فإن الإغلاق على الصعيد العالمي الناجم عن كوفيد-١٩ قد أنهك الدول الجزرية الصغيرة النامية. فأنظمتنا الصحية تعاني. ولا توجد آفاق لتعافي اقتصاداتنا في الأجل القصير، مما يترك شعوبنا تواجه مستقبلا غامضا. ونحن بحاجة إلى دعمكم واتخاذكم لإجراءات ملموسة وقابلة للقياس، ولكننا في الظروف الراهنة نحتاج إلى اتفاق جديد مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، يعالج بشكل أكثر فعالية مواطن ضعفنا وتعرضنا للمخاطر.

وبوصفنا دولًا جزرية صغيرة نامية، يبدو أن مواردنا المحدودة تلهث باستمرار للوفاء بمتطلبات بناء مجتمعات قادرة على الصمود والتصدي لحالات الطوارئ. ولكنها نادرا ما تتمكن من تحقيق الهدفين. إن مكاسبنا الإنمائية معرضة باستمرار لخطر التلاشي. وقبل جائحة كوفيد-١٩، كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية تنادي بأعلى صوتها، مطالبة بمعاملة أفضل وأكدت مرارا وتكرارا أن مستويات دخلنا تخفي نقاط ضعفنا المتأصلة. ولم يضع كوفيد-١٩ الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع صعب، بل إنه كشف الوضع القائم في تلك الدول. ولم تسفر الجائحة عن جديد سوى أنها جعلت وضعنا أكثر إلحاحا.

وفي بداية جائحة كوفيد-١٩، عززت بلداننا جهودها في مجال الدعوة للحصول على المنح والتمويل بشروط ميسرة. ولم يكن هناك أي سبيل يمكننا من تغطية تكاليف حماية أنظمتنا الصحية وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي لمواطنينا والاستمرار في الوفاء بالتزاماتنا المالية. ولم تتوفر للدول الجزرية الصغيرة النامية السيولة اللازمة للوفاء بهذه الواجبات الصعبة. لقد فعلنا ما بوسعنا؛ وقمنا بإعادة توجيه الموارد حيثما كان ذلك ممكنا واقترضنا حينما عجزنا عن تحمل التكاليف. ولكن الوضع الآن يزداد إلحاحا. فالموارد المتاحة في تلك الدول على وشك النفاد والدائنون يقفون على الباب.

ولذلك، فإننا ما زلنا ندعو إلى إجراء إصلاح شامل للنظام المالي الدولي لمواجهة تحديات مديونياتنا ومحدودية الحيز المالي المتاح لنا وقلة منعتنا أمام تقلبات السوق. وسيكون التعافي من هذه الجائحة من دون إدخال تغييرات ملموسة على النظام المالي الدولي لتمكين البلدان الضعيفة من الوصول إلى الموارد التي هي في أمس الحاجة إليها خسارة كاملة. إن هذه هي اللحظة الحاسمة لتحفيز التزاماتنا بالعمل الجماعي حتى تتمكن البلدان الأكثر ضعفاً من التقاط أنفاسها بينما تخنق الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمة اقتصاداتنا. وفي أوقات الأزمات المتعددة يبدو أننا قد خسرنا المعركة بالفعل. ولكن لا يزال البعض ينادي بصورة عدوانية بالالتزام بالمقاييس القديمة والنظم البالية التي كانت قائمة قبل هذه الأزمة والتي تنفصل أيضاً عن الواقع الفعلي.

وما فتئت الدول الجزرية الصغيرة النامية تدعو منذ أمد بعيد إلى تحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود. ومكافحة تغير المناخ ضرورة غير لا مثيل لها. وما لم نتصدى له بجدية، وإلى أن نفعل ذلك، فإن بعض بلداننا ستزول من الوجود، في حين ستواجه بلدان أخرى تحديات هائلة في البقاء. ولم يعد بوسعنا أن نراوغ لتفادي توجيه نداء جماعي حازم لاتخاذ إجراءات عاجلة قوية للمواءمة بين التعافي من كوفيد -١٩ والإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تذكرنا الجائحة بأن صحة الإنسان وصحة الكوكب مرتبطتان ارتباطا لا ينفصم. وهذه حتمية إنسانية، يقودها العلم وتطالب بها الأجيال المقبلة ويحصنها القانون الدولي، أعيد التأكيد

عليها مؤخرا في اتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠. وستكون العودة للعمل كالمعتاد تقصيراً جسيما في أداء مسؤوليتنا الجماعية تجاه الإنسانية.

ولا شك في أننا سنكون على الجانب الصحيح من التاريخ إذا ما قمنا بتفعيل النداء المدوي إلى اتخاذ إجراءات طموحة فيما يتعلق بالمناخي من خلال تدابير عاجلة وقوية للتخفيف من الآثار والتكيف الشامل بتعزيز القدرة على الصمود. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك بالنسبة لجميع الدول، فإن البقاء غير قابل للتفاوض. والآن، أكثر من أي وقت مضى، علينا جميعا أن نؤكد من جديد التزاماتنا بموجب اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأن ننفذها بالكامل.

لقد أخذتنا هذه الجائحة على حين غرة كبلدان وكمجتمع دولي عالمي. ولا شك أن هذه الأوقات عصيبة، بالنسبة للأسر وللدول وللأمم المتحدة. وبالطبع، فإننا نتمسك بإيماننا الأساسي بأنه لا يوجد ما هو أقوى من الروح البشرية والرغبة في التغلب على الشدائد. ونعلم أيضا أننا سنتغلب على تلك الجائحة باتخاذ إجراءات جريئة.

شكرًا لكم.

المرفق ٤٠

خطاب السيد جاستن ترودو، رئيس وزراء كندا

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

مرحباً بالجميع

خلال الأشهر القليلة الماضية، واجهت بلداننا جائحة عالمية تهدد صحة وسلامة مواطنينا.

وكان لهذه الأزمة تأثير على اقتصاداتنا، وزادت من أوجه التفاوت داخل بلداننا وفيما بينها.

ويجب أن نتعلم منها إذا أردنا عالما أفضل وأكثر عدلا للجميع.

وتظل مهمتنا الأولى هي دحر كوفيد-١٩. ولدحر الجائحة في أي مكان، علينا التصدي لها في كل مكان.

ونحتاج إلى جهد عالمي وموحد، يكفل إمكانية الحصول العادل على لقاح محتمل.

وتعي كندا هذا، ولهذا انضممنا إلى الكثيرين منكم في إطلاق ودعم مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩، فضلا عن توفير تمويل كبير لدعم مرفق كوفاكس.

ومن خلال هذه المساعدة، نسعى إلى كفالة تمكن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من الحصول على اللقاح عندما يكون متاحًا.

وهذا جزء من مساهمة كندا في مساعدة الآخرين، بينما نكفل أيضا شراء اللقاحات لمواطنينا.

وبالطبع، لا يمكن أن ينتهي تعاوننا بتوزيع اللقاح.

لقد علمتنا هذه الجائحة دروسا صعبة عن عدم المساواة سواء في الداخل أو فيما بين البلدان.

وحتى الآن، أنفقت الاقتصادات المتقدمة أكثر من ٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لدعم مواطنيها خلال فترة الجائحة.

ولكن الاقتصادات النامية لم تستطع تحمل إنفاق تتجاوز نسبته ٨ في المائة، بينما لم تتجاوز هذه النسبة بالنسبة لأفقر الاقتصادات ٢ في المائة. ويجب معالجة أوجه عدم المساواة هذه.

ولهذا السبب، ما برحت كندا تعمل مع الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش ورئيس وزراء جامايكا أندرو هولنيس لإيجاد سبل جديدة لتمويل التنمية.

ونحن على استعداد للعمل مع شركائنا ومساعدة البلدان على التعامل مع الديون التي لا يمكن تحملها والتعافي وإعادة البناء من هذه الأزمة العالمية.

فلا يسعنا أن ندع الفئات الأكثر ضعفا تتخلف عن الركب.

لقد أدت الجائحة إلى اتساع نطاق أوجه عدم المساواة وتفاقم الأوضاع الإنسانية.

وتكثف كندا جهودها من خلال زيادة مساعداتنا الدولية ونبذل جهدا خاصا للاستجابة للأزمات الإنسانية.

ولا نزال ملتزمين بالعمل من خلال مؤسسات مثل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام للمساعدة في منع نشوب النزاعات.

لقد تكلمت عن ضرورة التعاون لدحر كوفيد-١٩، وكيف يمكننا تهيئة عالم أكثر عدلا.

ولكن لا يمكننا بناء مستقبل أفضل دون التصدي أولا لأكبر الأخطار التي تهدد رفاهنا الجماعي.

إن تغير المناخ يعرض صحتنا ومستقبلنا الاقتصادي وكوكبنا للخطر.

وعلينا، ونحن نعيد بناء اقتصادنا، أن نستثمر في خفض الانبعاثات وبناء اقتصادات أنظف وتهيئة فرص عمل جيدة للطبقة المتوسطة.

وهنا، في كندا، نرتقي إلى مستوى هذا التحدي.

ولهذا السبب، تضع تدابيرنا لمكافحة الجائحة تغير المناخ في الاعتبار. كما دخلنا في شراكة مع الأرجنتين لإجراء عملية استعراض أقران للدعم المقدم للوقود الأحفوري. وفي الشهر الماضي، قدمنا قانونا جديدا طموحا للوصل بالانبعاثات إلى مستوى الصفر.

وهذه ليست سوى بعض التدابير التي نتخذها لكفالة أن نتمكن جميعا من العيش على كوكب سليم وآمن لأطفالنا.

في الوقت الحالي، ينبغي أن نعي جميعًا الدور الذي نضطلع في بناء مجتمع عالمي أفضل.

وتعتقد كندا أن الأمم المتحدة يمكن أن تظل قوة دافعة في تعزيز تعددية الأطراف داخل المجتمع الدولي.

معا، يمكننا دحر كوفيد-١٩ والتصدي لتغير المناخ.

ويمكننا أن نعالج أوجه عدم المساواة العالمية وأن نبني عالما أفضل لا يتخلف فيه أحد عن الركب. شكرًا لكم.

المرفق ٤١

خطاب السيد إمرسون دامبودزو منانجاجوا، رئيس جمهورية زمبابوي

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة؛

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات؛ رؤساءَ الوفود؛

السيدات والسادة؛

تعقد هذه الدورة الاستثنائية في الوقت الذي يمر فيه العالم بأوقات عصيبة وغير مسبوقة. لكن لن نجد وقتا أنسب من الآن لتعزيز تعددية الأطراف العالمية بينما نكثف جهودنا لدحر جائحة كوفيد-١٩ ونرسم المسار نحو التعافي في المستقبل.

السيد الرئيس؛

ترحب زمبابوي باعتماد الجمعية العامة لقرارات تهدف إلى معالجة مختلف الجوانب المتعلقة بالجائحة. ونشيد بشكل خاص بالقرار المتعلق بالاستجابات الشاملة والمنسقة لمواجهة كوفيد-١٩ الذي يحث الدول بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق تدابير وجزاءات اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية.

وفي حالتنا، فإن هذه الجزاءات تضر بالخطوات الإيجابية التي تخطوها حكومة بلدي نحو تحقيق تطلعاتنا الإنمائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن الجزاءات تعرقل تمتع شعبنا بشكل كامل بحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الصحة والحق في التنمية.

ومن الضروري أن نكرس جهودنا الجماعية والعاجلة لتكثيف التعاون الدولي لاحتواء الجائحة والتخفيف من وطأتها ودحرها.

ويظل تبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات أمرا أساسيا. يجب أن تكون لقاحات وعلاج كوفيد-١٩، باعتبارها منفعة عامة عالمية، في متناول الجميع. وينبغي لتدابيرنا للتخفيف من تأثير الجائحة والاستجابة لها والتعافي منها أن تأخذ أيضا في الاعتبار الفئات الضعيفة في مجتمعاتنا.

أصحاب السعادة؛

لقد أتاحت جائحة كوفيد-١٩ للعالم فرصة لتعزيز آليات الأمن الصحي على الصعيد العالمي. ويجب دعم منظمة الصحة العالمية لسد الفجوات في التأهب لمواجهة الجائحة في سياق تعزيز تعددية الأطراف.

وفيما يتعلق بمتطلبات ”عقد العمل“ الحالي، ينبغي الإسراع في مواءمة خططنا واستثماراتنا في بلدنا مع خطة عام ٢٠٣٠ في عالم ما بعد كوفيد-١٩.

وشكرا لكم.

المرفق ٤٢

خطاب السيد جوزيبي كونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا

السيد رئيس الجمعية العامة،

معالي الأمين العام،

المندوبون الموقرون،

كانت هذه السنة التي توشك على الانتهاء أشد السنوات صعوبة في عصرنا.

فقد عطلت جائحة كوفيد-١٩ حياتنا وما زالت تؤثر على نحو غير مسبوق على نظمنا الاجتماعية والاقتصادية.

لقد كشفت الأزمة الصحية، في أشد مراحلها صعوبة، عن مواطن الضعف في عالمنا المترابط. وشككت في استدامة العولمة، وأبرزت أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وأفسحت المجال أمام سياسات الاستقطاب.

ونشيد بقرار عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ويجب الإصغاء إلى أصواتنا الآن أكثر من أي وقت مضى وإدراك أهمية مشاركتنا الجماعية.

لا يمكننا تفويت الفرصة لقيادة الطريق نحو ”بداية جديدة“، على أساس تعاون دولي أكثر كثافة وروح متجددة من التضامن.

وتؤمن إيطاليا إيمانا قويا بعملية تعدد الأطراف، تكون الأمم المتحدة في صميمها.

وتقع على عاتقنا جميعا الآن مسؤولية تحسين الحوكمة العالمية وجعل التعاون الدولي فعالا حقا، لخدمة شعبنا ومنح الأمل للجميع.

فلنعد إلى ”الأساسيات“. لنركز على استراتيجيات فعالة ومنسقة بشأن ما هو وثيق الصلة حقا بحياة الناس.

ولنبدأ بتعزيز حوكمة الصحة العالمية والدور الرائد لمنظمة الصحة العالمية.

وقد كانت ايطاليا أول دولة غربية تضربها هذه الجائحة. كان علينا تطوير سبيل جديد لإدارة الأزمات، يضع حق مواطنينا في الصحة أولا.

وكانت إيطاليا أيضا من أوائل البلدان التي تعي الأهمية الحاسمة للتعاون الدولي، وتقترح أيضا نهجا متعدد الأطراف ومتعدد الأبعاد إزاء الجائحة.

وعززنا مبادرة التعجيل بإتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-١٩، وهي أهم منصة متعددة الأطراف لضمان الوصول الشامل والعادل إلى معدات التشخيص والعلاجات واللقاحات. وهي منافع عامة مشتركة، ويجب أن تتاح للجميع.

ويجب أن نواصل دعم المبادرة وأن نعمل على سد فجوتها المالية بشكل عاجل.

وساهمت إيطاليا أيضا في مرفق كوفاكس. ويجب أن ندعم أضعف البلدان. فنحن جميعاً مترابطون.

وحتى الآن، حققنا نتائج ملحوظة في دعم تلك البلدان مباشرة، وأيضا من خلال تخفيف عبء الديون. بيد أننا ندرك أنه لا يزال هناك قدر كبير من الجهود التي يتعين بذلها. ونحن، إذ نتولى رئاسة مجموعة العشرين، نلتزم بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ويؤدي تدهور الأحوال المعيشية في العديد من البلدان المتضررة من الصراعات إلى زيادة معاناة السكان المدنيين وتأجيج القلاقل الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان مواصلة الضغط على الأطراف المتحاربة لإلقاء أسلحتها. وتجدد إيطاليا دعمها لنداء الأمين العام التوصل إلى وقف عالمي لإطلاق النار.

ومن الأسباب الأخرى التي تدعو إلى القلق تأثير الجائحة على سلاسل القيمة الرئيسية في نظام الأغذية الزراعية. ”فالأمن الغذائي أولوية أساسية لإيطاليا“. ونتطلع إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام ٢٠٢١ كفرصة لإشراك كل أصحاب المصلحة في خطة فعالة لدحر الجوع.

السيد الرئيس، معالي الأمين العام،

بينما نواصل مكافحة الجائحة ونرحب بالأخبار التي انتشرت مؤخرا بشأن بحوث اللقاحات، يجب علينا أيضا أن نتطلع إلى المستقبل وإلى مستقبل الأجيال الشابة.

ويجب أن يستند التعافي المستدام والشامل والمرن إلى نهج قائم على حقوق الإنسان.

ويجب علينا أن لا نترك مجالا للتمييز والتهميش والاستبعاد الاجتماعي. ويجب أن نعزز التماسك الاجتماعي، ويجب أن تكون المرأة في صميم جهودنا الرامية إلى التعافي.

يجب علينا أن نكافح الفقر وعدم المساواة، وأن نعمل بحزم من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وقبل أيام قليلة، تولت إيطاليا خلفا للمملكة العربية السعودية المسؤولية الهامة لرئاسة مجموعة العشرين. ومحور التزامنا هو الناس والكوكب والازدهار.

ونريد أن نشجع اتباع نهج شامل يقوم على الاستدامة والابتكار والإنصاف والتضامن. وهدفنا هو المساعدة على استعادة التوازن بين الناس والطبيعة، وتطوير عالم أكثر نظافة وإنصافا وصحة.

وفي إطار رئاسة مجموعة العشرين، التي تضم عضوية أوسع، ستستضيف إيطاليا مؤتمر قمة عالمي للصحة بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية.

وبالشراكة مع المملكة المتحدة، تعمل إيطاليا بالفعل من أجل عقد مؤتمر الأطراف السادس والعشرين بنجاح، حيث سيكون شبابنا في صميم النقاش الدائر حول العلاقة بين البشرية والبيئة.

ونهجنا واضح: يجب أن نتعاون!

الآن ليس الوقت المناسب لنترك الانقسامات تسود. لقد حان الوقت للعمل كجماعة واحدة، ومجتمع عالمي للأمم، لإعادة بناء مستقبل أفضل.

شكرًا لكم.

المرفق ٤٣

خطاب السيد تشونغ سي – كيون، رئيس وزراء جمهورية كوريا

[الأصل بالكورية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

معالي الأمين العام،

المندوبون الموقرون،

لقد حاصرت موجة جديدة من كوفيد-١٩ مجتمعنا العالمي هذا الشتاء.

إن فرصة المشاركة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة تكتسي قيمة كبيرة في وقت تمس فيه الحاجة إلى تعاون دولي وثيق.

وخلال العام الماضي، أدى الانتشار السريع للفيروس عبر الحدود الوطنية إلى تعطيل الحياة اليومية في جميع أنحاء العالم وصل إلى حد اندلاع أزمة غير مسبوقة.

وفي الوقت نفسه، تعلمنا الدرس القيم الذي مفاده أنه لا يمكن التغلب على هذه الأزمة العالمية بجهود أو إرادة أي بلد بمفرده.

ولا يمكن ضمان السلام والازدهار لبلد إلا بالتضافر مع سلامة ورفاه جيرانه.

قبل خمسة وسبعين عاماً، أنشأ المجتمع الدولي الأمم المتحدة من أجل حماية القيم العالمية للبشرية. والآن، مرة أخرى، يُطلب منا أن نبرهن على قوة التضامن والتعاون في هذه اللحظة الحاسمة.

ويعمل الشعب الكوري جنبا إلى جنب كبلد جار للتغلب على هذه الأزمة غير المسبوقة. وقد اضطلع كل مواطن طوعا بدور العامل الفاعل في جهود مكافحة الأمراض.

وقد قامت الحكومة الكورية، التي تبنت المبادئ الثلاثة الرئيسية، وهي الانفتاح والشفافية والديمقراطية، بالتواصل بنشاط مع المواطنين من أجل تشجيع مشاركتهم الطوعية.

كما اضطلعنا بصورة عاجلة بتقديم تدابير مبتكرة مثل محطات الفحص من خلال المرور بالسيارة، ومراكز العلاج السكنية، وأنظمة تسجل الدخول القائمة على رمز الاستجابة السريعة.

وما دام كفاحنا الجماعي ضد الجائحة مستمرا، فإن كوريا ستبذل قصارى جهدها لكي تتقاسم مع بقية العالم خبراتها في مجال مكافحة الأمراض والخبرة الناجمة عنها كأساس للتعايش العالمي.

لكن السبيل الأكيد لدحر التهديد الخطير الذي يشكله كوفيد-١٩ يكمن في تطوير لقاحات وعلاجات فعالة.

ويجب على العالم قاطبة الآن أكثر من أي شيء آخر أن يضاعف هذه الجهود التعاونية لتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح.

ولتصور حل لهذه الأزمة لا يتخلف فيه أحد عن الركب، يجب أن نضمن الحصول العادل على اللقاحات والعلاجات، بمجرد توافرها.

وكوريا أحد المشاركين النشطين في مرفق كوفاكس وقد التزمت بالمساهمة بمبلغ ١٠ ملايين دولار لتزويد البلدان النامية باللقاحات. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت كوريا إلى الجهود العالمية الرامية إلى تطوير وتوزيع اللقاحات من خلال دعمها للمعهد الدولي للقاحات، الذي يقع مقره في جمهورية كوريا.

وسنواصل بلا كلل تأييد التعاون الدولي الموجه نحو التنمية السريعة والتوزيع العادل للقاحات والعلاجات بوصفها منفعة عامة أساسية، يمكن للجميع الوصول إليها في زمن الجائحة.

وقد ألحقت أزمة كوفيد-١٩ أشد الضرر بالفئات الأضعف في المجتمع، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون والمعوقون. كما عانت البلدان النامية معاناة غير متناسبة.

ومن أجل تعزيز الاستجابة العالمية لكوفيد-١٩، قامت الحكومة الكورية بمد يد العون إلى البلدان التي تعاني من ضائقة، مع التركيز على تقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز القدرة الصحية العامة ونظم الرعاية الصحية، والاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

كما أن هذه الجهود حاسمة الأهمية أيضا في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ترمى إلى عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

وستوسع كوريا نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية في قطاع الصحة العامة والقطاع الطبي وستنفذ استراتيجية المساعدة الإنمائية الرسمية للتصدي لكوفيد-١٩ التي ستعمل على تماشي نموذج جمهورية كوريا لمكافحة الأمراض مع الاحتياجات المحددة للبلدان الشريكة المعنية. ونأمل أن نسهم بذلك في تصدي المجتمع الدولي لهذه الجائحة وكذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون،

تهدد استجابات الدول المختلفة لأزمة كوفيد-١٩ الآن بإعادة نطاق منظور الإنسانية إلى النطاق المحدود السائد خلال العقود الماضية.

وقد أدى إغلاق الحدود الوطنية وانحسار التبادل العالمي الناجم عن تدابير مكافحة الجائحة إلى تفاقم آثار الجائحة. وعلاوة على ذلك، فإن النظام الاقتصادي القائم، الموجه نحو تحقيق النمو الكمي، يؤدي الآن إلى توسيع نطاق عدم المساواة.

وفي جميع أنحاء العالم، يزداد تأييد الأصوات التي تدعو إلى تحويل هذه التحديات إلى فرص لتحقيق تعاف أفضل.

وفي استجابة استباقية تنظر إلى الأزمة الحالية على أنها نقطة انطلاق لتحقيق تقدم، قدمت الحكومة الكورية ”الاتفاق الكوري الجديد“ والذي يتألف من ثلاث ركائز – اتفاق رقمي جديد واتفاق بيئي جديد إلى جانب الاتفاقات الجديدة الرامية إلى تحقيق التوازن الإقليمي.

وآمل أن تكون المبادرة الجديدة التي أطلقتها كوريا نموذجاً لاستراتيجية التنمية في مرحلة ما بعد الجائحة. ومن خلال الجمع بين التكنولوجيات المبتكرة والقيم التي تركز على الناس، نأمل في تعزيز مجتمع شامل للجميع يسوده الرخاء، مع السعي في الوقت ذاته إلى الانتقال الناجح إلى اقتصاد صديق للبيئة وخفيض الكربون.

وستستضيف كوريا على وجه الخصوص مؤتمر القمة الثاني لمبادرة الشراكة من أجل النمو الأخضر في سول في آيار/مايو المقبل وستشاطر المجتمع الدولي التقدم المحرز في اتفاقها الكوري الجديد. وعلى هذا النحو، تأمل كوريا أن تكون في طليعة الجهود المبذولة للتغلب على كوفيد-١٩ وتحقيق مستقبل من الازدهار المستدام.

كما أكدت الجائحة على ضرورة التعاون المتعدد الأطراف على المستوى الإقليمي، الذي يتجاوز جهود أي دولة بمفردها.

في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول، اقترح الرئيس مون جاي – إن إطلاق ”مبادرة شمال شرق آسيا للتعاون على مكافحة الأمراض المعدية وفي مجال الصحة العامة“ تضم دول المنطقة، بما في ذلك كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية.

وأدعو المجتمع الدولي إلى الاهتمام بهذه الجهود وأن يقدم الدعم لها، بينما تتضافر البلدان معاً لحماية الأرواح والأمن في الوقت الذي تمهد فيه الطريق للسلام في شمال شرق آسيا.

السيداتُ والسادة،

أتطلع إلى أن تكون مناقشاتنا اليوم معلما في سعينا للتغلب على هذه الأزمة العالمية وتعزيز الأمل في مستقبل مشرق.

وتتعهد كوريا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، بأن تقوم بدورها في الوقت الذي يشرع فيه العالم في رحلة جماعية لإعادة البناء على نحو أفضل.

شكرًا لكم.

المرفق ٤٤

خطاب السيد كزافييه إسبوت زامورا، رئيس حكومة إمارة أندورا

[الأصل بالفرنسية]

السيد الرئيس،

معالي الأمين العام،

السيداتُ والسادة،

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى معالي السيد فولكان بوزكير على عقد هذه الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة استجابة لجائحة كوفيد-١٩، حتى نتمكن من تبادل خبراتنا في مكافحة هذه الجائحة.

إننا نشهد الآن أزمة صحية عالمية لم يسبق لها مثيل، تطلبت استجابة عاجلة للتصدي للموجة الأولى. وكان علينا الاستجابة على عجل والاستعانة بمواردنا الصحية والاقتصادية والدعوة إلى التضامن الوطني والدولي.

وكانت إدارة هذه الأزمة الصحية والتصدي لها تحديا رئيسيا لإمارة أندورا. وقد توحد المجتمع الأندوري، وأظهر مواطنو بلدي تعاطفا وتضامنا ومسؤولية في مواجهة الأزمة. بيد أن السيطرة على الموجة الثانية من الجائحة لم تكون أيسر لأن الجائحة أضعفت بالفعل اقتصادات البلدان.

في الواقع نحن نشهد اضطرابًا في أنظمتنا الصحية المجهدة للغاية، بل وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية على الصعيد العالمي. وتتطلب هذه الحالة استجابة عالمية.

وأود أن أشيد بمختلف مبادرات الأمم المتحدة استجابة لهذه الأزمة، بما في ذلك خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمكافحة كوفيد-١٩، ودعوات الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، والعمل الإنساني، ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي. ونرحب أيضا بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للتضامن من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩.

كما أننا نؤيد تأييدا تاما الدور الأساسي لمنظمة الصحة العالمية، الذي نود أن نراه يتعزز. والواقع أن الاستجابة المنسقة هي وحدها التي ستمكننا من مواجهة التحديات التي تفرضها هذه الجائحة.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تكون نتائج البحوث العلمية والتقدم المحرز في بروتوكولات الوقاية والحصول على الأدوية والمواد الوقائية واللقاحات بالطبع متاحة على الصعيد العالمي.

لا مكننا، تحت أي ظرف من الظروف، السماح لجزء صغير فحسب من العالم بالوصول إلى الحلول الناجعة.

وهذا تحد عالمي يتعين علينا مواجهته جميعا بالتضامن والمساواة. ويثير قلقا على الصعيدين الدولي والوطني. ويجب علينا أن نكفل حصول جميع قطاعات السكان داخل بلداننا على الرعاية الصحية الفضلى، وأفضل بروتوكولات الوقاية، وحصولها على اللقاح عند توافره. ويجب علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، ألا نترك أحدا يتخلف عن الركب، بل أن نعزز التماسك والمساواة الاجتماعيين داخل دولنا وفيما بين دولنا.

السيد الرئيس،

إن حكومة أندورا وقد جعلت استراتيجيتها للتصدي للجائحة ترتكز على الوقاية بوضعها بسرعة بروتوكولات وقائية، وقبل كل شيء، بإجراء اختبارات جماعية لسكانها. وبدأت بتنفيذ هذه الاستراتيجية في نيسان/أبريل وبدأت بالاختبارات المصلية للأجسام المضادة للغلوبولين المناعي ج (IgG) والغلوبولين المناعي م (IgM) ثم استمرت خلال فصل الصيف في إجراء اختبارات وفحص الأفراد باستخدام تقنية (TMA) في مختلف القطاعات الرئيسية، وكذلك جميع الطلاب وموظفي المدارس قبل بدء العام الدراسي. وبسبب قلة عدد سكاننا، تمكنا من اختبار أكثر من ٩٠ في المائة من الأطفال والبالغين في المدارس. وإضافة إلى ذلك، فرضت عملية صارمة لرصد الأفراد الذين ثبتت إصابتهم بالفيروس وجميع مخالطيهم. وبالطبع يسمح عدد سكاننا المحدود بتطبيق نظام الرصد الصارم والفعال، ولكنه أيضا مشروع إنساني واقتصادي رئيسي للبلد.

يعتمد اقتصادنا إلى حد كبير على السياحة، وهو قطاع تضرر بشدة من هذه الجائحة. وقد تأثر الاقتصاد وبنية الأعمال الحرة في أندورا تأثرا خاصا. ولأول مرة، كان علينا أن نقدم معونة مباشرة إلى الشركات، لتغطية جزء من مرتبات العمال الذين خفضت ساعات عملهم أو الذين أغلقت أماكن عملهم بسبب جائحة كوفيد-١٩ أو وضع ترتيبات لقروض بدون فوائد. وقد قدمت الإعانات أو تمت زيادتها. ولذلك نقحت الحكومة خريطة الطريق التي أحالتها إلى الهيئة التشريعية الحالية للحفاظ على التماسك الاجتماعي والحيلولة دون وقوع جزء من المجتمع في براثن الفقر.

وتعمل الحكومة أيضا على كفالة أن تكون الظروف في أندورا آمنة وصحية خلال موسم الشتاء. وتعتمد آلاف الوظائف على ذلك، ولحسن الحظ، فإن حجم البلد سيسمح باستئناف السياحة في موسم الشتاء في ظروف صحية آمنة وكافية.

وإضافة إلى ذلك، تركز أندورا جهودها أيضا على كفالة استمرار التعليم، سواء بشكل مباشر، حيثما أمكن، أو عن طريق التعلم عن بعد. إن الحفاظ على التعليم الجيد مهمة صعبة

تلتزم الحكومة بتحقيقها. وتوفر أيضا الاستقرار للأطفال الذين يتعرضون بالفعل لإجهاد نفسي هائل بسبب القيود المفروضة نتيجة أزمة الصحة العامة. وأعتقد أن من الضروري التأكيد على أهمية كفالة إمكانية استمرار التعليم والالتحاق بالمدارس، بما في ذلك للأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون في البيئات الضعيفة. بلا شك، أن التعليم أحد القطاعات التي ينبغي لصندوق التضامن دعمها.

السيداتُ والسادة،

هذه الأزمة العالمية لم تنته بعد. وأود أن أكرر دعوتي إلى التضامن الدولي. وأرحب بالمبادرات المتخذة لتخفيف عبء ديون البلدان النامية. ويجب أن تكون الاستجابات لهذه الأزمة عالمية ومستدامة. ويجب العمل بسرعة على بناء نموذج أكثر مساواة وإنسانية، حيث سيكون احترام البيئة عاملا رئيسيا فيه. والتعاون المتعدد الأطراف ضروري إذا أردنا التغلب على هذه الأزمة والاستجابة لعواقبها الصحية والبشرية والاقتصادية. وبالعمل معا سوف ننجح.

شكرا على إصغائكم.

المرفق ٤٥

خطاب السيد أندريه بلينكوفيتش، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا

السيد الرئيس،

مع حفظ الألقاب للجميع.

تنعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في لحظة محورية من كفاحنا ضد جائحة كوفيد-١٩.

أخاطبكم اليوم من المنزل حيث ثبتت إصابتي بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) يوم الإثنين.

إن التحدي الذي نواجهه جميعا يبرهن على أهمية التضامن العالمي وتعددية الأطراف.

ولذلك نعتقد أنه في غاية الأهمية الحفاظ على الدور المركزي لمنظمة الصحة العالمية بوصفها السلطة الرائدة والراعية للصحة العامة على صعيد العالم.

وتؤمن كرواتيا إيمانا راسخا بالحاجة إلى نهج مشترك عالمي في مكافحة الجائحة، وقد سررنا بالاضطلاع بدور نشط كمنسقين مشاركين للقرار ”اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)“

كذلك ساهمنا بما مجموعة مليون يورو في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والتعافي منها وفي منظمة الصحة العالمية.

لا يزال معظم العالم يعاني من هذه الجائحة، ونحن ممتنون للأطباء والممرضين وغيرهم ممن يقدمون الخدمات في المستشفيات على عملهم المتفاني.

وكرواتيا ليست استثناء.

إن المعدل الحالي لعدد الإصابات يفرض ضغوطا إضافية على النظم الصحية في معظم أوروبا ونصف الكرة الشمالي مع دخولها فصل الشتاء.

وعلى الجانب الإيجابي، فإن وجود عدة لقاحات جاهزة للموافقة عليها واستخدامها يعطينا سببا للتفاؤل.

وتنبغي الإشادة إلى حد كبير بفرق الأبحاث والعلماء على عملها الدؤوب وإبداعها.

إن التحدي المقبل الذي سنواجهه يتمثل في كيفية الحصول على اللقاح على الصعيد العالمي على نحو منصف وفي الوقت المناسب.

ثمة أولوية أخرى في كفالة التواصل المنسق والواضح بشأن فعالية اللقاحات وسلامتها، مما يحول دون انتشار المعلومات المغلوطة.

السيد الرئيس،

يجب أن تشمل استجابتنا لهذا المرض مساعدة الناس، وحماية صحتهم ورفاههم الاقتصادي، وفي الوقت نفسه حماية كوكب الأرض.

لذلك نؤيد نهج الصحة الواحدة، باعتباره ''المعيار الجديد'' للتغلب على هذه الجائحة ومنع انتشار جوائح أخرى في المستقبل.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس لا يزالان نموذج العمل المتبع في مساعينا الوطنية والجماعية ''لإعادة البناء على نحو أفضل''..

أود أن أنهي ملاحظاتي بالإشارة إلى الأستاذ الكرواتي أندريا شتامبار، أحد مؤسسي منظمة الصحة العالمية.

لقد طرح المفهوم القائل بأن ''مفهوم الصحة الوطنية والعمل على النهوض به ينبغي النظر فيه لكيلا يُترك أحدٌ متخلفا عن الركب''.

ارتكازا على عمله، أرست كرواتيا تقليداً عريقاً للتغطية الصحية الشاملة والصحة العامة.

وبناء على ذلك، أولينا اهتماما خاصا ليس فقط للتدابير الرامية إلى إنقاذ الأرواح، بل للمساعدة على تحقيق التعافي الاقتصادي.

ولتبصير مواطنينا بالمسألة، أنشأنا صفحة مخصصة على شبكة الإنترنت تضم جميع المعلومات والروابط ذات الصلة.

أطلقنا أيضا منصة رقمية باستخدام الذكاء الاصطناعي لتقديم المشورة للناس بشأن الأعراض وكذلك تطبيق مفهوم ''وقف انتشار جائحة كوفيد-١٩''، المتوافق تمامًا مع لوائح الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالخصوصية.

سنواصل معا التصدي لجائحة كوفيد-١٩.

شكرًا لكم.

المرفق ٤٦

خطاب السيد ك. ب. شارما أولي، رئيس وزراء نيبال

السيد الرئيس،

معالي الأمين العام،

أصحاب السعادة والممثلون الموقرون،

شكرا لكم. السيد الرئيس، على عقد جلسة استثنائية بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) غير المسبوقة من حيث النطاق وسرعة الانتشار. لقد أثرت الجائحة على الجميع في كل مكان. والمأساة لا توصف، حيث قضى ما يزيد على ١,٣ مليون شخص، وعانت كل اقتصادات المجتمعات والدول تقريبا أشد المعاناة من عواقبها. إن الجائحة الحالية ليست مجرد حالة صحية طارئة. إنها ناقوس إنذار لمعالجة عدم المساواة الآخذ في الاتساع بين الدول وداخلها، ولمعالجة إخفاق البشرية في التعايش في وئام مع الطبيعة. نعم، كلنا في نفس عاصفة النيران. ربما يعتقد بعضنا أننا نتمتع بحماية جيدة، غير أن الأمر ليس كذلك. كلنا في خطر لقد لقننتا الجائحة درسا قيما. إن العالم ما هو إلا سفينة صغيرة. كلنا ركاب على متنها. شئنا أم أبينا، مصيرنا واحد.

السيد الرئيس،

ونيبال، شأنها شأن أي بلد آخر، لم تكن مستعدة لمواجهة أزمة بهذا الحجم. ولكننا قمنا بنشر جميع الموارد السياسية والاقتصادية والبشرية والتكنولوجية المتاحة لنا لاحتواء الفيروس. ونسترشد في المقام الأول بالأهداف الثلاثة المتمثلة في تعزيز نظام الرعاية الصحية وحماية أرواح الناس والبناء نحو تحقيق تعاف مستدام وقادر على الصمود.

وتُقدم خدمات الفحص والعلاج مجاناً إلى المحتاجين. وتم كفالة توفير الهياكل الأساسية والموارد البشرية والمالية والمعدات الطبية اللازمة للنظم الصحية على المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية. بدءا من لا شيء تقريبا، وزدنا عدد مرافق اختبار تفاعل البوليمراز التسلسلي (PCR) إلى ٦٨ مختبراً في جميع أنحاء البلد. وقد تم تخصيص أكثر من ٧٠ مستشفى لعلاج حالات كوفيد-١٩. ونحن نمضي قدما في تحقيق الهدف المتمثل في بناء مستشفيات تتوفر فيها مرافق للرعاية الصحية الأساسية في جميع المحليات البالغ عددها ٧٥٣. وأعددنا ٤٨ بروتوكولاً ومجموعة إرشادات فيما يتصل بجائحة كوفيد-١٩. وثمة فائدة كبيرة لإذكاء الوعي العام بشأن البروتوكولات الصحية والسلامة والنظافة الصحية من خلال المنظمات الاجتماعية والأفراد ووسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والإحاطات اليومية التي تقدمها وزارة الصحة.

السيد الرئيس،

تشيد نيبال بالأمم المتحدة، ولا سيما بمنظمة الصحة العالمية، على التنسيق والقيادة العالميين خلال الأزمة. وبينما نواجه التحديات، فإن استجابتنا القوية للتصدي على الصعيد العالمي مطلوبة لدرء الأزمة. وفي المقام الأول، يجب أن نبث الحياة في تعددية الأطراف.

فنحن بحاجة إلى تعددية أطراف متجددة قادرة على التصدي للتحديات الملحة لعصرنا، من الفقر والجوع وتزايد عدم المساواة إلى أزمة المناخ والجائحة العالمية. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نختار طريق التعاون والتضامن، لا الأفعال الانفرادية.

ثانيا، ينبغي ألا تُستخدم الجائحة كذريعة للتراجع فيما يتعلق بالتضامن والالتزامات على الصعيد الدولي. والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة تحتاج إلى دعم أكبر لتحقيق استقرار اقتصاداتها وحماية الحيز المالي ومعالجة أزمات الديون.

ثالثا، بينما تشجعنا الأنباء السارة الواردة عن اللقاحات، فإن عدم اليقين يلوح في الأفق ما إذا كانت هذه اللقاحات ستكون متاحة للجميع. ونشيد بمبادرة مرفق كوفاكس لكفالة حصول الأغنياء والفقراء على حد سواء على اللقاحات. ولن يكون العالم في مأمن من الجائحة ما لم نكفل إتاحة اللقاح على نطاق شامل. وعندما تمر البشرية قاطبة بأزمة، نعتقد اعتقادا راسخا أن اللقاحات المنقذة للحياة لا يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق أقصى قدر من الربح. ويجب أن تكون منفعة عامة عالمية حقاً – وأن تكون متاحة بتكلفة معقولة لجميع البلدان والشعوب.

ختاما، بينما نتطلع إلى التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل، يجب أن تتوافق جهودنا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. ويجب أن نستثمر في نظم الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وأن نستثمر في إقامة الهياكل الأساسية وفي تهيئة فرص العمل. ويجب أن تُستكمل المساعي الوطنية في ذلك الصدد بتدابير دعم دولية. إن الأزمة الحالية تتطلب التزاما حقيقيا بإنقاذ الأرواح ووحدة عالمية لحماية المجتمعات. لقد تحملت الحضارات الإنسانية دائما تحديات مدمرة واستعادت عافيتها بشكل أفضل. ويجب علينا ألا نتعثر. ويجب أن نعمل الآن، كمجتمع واحد وحضارة واحدة وعالم واحد. ويجب أن نولد من جيد بحال أفضل عن أي وقت مضى وألا نترك أحداً يتخلف عن الركب.

شكرًا لكم.

المرفق ٤٧

خطاب السيدة كاترين ياكوبسدوتير، رئيسة وزراء جمهورية آيسلندا

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة، السيدات والسادة،

أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة والأمين العام على دعوتهما لنا جميعا للمشاركة في هذه المناقشات الهامة بشأن جائحة كوفيد-١٩.

بينما نتعامل مع العواقب الصحية والاقتصادية الوخيمة التي ترتبت على جائحة كوفيد-١٩ في أنحاء العالم، أود أن ألفت انتباهكم إلى جائحة مروعة أخرى. جائحة ما فتئت بيننا منذ بداية الزمان، والتي تفاقمت كنتيجة لجائحة كوفيد-١٩ وما برحت تتصاعد في الأشهر الماضية؛ إنها جائحة العنف الجنساني والنتائج العكسية على المساواة بين الجنسين.

ومن واجبنا هنا اليوم أن نواجه هذا الواقع الصارخ والعواقب المثيرة للقلق على النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. فنحن نرى تزايدا للعنف المنزلي في جميع أنحاء العالم. وشهدنا زيادة في الفقر بين النساء فيما تتعرض الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات للخطر وتتعرض صحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية للخطر وتترك النساء أماكن عملهن أو ينحين حياتهن المهنية جانبا لتحمل أعباء منزلية متزايدة.

وكل هذا يوضح أن المساواة بين الجنسين تتعرض للتقويض بصورة خطيرة، ولذلك يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا للمقاومة ذلك والتصدي له. ويمكننا أن نبدأ بوضع سياسات وقوانين لحماية المساواة بين الجنسين والنهوض بها على حد سواء. ويجب علينا أن نُبقي المساواة بين الجنسين في مقدمة جميع عمليات صنع القرار عندما نبني مرة أخرى بشكل أفضل في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩. وهناك دائما وقت لتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي كل أزمة، يجب أن ندرج مفهوم المساواة الآن، كما فعلنا دائما.

ومن المؤكد أن جائحة كوفيد-١٩ ليست آخر جائحة سنواجهها. وعندما نبدأ مهمة إعادة بناء مجتمعاتنا وإعادة تصورها، يجب أن نفكر في كيفية تشكيل مجتمعاتنا نحو المساواة، باستخدام خطة عام ٢٠٣٠ استخداما كاملا كمخطط للتقدم. وفي سياق الجائحة الحالية، رأينا قيمة الرعاية الصحية الجيدة والمتاحة لكل شخص وأهمية وجود نظام اجتماعي قوي وشامل.

وعندما تدخل النظم والبلدان في وضع الأزمات، يتعرض كل قطاع هام، سواء كان قطاعا تعليميا أو صحيا أو خدمة من الخدمات الاجتماعية، لضغوط هائلة. فالأزمات تختبرنا وتكشف في الوقت نفسه عن قوة أسسنا. ويجب أن تكون الخدمات التي نحتاجها للحفاظ على سلامة

مجتمعاتنا وصحتها وسيرها مفتوحة ومتاحة لكل شخص، وليس فقط لعدد قليل من الفئات المحظوظة. وقد أثبتت تجربة هذه الأشهر الماضية بوضوح أن سلامة دولنا وصحتها تستند إلى صحة كل فرد. ولذلك، من الضروري تماما ضمان حصول جميع البلدان على العلاجات الطبية المحتملة ولقاحات كوفيد-١٩ على نحو عادل ومنصف. فلتطمئنوا إلى أن آيسلندا ملتزمة تماماً بدعم الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-١٩.

إن أزمة المناخ لا تختفي لمجرد أن جل تركيزنا المباشر ينصب على الجائحة الحالية. وبينما نتصدى لتحدي إعادة بناء العالم بعد كوفيد-١٩، فلنحول ذلك إلى فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل من خلال التعافي المراعي للبيئة والابتكار والطموح.

لقد حان الوقت الآن للقيادة بالقدوة نحو مستقبل أنظف وأكثر استدامة ومستقبل منصف من الناحية الاجتماعية. وفي الواقع، أعتقد أن هذا ليس نابعا من واجبنا تجاه التزاماتنا في باريس فحسب، بل الأهم من ذلك تجاه شبابنا وأجيالنا المقبلة.

وعندما نضع خططنا للتعافي الاقتصادي بعد هذه الأزمة، يتعين إعطاء الأولوية للسياسات المراعية للبيئة والصديقة للأسرة وألا ننظر فحسب إلى أرقام النمو الاقتصادي. وبينما نتعافى، لدينا فرصة هائلة لإعادة هيكلة اقتصاداتنا وللقيام بذلك بطريقة مستدامة وسليمة بيئيا.

إن قضايا المساواة البيئية والاجتماعية متشابكة إلى حد كبير. وإصلاح الأمور في هذين المجالين أكبر قضية اقتصادية نواجهها. وعندما نعتني جيدا بكوكبنا ومواردنا ونهيئ الظروف المفضية للرخاء للجميع، حيث تتاح لجميع الناس الفرصة للازدهار وتعظيم إسهاماتهم اجتماعيا واقتصاديا، فإننا، كدول واقتصادات، سنستفيد من ذلك قاطبة.

شكرا لكم وأتمنى لنا جميعا محادثات متبصرة هنا اليوم.

المرفق ٤٨

خطاب السيدة جاسيندا أردرن، رئيسة الوزراء ووزيرة الأمن الوطني والاستخبارات والحد من فقر الأطفال والخدمات الوزارية في نيوزيلندا

أشكركم، سيدي الرئيس، على جمعنا هنا للمشاركة في الدورة الاستثنائية المعنية بالاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) هذا العام، والتجارب المحلية والإجراءات الجماعية. وإذ نجتمع هنا اليوم، فإنني أُقر بالكفاح المستمر ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في جميع أنحاء العالم، وأبعث بأعمق التعازي إلى جميع الذين فقدوا أحباءهم.

وأود في البداية أن أتشاطر ثلاثة جوانب رئيسية من الاستجابة المحلية لنيوزيلندا لهذه الجائحة. وإنني إذ أفعل ذلك، أدرك تماما أن حالتنا كدولة جزرية متقدمة النمو مكنتنا من تنفيذ هذه الاستجابة بنجاح – وهو أمر لن يكون ممكنا بالضرورة في أماكن أخرى. وقد انصب تركيزنا بشكل خاص على الوقاية.

أولا، نفذت نيوزيلندا استراتيجية تهدف إلى القضاء على الجائحة. والاستراتيجية ليست تدبيرا عمليا في مرحلة ما، بل هي نهج مستدام لإبعاد جائحة كوفيد-١٩ والقضاء عليها باستخدام الاختبارات واسعة النطاق، وتتبع الاتّصالات، وتدابير الحجر الصحي.

ثانيا، كانت إدارة حدود نيوزيلندا خطا دفاعيا رئيسيا ضد جائحة كوفيد-١٩. وقد نجح العديد من جيراننا في المحيط الهادئ أيضا في الوقاية من الفيروس ومكافحته عن طريق إغلاق الحدود، وندرك أن الحدود القوية لنيوزيلندا توفر طبقة إضافية من الحماية لمنطقة المحيط الهادئ، بالنظر إلى طريق العبور الذي توفره نيوزيلندا.

ثالثا، اتبعت نيوزيلندا نهجا يقوم على عمل كافة القطاعات في الحكومة. وبينما تساعد استجابتنا المحلية، فإنها ما كانت لتنجح لولا مشاركة كافة الإدارات الحكومية. إن الحفاظ على استمرار الاقتصادات والناس آمنين يتطلبان من الحكومة كلها التكاتف والتعاون في العمل.

وبينما تمكنت نيوزيلندا من السيطرة على الفيروس محليا، فإننا ندرك تماما أنه لن يسلم أحد حتى يتمتع الجميع بالأمان. كما أن الآثار الاقتصادية للفيروس وعالمنا المترابط لا يعرفان حدودا. وتسلط جائحة كوفيد-١٩ الضوء على ترابطنا المطلق. وقد أظهرت الجائحة الدور الحاسم للمنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية. وقد استخدمت نيوزيلندا المشورة التقنية التي حصلنا عليها من منظمة الصحة العالمية ومنتجاتها في استجابتها الخاصة لمكافحة كوفيد-١٩. وشهدنا أيضا الدعم الممتاز الذي قدم إلى جيراننا في المحيط الهادئ.

وبغية منع حدوث حالات طوارئ صحية عالمية في المستقبل، يجب علينا أن ندعم الدور المركزي للمؤسسات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية. ومن خلال دعم مرفق كوفاكس، أظهرت نيوزيلندا أيضاً التزامنا بكفالة حصول المجتمعات المحلية الضعيفة في كل مكان، بما في ذلك في منطقة المحيط الهادئ، على اللقاحات التي تحتاج إليها. ونشجع البلدان الأخرى على دعم تعددية الأطراف في اللقاحات وكفالة التوزيع السلس والعادل والمنصف للقاحات المضادة لمرض فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم. ومع أن اللقاح من شأنه أن يجعل حياتنا آمنة ويعيدها إلى حالتها السوية نوعا ما، فقد يستغرق التعافي من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة سنوات. إن التعاون الدولي الفعال أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. ولكي نستعيد عافيتنا ونعيد البناء بشكل أفضل، يجب أن نتخذ إجراءات عالمية جماعية وملموسة. وفي المحيط الهادئ حيث نعيش ،كانت الآثار الاقتصادية للجائحة مدمرة بشكل خاص. وقد أدى إغلاق الحدود الدولية والتراجع الاقتصادي العالمي إلى تفاقم القيود الاقتصادية القائمة. وتمر العديد من جزر المحيط الهادئ الآن بأزمة اقتصادية. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على البدء في التعافي بكفالة توفير التمويل بشروط ميسرة مناسبة.

ولكي نعيد البناء بشكل أفضل والتعافي من كوفيد-١٩، يجب علينا أيضا أن نعيد التفكير في كيفية تركيز مجتمعاتنا بشكل متزامن في رفاه شعبنا وبيئتنا. إن تهديد تغير المناخ يبدو الآن أكثر واقعية في منطقة المحيط الهادئ من أي منطقة أخرى في العالم، حيث يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر خطرا محدقا. والتنفيذ الكامل لاتفاق باريس أمر بالغ الأهمية، ويجب أن نمنح التزاماتنا تأثيرا عمليا وماليا. وتتيح الأزمة فرصة لإعادة ضبط الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد أكثر اخضرارا. وقد التزمت نيوزيلندا بالتعاون على الصعيد الدولي لتعزيز التجارة في السلع والخدمات الصديقة للبيئة وزيادة الاستثمار في النمو والتنمية المراعيين للبيئة. كما ندعو إلى وقف جميع الإعانات الضارة بالبيئة، بما في ذلك دعم الوقود الأحفوري. هذه بعض أفضل الاستثمارات التي يمكن أن ننفذها لصالح الأجيال القادمة.

ختاما، إن إعادة البناء على نحو أفضل وأقوى يتيحان لنا أيضا الفرصة لإعادة التفكير في كيفية عمل اقتصاداتنا لصالح العديد منها، لا لصالح القلة القليلة فحسب. وكان للجائحة تأثير غير متناسب على أكثر الفئات ضعفا في العالم، النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات والسكان الأصليين والأقليات والمعوقين. وفي نيوزيلندا، سنواصل التركيز على حماية أضعف الفئات في المجتمع. وفي سياق جائحة كوفيد-١٩، يعني ذلك حماية كبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض أخرى تضعف من أجهزتهم المناعية. ويعني أيضاً التركيز بنشاط على التخفيف من أي خطر قد يفضي إلى زيادة تفاقم أوجه عدم المساواة التي تعاني منها شعوب الماوري والمحيط

الهادئ. وعلينا، كشركاء نتشاطر قيما مشتركة، أن نكفل احترام الاستجابة والتعافي وتعزيزهما لحقوق الإنسان واحتياجات الجميع. إن التعاون الدولي الفعال مهم الآن أكثر من أي وقت مضى للاستجابة لكوفيد-١٩ وبناء مستقبل أفضل.

تحياتي لكم جميعا.

المرفق ٤٩

خطاب الجنرال برايوت تشان – أو – تشا، رئيس وزراء مملكة تايلند.

[الأصل باللغة التايلندية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد الرئيس

معالي الأمين العام،

المندوبون الموقرون،

لي عظيم الشرف أن أدلي ببيان في الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الثانية هذا العام، وأن أرحب بمبادرة حركة بلدان عدم الانحياز بعقد الدورة الاستثنائية حتى يتسنى لجميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين تبادل خبراتهم والسعي إلى مزيد من التعاون في مكافحة كوفيد-١٩.

إن ظهور الجوائح العالمية على مدى السنوات العشرين الماضية جعلنا ندرك أن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يتكاتف في تعزيز نظم قوية للأمن الصحي من أجل الاستعداد لحالات الطوارئ في المستقبل. ومن العناصر الأساسية لإعمال ذلك ضرورة حماية الشعب بموجب نظام التغطية الصحية للجميع الذي سيساعد البلدان على التخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية والخسائر الاقتصادية، ويسمح للبلد والشعب بالتعافي بسرعة من الأزمة.

السيد الرئيس،

لقد رحبت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بالفرصة لتشاطر تجربة تايلند في التصدي لكوفيد-١٩ في ختام الدورة المستأنفة الثالثة والسبعين لجمعية الصحة العالمية. وأكدت على أن العوامل الرئيسية التي أسهمت في تحقيق تعافي تايلند ودحرها لجائحة كوفيد-١٩ تكمن في قوة نظامنا الصحي والعاملين في مجال الصحة المتفانين في العمل، فضلا عن التعاون الوثيق من جميع قطاعات مجتمعنا. واليوم، أود أن أستفيض في وجهة نظري بالإشارة إلى الأفكار التالية:

أولا، لا يزال من الأهمية بمكان تعزيز التدابير الوقائية الأساسية ضد كوفيد-١٩ التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، والتي تشمل ارتداء الكمامات وغسل اليدين بشكل متكرر والحفاظ على التباعد البدني، إلى جانب دعم وتشجيع العاملين في المجال الطبي وموظفي الصحة العامة، ولا سيما المتطوعون في مجال الصحة في القرى الذين يشكلون قوة حيوية في مكافحة هذه الجائحة.

ثانيا، أود أن أؤكد أهمية التعاون في مجال البحث والتطوير المتعلق باللقاحات والعلاجات للتصدي لكوفيد-١٩ وكفالة حصول الجميع عليها على قدم المساواة واعتبارها منفعة عامة عالمية،

حتى يتمكن المجتمع العالمي من العودة إلى الحياة اليومية بأمان في وضع طبيعي جديد. وفي هذا الصدد، يسر حكومة تايلند الملكية أن تقوم بدورها وتقدم بالفعل مساهمة مالية إلى منظمة الصحة العالمية لدعم البحوث والتطوير وتوزيع اللقاحات لمكافحة كوفيد-١٩ وضمان وصولها إلى جميع البلدان.

وختاما، أود أن أؤكد على تطبيق التكنولوجيا والابتكار في إدارة المعلومات وتحليل الوضع المحلي لجائحة كوفيد-١٩ وكذلك في خدمة المرضى في المناطق النائية عن طريق التطبيب عن بعد. وقد أطلقت تايلند مشروع نظام الرعاية الصحية من أجل الوضع الطبيعي الجديد في بعض المقاطعات، وستوسع نطاق هذا المشروع بتنفيذه على نطاق البلد في غضون عام ٢٠٢١ من أجل زيادة تعزيز نظامنا الصحي العام والاستجابة بشكل أفضل للأزمات المقبلة.

السيد الرئيس،

تمثل جائحة كوفيد-١٩ تحدياً كبيراً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتايلند على استعداد لدعم جهود الأمم المتحدة في دفع ”عقد العمل“ إلى الأمام وكفالة اتباع نهج متعدد القطاعات لتحقيق جميع الغايات السبعة عشر المتعلقة بالتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الغايات المتصلة بالصحة، من دون ترك أحد يتخلف عن الركب.

وبهذه المناسبة، أود أن أؤكد على أن التزاما بالنظام المتعدد الأطراف وتضامن المجتمع الدولي يشكلان عاملان أساسيان للتغلب على هذه الأزمة بطريقة مستدامة. وفيما يتعلق بتايلند والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقد وضعنا آليات قوية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ من خلال مبادرات مختلفة مثل صندوق الرابطة للاستجابة للجائحة وإطار التعافي الشامل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإنشاء مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للطوارئ الصحية العامة والأمراض الناشئة. وستعزز هذه المبادرات الأمن الصحي، وتدعم التعافي المستدام، وتعزز قدرة المنطقة على الصمود وتعزز مناعتها على المدى الطويل.

وأخيرا، أود، باسم حكومة تايلند الملكية وشعب مملكة تايلند، أن أبعث برسالة تشجيع إلى البلدان التي تواجه موجات جديدة من الجائحة، وأن أعرب لكم جميعا عن أفضل تمنياتي لكم بأن تتمتعوا بصحة جيدة. وأعتقد اعتقادا راسخا بأننا سنتغلب معا على هذه الأزمة الحالية بطريقة حازمة ومستدامة، كما فعلنا خلال الأزمات الأخرى التي مررنا بها من قبل.

شكراً لكم، وطاب مساؤكم

المرفق ٥٠

خطاب السيد عمران خان، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية

معالي رئيس الجمعية العامة، السيد فولكان بوزكير،

معالي الأمين العام الموقر،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة

أود أن أشكر فخامة الرئيس علييف رئيس أذربيجان، رئيس حركة عدم الانحياز على اقتراحه بعقد هذه الدورة الاستثنائية.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أخطر أزمة عالمية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أصاب الفيروس ما يقرب من ٦٥ مليون شخص وقتل للأسف ما يقرب من ١,٥ مليون شخص. ونأمل أنه بمجرد إتاحة اللقاح يجب تقديمه للجميع. لقد تسببت الجائحة في معاناة إنسانية هائلة وأشد انكماش عالمي للاقتصاد منذ الكساد الكبير في الثلاثينات. وتعاني البلدان الأكثر فقرا والفقراء في جميع البلدان أشد معاناة. وسيعود نحو ١٠٠ مليون شخص في البلدان النامية إلى براثن الفقر المدقع مرة أخرى. فقد ضخت البلدان الغنية ١٣ تريليون دولار كحافز مالي لإنعاش اقتصاداتها. على الجانب الآخر لا تملك البلدان النامية الموارد اللازمة لتحمل مثل هذا الحافز الاقتصادي الهائل. فهي تكافح من أجل توفير حتى جزء صغير من المبلغ الذي تحتاجه من ٢ إلى ٣ تريليون دولار للتعافي من الجائحة.

في باكستان، كانت لدينا سياسة ناجحة تتمثل في الإغلاق الذكي. ولم تهدف جهودنا إلى إنقاذ الناس من الفيروس فحسب، بل أيضا إلى الحيلولة دون موتهم جوعا. وقدمنا حزمة إغاثة تبلغ حوالي ٨ بلايين دولار، أي ما يقرب من ٣ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي لدعم الفقراء ومنع الاقتصاد من الانهيار في نفس الوقت. وكما قلت، لقد نجحت استراتيجيتنا حتى الآن، ولكننا نواجه الآن موجة ثانية أكثر شراسة للفيروس. نواجه حاليا التحدي المتمثل في الحفاظ على نمونا الاقتصادي وتنشيطه، وكذلك التعامل مع العدد المتزايد من حالات المرضى الذين يشغلون أسرّة مستشفياتنا. ونصحت المديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي البلدان بأن تنفق القدر المطلوب لتنشيط النمو، ولكن باكستان، شأنها شأن العديد من البلدان النامية، ملتزمة في إطار برنامج صندوق النقد الدولي بخفض العجز في الميزانية. وأنا على يقين من أن بلدانا نامية أخرى في موقفنا تواجه معضلة مماثلة. كيف يمكننا تحفيز الاقتصاد، وفي الوقت نفسه، خفض العجز في ميزانيتنا؟

والسبيل الوحيد الذي يتيح لنا هامش التصرف في المجال المالي للحفاظ على النمو وتنشيطه هو من خلال الحصول على سيولة إضافية. ولذلك، دعوت في أوائل نيسان/أبريل إلى مبادرة عالمية لتخفيف عبء الديون. ونحن ممتنون لتعليق الديون الذي أعلنت عنه مجموعة العشرين في أيار/مايو وتمديدها لاحقا حتى حزيران/يونيه ٢٠٢١.

كما نقدر تسهيلات الإقراض السريع التي يفعلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لكن المبالغ التي تم توفيرها حتى الآن لا تقترب حتى من احتياجات البلدان النامية للتعافي من تأثير الجائحة. وعلى حد علمي، فإن خمسة بلدان نامية قد تخلفت بالفعل عن سداد ديونها، ويبدو أن بلدانا أخرى على وشك أن تحذو حذوها. وهناك عدة دول تواجه مدفوعات ديون كبيرة وما يتزامن معها من خسائر في الإيرادات على شفا الانهيار الاقتصادي. وهناك تقرير يبعث على القلق من برنامج الأغذية العالمي عن احتمال حدوث مجاعات في بعض أجزاء العالم. وقد حددت المناقشات المتعلقة بالتمويل الإنمائي التي بدأها الأمين العام ورئيسا وزراء كندا وجامايكا مئات الخيارات لتقديم الدعم المالي للبلدان النامية. ونأمل أن تتوج العملية ببعض الإجراءات الملموسة قريبا. وهناك حاجة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، وبناء آلية شاملة ومنصفة لإدارة الديون، وإقامة نظام تجاري ديمقراطي يركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإقامة نظام ضريبي دولي عادل.

وإذا ما أريد تجنب الانهيار الاقتصادي في عدد من البلدان النامية بسبب جائحة كوفيد-١٩، يجب على المجتمع الدولي أن يحدد وينفذ بعض الإجراءات الرئيسية ذات الأولوية.

وأود أن أقترح خطة من عشر نقاط للعمل العاجل: أولا، تعليق الديون حتى إنتهاء انتشار الجائحة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والأكثر معاناة؛ ثانيا، إلغاء ديون أقل البلدان نموا؛ ثالثاً، إعادة هيكلة ديون القطاع العام للبلدان النامية الأخرى في إطار متفق عليه وشامل ومتعدد الأطراف؛ رابعا، التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة البالغة ٥٠٠ مليار دولار؛ خامسا، توسيع نطاق التمويل بشروط تفضيلية للبلدان المنخفضة الدخل من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ سادسا، إنشاء مرفق جديد للسيولة والاستدامة، يقدم قروضا قصيرة الأجل بتكلفة منخفضة؛ سابعا، الوفاء بالالتزامات الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة؛ ثامناً، حشد الاستثمارات السنوية المطلوبة في الهياكل الأساسية المستدامة والبالغة ١,٥ تريليون دولار؛ تاسعاً، تحقيق الهدف المتفق عليه المتمثل في حشد ١٠٠ مليار دولار سنوياً للعمل المناخي في البلدان النامية؛ وأخيراً، اتخاذ إجراءات فورية لوقف التدفقات المالية غير المشروعة الهائلة من البلدان النامية إلى البلدان الغنية والملاذات الضريبية الخارجية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون هناك رد فوري للأصول التي سرقها السياسيون والمجرمون الفاسدون إلى تلك البلدان. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن هذا الإجراء الواحد سيعود بالفائدة على البلدان الفقيرة أكثر من جميع التدابير الأخرى مجتمعة.

أصحاب السعادة،

يتفق الجميع على ضرورة وجود استجابة جماعية للتعافي من أزمة جائحة كوفيد-١٩ وفي الوقت نفسه تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الغايات التي حددها اتفاق باريس.

أصحاب السعادة،

إن مفهوم الأمن الجماعي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة يشمل الأمن الاقتصادي الجماعي. وبدون الأمن الاقتصادي، ستستمر المنازعات والنزاعات وستنتشر في جميع أنحاء العالم. وعلينا، مسترشدين بمبادئ الميثاق، أن نعمل جميعا بصورة جماعية من أجل إقامة نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي شامل ومستقر ومستدام.

وشكرا لكم.

المرفق ٥١

خطاب السيدة إرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج

الأمين العام غوتيريش،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

جئت اليوم أحمل رسالتين. أولا، يجب أن نعالج الأزمة الجارية وأن نوقف انتشار الجائحة في أقرب وقت ممكن. إننا نواجه ما قد يكون أحلك لحظات جائحة كوفيد-١٩. فقد تجاوز عدد الوفيات ١,٣ مليون شخص. وكان على ملايين الأطفال أن يظلوا بعيدا عن مدارسهم. وهناك عمليات إغلاق جديدة. ويواجه الاقتصاد العالمي خسارة تزيد على ٥٠٠ مليار دولار شهريا. فالبطالة والمعاناة الإنسانية والعاملون الصحيون المصابون باليأس وانهيار النظم الاجتماعية تنتشر في كل مكان. ولكن ثمة بصيص من الأمل.

الأنباء عن اللقاحات الفعالة تمنحنا الأمل. وقد أثلج صدرنا التزام البلدان والمجتمع المدني والقطاع بالسعي إلى إيجاد حلول فعالة. ولكن من أجل وضع حد للجائحة فعليا، هذا هو الوقت المناسب لتعزيز جهودنا. إننا نحتاج إلى المزيد من اللقاحات. ونحتاج إلى المزيد من معدات التشخيص والعلاجات، ونحتاج إلى تأمين الوصول العادل والعالمي إلى التوزيع الفعال للقاحات في الميدان.

ومن أجل الوصول إلى الفئات الأضعف، ينبغي أيضا تعزيز حلقات الوصل للنظم الصحية. ونحتاج إلى زيادة الدعم للرعاية الصحية الشاملة لتقديم خدمات صحية فعالة – بما في ذلك الأدوات لمكافحة كوفيد-١٩، مثل اللقاحات.

لقد أنشئت مبادرة التعجيل بإتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-١٩ لتحقيق ذلك تحديدا. إن النرويج فخورة بالمشاركة في رئاسة هذه المبادرة، ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالاضطلاع بدورنا. ونخطط لتخصيص ٢٢٣ مليون دولار أخرى في عام ٢٠٢٠، ليبلغ إجمالي مساهمتنا في الجهود العالمية حتى الآن أكثر من ٥٠٠ مليون دولار. ويتعين على المزيد من البلدان أن تبادر بالمساهمة بنصيبها.

إن حدث اليوم يكتسي أهمية لسببين. يجب أن نتوصل إلى فهم مشترك للواقع الذي نواجهه. ويجب أن ندرك إمكانية دحر الجائحة إذا عملنا معا. لقد كان التزامنا بالتعاون الدولي دائما مصدرا لقوتنا واستراتيجيتنا في مكافحة الجائحة. ولا توجد بدائل أخرى سوى مواصلة هذا التعاون.

رسالتي الثانية هي أنه يجب علينا أن نعمل للحيلولة دون وقوع كوارث في المستقبل. وبغض النظر عن سرعتنا في دحر كوفيد-١٩، يجب أن نجهز أنفسنا بأدوات أفضل لمنع الجوائح والكوارث العالمية في المستقبل والتصدي الفعال لها. ويجب على القادة وأصحاب المصلحة أن يتكاتفوا لكي يضعوا معا مخططا عاما، يتم فيه تحديد وإقرار المسؤوليات والعمل المستقبلي بوضوح. ويجب أن يستند ذلك المخطط إلى الالتزامات العالمية القائمة والمعززة لمنع وقوع مثل هذه الكوارث. بعبارة أخرى، يجب أن نعزز سبل دفاعنا المشتركة.

إنني أؤيد الأمين العام والدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عالمي لتناول هذا الأمر. يجب أن نستثمر في المستقبل بجعل جميع المجتمعات أكثر قوة. ويجب علينا إعادة البناء على نحو أفضل لتحقيق التنمية المستدامة بحق، بما في ذلك توفير حياة أكثر سعادة وصحة للجميع.

وشكرا لكم.

المرفق ٥٢

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

السيد الرئيس، معالي الأمين العام، أصحاب السعادة.

السلام عليكم وطاب مساؤكم.

أشكر الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز أذربيجان والأمين العام للأمم المتحدة على عقد هذه الدورة الاستثنائية للتصدي لجائحة كوفيد-١٩. تكتسي هذه الدورة أهمية قصوى، حيث لا يزال العالم يمر بوقت عصيب في مواجهة الفيروس الفتاك والتعامل مع عواقبه.

السيد الرئيس،

إن لجائحة كوفيد-١٩ أثرا مدمرا على النظم الصحية والاقتصادات في جميع أنحاء العالم. على الصعيد العالمي، قضى بالفعل أكثر من ١,٤ مليون شخص، ويموت يوميا مئات آخرون. لقد جعلت الجائحة الكثير من الناس أفقر بينما ينزلق آخرون كثيرون مرة أخرى في براثن الفقر. إن سوء التغذية والتمييز وتزايد أوجه عدم المساواة تعصف بالدول، كما أن النظام التعليمي قد تعطل. وتسببت الجائحة في تراجع حاد في التجارة والسياحة مما أضر بسبل عيش الناس. لكن الجائحة منحتنا فرصة للتصدي الموحد من أجل حماية حياة الناس وسبل عيشهم، والتعلم من الأزمة لإعادة البناء بشكل أفضل. وللأسف لم تنته بعد معركتنا ضد كوفيد-١٩. فبلدان كثيرة تواجه موجة ثانية أو ثالثة.

السيد الرئيس،

تضررت بنغلاديش بشدة جراء الجائحة. فقد أثرت تأثيرا كبيرا على اقتصادنا، وعلى حياتنا وسبل عيشنا، وعلى مجتمعاتنا المهاجرة، وعرّضت للخطر مكاسبنا الإنمائية التي حققناها بشق الأنفس. لكننا تدخلنا بشكل سريع وفعال، واتخذنا إجراءات جريئة لحماية اقتصادنا وشعبنا من تداعيات الجائحة. وقد أعلنت حكومة بلادي عن حزم تحفيز بقيمة ١٤,١٤ بليون دولار، وهو ما يعادل ٤,٣ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، وذلك للحد من تأثير الجائحة على مؤسساتنا التجارية والعمالة والإنتاجية. ووسعنا نطاق تغطية شبكة الأمان الاجتماعي، حيث نقدم المساعدة لأكثر من ٢٥ مليون شخص منذ اكتشاف الفيروس في أوائل آذار/مارس. وقد اتُخذت تدابير واسعة النطاق لاحتواء الموجة الثانية من الجائحة.

السيد الرئيس،

لكن هناك ضرورة إلى إيلاء اهتمام عاجل وتقديم المزيد من التعاون في بعض المجالات ذات الأولوية.

أولا، نحن بحاجة إلى كفالة الحصول على لقاحات جيدة النوعية على نحو شامل ومنصف وفي الوقت المناسب وبتكلفة معقولة. وقد أقرت خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بالدور الأساسي للتغطية الصحية الشاملة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مسترشدة بمبدأ الإنصاف. وبنفس الروح، عندما يتعلق الأمر بالحصول على اللقاحات، ينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب. فهذا من شأنه أن يساعدنا على دحر الجائحة، وإنقاذ الأرواح، والتعجيل بتعافينا الاقتصادي.

ثانياً، يجب على العالم أن يتعامل مع لقاح كوفيد-١٩ باعتباره منفعة عامة عالمية. ويمكن للمبادرة التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية لإتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-١٩ ومرفق كوفاكس أن يؤديا دورا بالغ الأهمية في هذا الصدد. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تلتزم بنقل التكنولوجيا من أجل التصنيع المحلي للقاحات في البلدان النامية باستخدام التنازل عن حقوق الملكية الفكرية بموجب الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. إن لدى بنغلاديش القدرة على تصنيع اللقاحات وهي مستعدة لإنتاجها إذا ما أتيحت لها الفرصة.

ثالثا، يجب إدراك التحديات التي تواجهها البلدان النامية في سياق جائحة كوفيد-١٩ على وجه التحديد، بما في ذلك المساعدة المالية. ويجب على الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني إلى جانب الحكومات الوطنية أن تقوم بدورها وأن تتعاون بنشاط مع بعضها البعض لمكافحة جائحة كوفيد-١٩.

السيد الرئيس،

لا يمكن السيطرة على جائحة كوفيد-١٩ في بلد ما إذا لم نسيطر عليها في كل مكان. لنتعهد أيضاً مجدداً بإنجاز خطة ٢٠٣٠ من أجل عالم مستدام تكون فيه أجيالنا القادمة قادرة على التصدي لجوائح المستقبل. وآمل أن تؤدي هذه الدورة إلى حفز العمل الجماعي والتضامن العالمي والتعاون المتعدد الأطراف للتصدي لجائحة كوفيد-١٩. وبنغلاديش على استعداد للعمل مع الجميع في هذا الجهد العالمي.

أشكركم جميعا.

المرفق ٥٣

خطاب السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمة العامة في سانت لوسيا

السيد الرئيس،

رؤساء الدول والحكومات الموقرين،

الزملاء،

السيدات والسادة،

ترحب سانت لوسيا بفرصة مخاطبة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جائحة مرض فيروس كورونا التي لا تزال تحصد الأرواح بلا هوادة في كافة بلداننا تقريبا، وتتسبب في الموت والمرض والمشقة على نطاق لم يشهده أحد منا على الإطلاق. وقد ثبت عدم صحة الاعتقاد الذي كان سائدا في بداية العام حين ظهرت الجائحة بأنها كانت ستنتهي في غضون أشهر.

السيد الرئيس، عندما ألقيت كلمة في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين التاريخية لإنشاء الأمم المتحدة، أوضحت، كما فعل العديد من الزملاء الآخرين، أن الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ تتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة، لا سيما لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت لوسيا التي يبدو أنها تعاني دائما أشد المعاناة من كل ظاهرة سلبية جديدة تنشأ.

في وقتنا الحالي، سيدي الرئيس، لا تواجه الدول الصغيرة آثار الجائحة فحسب، بل أيضا الآثار المدمرة المستمرة والمتواصلة لتغير المناخ. نحن بحاجة إلى أن يواكب المجتمع الدولي ومؤسساته الواقع الفعلي الذي تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يتكيف مع هذا الواقع. نحن بلدان ضعيفة نتابع مساراتنا الإنمائية في عالم بالغ الصعوبة. إننا نحقق مكاسب صغيرة طوال الوقت، ولكن سرعان ما تُمحى هذه المكاسب عندما نتعرض لكارثة. حين ظهرت جائحة كوفيد-١٩ كانت سانت لوسيا على درب التعافي. ففي السنوات الأربع الماضية قمنا بإعادة تحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدل البطالة وحققنا نسبة ٥٩ في المائة من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفجأة، وبدون خطأ اقترفناه، ذهبت كل هذه المكاسب أدراج الرياح. ولتزداد الأمور سوءا، يتعين علينا الآن أن نجد الأموال اللازمة لتمويل مكافحة جائحة كوفيد-١٩ التي ستكون لها عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة على جميع البلدان. وبالنسبة لعام ٢٠٢٠، كانت لدينا إيرادات أقل، وأدت زيادة النفقات وسداد الديون الكبيرة إلى التأثير على تدفقاتنا النقدية بشكل كبير.

وما زلنا نشعر بالامتنان للحكومات الصديقة التي هبت لمساعدتنا ونخص بالشكر حكومات وشعوب تايوان وكوبا وفرنسا والاتحاد الأوروبي على الوقوف بجانبنا في وقت حاجتنا. وكجزر صغيرة، ما زلنا نفتخر بقدرتنا على الصمود لأنها من الصفات التي تمنحنا الشجاعة لمواصلة النضال.

سيدي الرئيس، ما زلنا أيضا نحدّد مواطن ضعفنا المختلفة ونوضح احتياجاتنا، لكنها لا تزال محادثة من جانب واحد. فقبل بضعة أسابيع فقط وخلال الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن، أوضحنا مرة أخرى أنه: بسبب نقاط الضعف هذه وما يترتب على ذلك من ديون كارثية، فإن بلدان منطقة البحر الكاريبي تحتاج الآن إلى تمويل بشروط ميسرة ومساعدة لا ترتهن بالحفاظ على نسبة الدين المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي وقدرها ٦٠ في المئة أو تحقيقها.

ولتحقيق المستوى المنشود من التحول اللازم للارتقاء بشكل كبير باقتصاداتنا إلى المستوى التالي، من المهم أن تتاح للدول الصغيرة فرصة اتباع سياسة إنمائية سليمة، مع إيلاء الاعتبار الواجب أيضا للضعف المتأصل أمام تغير المناخ الذي تتسم به دول منطقة البحر الكاريبي. ومن الواضح أنه بينما يؤثر تغير المناخ على البلدان بدرجات متفاوتة، فإنه يشكل تهديدا وجوديا لحياة الكثيرين من مواطنينا وسبل عيشهم. وعلى هذا الأساس، ينبغي إيلاء اعتبارات خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار تمويل التنمية.

ونظرا لأهمية الخدمات المالية والمصرفية الدولية بالنسبة للنمو الاقتصادي والاستثمار، يلزم إجراء استعراض للمتطلبات القائمة لعلاقات المراسلة المصرفية. ويتعين على القادة العالميين أن يتخذوا نهجاً استباقياً في معالجة أثر انخفاض فرص الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية والأسواق على الصعيد الدولي بسبب جهود الحد من المخاطر.

وينبغي النظر إلى بلداننا على أنها شريكة، لأننا لا نتوقع أن نكون المستفيدين من فرص لا يحق لنا الحصول عليها. ومن ثم، فقد وجهنا نداء قويا إلى المؤسسات المالية الدولية لتيسير التعاون على أعلى المستويات بينما نحاول جميعا التخفيف من حدة الأزمة الحالية.

سيدي الرئيس، ليس في نيتي اليوم أن أتسبب في ضجركم بسماع نفس الأسطوانة القديمة التي سمعناها جميعاً كثيرا في الماضي. لقد دأبت سانت لوسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية على النهوض بقضيتنا من أجل تغيير الطريقة التي ينظر بها المجتمع الدولي ومؤسساته إلينا ويعاملنا بها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر الجميع بأنه لكي يحقق العالم كامل إمكاناته، يجب تعزيز الحلقة الأضعف.

وإن لم تفعلوا ذلك من أجلنا، فافعلوه لأنفسكم.

وأتطلع إلى مناقشاتنا. وشكرا لكم.

المرفق ٥٤

خطاب السيد ألكسندر دي كرو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

إن هذه هي أوقات عصيبة ومضطربة.

وقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ نقاط ضعفنا الأساسية.

ضعفنا كأفراد.

وفجأة، وجدنا أنفسنا مقيدين في التواصل مع الأصدقاء والعائلة.

ولكن أيضا ضعفنا كمجتمع عالمي.

والخطر الأكبر الآن هو أن نسمح لهذه الجائحة بأن تفرق بيننا.

أن نسمح بتحويل هذه الأزمة الصحية إلى قضية جيوسياسية؛ إلى معركة بين الدول، إلى سباق نحو القاع.

في حين أن الشيء الوحيد الذي سينقذنا هو التعاون الدولي.

وسيكون هناك ضوء في نهاية النفق إذا عملنا معا.

لأنه على الرغم من كل الأزمات في العقود الأخيرة، وعلى الرغم من صعود النزعة القومية، يجب أن نعترف بأن تعددية الأطراف صمدت بحزم.

وبفضل منظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك الاتحاد الأوروبي، تم إحراز تقدم حقيقي وإيجاد حلول حقيقية.

وعلى سبيل المثال، من خلال وضع استراتيجية مشتركة لتطوير اللقاحات.

وبفضل الاستثمارات المشتركة ومخططات المشتريات المشتركة، سيتاح لنا قريبا الحصول على لقاحات مختلفة. لقاحات آمنة ولفعالة. وإذا حالفنا الحظ، سيحصل أول العاملين في مجال الرعاية الصحية على اللقاح قبل نهاية العام.

وهذا ليس إنجازا لبلد واحد أو لرجل واحد أو حكومة واحدة أو شركة واحدة. بل إنه إنجاز تحقق بفضل التعاون الدولي والجهود المشتركة وتجاوز الحدود والأسواق الوطنية.

ولهذا السبب، تريد بلجيكا إتاحة إمكانية الحصول مجانا وبشكل منصف على هذه اللقاحات لجميع البلدان.

إن هذه الجائحة أكبر من مجرد أزمة صحية.

فكوفيد-١٩ له أيضا تأثير اجتماعي واقتصادي هائل.

إنه يفاقم المشاكل القائمة مثل عدم المساواة في الدخل.

كما أنه يعرض الحقوق الأساسية لضغوط، وخاصة تلك التي كانت بالفعل في وضع سيئ قبل الأزمة.

وفي هذا المجال أيضا، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية مشتركة.

ويجب أن تصبح أزمة كوفيد-١٩ الفرصة لصياغة اقتصاد جديد.

ليس مجرد اقتصاد رقمي أكثر استدامة من الاقتصاد القديم.

بل اقتصاد من شأنه أن يكون أكثر عدلا أيضا.

وأكثر شمولا.

مجتمع من شأنه أن يمنح الفتيات والنساء فرصة أفضل للحصول على الرعاية الصحية وأن يحسن إمكانية الوصول إلى سوق العمل وائتمانات الاستثمار ومباشرة الأعمال الحرة.

ولأن الاستقلال الاقتصادي أيضا ضمان لمواطنين أقوى وأصوات أقوى في النقاش السياسي. لذا، دعونا لا نكتفي بمجرد التغلب هذه الجائحة معاً، ولكن فلنستغلها لتعزيز ديمقراطياتنا وتهيئة حيز مدني أكثر شمولاً.

حيز مدني يوفر مجالا للجميع، بغض النظر عن لون البشرة أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الديانة.

أصحاب السعادة،

تتيح لنا هذه الدورة الاستثنائية الفرصة لبداية جديدة.

وعلى الرغم من التفاؤل الحذر بشأن اللقاحات، لا تزال التحديات العالمية هائلة.

ولكن علينا أن نتذكر شيئا واحدا: إننا جميعا في قارب واحد.

ومعاً، يمكننا التغلب وسنتغلب على كل التحديات التي نواجهها في طريقنا.

وبلجيكا على استعداد للقيام بدورها.

وشكرا لكم.

المرفق ٥٥

خطاب السيد برافِـند كومار جوغنوث، رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والداخلية والاتصالات الخارجية، الوزير المكلف بجزيرة رودريغس، والجزر النائية، والسلامة الإقليمية في جمهورية موريشيوس

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

أشيد بهذه الفرصة التي أتاحتها هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة للأعضاء لتبادل أفضل الممارسات في مكافحة كوفيد-١٩ واستكشاف سبل التعاون من أجل التعافي الاجتماعي والاقتصادي واستكشاف الطريق صوب تطوير لقاح عالمي.

وقد نجحت موريشيوس حتى الآن في إدارة جائحة كوفيد-١٩. واتخذت عددا من التدابير الوقائية المبكرة بمجرد أن اتضح أن الجائحة تتخذ أبعادا مفرطة، وذلك بتبصر في إدارة الأزمة.

ومع رفع مستوى الفحص الصحي في موانئ الدخول وتعزيز المراقبة من قبل السلطات الصحية، جنبا إلى جنب مع أفرقة الاستجابة السريعة لنقل الحالات المشتبه بها إلى مرفق صحي مخصص، تمكنا من رصد دخول الفيروس إلى بلدنا.

وما أن سجلت موريشيوس أول حالات إصابة مؤكدة بكوفيد-١٩ في ١٨ آذار/مارس ٢٠٢٠، فرضنا عزلا على الصعيد الوطني وبدأنا تتبع المخالطين في جميع أنحاء الجزيرة من أجل الكشف عن مدى انتقال العدوى داخل المجتمعات المحلية.

وظلت جميع مؤسسات الصحة العامة لدينا جاهزة ومستعدة خلال ذروة انتقال العدوى، عندما كان لدينا حوالي ٣٢٠ حالة.

كما قمنا بإنشاء عيادات لإجراء اختبارات للكشف عن كوفيد-١٩ للحالات المشتبه بها في جميع المستشفيات الإقليمية الخمسة في الجزيرة.

وعلى الجانب التنظيمي، أصدرت موريشيوس تشريعا جديدا يتعلق بالارتداء الإلزامي لأقنعة الوجه في جميع الأماكن العامة وتدابير التباعد الاجتماعي.

كما تم تكثيف حملات التوعية العامة.

في الواقع، استغرق الأمر من بلدنا أقل من خمسة أسابيع لكسر حلقة العدوى على المستوى المحلي.

واستؤنفت أنشطة الوضع العادي الجديد في موريشيوس في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ بينما يُعاد فتح مجالنا الجوي تدريجيا أمام الرحلات الجوية المقررة اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر. ويجب على جميع الركاب القادمين الالتزام بالبروتوكولات الصحية الصارمة مثل الحجر الصحى لمدة ١٤ يوما عند وصولهم واختبار PCR المنتظم قبل السماح لهم بالانضمام إلى المجتمع المحلي.

ونظام الحجر الصحي يسمح لنا بتعقب جميع حالات كوفيد-١٩ التي جاءت من الخارج والحفاظ على سلامة المجتمع المحلي.

وأود أن أشكر منظمة الصحة العالمية على ما تواصل تقديمه لنا من دعم ومشورة. كما أعرب عن امتناننا للبلدان العديدة التي قدمت أجهزة ومعدات وقائية إلى موريشيوس.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تواجه موريشيوس انكماشا بنسبة ١٢-١٤ في المائة نتيجة لإغلاق الحدود وعملية الإغلاق الكامل لمدة ٣ أشهر. وفي حين وضعت الحكومة خطة للمساعدة في الأجور لحماية الوظائف في القطاع الخاص، فإن العواقب التي طال أمدها للتدابير المتخذة من المرجح أن تؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصادنا. ومن هنا، تقوم حاجة ماسة إلى المساعدة العالمية من حيث تخفيف عبء خدمة الديون وإلغاء الديون إلى جانب تدابير أخرى للدعم المالي وزيادة الحيز المالي للسماح لبلدان مثل موريشيوس بأن تظل على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونرحب بإعلان العديد من الشركات المشاركة في الأبحاث عن اللقاح المضاد لكوفيد-١٩. ومع دخولها خط الإنتاج، من المهم أن تصبح متاحة ويمكن الوصول إليها من جانب جميع البلدان.

لقد علمتنا هذه الجائحة درسا هاما. أن ما من بلد بمنأى عن الخطر وما من بلد بوسعه التصدي للجائحة بمفرده. وهناك حاجة مطلقة إلى أن نعمل معا، ونتبادل المعلومات ونتخذ قرارات جماعية، لا للقضاء عليها فحسب، بل وللاستعداد لمواجهة أي جائحة جديدة. فلنتعهد بذلك.

وشكراً لحسن إصغائكم.

المرفق ٥٦

خطاب السيدة ميتي فريدريكسن، رئيسة وزراء الدانمرك

السيد الرئيس،

المندوبون الأعزاء،

إذ يوشك عام ٢٠٢٠ على الانتهاء، ما زلنا في خضم جائحة عالمية تهدد حياة أضعف الناس والطريقة التي نعيش بها. إننا جميعا نواجه انتكاسة في الاقتصاد العالمي. ونرى زيادة الضغوط على حقوق الإنسان وكذلك على الحريات الأساسية، ليس أقلها بالنسبة للنساء والفتيات. ويأتي هذا على رأس التحديات التي تواجهنا بالفعل – لا سيما تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وعدم المساواة بين مجتمعاتنا وداخلها.

السيد الرئيس،

يجب أن نتكاتف في هذه اللحظة الحالكة لنضيء الأمل للتعاون وتعددية الأطراف وللتضامن الإنساني. والدانمرك مستعدة بالفعل للقيام بدورها. ونحن ملتزمون بمنظمة الصحية العالمية تتمتع بقوة أكبر وبإصلاح. ويجب علينا أن نحسن تأهبنا العالمي للتصدي للجائحة والإنذار المبكر وقدرة النظام الصحي على الصمود. ولذلك تعتزم الدانمرك مضاعفة تمويلنا الأساسي لمنظمة الصحة العالمية. ونؤمن بالتضامن الدولي وبواجبنا المشترك بحماية أشد الفئات ضعفا.

ومنذ وقت مبكر، كانت الدانمرك في المقدمة عندما يتعلق الأمر بتمويل البلدان الأكثر احتياجا. واليوم ونحن نتطلع جميعاً الآن إلى الحصول على لقاح، فإن اهتمامنا ينصب على كيفية ضمان المساواة في الوصول العالمي إلى اللقاحات والعلاجات المأمونة والميسورة التكلفة. وظلت حقوق الإنسان أساسنا، وتؤيد الدانمرك الأمين العام في دعوته إلى العمل بشأن حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إننا نصر على استخدام الجائحة كفرصة لتحديد المستقبل الذي نصبو إليه. ويجب علينا إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر اخضرارا، وأن ننشئ اقتصادا أخضر جديدا يمكنه التصدي لأزمة المناخ، وتهيئة فرص عمل جديدة، وحياة أفضل وأكثر صحة، وبطبيعة الحال، مجتمعات أقوى. ولا نعتقد أننا بحاجة إلى خطط جديدة. تبين أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس الطريق إلى عالم أكثر استدامة وسلاما وشمولا. وما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية والمزيد من الطموحات وتعاون أفضل والإجراءات الملموسة.

السيد الرئيس،

لقد كانت الأمم المتحدة على مدى ٧٥ عاماً مهمة جداً بالنسبة لنا جميعاً، ولكن لا يمكننا أن نكتفي بالماضي. وعلينا أن نكفل أن الأمم المتحدة هي المكان الذي نجتمع فيه من أجل حل التحديات العالمية لأننا نكون أفضل وأقوى عندما نتعاون. ويجب أن نتعاون للتغلب على هذه الجائحة.

وشكرا لكم.

المرفق ٥٧

خطاب السيدة سانا مارين، رئيسة وزراء جمهورية فنلندا

السيد الأمين العام، السيد الرئيس، أصحاب السعادة،

لدينا السبل لوقف الجائحة العالمية. كم من الوقت ستستمر الجائحة وكيف سنتعافى يعتمد على ما نتخذه من إجراءات الآن. ومن مسؤوليتنا أن نظهر القيادة السياسية. ومن الممكن الموازنة بين الحاجة إلى حماية الصحة وتأثير تدابيرنا على المجتمع والاقتصاد.

ويجب أن نتعاون لأن هذه هي الطريقة الوحيدة للقضاء على الجائحة. نحن بحاجة إلى استجابة منسقة ومتسقة ومتوافقة من جانب الأمم المتحدة على كل المستويات. وتحتاج منظمة الصحة العالمية إلى القدرات والموارد اللازمة لقيادة جهودنا العالمية.

إن الدعوة إلى التعاون الدولي القوي تنطبق أيضاً على اللقاحات – يجب علينا أن نضمن توافرها عالمياً. فلن يَسلَم أحد حتى يَسلَم الجميع.

كما أن التضامن العالمي مطلوب. وتنتشر حالة التراجع الاقتصادي على نطاق لم يسبق له مثيل. والبلدان النامية هي الأكثر تضررا. ويجب علينا السعي إلى إيجاد حلول تعالج أوجه عدم المساواة. ومن الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى الوفاء بمبدأ خطة عام ٢٠٣٠: وهو عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

وسيكون التعافي الأخضر والشامل والمستدام والتحول الرقمي من العوامل الأساسية لاستعادة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحتاج أيضا إلى التركيز على الوقاية الفعالة والشاملة من الجوائح. وبدون الوقاية، لن تكون جائحة كوفيد-١٩ سوى الفصل الافتتاحي لمزيد من الجوائح المقبلة.

وقد كشفت أزمة كوفيد-١٩ أهمية الاستثمار في الأمن الصحي العالمي والإدارة الهيكلية للمخاطر والنظم الصحية القادرة على الصمود والتأهب من أجل حماية صحة الناس. والأمر ببساطة منطقي اقتصادياً.

إننا نعلم ما يجب علينا القيام به – وقف تغير المناخ وعكس اتجاه التدهور البيئي ووقف فقدان التنوع البيولوجي. والأمر يتعلق بتبني نهج الصحة الواحدة. إن بيئتنا الطبيعية تتفاعل مع صحتنا. وقد كان هذا درساً تعلمناه من هذه الجائحة.

وتأتي الاستجابة الفعالة من خلال نهج شامل يشمل المجتمع بأسره. ومن المهم العمل مع المجتمعات المحلية والعمل مع العلماء والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن بناء ثقة الناس في السلطات العامة والعلم أمر أساسي. ومن العناصر الهامة للثقة الحصول على معلومات موثوقة ووقائعية. هذا أفضل أسلحتنا لمكافحة المعلومات المضللة. ويجعلنا الانفتاح والمشاركة العامة وصنع القرار الديمقراطي أكثر قدرة على الصمود.

هذه الجائحة تؤثر على كل مجال من مجالات الحياة. وتؤثر على النساء والفتيات تحديدا. وأثرها الاقتصادي صعب على القطاعات التي تشكل فيها المرأة أغلبية القوة العاملة. وقد تضرر بشدة توافر الخدمات والمنتجات اللازمة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. فالعنف الجنساني آخذ في الازدياد. ويجب أن يكون نهجنا مستجيبا للاعتبارات الجنسانية. ولم تتحقق المساواة بين الجنسين في أي مكان حتى الآن، ولكن ينبغي ألا نسمح للفيروس بأن يزيد من صعوبة جهودنا.

إن المرونة والتعاون مطلوبان منا الآن، ولكي ننجح نحتاج إلى تركيز متجدد على أهداف التنمية المستدامة – على المساواة، وبناء الثقة، والتعاون.

وشكرا لكم.

المرفق ٥٨

خطاب السيدة أنجيلا ميركل، مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية

[الأصل بالألمانية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الفخامة

إن جائحة مرض فيروس كورونا امتحان استثنائي للبشرية. إنها تلقي عبئا كبيرا على نظم الرعاية الصحية في جميع البلدان. فقد أودت وما زالت تحصد أرواح الكثيرين في جميع أنحاء العالم، وهي تفاقم حدة الفقر والجوع وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. ومن الواضح تماما أن هذه الأزمة العالمية والمتعددة الأوجه لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال العمل العالمي. ولذلك، أرحب بهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتؤكد الجائحة أيضا أهمية منظمة الصحة العالمية، وهي مؤسسة تحتاج إلى تعزيز. ويجب أن تكون في وضع أفضل للتصدي للتهديدات الصحية الدولية. وهذا ما كانت ألمانيا تروج له أثناء رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي، وكذلك في مجموعة السبعة ومجموعة العشرين. ولكن على الرغم من كل الصعوبات التي ووجهت هذا العام في سياق الجائحة، هناك ضوء في نهاية النفق.

ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى مبادرة التعجيل بإتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-١٩. وبفضل هذا التعاون، هناك منبر عالمي لتطوير وتوزيع الاختبارات والعلاجات واللقاحات تحت تصرفنا. ومع ذلك، يحتاج هذا المنبر إلى دعم مالي إضافي حتى يكون له تأثير أكبر. والاستثمار في هذا المنبر مجد. وقد أصبح هذا الأمر واضحاً بشكل خاص إذا نظرنا إلى إحدى ركائز المبادرة والمتمثلة في تطوير لقاح.

وقد أحرز تقدم مؤخرا على هذه الجبهة، مما يمنحنا سببا للأمل. لكن يجب ألا ننسى أبدا أن الجائحة لا يمكن أن تهزم حقا – ونقضي عليها تماما – إلا بحصول جميع الناس في العالم على قدم المساواة على اللقاحات الفعالة. ودحرها بشكل دائم يعني أيضا بذل كل ما في وسعنا للخروج من هذا الجائحة أقوى فيما يتعلق بالتحديات والأزمات في المستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، نحتاج إلى تعاون دولي أوثق، وكذلك في المقام الأول مع منظمات دولية قوية. وإذا نجحنا في ذلك، يمكننا أن ننجح في دحر الجائحة نهائيا.

شكرا على حسن إصغائكم.

المرفق ٥٩

خطاب السيد سامديتش أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سن، رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

[الأصل بلغة الخمير؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

معالي السيد الرئيس؛

معالي الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

أود أولا أن أعرب عن تقديري لأذربيجان لاقتراحها عقد هذه الدورة الاستثنائية بشأن ”الاستجابات لجائحة كوفيد-١٩“ وذلك لحشد استجابات مشتركة وعالمية من جانب المجتمعات الدولية في مكافحة جائحة كوفيد-١٩.

وحاليا ما انبرت جائحة كوفيد-١٩ تنتشر في كل بلد وحصدت مئات الآلاف من الأرواح. وفي هذا الصدد، تعتقد كمبوديا أن المعركة ضد كوفيد - ١٩ يجب ألا يعتبرها أي بلد خطته الجغرافية السياسية. وفي حين تتعرض حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم للخطر، لا يجوز لأي بلد تسييس قضية الصحة العامة وشجب القدرة على احتواء انتشار هذا المرض المعدي لأن ذلك لن يضيف أي قيمة لمعركة مكافحة هذه الجائحة. وعلى النقيض من ذلك، فإن التضامن والوحدة الإقليميين والعالميين عنصران لا غنى عنهما خلال هذه الفترة من الأزمة.

إضافة إلى ذلك، فإن مكافحة هذه الجائحة العالمية تتطلب اتخاذ قرارات حصيفة مشتركة، في إطار تعددية الأطراف، من خلال احترام القوانين الدولية وسيادة كل دولة، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها، في توافق مع الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية بوصفهما الوكالتين الأساسيتين. وأود أن أكرر تأكيد دعم كمبوديا لدور الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في جهودهما العالمية للتصدي لهذه الجائحة ومكافحتها. كما

تود كمبوديا أن تؤكد أهمية وإلحاح إتاحة لقاح كوفيد-١٩ باعتباره منفعة عامة عالمية، وأن يتم القيام بعمليتي إمداده وتوزيعه بروح إنسانية لجميع البلدان، ولا سيما الأضعف.

وعلى الرغم من أن أزمة الصحة العامة هذه ستنتهي في المستقبل القريب، إلا أنه يجب على جميع الدول أن تستمر في مواجهة هذه التحديات خلال فترة التعافي الاقتصادي. والواقع أن المعونة قد تشكل جزءاً صغيراً من عملية التعافي، في حين تكمن أهم العوامل في الحفاظ على تعددية الأطراف، والعولمة، والنزعة الليبرالية التجارية، وسلسلة الإمداد العالمية، والتجارة عبر الحدود، والاستثمار، والسياحة الدولية، وتنقل الناس. وبهذا المعنى، تود كمبوديا أن تعرب عن دعمها

الكامل لمبادرة الصندوق الاستئماني التابع للأمين العام للأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتعافي من آثارها، الذي تم تدشينه في وقت سابق من هذا العام.

شكرا لكم!

المرفق ٦٠

خطاب دولة السيد نغوين شوان فوك، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية

[الأصل بالفيتنامية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيداتُ والسادة،

أشيد بعقد الدورة الاستثنائية استجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإذ يفصلنا أقل من شهر عن نهاية عام ٢٠٢٠. فقد جعلت جائحة كوفيد-١٩ هذا العام صعبا بشكل خاص بطرق عديدة بالنسبة لنا جميعًا.

وللانتصار في هذه المعركة لمكافحة كوفيد-١٩ للتعافي العام المقبل، أود أن أشاطركم بعض أفكاري.

أولاً، يتعين علينا أن نتمسك بالدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وأن نكثف تنسيق السياسات، وأن نتخذ إجراءات جماعية، وأن ندافع عن التعاون الدولي والجهود المتعددة الأطراف في مجال الحوكمة العالمية.

وكعضو غير دائم في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، تكرر فييت نام دعمها لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ورفع الجزاءات الأحادية الجانب، وتقديم المساعدة الإنسانية في المعركة ضد جائحة كوفيد-١٩.

ثانيا، ينبغي أن تشكل مصلحة شعوبنا جوهر جميع السياسات والإجراءات. وينبغي أن تكون أولويتنا القصوى حماية أرواح الناس وصحتهم وكفالة الحصول الشامل والميسور التكلفة على اللقاحات والعلاجات.

ثالثا، نحتاج إلى التكيف بنشاط مع ”الوضع الطبيعي الجديد“ لتحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى احتواء الجائحة، ينبغي لنا أن نعزز بالتزامن التعافي الاقتصادي، ونيسر التجارة عبر الحدود، والاستثمار والسفر، وأن نحافظ على سلاسل الإمداد للسلع الأساسية والأغذية والمعدات الطبية.

وينبغي ألا تغفل البلدان عن الالتزامات المتعلقة بخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والإجراءات المتعلقة بالمناخ. ويجب أن تتلقى البلدان النامية، على وجه الخصوص، مساعدة مالية وتجارية وتقنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة حسب الاقتضاء.

السيداتُ والسادة،

تمكنت فييت نام من احتواء جائحة كوفيد-١٩، وكفالة الضمان الاجتماعي، واستعادة النمو. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري للأمم المتحدة والمنظمات الدولية على الدعم والتعاون المجديين المقدمين لفييت نام.

وقد عملت فييت نام، بصفتها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٠، مع الدول الأعضاء في طرح مبادرات الاستجابة لكوفيد-١٩ مثل صندوق رابطة أمم جنوب شرق آسيا للاستجابة لكوفيد-١٩، واحتياطي الإمدادات الطبية الإقليمي، والإطار الاستراتيجي لطوارئ الصحة العامة، ومركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا لطوارئ الصحة العامة والأمراض الناشئة. واعتمدت الرابطة أيضا إطار التعافي الشامل وخطة التنفيذ الخاصة به عبر الركائز الثلاثة للمجتمع لدعم الناس والشركات في التغلب على آثار الجائحة والعودة إلى الحياة الطبيعية.

وقد اقترحت فييت نام مجموعة من الأفكار والمبادرات في إطار الأمم المتحدة، وشاركت في مناقشات مع الزملاء الأعضاء لاعتماد قرارات ووثائق لتعزيز التعاون الدولي في الاستجابة لكوفيد-١٩.

واسترشادا بروح ”التشاطر والاهتمام“، قامت الحكومة الفييتنامية والمنظمات والأعمال التجارية والأشخاص بتقديم هبات من الإمدادات الطبية المنتجة محليا إلى بلدان كثيرة تضررت بشدة من هذه الجائحة. كما تبادلنا خبرتنا، وقدمنا تبرعات للصناديق الدولية للاستجابة لكوفيد-١٩، رغم ما نعاني من قيود مالية.

السيدات والسادة،

في الوقت الذي نواجه فيه أصعب التحديات منذ نشأة الأمم المتحدة، تعتقد فييت نام أن المجتمع الدولي سيخرج منتصرا بتسخير إرادة كل دولة وقوتها، وتعزيز تضامننا وتعاوننا. معا يمكننا بناء مستقبل أكثر إشراقا لكل بلد ولكل فرد.

وستسهم فييت نام بكل ما في وسعها لتحقيق هذا المسعى النبيل.

وأشكركم.

المرفق ٦١

خطاب السيد ستيفان لوفين، رئيس وزراء السويد

السيدات والسادة،

فقد ما يقرب من مليون ونصف المليون شخص حياتهم، وتضرر كثيرون آخرون من العواقب المدمرة الناجمة عن هذه الجائحة. وأود أن أعرب عن خالص التعازي للأرواح التي فقدت بسبب الجائحة وعن خالص الأسف للدمار الذي تسببت فيه.

لقد كشفت الجائحة عن مواطن الضعف في مجتمعاتنا وأحدثت آثارا جسيمة غير مباشرة. فقد تفاقمت أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وأصبحت حقوق الإنسان عرضة للخطر؛ وسقط الملايين من الناس في براثن الفقر، بينما يأوي الملايين إلى الفراش وهم يتضورون جوعا. ولكن الجائحة أسفرت أيضا عن التعاون والتضامن العالميين. ومع دخولنا عام ٢٠٢١، يجب علينا أن نكثف من جهودنا وأن نطبق نفس الالتزام بالتصدي لأزمة المناخ، وعدم المساواة، والصراعات، والفقر.

وفي حين يشكل التصدي للجائحة الحالية أولويتنا الأكثر إلحاحا، يجب علينا أيضًا أن نكون أكثر استعدادًا لمنع الأزمات في المستقبل والاستجابة لها. ويجب علينا أن نكفل ألا يظل الناس على قيد الحياة فحسب، بل أن ينعموا بحياة طويلة حافلة بالصحة. ويجب أن تكون هذه سمة مميزة لمستقبلنا المشترك. ويمكن للفريق المستقل، الذي شكلته منظمة الصحة العالمية، أن يقدم توصيات لتحقيق هذه الرؤية.

لقد ذكرنا هذا العام بقوة العلم. ومن خلال الجهود العلمية التعاونية غير المسبوقة، لدينا الآن العديد من اللقاحات الواعدة المرشحة. ومن اللافت للنظر حقا أن نشهد تصميم المجتمع العلمي وتميزه. ومن مهامنا العمل معاً وكفالة توفير لقاحات آمنة وفعالة وميسورة التكلفة في جميع أنحاء العالم. وهذا هو السبيل الوحيد لوضع حد للآثار المدمرة الناجمة عن الجائحة. والسويد تفخر بعضويتها ومساهمتها في مرفق كوفاكس التابع للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، وسنواصل تقديم دعمنا من أجل إتاحة اللقاح للجميع على الصعيد العالمي.

وفي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تشتد الحاجة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي مواجهة جائحة كوفيد-١٩، أبدى الأمين العام قيادة ممتازة وعملت منظومة الأمم المتحدة بشكل عاجل ومرونة – من الاستجابات الصحية التي تقودها منظمة الصحة العالمية إلى الاستجابة الإنسانية للمنظمات، مثل برنامج الأغذية العالمي، إلى الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا التي ينسقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا تزال السويد

ملتزمة التزاماً عميقاً بالتعاون المتعدد الأطراف وبمنظومة الأمم المتحدة. وستواصل حكومة بلدي تخصيص ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، وسنظل نشارك بنشاط في منع نشوب الصراعات وصون السلام، والتصدي لأزمة المناخ وتعزيز المساواة بين الجنسين والديمقراطية وحقوق الإنسان والصحة العالمية.

وعلى حد تعبير الدكتور تيدروس غيبريسوس، لا يوجد لقاح للفقر أو الجوع أو تغير المناخ أو عدم المساواة. لا، لا توجد حلول بسيطة. ولكن يتضمن اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة وإعلان الأمم المتحدة الذي اعُتمد بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها جدول أعمال ورؤية للقرن الحادي والعشرين. ويجب أن نضع معا الأسس لعالم أكثر استدامة وإنصافا ومساواة بين الجنسين. معًا فقط يمكننا أن نعود أقوى ونعيد البناء بشكل أفضل وأكثر اخضرارًا وصحة.

شكرًا لكم.

المرفق ٦٢

خطاب السيد ثونغلون سيسوليث، رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل باللاوية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية]

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

أود بداية أن أهنئ السيد الرئيس وجمهورية أذربيجان، بصفتها رئيس حركة بلدان عدم الانحياز، على مبادرتها بعقد هذه الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جائحة كوفيد-١٩.

السيد الرئيس،

لا يزال يشكل فيروس كورونا المستجد أو جائحة كوفيد-١٩ حالياً خطرا كبيرا على صحة وحياة الملايين من الناس في كل ركن من أركان العالم. وقد ازداد عدد الإصابات بشكل كبير يومًا بعد يوم، ولم تظهر أي علامة على انحسارها، ولقي أكثر من مليون شخص في جميع أنحاء العالم حتفهم جراء جائحة كوفيد-١٩. هذه هي الأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة التي أحدثت تأثيرا هائلا وأضرت بسبل عيش الناس، وكذلك بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وأمن البلدان في جميع أنحاء العالم، بفعل الآثار المباشرة والطويلة الأجل للجائحة.

وبالنسبة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، اتخذت الحكومة في وقت مبكر تدابير وقائية صارمة ضد جائحة كوفيد-١٩، مثل إنشاء آلية استجابة للوقاية من كوفيد-١٩ ومكافحتها والتصدي لها وإغلاق البلد منذ آذار/مارس لتقييد دخول وخروج الأفراد وكذلك رصد الحركة داخل البلد.

وتمكنا من خلال تنفيذ تلك التدابير الوقائية من احتواء الجائحة بنجاح على مستوى معين بعدد إصابات يمكن السيطرة عليها وعدم حدوث وفيات. وفي وقت لاحق، خففت الحكومة تدريجيا من التدابير الوقائية للحد من تأثيرها على الاقتصاد، مع الاستمرار في الإبقاء على التدابير اللازمة، بما في ذلك فرض حجر صحي مدته ١٤ يوما على المسافرين القادمين من الخارج لمنع واحتواء كوفيد-١٩ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. كما نواصل تطبيق تدابير طبية صارمة أخرى بدعم ومساعدة من البلدان الصديقة والمنظمات الدولية، مما أدى إلى نجاح أولي كما ذكرنا أعلاه.

السيد الرئيس،

أثرت جائحة كوفيد-١٩ تأثيراً خطيراً على أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كما فاقمت من مواطن الضعف القائمة في البلد. وقد مثلت تحديات أكبر أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما أدت إلى تعطيل وإبطاء التقدم المحرز في خروج البلد السلس من تصنيف أقل البلدان نمواً.

السيد الرئيس،

ولدى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قناعة راسخة بأن تطوير وتوزيع اللقاحات لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ من العوامل الحاسمة في التصدي للجائحة. والأهم أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تدعو إلى اعتبار اللقاحات ملكية وسلعا عالمية يمكن للجميع الحصول عليها دون أي تمييز. وفي هذا الصدد، أحث بقوة المجتمع الدولي على دعم ”تعددية الأطراف في اللقاحات“ أو مرفق كوفاكس، لكفالة أن يكون لقاح كوفيد-١٩ منفعة عامة عالمية مشتركة لجميع البلدان.

السيد الرئيس،

وأود أن أختتم بالقول إن من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى النهوض بالتعاون المتعدد الأطراف. وفي هذه الحالة غير المسبوقة، يتعين علينا أن نواصل العمل عن كثب، وأن نتخذ قرارات جريئة، وننفذ إجراءات متضافرة. وإذا نجحنا في ذلك، فسنتمكن من التصدي للتحديات العالمية وحماية مستقبلنا.

وتقف جمهورية لاو على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي لإيجاد سبل للتخفيف من الآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ الحالية وما بعدها. وأود اغتناما لهذه الفرصة أن أتقدم بخالص الشكر إلى الشركاء الإنمائيين، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، على ما تقدمه من دعم ومساعدة متواصلين إلى جمهورية لاو من أجل التغلب على هذا التحدي وإعادة البناء بشكل أفضل.

وأشكركم.

المرفق ٦٣

خطاب السيد بيدرو سانشيث بيريث كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا

[الأصل بالإنكليزية والإسبانية]

خلال هذه الأشهر التي عصفت فيها جائحة كوفيد -١٩ بالعالم، تمكنا أيضًا من المضي قدمًا والتعلم أثناء مكافحة الجائحة.

ونحن لم نهزم الفيروس بعد، ولكنني أود أن أذكر ثلاثة دروس تعلمناها خلال هذه الفترة.

أولا، يجب علينا أن ندرك أننا بالاتحاد، يمكننا أن نفعل المزيد.

وتُبين مسألة اللقاحات أننا بالعمل معا نستطيع تحقيق أهدافنا بشكل أسرع.

فقد أنشأنا ''مسرع الإتاحة''في وقت قياسي، وهي مبادرة انضم إليها أكثر من ١٨٤ بلدا لكفالة ألا يحدد مكان الولادة إمكانية الحصول على اللقاح.

وخلال أقل من عام، لم نطور لقاحاً واحداً فقط، بل العديد من اللقاحات للوقاية من هذا الفيروس الجديد، وما زلنا نتلقى أخباراً سارة كل أسبوع.

وقد أعلنت إسبانيا لتوها عن خطتها للتلقيح، وهي عملية نأمل أن تبدأ في كانون الثاني/يناير، بينما نواصل العمل مع بقية الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي.

ومن شأن هذا المستوى غير المسبوق من التعاون الدولي أن يعزز التزامنا الثابت والقاطع بتعددية الأطراف.

وستكون المؤسسات الدولية قوية بقدر ما نريدها، نحن الدول الأعضاء فيها، أن تكون. ولذلك، علينا نحن تكييفها وجعلها ملائمة للتصدي للتحديات العالمية في عصرنا.

إن حكومة إسبانيا تدافع بلا شك وبصورة لا لبس فيها عن دور الأمم المتحدة المركزي بشكل عام، ومنظمة الصحة العالمية في الاستجابة الصحية.

ولهذا السبب، اعتمدنا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بالاشتراك مع بلدان أخرى، السويد و ١٠ بلدان أخرى، الالتزام بتنفيذ سلسلة من الإجراءات الملموسة والمحددة التي من شأنها ترجمة الأهداف المعرب عنها في إعلان الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة إلى حقيقة واقعة.

ثانيا، إذا أردنا أن ننجح، يجب أن نعمل بنهج كلي.

ويتطلب الترابط العميق بين الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة استجابات متزامنة.

وهكذا، فقد أبرزت الجائحة العلاقة بين صحة الإنسان والحيوان وسلامة البيئة، مما يؤكد على مبدأ ”الصحة العالمية الواحدة“.

وبالإضافة إلى اللقاح، يجب أن نركز الجهود على تعزيز النظم الصحية ويجب أن نفعل ذلك دون إهمال الأمراض الأخرى.

وفي المجال الاجتماعي والاقتصادي، يتعين علينا أن نستجيب لاحتياجات العمال، مع كفالة استمرارية الأعمال التجارية.

وتعاني المرأة بشكل غير متناسب من آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية. ولا يمكننا أن نسمح لهذه الحالة بأن تعرض للخطر التقدم المحرز على مدى العقود الماضية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

ويجب علينا أيضا أن نكفل الإدماج التعليمي للبنات والأولاد في جميع أنحاء العالم.

ومن شأن اتخاذ إجراءات دولية متضافرة تمكيننا من الاستجابة للأزمة الاقتصادية دون السماح بتخلف أي بلد أو أي إقليم أو أي مجموعة عن الركب. وقد اتخذنا خطوات هامة جدا في هذا الاتجاه في سياق المؤسسات المتعددة الأطراف، ولكن يجب أن نحقق المزيد. ومن الضروري وضع الأدوات اللازمة لكل حالة، بغض النظر عن مستوى دخل البلدان.

ثالثا وأخيرا، يجب أن تكون جهودنا مدفوعة برؤية تحويلية عميقة.

إن عواقب هذه الأزمة المتعددة الأبعاد مأساوية بالنسبة للعديد من المجموعات وبالنسبة للعديد من الأسر والبلدان أيضا، من الخسائر في الأرواح البشرية إلى جميع مناحي الحياة التي تعطلت بشكل جذري.

وفي مواجهة هذا الواقع، نتخذ خطوات هامة جدا لتسريع التحولات الأكثر إلحاحا في عصرنا: والتحول البيئي مثال واضح على ذلك وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي أو التحول الرقمي الشامل للجميع.

ولا يوجد سوى سبيل واحد ممكن للمضي قدما: مواصلة التصدي للجائحة وجميع آثارها بالأمل وبالطموح وبكم هائل من التضامن.

فمعا، يمكننا أن نقطع شوطا أبعد.

وشكرا لكم.

المرفق ٦٤

خطاب السيد سوغا يوشيهيدي، رئيس وزراء اليابان

[الأصل باليابانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية]

اسمي سوغا يوشيهيدي، رئيس وزراء اليابان.

أصحاب السعادة،

أود أن أعرب عن عميق احترامي وامتناني الصادق للشعوب في جميع أنحاء العالم التي تكافح هذه الجائحة، بما في ذلك العاملون الصحيون في الخطوط الأمامية على جهودهم المتفانية. وأود أيضا أن أعرب عن احترامي للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، على عملها الشاق وجهودها الدؤوبة.

لقد واجهت جائحة كوفيد-١٩ البشرية بتحديات لم يسبق لها مثيل. وستواصل اليابان حماية حياة الناس وسبل عيشهم من خلال تسخير حكمة القطاعين العام والخاص، وكذلك بمنع انتشار العدوى.

لقد ذكّرتنا الأزمة بضرورة الالتزام بالتضامن العالمي. ومن أجل التغلب على هذه الأزمة، يجب أن نبني عالما موحدا، لا عالما منقسما، في مواجهة هذا التحدي. والأمم المتحدة، على وجه الخصوص، محفل يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة على نحو بناء ويعملون فيه معا بشفافية. واليابان على استعداد للتعاون في عملية استعراض وإصلاح منظمة الصحة العالمية من أجل التغلب على الأزمة الحالية، بل ومن أجل الاستعداد بشكل أفضل للأزمات في المستقبل.

وتهدد هذه الأزمة حياة الناس وسبل عيشهم وكرامتهم في جميع أنحاء العالم. ومن الأهمية بمكان أن نهدف إلى عدم السماح بتخلف أحد عن الركب في المجال الصحي في سياق تحقيق التغطية الصحية الشاملة، مسترشدين بمبدأ الأمن البشري. ولذلك، فإن اليابان تبذل جهودا متعددة المستويات على وجه السرعة – أولا، للتغلب على الأزمة الحالية المتمثلة في الجائحة؛ وثانيا، لتعزيز النظم الصحية والطبية لمواجهة الأزمات في المستقبل، وثالثا، لتهيئة بيئة قادرة على مقاومة الأمراض المعدية.

ومن أجل التغلب على هذه الجائحة، تكتسي خطط التعاون المتعددة الأطراف، مثل مشروع ”مسرع الإتاحة“، أهمية حاسمة. وقد استجابت اليابان بسرعة، بوصفها من المانحين المؤسسين للمسرع، للدعوة إلى تقديم مساهمات إلى مرفق كوفاكس، وستعزز توفير العلاجات من خلال التراخيص الطوعية لبراءات الاختراع.

إن تعزيز النظم الصحية والطبية أمر مهم للتأهب في مواجهة الأزمات الصحية في المستقبل. وقد ساعدت اليابان على تعزيز نظم الصحة المجتمعية عن طريق إنشاء مرافق طبية أساسية وتعزيز الترابط والتواصل بين تلك المرافق وتدريب العاملين في مجال الصحة، لا سيما في البلدان الآسيوية والأفريقية. ولتهيئة بيئة قادرة على مواجهة الأمراض المعدية، تدعم اليابان الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات في مجالات مثل التغذية والمياه والمرافق الصحية، بالتعاون مع القطاع الخاص.

يفاقم استمرار انتشار جائحة كوفيد-١٩ مشكلة سوء التغذية. وستستضيف اليابان مؤتمر قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وستلتزم بتعزيز الجهود العالمية لتحسين التغذية، بالشراكة مع مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية الذي سيعقد في الخريف المقبل.

ومن الضروري أيضاً إحياء الاقتصاد العالمي المتضرر وتحقيق النمو الاقتصادي من أجل إيجاد مجتمع جديد في حقبة جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها.

ولتعزيز الأنشطة الاقتصادية في البلدان النامية، ستقدم اليابان قروضا للدعم الطارئ لمواجهة أزمة كوفيد-١٩ بقيمة تصل إلى ٥٠٠ بليون ين ياباني أو ٤,٥ بلايين دولار على مدار عامين. وعلاوة على ذلك، تلتزم اليابان بقيادة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال جهودنا، بما في ذلك الرقمنة، وبناء مجتمع خال من الكربون وتوسيع منطقة اقتصادية حرة وعادلة والحفاظ على نظام التجارة الحرة المتعدد الأطراف وتعزيزه.

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من هذا العام، أعربتُ عن عزمي القوي استضافة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في طوكيو في صيف العام المقبل كدليل على أن البشرية هزمت الجائحة. وسأواصل بذل كل ما في وسعي من جهد لتنظيم ألعاب آمنة ومأمونة.

وشكرا لكم.

المرفق ٦٥

خطاب الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت

[الأصل بالعربية والإنكليزية]

كلمة سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح في الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السيد فولكان بوزكير – رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش – الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني بداية أن أتقدم بجزيل الشكر للجهود الكريمة التي بذلتها كل من أذربيجان وكندا لعقد هذه الدورة الاستثنائية وقيادة المفاوضات على مشروع القرار بما يضمن نجاح هذه الدورة التي تعقد في ظل ظروف عالمية دقيقة وغير مسبوقة أدت إلى خسائر بشرية بلغت عشرات الملايين بين وفيات وإصابات وأثار اقتصادية ضخمة على مستوى الاقتصاد والتجارة العالميين، وإزاء ذلك نتقدم بخالص العزاء إلى أسر الضحايا وتمنياتنا للمصابين بالشفاء العاجل.

السيد الرئيس،

منذ تفشي الوباء اتخذت دولة الكويت عددا من الإجراءات بما يتوافق والإرشادات الصحية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، تراوحت بين تعليق الرحلات التجارية الجزئي والكلي وإجراء الفحوصات لكافة القادمين لدولة الكويت، إضافة إلى الفحوصات العشوائية في الداخل واللجوء إلى الحظر الجزئي والكلي والعزل لبعض المناطق التي تتزايد فيها الإصابات، إضافة إلى تعليق العمل في القطاعين العام والخاص والأنشطة التجارية ودور العبادة، كما قامت الكويت بترتيب عودة عشرات الآلاف من أبنائها من الخارج وفق خطة مدروسة وإجراءات صحية صارمة. وفي ضوء التطورات الراهنة على صعيد جهود المجتمع الدولي لتوفير اللقاحات فقد تابعت الجهات المعنية مسار تلك الجهود والتواصل مع الهيئات والشركات المطورة للقاح، حيث باشرت تلك الجهات في العمل على وضع خطة تنفيذية مسبقة لحملة التطعيم للمواطنين والمقيمين بالمجان وفق الأولويات التي حددتها منظمة الصحة العالمية.

السيد الرئيس،

إن ذلك الجهد في الداخل في ظل هذه الأزمة لم يثن دولة الكويت عن الاضطلاع بمسؤولياتها الإنسانية ومشاركة المجتمع الدولي في مساعدة الدول التي واجهت ظروفا صحية صعبة، حيث قدمت دولة الكويت تبرعات طوعية عبر منظمة الصحة العالمية للتخفيف مما تواجهه الدول الشقيقة والصديقة، إضافة إلى دعم الحملة الدولية لإيجاد اللقاح، وتبرعت في المؤتمر الذي نظمه الاتحاد الأوروبي للمانحين لدعم مسار تطوير اللقاح عبر تحالف غافي للقاحات والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة وهي المبادرة التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية من أجل التسريع في التوصل إلى لقاح لفايروس كورونا وضمان التوزيع العادل وتوفيره لمن ليس لديه إمكانية اقتنائه، إضافة إلى نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الذي قدم منحا ومساعدات مالية لعدد من دول العالم لتمكينها من مواجهة تحديات الوباء ودعم إنشاء مركز للأوبئة في أفريقيا حيث بلغ إجمالي مساهمات دولة الكويت في مكافحة الوباء والتعامل مع آثاره حوالي ٢٨٨ مليون دولار أمريكي، كما استجابت دولة الكويت لطلب الأمم المتحدة لاستقبال وتوفير الرعاية الطبية لموظفي المنظمة الدولية المصابين بالوباء من العاملين في وسط وغرب آسيا.

السيد الرئيس،

أسجل بالتقدير الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمواجهة هذه الأزمة الصحية العالمية الخطيرة عبر سلسلة من الإجراءات والاجتماعات والقرارات التي اتخذت في هذا الصدد ومنها ما اتخذ في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ساهمت بلادي الكويت باعتماد عدد من القرارات الهامة المتعلقة بمواجهة الوباء والحد من آثاره. وأثمن أيضا الجهود التي بذلتها المنظمات الإقليمية في هذا السياق ومنها حركة عدم الانحياز، وستواصل بلادي الكويت جهودها بالتعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة أثار هذه الجائحة غير المسبوقة.

السيد الرئيس،

ونحن نقف غير بعيدين عن نهاية عام وبداية آخر أدعو الله سبحانه وتعالى أن يرفع هذه الغمة وأن يكون العام القادم خاليا من التحديات

لنعاود العمل المشترك في تحقيق آمالنا وتطلعاتنا في عودة الحياة إلى طبيعتها لتنعم البشرية جمعاء بالأمن والطمأنينة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق ٦٦

خطاب السيد كيث رولي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو

السيد الرئيس،

إنه لشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الدورة الاستثنائية التي عقدت للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

في عام ٢٠٢٠، انتشر فيروس كورونا بسرعة مثيرة للقلق، وأغرق العالم في أزمة صحية واقتصادية خطيرة لم تشهد حدتها منذ قرن من الزمان. وقد أدى الفيروس إلى تفاقم أوجه الضعف وعدم المساواة في البلدان النامية والمتقدمة النمو، مما نجم عنه زيادة في حدة الفقر واتساع نطاقه في جميع أنحاء العالم. ولم يبرز كوفيد-١٩ عمق التعاضد العالمي فحسب، ولكنه أتاح أيضا فرصة لتسخير فوائد العمل المتعدد الأطراف.

وأود أن أشيد بمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، وهي منظمتنا، على استجابتها السريعة للاحتياجات الصحية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الأماكن التي تضم بعض أكثر المجتمعات ضعفا في العالم. وقد تعرضت النظم الصحية في جميع أنحاء العالم لضغوط هائلة، مع نقص في الموظفين الطبيين وأجهزة التهوية ومعدات الحماية الشخصية والقدرة على اختبار الفيروس مما يُحبط الجهود الرامية إلى القضاء على آثاره المستعرة على سكاننا.

وقد أكدت الجائحة من جديد الحاجة إلى العمل الجماعي وتعددية الأطراف، وعلى قيمة ذلك، إذا أردنا أن نُدفع بالمجتمع العالمي إلى مسار مستدام. ولا يمكن التصدي بفعالية للجائحة العالمية إلا من خلال التشاور والتعاون على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

وقد وضعت ترينيداد وتوباغو مجموعة تدابير شاملة للدعم الاجتماعي والمالي والاقتصادي من أجل التصدي لجائحة كوفيد-١٩. وقد أدت الآثار المتعددة الأبعاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى تفاقم أوجه الضعف في اقتصادات البلدان الجزرية الصغيرة النامية مثل اقتصادنا، مما أدى إلى تحديات أكبر في قطاعاتنا الصحية والمالية والتعليمية.

ونتيجة للتحديات غير المسبوقة التي يواجهها الاقتصاد العالمي في خضم الجائحة، عينت حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو لجنة رفيعة المستوى متعددة القطاعات لوضع ”خريطة طريق لترينيداد وتوباغو - لما بعد جائحة كوفيد-١٩“. وتتألف هذه اللجنة من أشخاص من القطاعين العام والخاص وقطاع العمل والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وهناك ثلاث أولويات فورية في

خطتها لما بعد كوفيد-١٩، وهي ما يلي: أولاً، معالجة المشقة التي بسببها مرض فيروس كورونا والتخفيف من حدتها؛ ثانياً، إعادة تشغيل الاقتصاد؛ وثالثاً، وضع الأساس للانتعاش الاقتصادي المستدام.

ولإنجاز ذلك، حددت اللجنة الأهداف الأربعة القصيرة الأجل التالية: أولاً، تعزيز الحماية الاجتماعية: عدم ترك أحد خلف الركب؛

ثانيا، الإبقاء على فرص العمل وخلق فرص جديدة؛ ثالثا، إعطاء دفعة للطلب الإجمالي، ورابعا، التقليل من انقطاع الإمدادات وتداركه.

وحصلت حكومة ترينيداد وتوباغو على تمويل من وكالات الإقراض الدولية لأنشطة محددة متصلة بـ كوفيد-١٩ وذلك في إطار إدارة الأزمة المالية في وقت كوفيد-١٩ وما بعده. واعتمد مصرف ترينيداد وتوباغو المركزي سلسلة من التدابير الطارئة الرامية إلى تحقيق استقرار النظام المالي ودعم تدفق الائتمانات إلى الاقتصاد. اتخذت ترينيداد وتوباغو إجراءات شبه فورية لتوفير دعم السيولة لمواطنيها الذين تأثروا سلباً بالتدابير التقييدية ذات الصلة بمرض فيروس كورونا.

وقد تم ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على دعم الرواتب، ودعم الإيجار، وزيادة موارد بطاقات الطعام القائمة، وإصدار بطاقات جديدة، ودعم القروض للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتسريع مستردات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة لتعزيز سيولة قطاع الأعمال. وتساعد مرونة ترينيداد وتوباغو الاستفادةُ الكاملة من السياسات التنشيطية القصيرة الأجل، التي تم فيها تفعيل السياسات المالية والنقدية دعما للاقتصاد.

ولإدارة أزمة هذا الفيروس، اضطرت ترينيداد وتوباغو إلى إنشاء نظام رعاية صحية موازٍ، مكرس لمرضى كوفيد-١٩، مما قلل من خطر انتقال العدوى إلى المرضى من المراجعين المنتظمين. ويمثل نظام الرعاية الصحية الموازي نهجاً استباقياً قائماً على الأدلة لتوفير الرعاية المتخصصة على مستوى الجائحة من خلال نظام تكميلي مصمم خصيصاً لإدارة الأشخاص الذين تم تشخيص إصابتهم بالفيروس المسبب لمرض كوفيد-١٩، مع ضمان استمرار العمليات وتقديم الخدمات لنظام الرعاية الصحية القائم. ولا يزال النظام الموازي نهجا استباقيا وحيويا لإدارة موجات هذه الجائحة في المستقبل.

في غياب لقاح فعال لكوفيد-١٩ تظل استراتيجية التخفيف العالمية الأساسية لمنظمة الصحة العالمية هي التشخيص المبكر لحاملي الفيروس المسبب لمرض كوفيد-١٩ وعزلهم ومعالجتهم. وهكذا، أصبح فحص الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ وتعقب المخالطين والعلاج الأولوية الاستراتيجية القصوى لمكافحة الفيروس.

وفي ضوء اللقاحات العديدة المحتملة لفيروس مرض كوفيد-١٩، وقعت ترينيداد وتوباغو على اتفاق الالتزام النهائي الفردي مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين من أجل الانضمام إلى مرفق كوفاكس بموجب نموذج الشراء الملتزم به. وعلاوة على ذلك، طلبت ترينيداد وتوباغو لقاحات لتغطية ٣٣ في المائة من سكانها في المرحلة الأولى.

السيد الرئيس،

وبهذه المناسبة، تؤكد ترينيداد وتوباغو من جديد التزامها تجاه الأمم المتحدة وتتطلع إلى مواصلة النهج التعاونية فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين المشاركين في مكافحة هذه الجائحة على الصعيد العالمي.

وشكرا لكم.

المرفق ٦٧

خطاب السيد أيون شيكو، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا

السيداتُ والسادة،

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) العالمية أحد أكثر التحديات تعقيداً التي يواجهها العالم حالياً. وفي عالم حيث لا أحد غير متأثر بكوفيد-١٩ ولا أحد محصن ضده، فإن ذلك أكثر من أزمة صحية. إنها أزمة حضارة، تجسد انتماءاتنا العالمية – الانتماء إلى مصير إنسانيتنا الذي يجب أن يتغلب على هذه الجائحة بالعمل معا.

والتصدي لهذا التحدي المشترك والتهديد المشترك يتعلقان أساسا بشراكة عالمية تعزز الطريقة التي يعمل بها أفراد المجتمع الدولي معا؛ والبناء على المبادئ التوجيهية للمسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة، والعمل بالتضامن، بدافع الوحدة والتعاطف؛ وتقدير قيمنا العليا؛ وتطوير الوعي الدائم بالحقائق الإنسانية؛ والثقة في بعضنا البعض؛ وإعادة الصلة بنزعتنا الإنسانية.

لقد كشفت أزمة الجائحة مدى ضعفنا وتعرضنا للخطر جميعا؛ في مواجهة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ؛ والتعامل مع المخاوف والقيود المفروضة على حرياتنا وخياراتنا؛ مما شكّل سلوكنا وغيّر حياتنا بصوره جذرية، وحوّل أوجه تركيزنا على الأولويات الحالية والمستقبلية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ولكن التصدي للجائحة وضّح، أكثر من أي وقت مضى، أن التحديات العالمية تتطلب جهودا منسقة وتضامنا عالميا واستجابة عالمية. ويتطلب تحقيق أقصى استفادة منه أيضا التزاما سياسيا قويا وقيادة قوية، وشراكات مستدامة، ومشاركة حازمة، وإجراءات على جميع المستويات ومن جانب جميع أصحاب المصلحة – الحكومات والمجتمعات المحلية والمواطنون.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، بوصفها إحدى تجاربنا المشتركة، إلى ظهور العديد من حالات عدم اليقين المتقلبة، وعوامل الهشاشة الكامنة التي لم تكن الحكومات في جميع أنحاء العالم مستعدة لمعالجة معظمها بنفسها.

وإدراكا لأهمية الاستجابة الجماعية لهذه الأزمة، حشدت حكومة جمهورية مولدوفا كل طاقتها، مستلهمة أيضا من التضامن العالمي المتميز الذي نشهده جميعا. ومن خلال القيام بخطوات هامة واتخاذ إجراءات حسنة التوقيت وتنفيذ التدابير، والعمل يدا بيد على الصعيد الوطني، مسترشدين بخطة الاستجابة الوطنية لكوفيد-١٩ وبدعم قوي من الشركاء الإنمائيين في جميع أنحاء العالم، فإننا نبذل كل جهد ممكن لمكافحة هذه الأزمة.

إن الاستجابة الصحية واسعة النطاق والمنسقة والشاملة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة وتتصدرها منظمة الصحة العالمية والخطة الاستراتيجية للتأهب والتصدي؛ واستجابة الأمم المتحدة الاجتماعية – الاقتصادية وإطارها للانتعاش ومشاريعها لإعادة البناء على نحو أفضل؛ وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتعافي منها، تساعد بشكل كبير في تنفيذ مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب في هذه الأوقات العصيبة وتساهم في ذلك بقوة.

وقد وضعت هذه المبادرات الهامة والمساعدة الطويلة الأجل الأمم المتحدة في صدارة دعم استجابة حكومتنا لكوفيد-١٩، من خلال التصدي لحالة الطوارئ الصحية، وتعزيز استجابتنا الوطنية لمرض فيروس كورونا، ومعالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، مع حماية الوظائف والدخل في الوقت ذاته.

إن المساعدة والدعم القيمين للغاية، والأدوية المنقذة للحياة، ومعدات الحماية الشخصية، والإمدادات للفئات السكانية الضعيفة، والتوجيهات المصممة خصيصاً والخبرات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية، التي يتم توفيرها من خلال منظومة الأمم المتحدة، وخاصة من خلال مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لأوروبا، والمكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في شيسيناو، فريق الأمم المتحدة لمولدوفا، تساهم بشكل كبير في التحسين المستمر لنهجنا المتكامل لمواجهة هذا التحدي المشترك والحد من ضعف بلدنا أمام هذه الجائحة. ونحن ممتنون لها على ذلك ونقدره أيما تقدير.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعم جمهورية مولدوفا القوي لمنظمة الصحة العالمية بوصفها رائدة في مجال الصحة العالمية وسلطة تنسيقية في العمل الصحي الدولي، وإعادة تأكيد التزامنا بالانضمام إلى النداء الدولي بشأن تعزيز قدرة هذه المنظمة على مواصلة الارتقاء إلى مستوى التحديات الجديدة.

وفي مواجهة أوجه الهشاشة المشتركة التي كشفت عنها أزمة الجائحة، فإن الأمم المتحدة تعيد تحديد دورها الأساسي – لخدمة الاحتياجات والمقاصد البشرية في مواجهة التحديات العالمية. ونحن إذ نسترشد برؤية تتمثل في تعددية أطراف متعددة شاملة للجميع وفعالة، تعيد ابتكار وتصور العالم الذي نتشاطره جميعا؛ وفي المستقبل الذي نصبو إليه جميعاً، ومع الأمم المتحدة التي نحتاج إليها؛

وإذ نتخذ الإجراءات في سبيل تحقيق مصالح اليوم والغد في الوقت الذي تستمر فيه الأزمة، فإن التعجيل في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة يمثل فرصتنا المشتركة والتزاما مشتركا،

وبينما نواجه جميعا الآن أزمات طويلة الأمد تتزايد باستمرار، وتترتب عنها عواقب بعيدة المدى تشكل تهديدات حقيقية لبناء عالم يسوده الرخاء والسلام، فلا يسعنا أن نضيع أي وقت. ولا يمكننا أن نؤجل معالجة مسألة المناخ واتخاذ الإجراءات لصالح البيئة، والاختلالات الاقتصادية العالمية، والهجرة، والأزمات والنزاعات الإنسانية، حيث لا يفصلنا عن سنة ٢٠٣٠ إلا عقد من الزمن. وكدعوة من جميع البلدان لاتخاذ إجراءات، نحتاج إلى ضمان أن تكمل الأهداف الوطنية والمتعددة الأطراف بعضها بعضا. وعلينا أن نضمن عدم تخلف أحد عن الركب، وأن يُسترشد في تعافينا بخطة عام ٢٠٣٠ في عقد العمل هذا.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن لنا جميعا أدوارا ذات مغزى يتعين علينا أن نؤديها – على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

والآن، يحتاج العالم إلى بذل أضخم جهد في تاريخ البشر في مجال الصحة العامة، للاعتراف بأن حصول الجميع على الخدمات الصحية يعتبر منفعة عامة عالمية أساسية. وبما أن الصحة حق من حقوق الإنسان، فمن الضروري أن يكون لكل شخص فرصة عادلة ومتكافئة في الحصول على لقاح كوفيد-١٩. ونحن كلنا بحاجة إلى لقاح كوفيد-١٩ وتشخيصه وعلاجه بأسعار معقولة وبصورة آمنة وفعالة ومتاحة للجميع، وفي كل مكان. وفي الوقت الذي نتكلم فيه عن التضامن العالمي، فإن الأمر يتعلق أيضاً بإمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة على الصعيد العالمي. وفي عالم مترابط ترابطا قويا، لا تمثل مقولة أن لا أحد منا آمن حتى يصبح جميعنا في مأمن واجبا أخلاقيا فحسب، بل إنها ضرورة عملية.

فمصائرنا الإنسانية متشابكة. ومن مسؤوليتنا الأخلاقية وواجبنا أن نقف متحدين. والتغلب على هذا التحدي المشترك، بالتضامن والوحدة، وبناء عالم أفضل بعد كوفيد-١٩ أمر غير قابل للتفاوض. يمكن تحقيق ذلك من خلال استعادة قيمة حرياتنا وخياراتنا، والمشاركة بنشاط أكبر في خلق فرص متساوية للجميع واحترام كرامة وقيمة وحقوق الجميع في عالم مزدهر وآمن وشامل ومستدام ومرنة، يمكننا أن نوجده معاً.

وشكرا لكم.

المرفق ٦٨

خطاب السيد حسن دياب، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية

حضرات رؤساء الدول ورؤساء الحكومات،

سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

السيداتُ والسادة،

أود بداية أن أعرب عن تقديري العميق للدول الأعضاء لمبادرتها إلى عقد دورة استثنائية مخصصة لجائحة كوفيد-١٩ في إطار البند ١٢٨ من جدول الأعمال بعنوان ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“. وفي هذه المرحلة الدقيقة، أشارك في جلسة اليوم بمشاعر مختلطة، إذ يسعدني من جهة أن المجتمع الدولي يضاعف جهوده من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ حول العالم، لكنني أشعر بالأسى من جهة أخرى لكون الجائحة قد أودت بحياة أكثر من ١,٣ مليون شخص وعطلت الاقتصاد العالمي.

لقد واجه لبنان العديد من التحديات في معرض الاستعداد لمواجهة الجائحة المستجدة. وقد تفشى فيروس كورونا المستجد في وقت صعب كان فيه البلد يتخبط في أزمات اجتماعية واقتصادية ومالية متزامنة ووجودية وغير مسبوقة، ما أدى إلى تفاقم ظروفه السيئة أساسا. علاوة على ذلك، فإن كثافة البلد السكانية عالية، حيث يبلغ عدد سكانه ٦,٩ ملايين نسمة – ٨٧,٢ في المائة منهم يعيشون في مناطق حضرية – بمن فيهم مليونا نازح ولاجئ و ٥٠٠ ٠٠٠ عامل مهاجر، وكلهم ضمن الـ ١٠ ٥٤٢ كيلومترا مربعا بكثافة سكانية تبلغ ٦٦٧ نسمة لكل كيلومتر مربع.

وأنشئت خلية أزمة وزارية من أجل الإشراف على التأهب والاستجابة الوطنية لفيروس كورونا المستجد واتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء انتشاره. وقد أطلقنا ”استجابة حكومية شاملة“ من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي تركزت على الاحتواء الصارم في مرحلة مبكرة كي يتسنى لنا بناء القدرة على الاستجابة لحالات العدوى.

إن قطاع الرعاية الصحية في لبنان مشتت، حيث إن المستشفيات تملك قدرات متفاوتة، و ٨٤ في المائة منها مستشفيات خاصة ومتمركزة في المدن الكبرى بشكل أساسي. وقد بلغ مؤشر قوة الاستجابة الحكومية ٨٥ في المائة في ذروته، على ضوء قيام الحكومة باتخاذ تدابير صارمة في الوقت المناسب، تمثلت في إغلاق القطاعات والبلد إغلاقا شاملا عندما كان عدد الحالات

لا يزال قليلا. وخلال الأيام الأولى من الموجة الأولى، تم تخصيص مستشفى حكومي واحد لعلاج مرضى كورونا، بعد تأمين الموارد اللازمة له بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية. وقد أتاح ذلك للمستشفيات الأخرى الوقت الكافي لبناء قدراتها لاستقبال المرضى. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم هذا النهج في الحد من تعرض المستشفيات غير المهيأة للعدوى، إذ كانت تشكل مصدرا للعدوى المجتمعية في الأسابيع الأولى، وأثبت فعاليته في إبقاء لبنان في مرحلة الاحتواء وجعله من بين الدول الـ ١٥ الأولى التي تمكنت من سحق الموجة الأولى من الفيروس. لكن، بعد الانفجار المأساوي الذي وقع في مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس، وأسفر عن إصابة أكثر من ٠٠٠ ٦ شخص، بدأ لبنان يشهد ارتفاعا كبيرا ومثيرا للقلق في عدد الحالات، في ظل انعدام قدرة نظام الرعاية الصحية على التعامل مع هذه الطفرة، وعلى وجه الخصوص لأن الانفجار قد أدى إلى تدمير ٣ مستشفيات رئيسية في بيروت. ونتيجة لذلك، لجأت الحكومة إلى إقفال شامل ثان للبلد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وفرضت حظر التجول بين الخامسة عصرا والخامسة فجرا، وتركت الأعمال التجارية الأساسية مفتوحة. وسجل لبنان حتى تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر حوالي ٠٠٠ ١٢٧ إصابة بكوفيد-١٩ و ٠٠٤ ١ حالة وفاة.

إن الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفته جائحة كوفيد-١٩، والناتج عن الإغلاق الشامل للبلد مرات عدة، هائل في بلد يواجه الانهيار الاقتصادي الأسوأ في تاريخه منذ نيل استقلاله، بحيث بلغ معدل الفقر العام ٦٠ في المائة في عام ٢٠٢٠، ومعدل الفقر المدقع (الفقر الغذائي) ٢٣ في المائة، ونسبة القوة العاملة في القطاع غير النظامي ٦٠ في المائة. وتمثل جائحة كوفيد-١٩ أزمة ضمن أزمة بالنسبة إلى اللبناني الذي يجد نفسه مضطرا إلى اتخاذ الخيار الصعب ما بين الموت بسبب فيروس كورونا أو الموت من الفقر.

وقد وضعت الحكومة حزمة اقتصادية متواضعة في محاولة منها للتعويض عن تأثير هذه الصدمة الجديدة على السكان. غير أن هذه الحزمة لا تمثل سوى ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتبقى أقل بكثير مما تنفقه البلدان الأخرى للتخفيف من تأثير الجائحة على البيئة الاجتماعية والاقتصادية فيها. ومن هنا، إن بلدنا أحوج ما يكون إلى المساعدات الدولية لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي في لبنان. وهذه المؤشرات المثيرة للقلق ما هي إلا دليل على خطورة الوضع الذي تفاقم أكثر مع فاجعة انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠، وهو اليوم الذي أسفر فيه الانفجار عن فقدان ما يقارب الـ ٠٠٠ ٣٠٠ شخص من سكان المدينة منازلهم، وأودى بحياة ٢٠٤ أشخاص، كما أدى إلى إصابة أكثر من ٠٠٠ ٦ شخصا. كما أن عشرات المدارس والمستشفيات ومرافق الرعاية الصحية تدمرت بشكل جزئي أو كلي، في حين أن المستشفيات والمراكز الطبية التي

بقيت عاملة أضحت تعجّ بالمرضى الذين يلتمسون العلاج من الإصابات التي لحقت بهم جراء الانفجار والإصابة بفيروس كورونا المستجد.

وفي الواقع، نظرا لارتفاع حالات الإصابة بالفيروس، تعاني العديد من المستشفيات نقصا في أسرة وحدات العناية المركزة وفي المستلزمات والمعدات الطبية الحيوية. كما أن العاملين في المجال الطبي مرهقون، لا سيما في ظل المستوى غير المعتاد الذي بلغته هجرة الأطباء والممرضين والممرضات، فضلا عن تعرضهم للعدوى.

لبنان يواجه، اليوم أكثر من أي وقت مضى، محدودية كبيرة في الدعم الدولي الذي يحصل عليه. ففي حين حظيت دول أخرى باعتمادات طارئة من صندوق النقد الدولي للاستجابة لفيروس كوفيد-١٩، لم يتمكن لبنان من الحصول على مثل هذه الاعتمادات لكونه في حالة تأجيل لسداد الديون. كما تأخر وصول التمويل الخارجي الذي تمثل بمبالغ محدودة للغاية.

بالإضافة إلى ذلك فإن جائحة كوفيد-١٩ قد حرفت جهودنا الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن مسارها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المانحة لمساعدتها لبنان في مواجهة جائحة كوفيد-١٩. غير أن المعركة العالمية لم تنته بعد لأن العالم بأسره يشهد تجددا في ظهور حالات الإصابة بالفيروس. وكلي يقين أن الانتصار على ”العدو المشترك“، كما وصفه الأمين العام للأمم المتحدة، يقوم على تضامننا وتعاوننا وتضافر جهودنا. وعليه، فإن لبنان يرحب بتصد شامل وجامع ومتعدد الأبعاد ومحوره الإنسان، تحت رعاية الأمم المتحدة الدؤوبة، بهدف التصدي لانتشار الجائحة ومعالجة مختلف تداعياتها. ويحدوني الأمل بصدق في أن يتم إيلاء عناية خاصة للبلدان النامية بما في ذلك لبنان، التي يواجه العديد منها تبعات الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الأليمة فضلا عن حالات الركود الشديد والمنهك.

وشكرا لكم.

المرفق ٦٩

خطاب السيد رالف إي. غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية والخدمة العامة والأمن الوطني والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين

أولا، أود أن أنوه بالمبادرة الهامة لحركة عدم الانحياز، التي سانت فنسنت وجزر غرينادين عضو ملتزم فيها، عندما طلبت عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن كوفيد-١٩. وأشكر رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد فولكان بوزكير، على الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية.

وقد تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في خسائر فادحة في الأرواح وسبل كسب العيش في جميع أنحاء العالم، وهي لا تزداد إلا سوءا. ولحسن الحظ، ليس هناك في سانت فنسنت وجزر غرينادين أي حالات وفاة بسبب كوفيد-١٩، ولا حالات دخول إلى المستشفيات، ولا انتشار مجتمعي، ومنذ بداية الجائحة سجلنا ما يزيد قليلا على ٨٠ حالة كانت بصفة رئيسية لأشخاص من خارج البلد أو على صلة بأجانب. وقد حققنا ذلك من خلال سلسلة من التدابير العملية المصممة لضمان سلامة سكاننا وزوارنا.

ومع ذلك، لم ننج من الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المتناسبة للجائحة، كما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وقد عانت الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها دول منطقة البحر الكاريبي، من التلاشي التام تقريبا للدخل وفرص العمل السياحيين والحيويين. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام للأمم المتحدة لإبرازه هذه المسألة، ولا سيما من خلال هذا الموجز السياساتي بشأن كوفيد-١٩ وتحويل القطاع السياحة. ونأمل أن تؤدي أفكاره العميقة في موجزه السياساتي إلى إيجاد تفهم أفضل للأهمية الحاسمة لقطاع السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحفيز المؤسسات المالية الدولية والحكومات على العمل لتنشيط هذه الصناعة الحيوية.

السيد الرئيس،

لقد زاد كوفيد-١٩ من ضغط أزمة المناخ. والاستجابات غير الكافية لهذا التهديد المزدوج ستحطم الحياة والعيش كما نعرفهما. والآثار التراكمية لهذين التحديين الذين لا حدود لهما، واقترانها بالتقاعس عن العمل، يمكن التنبؤ بها؛ وهي تفضي أيضا إلى حالات إنكار مريحة وغير عقلانية وعكسية. ومع استمرار كوفيد-١٩ في استنزاف ميزانياتنا الوطنية المتواضعة، لا يزال يتعين علينا أن نجد التمويل لمعالجة أحوال الطقس السيئة التي لم يسبق لها مثيل من حيث شدتها وتواترها وعواقبها المروعة. فعلى سبيل المثال، في سانت فنسنت وجزر غرينادين، نحزن لفقدان عدد كبير جدا من أفراد شعبنا هذا العام بسبب تصاعد حمى الضنك النزفية، التي تنتشر عن طريق بعوضة الزاعجة المصرية التي تكاثرت بشكل كبير بسبب درجات الحرارة الأعلى من معدلها وهطول الأمطار الغزيرة خارج الموسم.

إن وجود نظام متعدد الأطراف يعطي الأولوية للتعاون بين البلدان ذات السيادة، مع اعتبارات عادلة وملائمة وملزمة قانوناً للضعفاء، هو السبيل الوحيد للتصدي للتحديات المغيّرة للحياة التي نواجهها اليوم. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن يتمكن كل شخص في هذا العالم من الحصول على لقاح كوفيد-١٩؛ ومن الناحية المثالية، ينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في وضع القواعد والمعايير في هذا الصدد. وتدعم الجماعة الكاريبية مرفق كوفاكس وترحب به، وهو المرفق الذي يُروّج له التحالف العالمي للقاحات والتحصين، ومنظمة الصحة العالمية، والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة. ونشيد ببعد النظر والبراعة البشرية وراء ليس إيجاد اللقاح فحسب، بل أيضا نظام يهدف إلى توزيعه بصورة عادلة. وبالمثل، فإن التزام مرفق كوفاكس المسبق للسوق هو أداة تمويل مرحب بها لدعم شراء اللقاحات للاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل. غير أن المقاييس المستخدمة لاختيار البلدان للمشاركة في أداة التمويل هذه لا تأخذ في الاعتبار بما فيه الكفاية أوجه ضعفنا المتأصلة وافتقارنا إلى القدرة على التكيف على الصعيدين الاقتصادي والمناخي. وقد ترك هذا أغلبية بلدان الجماعة الكاريبية مستبعدة استنادا إلى حسابات خاطئة وبليدة جدا لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدراج جميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في هذه الأداة التمويلية لا يعادل سوى أقل من ٠,١ في المائة من سكان البلدان الـ ٩٢ المقترحة تغطيتها في إطار التزام مرفق كوفاكس المسبق للسوق. ونحثّ على تصحيح هذه الحالة.

السيد الرئيس،

ليس سرا أن الأزمات العالمية، بما فيها الأزمات الصحية والمالية والاقتصادية، تؤثر بشكل أعمق على أولئك الأكثر عرضة للصدمات. ونحثّ جميع أعضاء هذه الجمعية العامة على اتخاذ تدابير تتماشى مع الالتزامات القائمة لتخفيف العبء عن الجميع، مثل: رفع التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها البلدان القوية باستخفاف على البلدان الأضعف؛ والحماية من أي تخفيض في المساعدة الإنمائية الرسمية الضئيلة التي لم تحقق بعد نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي؛ والعمل بجدية على إقرار وقف إطلاق نار على الصعيد العالمي والحفاظ عليه بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي ٢٥٣٢ (٢٠٢٠). ومن الهام، من أجل مصداقية هذه الجمعية العامة، أن نرقى إلى مستوى المثل العليا المبينة في قرارنا الجامع بشأن مرض فيروس كورونا من أجل تحقيق تصد شامل ومنسق لجائحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). فلنبذل مزيدا الجهد يفوق ما التزمنا به على الورق ونذكّر أنفسنا بأن علينا واجب مساندة بعضنا البعض، والارتقاء بالإنسانية إلى مستوى أعلى!

وشكرا لكم.

المرفق ٧٠

خطاب السيد جوزايا فوريكي باينيماراما، رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية لجمهورية فيجي

رئيس الجمعية العامة،

سعادة السيد فولكان بوزكير،

الأمين العام للأمم المتحدة،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش؛

رؤساء الدول،

رؤساء الوزارات،

الوزراء؛

السيداتُ والسادة،

بولا فيناكا (تمنياتي لكم بالسعادة وموفور الصحة) من فيجي.

نرحب بمؤتمر القمة هذا باعتباره فرصة طال انتظارها لكسر شوكة النزعة الوطنية المدفوعة بكوفيد-١٩ التي شلت تصدينا العالمي لهذه الأزمة.

وكان من المفارقات المرضية أنه في العام الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، كدست البلدان الإمدادات والمعدات الصحية الحيوية، من الأدوية المنقذة للحياة، إلى أجهزة التنفس الصناعي، إلى الفحوصات ومعدات الحماية الشخصية، تاركة العديد من العاملين الصحيين الشجعان في الخطوط الأمامية عرضة للخطر. وبينما تكلم القادة بحماس عن إيماننا الجماعي بتعددية الأطراف، سمحت الحكومات لأسعار الصادرات التي تمس الحاجة إليها مثل الأدوية والمعدات الطبية بالارتفاع إلى مستويات ينبغي اعتبارها إجرامية، في حين منعت حكومات أخرى هذه الصادرات الأساسية تماما.

ولا يمكننا أن نستمر في السماح بإفراغ تلك الكلمات وهذا الالتزام بالعمل الجماعي من معنيهما. وها نحن اليوم. علينا أن نجدد معاً تصميمنا الجماعي على هزيمة كوفيد-١٩، وإعادة بناء الاقتصاد العالمي بطريقة تحافظ على عقود من التقدم الذي عملت الأمم المتحدة بجد لتحقيقه، وأن نقود الإنسانية نحو مستقبل أكثر أماناً واستدامة.

وللقيام بهذا، يجب أن ندرك أن الميدان لتحقيق انتعاش عالمي تشوبه أوجه تباين حادة. فليس لدى جميع البلدان نفس المستوى من التقنية والمعرفة اللازمين لدحر الفيروس. وليس من الممكن لجميع البلدان حل مشكلة إخفاقات سلسلة الإمداد من تلقاء نفسها. وليس لدى كل البلدان رأس المال لضخ تريليونات الدولارات في اقتصاداتنا المدمرة. وسكان جزر المحيط الهادئ – وجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية – محرومون بشكل فريد ومكثف من كل هذه القيود.

فالدول الأصغر والأكثر ضعفا هي التي تحتاج إلى الأمم المتحدة أكثر من غيرها للتغلب عل التحديات.

والفجوة بين الخطاب الدولي بشأن التضامن والعمل الذي يمكن أن نلمسه على أرض الواقع فجوة شاسعة – وإذ نتطلع إلى الانتعاش، فإننا نتعرض لخطر اتساعها أكثر.

وعلى الرغم من كل التفاؤل بشأن لقاح فعال، فإن الحصول على هذا الكشف الطبي بالغ الأهمية لا يزال غير مضمون لجميع الناس. إن تأكيد أستراليا بإضافة الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ إلى برنامجها لشراء اللقاحات هو عمل من أعمال التضامن الحقيقي. وهو أيضا درس للعالم. إذ يجب أن يكون لقاح كوفيد-١٩ منفعة عالمية، ومتاحا بحرية للبشرية جمعاء وليس للأثرياء فقط.

ولكن اللقاح وحده لن يمحو الضرر الذي لحق بأضعف الاقتصادات في العالم. فهذا سوف يحتاج التمويل.

إن بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية مقيدة بارتفاع تكلفة الاقتراض ومقموعة بإمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسرة بصورة غير عادلة، هو بمثابة الانتحار. ولهذا السبب أدعو إلى توسيع كبير للتمويل الميسر للدول النامية الصغيرة. فكل ما نحتاج إليه هو مجرد واحد ونصف في المائة من مجموع الحوافز التي تقدمها الدول المتقدمة النمو.

وإذا كانت مؤسسات الإدارة الاقتصادية والتنمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، غير قادرة على توفير الحجم اللازم من الموارد بشروط ميسرة، فمن الإنصاف أن نتساءل عما إذا كانت هذه المؤسسات ستظل صالحة للغرض المنشود.

وفي كل يوم نتأخر، تُبعِد تلك المناقشة أهداف التنمية المستدامة أكثر عن متناول العالم النامي. ومن أجل تحقيق انتعاش عالمي حقيقي، نحن بحاجة إلى إصلاح جذري: فقد حان الوقت لإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحوكمة العالمية ليس لمواجهة أزمة كوفيد-١٩ فحسب، بل أيضاً لمواجهة الآثار المدمرة لحالة الطوارئ المناخية.

وينبغي للتضحيات التي طُلب أن يقدمها العاملون في مجال الرعاية الصحية هذا العام على نطاق واسع أن تجعلنا جميعا ننظر في جدوى مواجهتنا، كمجتمع دولي، للتحدي الجماعي. وسواء كان ذلك تعافينا من كوفيد-١٩ أو الحملة الرامية إلى الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر أو حماية محيطاتنا، فلا يمكن لأي دولة أن تنجح بمفردها. فلتكن هذه الأزمة درسنا الأخير في حماقة العمل الانفرادي، ولنخرج منها ليس أكثر انقساما، بل أكثر اتحادا، أكثر من أي وقت مضى.

”Vinaka vakalevu.“ (أشكركم جزيل الشكر بلغة فيجي). وشكرا لكم.

المرفق ٧١

خطاب السيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا

أعزائي أصحاب السعادة،

كثيرا ما يقال إن المرض لا يعرف حدودا. فهو لا يهتم بخلافاتنا السياسية، ويتجاهل الفروقات المتعلقة بالاقتصادات الغنية والفقيرة.

وقد عطلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) جميع الاقتصادات.

ولقنتنا هذه الجائحة التي تحدث مرة واحدة في القرن درسا بالغ الأهمية: عندما يتعلق الأمر بالصحة، فإن مصائرنا متشابكة.

وفي هذا المصير المشترك ربما يكمن الفرق الوحيد بين تفشي فيروس كورونا الجديد وما يسمى بأم الجوائح، الإنفلونزا الإسبانية التي وقعت عامي ١٩١٧ و ١٩١٨.

وقبل قرن من الزمان، كانت الأمم المتحدة وسابقتها عصبة الأمم لا تزالان مجرد أفكار مكتوبة، وتُرك الجميع بمفردهم.

وحتى داخل بلد ما، اتبعت المناطق المختلفة نُهج مختلفة بشأن كيفية مكافحة المرض. وتصرف كل مجتمع من تلقاء نفسه، وفعل ما رأى مسؤولوه المنتخبون أنه الأفضل.

وأدى هذا النهج إلى زيادة كبيرة في الوفيات الناجمة عن الإنفلونزا الإسبانية. وهناك عشرات الأمثلة على المدن المتجاورة ذات النتائج المختلفة تماما.

وهذه المرة، وبقيادة منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة، اعتمد كل بلد بروتوكولات موحدة لتدابير التباعد الاجتماعي التي أنقذت حياة الملايين من البشر.

وفي مايو/أيار، تجمّع العالم في أول جمعية افتراضية للصحة العالمية. واعتمدت ١٩٤ دولة عضواً قراراً تاريخياً، اعترف بالدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية ودور منظومة الأمم المتحدة في تنسيق الاستجابة العالمية الشاملة.

ودعا الدول الأعضاء إلى تنفيذ نهج شامل للحكومة ككل والمجتمع بأكمله لضمان استجابة عالمية أكثر تماسكاً وإنصافا وفعالية.

ودعا إلى التوزيع العادل للقاحات والتشخيص والعلاجات.

والآن، ومع ظهور اللقاحات في الأفق، يجب أن نجتمع مرة أخرى لضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، وعدم التمييز بين حياة البشر، بين الأغنياء والفقراء.

ويجب أن نجتمع معا، مرة أخرى لنخطط معا الانتعاش الاقتصادي العالمي بعد مرحلة الجائحة.

السيداتُ والسادة،

لا يوجد سوى بضع استجابات فعالة ضد تفشي فيروس كورونا، ولكن هناك الكثير من العقليات الممكنة.

ونحن، في ألبانيا اخترنا أن نفكر بأن ”سيكون هناك مستقبل أفضل“!

في حين أننا نفرض تدابير الإغلاق الشامل أو نبني مستشفيات جديدة مخصصة لكوفيد-١٩، فإننا نواصل عملية إعادة الإعمار الحيوية للدمار الذي سببه زلزال عام ٢٠١٩. ونشكر الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة على دعمها ومساعدتها المستهدفة في هذا المسعى.

وحتى مع وجود اقتصاد نازف، قررنا عدم وقف الاستثمارات العامة ومواصلة تحسين بنيتنا التحتية.

لقد دفعنا بقوة أكبر في حافظتنا للإصلاحات من أجل التكامل الأوروبي.

وقد شاركنا بكل قدراتنا في آلية الدعم المشتركة التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي هذا الصدد، نفخر بأن هذه الأزمة الإنسانية لم تتحول إلى أزمة أمنية.

وقد نجح التعاون بشكل جيد حتى الآن. ومع ذلك، فقد أعددنا أنفسنا الآن للأشهر الأكثر أهمية التي تنتظرنا.

وخلال هذا الوقت البالغ الأهمية، ستحدد قوة تعاوننا مدى السرعة التي سندحر بها المرض ومتى ستبدأ عجلة اقتصاداتنا في الدوران من جديد.

وتؤيد ألبانيا قرار اليوم تأييدا كاملا لأننا نؤمن بأن أفضل سبيل لمكافحة الجائحة وعواقبها هو إرساء أسس الانتعاش المستدام والشامل للجميع والمراعي للبيئة، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

وينبغي لنا جميعا أن نحشد الجهود من أجل الحصول الشامل والعادل على لقاحات كوفيد-١٩ وعلاجاته على سبيل الأولوية العالمية.

ولكي نعيد البناء بشكل أفضل، يجب أن نستثمر في نظم صحية مرنة وفي التأهب للجوائح.

وكي نحمي أنفسنا يتعين علينا حماية الكوكب. إن حماية التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه على نحو مستدام أمر ضروري للوقاية من الجوائح.

وينبغي لنا معاً أن نضمن فرص أفضل للحصول على الرعاية الصحية الأولية والتعليم، بما في ذلك تحسين إمكانية وصول الأطفال إلى الخدمات الرقمية.

وكبلد مرشح لمقعد غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، وضعنا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم أولوياتنا الاستراتيجية.

والواقع أن النساء والفتيات لم يتأثرن بشكل غير متناسب جراء أزمة كوفيد-١٩ فحسب، لكنهن أظهرن أيضاً الريادة من خلال تصدرهن لجهود الاستجابة.

ومن ثم، من الأهمية بمكان أن تأتي المساواة بين الجنسين وتمكينهما في صميم استراتيجيات الانتعاش.

وأخيراً، كانت التكنولوجيات الرقمية حاسمة في مكافحة تفشي فيروس كورونا. ويجب أن نركز أكثر على المهارات الرقمية وعلى تحسين مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية كأداة لتحسين الإدماج الاجتماعي والاستدامة.

ويمكن للتكنولوجيات الرقمية والابتكار تسريع عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ويجب أن تكون بارزة في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لإعادة البناء على نحو أفضل. وقد وضعناها في صميم خطة عمل السوق الإقليمية المشتركة لمنطقة غرب البلقان، بوصفها دعامة للتنمية المستدامة.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) اختبار للتضامن والقيادة العالميين!

فالفيروس يزدهر على الانقسام ولكن يُحبط عندما نتحد.

ونقلا عن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، ”أملي هو أن الأزمة المصيرية في عصرنا سوف تذكر جميع الناس بأن أفضل طريق للمضي قدما – والطريق الوحيد للمضي قدما – هو أن نعمل معا“.

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم يشبه العالم في عام ١٩٤٥، بنسب مختلفة تماما، عندما قدمت خطة مارشال، ومن ثم عُرض على الاتحاد الأوروبي الأمل الوحيد نحو انتعاش سريع ومستقبل مزدهر.

إننا بحاجة الآن إلى خطة مارشال جديدة، وخريطة طريق مركزة وموحدة لهزيمة الفيروس وضمان غد أفضل.

وشكرا لكم.

المرفق ٧٢

خطاب السيد كليمون موامبا، رئيس وزراء جمهورية الكونغو

[الأصل بالفرنسية]

رئيس الجمعية العامة،

الأمين العام للأمم المتحدة،

حضرات رؤساء الدول ورؤساء الحكومات،

أصحابَ السعادة،

السيداتُ والسادة،

باسم رئيس جمهورية الكونغو، فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، يشرفني أن أُلقي الخطاب التالي.

”إن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جائحة كوفيد-١٩، التي تعقد بمبادرة من حركة عدم الانحياز، حسنة التوقيت. والواقع أنها تمثل تحديا لقادة العالم وتحث المجتمع الدولي على وضع حد لهذه الآفة، التي تشكل أكبر تهديد للأمن والاستقرار العالميين.

”وهذا بالطبع هو المحفل للإشادة بهذه المبادرة، وقبل كل شيء، لنكرر تأكيد دعمنا الكامل لخطط الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أثني على قيادته في هذا الجهد. ومنظمة الصحة العالمية، بدورها المحوري، هي حجر الزاوية، بقيادة مديرها العام، الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس. وأود أن أكرر دعم الكونغو لجهوده.

”إن الفيروس الذي أدى إلى هذه الآفة العالمية التي أودت بحياة ما يقرب من ١,٥ مليون شخص هو قوة تدميرية رئيسية في عام ٢٠٢٠. وسيكون قد دمر الكثير من الجهود، وهدّد العديد من المشاريع، وقلب الكثير من أوجه اليقين.

”لقد عصفت الجائحة بجميع مناطق العالم، ولم تستثن أيا من دولنا، مما ترتب عنه عواقب اقتصادية واجتماعية وإنسانية مأساوية.

”وفي ضوء السياق المأساوي الذي يتعين على المجتمع الدولي ككل أن يواجه فيه هذا التحدي العالمي، يجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نؤكد من جديد الدور المحوري للأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات عالمية منسقة للتصدي للجائحة وعواقبها.

السيد الرئيس،

”سجلت أول حالة في بلدي في ١٤ آذار/مارس ٢٠٢٠. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، كان لدينا ٧٧٤ ٥ حالة مؤكدة، و ٠٠٣ ٥ حالات تم شفاؤها و ٩٧ حالة وفاة – أي معدل وفيات بلغ ١,٦ في المائة.

”ولمنع حدوث ارتفاع حاد في عدد الحالات، تم تنفيذ مبادرات مختلفة. وشملت إغلاق الحدود، وعمليات الإغلاق الشامل على الصعيد الوطني، وحظر التجول الذي لا يزال ساريا، والحجر الصحي في المواقع المناسبة للمسافرين، وإثبات إجراء اختبار الكشف عن كوفيد-١٩ باستخدام تفاعل البوليميراز التسلسلي بالانتساخ العكسي في غضون ٧٢ ساعة قبل المغادرة.

”إن التدابير الصحية التي اتخذتها حكومتي حدت من انتشار الفيروس فيما بين مختلف شرائح السكان. ومما يؤسف له أنها قد أثرت تأثيرا سلبيا على الاقتصاد وخفضت مستوى معيشة أشد قطاعات السكان عوزا.

السيد الرئيس،

”في وقت باتت آفاق اللقاحات الواعدة تبعث الأمل في أن يكون لدى البشرية في القريب العاجل الوسائل اللازمة للتغلب على الواقع المأساوي للجائحة، فإن كلمة التضامن، على خلفية التعاون المتعدد الأطراف، لم تكن أكثر معنى قط.

”وهنا ينبغي أن نأخذ في الاعتبار الاستنتاجات ذات الصلة التي توصلت إليها قمة مجموعة العشرين، التي عقدت في الرياض، المملكة العربية السعودية يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. وأرحب بالتزام قادة مجموعة العشرين بتعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات التمويلية العاجلة في قطاع الصحة العالمي من أجل دعم البحث والتطوير والتصنيع والتوزيع في مجال فحوصات التشخيص والعلاجات واللقاحات الآمنة والفعالة لمكافحة كوفيد-١٩ وضمان حصول الجميع عليها على نحو شامل ومنصف وميسّر التكلفة.

”وألاحظ، على وجه الخصوص، التزامهم بدعم أشد البلدان ضعفا، ولا سيما في أفريقيا، في مكافحتها للجائحة، وكذلك الوقف الاختياري لخدمة الديون الذي أعلنته مجموعة العشرين، والذي نأمل أن يمتد إلى ما بعد حزيران/يونيه ٢٠٢١.

السيد الرئيس،

”يهتم بلدي اهتماماً شديداً بالائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، والتحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة وتحالف غافي للّقاحات ومنظمة الصحة العالمية، من أجل تنفيذ

مرفق كوفاكس، الذي يمكّن البلدان المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية من الحصول على إمدادات منسقة وفعالة من اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس حالما تصبح متاحة.

”إن الكونغو ملتزمة بقوة بالحصول على لقاح كوفيد-١٩ وتتطلع إلى المشاركة في مرفق كوفاكس بدعم من أمانة تحالف غافي للقاحات.

”ويكمل التعاون الإقليمي ودون الإقليمي الشراكة العالمية والتعاون الدولي في مكافحة الجائحة. وعلى هذا الأساس، عُقد المؤتمر الدولي الثامن المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي تشرفت برئاسته، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان موضوعه ‘ جائحة كوفيد-١٩: قضية سياسية واقتصادية وأمنية وإنسانية وبيئية وحالة طوارئ صحية عامة في منطقة البحيرات الكبرى’.

”وأسفر المؤتمر عن توصيات تساعد على تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة هذه الآفة. وشملت التوصيات، في جملة أمور، تعزيز التعاون والشراكة في التصدي لكوفيد-١٩، وتكثيف جهود الدعوة مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء لتعبئة الموارد اللازمة لمساعدة المنطقة على التصدي لجائحة كوفيد-١٩ والتحرك نحو تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

”إن التزام الكونغو بمكافحة هذه الجائحة هو أولوية على أعلى مستوى في الحكومة. ومع ذلك، فإن التضامن والتعاون الدولي يظلان حجر الزاوية في الانتصار في هذه الحرب، التي يجب أن نواصل خوضها معا، بطريقة منسقة وحازمة، داخل حدودنا وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي“.

هنا ينتهي الخطاب.

شكرا لكم.

المرفق ٧٣

خطاب السيد عبد العزيز جراد، رئيس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

[الأصل بالعربية]

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحابَالسعادة،

السيداتُ والسادة،

اسمحوا لي في بداية كلمتي أن أبلغكم تحيات السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون. ينعقد اجتماعنا هذا في ظرف غير مسبوق تخيّم عليه تداعيات جائحة كوفيد-١٩ وآثارها الوخيمة على مختلف الأصعدة الصحية والبشرية والاقتصادية والمالية والاجتماعية. وإذ احدني ملزما في مستهل كلمتي بتوجيه تحية شكر وامتنان للعاملين في الرعاية الصحية في أنحاء العالم لالتزامهم البطولي وتحليهم بروح التضحية والمثابرة في مواجهة هذه الأزمة.

وإذ أنحني إجلالا لأرواح ضحايا هذه الكارثة الصحية فإني أدعو الله عز وجل أن يشفي المصابين.

ولا يسعني إلا أن أشيد بالدور الذي تؤديه منظمة الصحة العالمية في دعم الدول في هذه الظرف الحرج وعملها المستمر في تنسيق الجهود الدولية للتصدي للآثار الوخيمة لهذا الوباء. انه طبيعة هذه المأساة العالمية وتداعياتها التي لم تستثنِ أحدا تفرض علينا الوحدة والتآزر وتوفير حل شامل ومنسق على وجه السرعة يمكّن كل الدول مِن ضمان رعاية صحية ملائمة لمواطنيها.

السيد الرئيس،

كلنا ندرك خطورة الوضع وانعكاسه على مكاسب شعوبنا. إن هذه الجائحة قد زادت من حدة الفقر وعمقت من أوجه عدم المساواة وفاقمت أوضاع الدول الضعيفة، لا سيما الأفريقية منها، التي لا تملك الإمكانات اللازمة لتخفيف آثار الجائحة ولا القدرة على مواجهة التحديات الناجمة عنها والتي تشكل عبئا إضافيا ينضم إلى مختلف الأزمات التي يواجهها العالم كتغير المناخ والكوارث الطبيعية والإرهاب والنزاعات المسلحة والهجرة السرية وكذا العنصرية. وهو الوضع الذي سينعكس سلبا على التقدم النسبي الذي أحرزته هذه الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن توافق وترابط الاقتصادات والسياسات المنتهجة يتطلب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الشعوب المحرومة والمهمشة، إذ يجب أن تكون المسؤولية مشتركة ومتناسبة مع قدرات كل طرف

وحاجاته بعيدا عن المقاربات الأحادية والأنانية التي تعمق اللامساواة وتؤدي إلى الزج بمئات الملايين من البشر في النزاعات وتجعلهم يعانون من الجوع وسوء التغذية والحرمان من الرعاية الصحية. وهذا بلا شك أبشع الصور التي تنافي العدالة.

السيد الرئيس،

لقد أدركت الجزائر منذ أن سجلت الحالة الأولى للإصابة بهذا الوباء خطورة هذه التهديد الصحي. واتخذت إجراءات عاجلة واحترازية للتصدي له ولحماية صحة المواطن. وكانت من الدول السباقة إلى اتخاذ تدابير احترازية هامة على غرار إغلاق حدودنا، وتعزيز نظم الوقاية الصحية، واعتماد نظام مرن للحجر الصحي، ووضع بروتوكولات صحية تضمن استمرارية الأنشطة والاجتماعية والاقتصادية والتربوية. كما تم تسخير موارد بشرية ومادية هامة لتعزيز ودعم النظام الصحي في مواجهة هذا الوباء من خلال تحفيز العنصر البشري وحمايته وتوفير مختلف الاحتياجات واللوازم الطبية، ورفع قدرات استيعاب المستشفيات وتحسين نظام التشخيص والتحقيق الوبائي من أجل مواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن هذا الوضع الصحي.

تم اتخاذ حزمة لدعم وتشجيع المؤسسات الإنتاجية على مواصلة نشاطها ومنح تعويضات استثنائية للمؤسسات المتضررة، فضلا عن الدعم الموجه لإصحاب المهن الصغيرة والفئات الهشة والمحرومة ومساعدتها في هذا الظرف الصعب.

ورغم الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر بسبب انعكاسات هذه الأزمة وتزامنها مع انخفاض موارد الدول جراء انخفاض أسعار المحروقات، فإن بلدي حرص على الالتزام بمقتضيات التضامن الدولي في مواجهة الجائحة بالانخراط الفعال في المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرات الدول وتنسيق جهودها في هذا المجال.

واستناداً إلى هذا الالتزام، سارعت الجزائر إلى تقديم مساهماتها المالية إلى صندوق الأمم المتحدة للتصدي العالمي لكوفيد-١٩ والصندوق الذي بادر الاتحاد الأفريقي إلى إنشائه للتصدي للجائحة. كما أرسلت كميات معتبرة من المساعدات الإنسانية والطبية لفائدة عدد من الدول الشقيقة والصديقة لدعم جهودها التنموية والصحية، فضلا عن تجهيز مستشفى مرافق في منطقة تندوف لصالح اللاجئين الصحراويين.

السيد الرئيس،

إن خطورة الوضع الراهن الذي تمر به شعوبنا يستوجب تعبئة الجميع وتضافر الجهود وتعزيز العمل المتعدد الأطراف طبقا لشراكة عالمية معززة ومنشطة وشاملة لضمان التغلب على هذا الوباء وآثاره. ولعل ضمان الوصول السريع والمنصف للقاح إلى جميع الدول والشعوب سيكون

أول تحدٍ، ويتوجب علينا زيادة التأكيد على إعلاء قيمة التضامن التي تفرض نفسها اليوم ليس كمجرد قيمة إنسانية راقية ولكن كضرورة حتمية لمواجهة تهديد جماعي لا يعترف بالحدود ولا يميز بين بني البشر.

شكراً لحُسنِ إصغائكم.

المرفق ٧٤

خطاب السيدة فيكتوار سيديمهو توميغا – دوغبي، رئيسة الوزراء ورئيسة حكومة جمهورية توغو

[الأصل بالفرنسية]

السيد رئيس

الجمعية العامة،

الأمين العام،

رؤساء الدول ورؤساء الحكومات،

تود توغو، بلدي، أن تشيد بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة، لأنها تتيح للدول الأعضاء تقييم الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩.

وتوغو، مثلها مثل جميع البلدان، تواجه أيضا الأزمة الصحية الحالية. وسجلت فيها أول حالة في ٥ آذار/مارس ٢٠٢٠. وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سُجلت ٩٧٤ ٢ حالة. وقد شُفي ٤٧٨ ٢ شخصا، وهناك ١٠٤ حالات وفاة. ولذلك، كان هناك أقل من ٥٠٠ حالات قيد الدرس. وقد حدثت ثلاثة أرباع الوفيات المسجلة في صفوف الذين يعانون من حالات سابقة معترف بأنها تنطوي على إصابات بأمراض مزمنة أخرى، مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري والسمنة والسرطان.

ولاحتواء خطر انتشار الفيروس وحماية الحق في الحياة والصحة لجميع الناس في بلدنا، اتخذت حكومة توغو تدابير صحية وقانونية واجتماعية – اقتصادية طارئة.

وفيما يتعلق بالتدابير الصحية، تم إنشاء آليات مثل لجنة الأزمات، والتنسيق الوطني، ولجنة الإدارة، واللجنة العلمية، والهيئات القطاعية. وقد جمعت مكافحة الجائحة كل أصحاب المصلحة وركزت على عدة جوانب. وبحثنا في احتمال حدوث عدوى وانتشار سريعين للمرض، والجهود المنسقة، والمختبرات، والرصد والوقاية والسيطرة على العدوى، ورعاية المصابين، ورصد الحجر الصحي والحجر الصحي، والاتصالات والبحوث. وتم بناء وتجديد وتجهيز الهياكل الأساسية للرعاية الصحية. وأصبح ارتداء الأقنعة إلزاميا في توغو الآن. وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك اهتمام خاص بتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، وكذلك بحمايتهم، ولا سيما من خلال التأمين الخاص بكوفيد-١٩ الذي يتضمن التأمين على الحياة واستحقاقات العجز.

وفيما يتعلق بالتدابير القانونية، أذنت الجمعية الوطنية لحكومة توغو، بمرسوم تنفيذي، أن تتخذ تدابير محددة حيث يمكن إعلان حالة طوارئ صحية عامة. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشئت

فرقة خاصة لمكافحة كوفيد-١٩. واتخذت تدابير لاحتواء الحالات في بعض المناطق المحلية التي ترتفع فيها معدلات الإصابة ولحماية تلك المناطق. وعندما تحسنت الحالة في تلك المناطق، كانت القيود ترفع ببساطة أو تخفف.

وفيما يتعلق بأثر تدابير الرعاية الصحية هذه على التمتع بالحقوق والحريات، فقد وضعت أحكام للتخفيف قدر الإمكان من آثار القيود المفروضة على الحقوق والحريات. وجرى الإشراف على الوصول إلى الأعمال التجارية والأسواق، ولكن لم يجر تقييده أبداً.

وفيما يتعلق بالتدابير الاجتماعية – الاقتصادية، اتُخذت تدابير محددة لمساعدة الفئات الضعيفة. وقد تم تزويدهم بالإمدادات اللازمة والحصول على المياه والكهرباء مجانا. ونُفذ برنامج شامل للدخل التضامني، مع نظام للتحويلات النقدية – نوفيسي. وعلاوة على ذلك، تمنح امتيازات محددة لشركائنا الاجتماعيين وللقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، حشدت الدولة ما يقرب من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل ٤٠٠ مليون فرنك أفريقي أو ٧٥٠ مليون دولار، للتخفيف من الأثر الاقتصادي للأزمة الصحية.

وقد أمكن تحقيق ذلك كله من خلال إنشاء صندوق الدعم والتضامن لمواجهة كوفيد-١٩، مدعوما بموارد تقدمها دولة توغو، والتمويل المقدم من الشركاء التقنيين والماليين، والدعم المالي من القطاع الخاص والشركاء الوطنيين والدوليين، فضلا عن التبرعات والوصايا بجميع أنواعها.

السيد رئيس الجمعية العامة،

في هذا المرحلة، أود أن أثني على جميع التدابير التي يجري اتخاذها حاليا لتيسير حصول البلدان المنخفضة الدخل على اللقاحات التي يجري تطويرها لمكافحة كوفيد-١٩. وتؤيد توغو تأييداً كاملاً تنفيذ مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ المصممة لتيسير وتوسيع نطاق الوصول إلى أدوات مكافحة كوفيد-١٩، ولا سيما اللقاحات. وتوغو ملتزمة باستخدام اللقاحات من مرفق كوفاكس لمصلحة شعبها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان حكومة توغو لجميع الشركاء الذين وقفوا معنا في مكافحة كوفيد-١٩، ولا سيما منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي واليونيسيف وتحالف غافي للقاحات، وهم عون كبير لنا.

شكراً لحُسنِ إصغائكم.

المرفق ٧٥

بيان السيد وانغ يي، مستشار الدولة ونائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية

السيد الرئيس،

تؤيد الصين الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية للتصدي لجائحة كوفيد-١٩. ونأمل أن تركز جميع الأطراف على المسألة المطروحة، وأن تعزز التضامن، وتوسع توافق الآراء لتعزيز التعاون.

إن عام ٢٠٢٠ هو عام استثنائي حقا في تاريخ البشرية. ففي مواجهة الهجمة المفاجئة لفيروس كورونا الجديد، أظهرت الإنسانية ثباتا كبيرا وجمّعت جهودها للتغلب على الوقت العصيب، وسطرت فصلا رائعا في التاريخ. وإذ يستعد العالم لمواجهة موجة ثانية من الإصابات، فإن ما ينتظرنا هو معركة غامضة وشاقة.

وعلينا أن نعمل بحزم لاحتواء انتشار الفيروس. ومن الهام الاستفادة بشكل كامل من دعم العلم والتكنولوجيا لتعزيز الرصد والإنذار المبكر، والتعقب والاختبار، والعلاج والحجر الصحي، وتبادل المعلومات، وتعزيز التصدي الجماعي في جميع أنحاء العالم من أجل الحد من انتشار الفيروس عبر الحدود. ومع اتباع البلدان لنهج متنوعة ذات أولويات مختلفة، فإن ما يبقى أساسيا هو احترام وحماية كل حياة ومعاملة كل مريض بأقصى جهد ممكن. وينبغي أن تكون اللقاحات، التي هي سلاح قوي للتغلب على الفيروس، منفعة جماهيرية عالمية ومتاحة للبلدان النامية وميسرة من حيث التكلفة.

ويتعين علينا تعزيز التضامن والتعاون. وإذ يكتسح الفيروس جميع أنحاء العالم، لا يوجد مكان ذو سلامة المطلقة. ويتطلب دحر الجائحة بذل جهود متضافرة من جانب جميع البلدان. ويجب على الدول الكبرى، على وجه الخصوص، أن تؤدي دورا نموذجيا في تعزيز التعاون، الذي هو الطريق الصحيح للمضي قدما. وينبغي أن يكون أمن الصحة العامة من الأولويات المدرجة في جدول الأعمال الدولي، وأن يقترن بجهود لتحسين نظام الحوكمة في مجال الأمن الصحي العام وتعزيز القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ. ومن الضروري أيضا توجيه المزيد من الدعم والمدخلات إلى منظمة الصحة العالمية حتى تتمكن من الاضطلاع بالدور القيادي الحاسم.

ويتعين علينا تنسيق السيطرة على كوفيد-١٩ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حين أن من المرجح بقاء الفيروس لبعض الوقت، يجب أن نكون مستعدين لكفاح طويل الأمد. وهذا يعني أنه ينبغي لنا أن نعيد فتح الاقتصاد وأن نحافظ في الوقت نفسه على تدابير التصدي للجائحة. وينبغي أن نُخرج أفضل ما في الحكومة والسوق لتعزيز فرص العمل، وضمان سبل عيش الناس، وتعزيز قدرة التنمية على الصمود. وينبغي لنا أن نستفيد من أشكال ونماذج الأعمال التجارية

الجديدة التي تشكلت خلال الجائحة لتعزيز الصناعات الناشئة والسعي إلى تحقيق ”انتعاش مراع للبيئة“. وينبغي لنا أن نعزز التنسيق الدولي بشأن سياسات الاقتصاد الكلي لإبقاء سلاسل الصناعة والتوريد العالمية مستقرة.

ويتعين علينا أن نزيد من الدعم للبلدان النامية. وهذا يعني استمرار تقديم المساعدة إلى البلدان النامية من خلال تبادل الخبرات في مجال مكافحة الأوبئة، والدعم المادي والتكنولوجي، والتعاون في مجال الطب واللقاحات، فضلا عن تقديم قدر أكبر من المساعدة الإنسانية إلى أضعف المجتمعات. وينبغي تخصيص المزيد من الموارد لمجالات مثل مكافحة الأمراض المعدية، وبناء القدرات في مجال الصحة العامة، والأمن الغذائي. وينبغي أن يقدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما شروطا أكثر تيسيرا للتمويل لتخفيف العبء عن البلدان النامية.

ونحن بحاجة إلى تهيئة بيئة دولية مواتية لمكافحة كوفيد-١٩. وهذه البلدان هي الحلقة الضعيفة في المكافحة العالمية للجائحة. وينبغي للأطراف المتنازعة أن تستجيب بنشاط للنداء الصادر من الأمين العام أنطونيو غوتيريش من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وأن تنأى عن العمل في ساحة المعركة وأن تركز على مكافحة الفيروس. ومن الهام الاستماع إلى نداءات المجتمع الدولي ورفع جميع أشكال الجزاءات الانفرادية وغيرها من التدابير القسرية الانفرادية.

السيد الرئيس،

تحت قيادة الرئيس شي جين بينغ، وضعت الصين الشعب وحياته قبل كل شيء آخر في تصديها لكوفيد-١٩. وقد اتخذنا أكثر التدابير شمولا وصرامة وشمولا وأنشأنا آلية لتنسيق الجهود المتوسطة والطويلة الأجل لمكافحة الأوبئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أطلقنا أكبر حملة إنسانية شاملة في تاريخ جمهورية الصين الشعبية، وأجرينا أكثر الحوارات الافتراضية كثافة، وارتقينا إلى مستوى مسؤوليتنا باعتبارنا أكبر مورد للمواد من أجل مكافحة الجائحة.

وستواصل الصين تقديم الدعم والمساعدة للبلدان المحتاجة. ونعكف على تسريع المرحلة الثالثة من التجارب السريرية للقاحاتنا. وبمجرد أن يتم تطويرها ونشرها، سنجعلها سلعا عامة عالمية ونوفرها للبلدان النامية الأخرى بوصفها إسهامنا في بناء مجتمع صحي للجميع.

السيد الرئيس،

بما أن الشتاء قد وصل، فالربيع ليس بعيدا. وإذ نسترشد برؤية مجتمع له مستقبل مشترك للبشرية، فلنسر يدا بيد، مصممين وغير متهاونين، لنتجاوز هذا الوقت العصيب ونؤازر فجر النصر.

شكرا السيد الرئيس.

المرفق ٧٦

بيان السيد أيمن الصفدي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية

[الأصل بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نَجتمعُ اليوم في جلسة استثنائية هدفها التصدي لجائحة كورونا التي تستمر دولنا في مواجهة آثارها الصعبة على شعوبنا ودولنا. وأنقل إليكم تحيات جلالة الملك عبدا لله الثاني، وتثمينه لجهدنا المشترك هذا، وتأكيد جلالته أن المملكة ستبقى شريكا موثوقا في عملنا الجماعي لمواجهة الجائحة وكل التحديات التي ولدتها.

وهذه تحديات تتطلب مواجهتها الاستثمار في نقاط القوة لكل دولة منا، لتشكيل شبكات أمان دولية وإقليمية، توفر الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والصحة والتعليم. وأؤكد استعداد المملكة الأردنية الهاشمية تسخير كل إمكانياتها، لا سيما في مجاليّ الغذاء والصناعات الدوائية، لتكون مركزا إقليميا للإمداد والتخزين. وكما قال جلالة الملك عبدا لله الثاني مؤخرا، وأقتبس ”لن يكفي أن نعود إلى ما كان الوضع عليه قبل الجائحة؛ إذ ينبغي علينا اغتنام الفرصة، لبناء نظام عالمي أفضل وأكثر فاعلية،...“ انتهى الاقتباس.

ومع النجاح الذي تحقق في التوصل للقاح مضاد لفيروس كورونا، يجب أن نعتمد الآليات التي تضمن توزيع المطاعيم والأدوية بعدالة وعلى أوسع نطاق. فهذا ضرورة عادلة وأخلاقية، وفيه مصلحة ومنفعة للجميع، لأنه يعزز فرص القضاء على الجائحة بشكل أسرع ما يضعنا على طريق إعادة إنعاش الاقتصاد العالمي.

يستضيف الأردن ما يزيد عن ٣,٦ ملايين لاجئ، بينهم حوالي ١,٣ مليون شقيق سوري. وهذه مسؤولية تؤديها المملكة بكل ما تستطيع من إمكانات، لضمان توفير العيش الكريم للاجئين. وفي مواجهة كورونا، يوفر الأردن للاجئين الرعاية ذاتها التي نوفرها لمواطنينا. لكن عبء اللجوء لا يجوز أن تحمله الدول المستضيفة وحدها. فهو مسؤولية جماعية.

وإذ نثمن الدعم الذي يقدمه شركاؤنا في المجتمع الدولي لمساعدتنا على تلبية احتياجات اللاجئين، نؤكد ضرورة استمرار العمل سويا لتوفير الدعم اللازم والكافي والمستدام للاجئين وللمجتمعات المستضيفة حتى نحافظ على قدرتنا لتلبية احتياجاتهم الحيوية. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي للاستجابة لنداء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وتوفير الإمكانيات المالية التي تحتاجها المنظمتان لمواصلة تقديم خدماتهما الحيوية، خصوصا في ظل جائحة كورونا.

الحضور الكريم،

تحدياتنا مشتركة. وتتعاظم قدرتنا على مواجهتها بزيادة تعاوننا وتفعيله، بخطوات وبرامج عملية ملموسة. العمل متعدد الأطراف، المنطلق من هذا الاقتناع هو السبيل للتصدي للجائحة وتبعاتها، وحماية شعوبنا من آثارها القاسية والموجعة.

شكرا لكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق ٧٧

بيان السيد كريستوفر فيرن، نائب رئيس وزراء جمهورية مالطة

السيد الأمين العام،

السيد رئيس الجمعية العامة،

أصحابَالسعادة،

السيدات والسادة،

لقد كانت الأشهر الماضية بمثابة جرس إنذار لنا جميعاً. وأعتقد أن هذه السنة ستتذكر بالدرس الصعب المستفاد، الذي كان للأسف باهظ التكلفة. وإذا لم نستغل هذه الفرصة لكي ننمو ونعيد البناء على نحو أفضل، فإننا نسيء لكل هذه الأرواح التي فقدت ولكل من بذلوا الكثير من الجهود في التصدي لهذه الجائحة.

ولن يتغلب علينا الخوف من المجهول الذي جلبته هذه الجائحة، بل سيكون درسا في التواضع لنتعلمه جميعا ونكتشف الدروس التي يمكن أن نستخدمها في الأوبئة في المستقبل.

وفي الواقع أبرز تفشي هذه الجائحة القدرة النظم الصحية على الصمود. ونقلا عن الأمين العام للأمم المتحدة فـ”إن قوتنا تقاس بقوةِ أضعف نظام صحي لدينا“. ولهذا السبب، سعت مالطة، في بداية الجائحة، إلى تنظيم فريقها بسرعة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ على مستوى الصحة العامة وتعزيز نظام الرعاية الصحية لديها. وقد تم ذلك بالتوازي مع الجهود المبذولة لتعزيز القوى العاملة في مجال الصحة. كما جلبت مالطة نظاماً للمراقبة الشاملة والفحص واسع النطاق في جميع المجالات بما في ذلك إجراء الفحوصات، فضلاً عن تطبيق يدقق في الأعراض لتمكين المواطنين من التصدي لهذه الجائحة. وفي الواقع، سجلت مالطة أحد أعلى معدلات الفحص عالميا؛ واليوم لا يزال معدل الحالات الإيجابية لكوفيد-١٩ منخفضا عند نسبة ٤ في المائة، على الرغم من أننا نشهد موجة ثانية قوية وضخمة من فيروس كورونا.

وبعد أشهر، ندرك أنه لا يزال أمامنا الكثير لنتعلمه من بعضنا البعض، وأن هذه الجائحة أظهرت أن التعاون الدولي بالغ الأهمية. ولهذا السبب، ومن أجل النجاح، يتعين علينا أن نتمسك بالصالح العام العالمي قبل أي شيء آخر. وكانت القيود المفروضة على الصحة العامة والقدرة والخبرة السريرية مشكلة بالنسبة لنا جميعا، وفي دولة جزرية صغيرة مثل مالطة، أصبحت أكثر وضوحا. وقد طرح هذا صعوبات بالنسبة لنا جميعا أمام إجراء البحوث المتعلقة بكوفيد-١٩ لأننا ركزنا كثيرا على المنحى العملي، وليس الجانب السريري للمرض، ولكن الخبرات المشتركة بين

البلدان، عبر المناطق، تتسم بالأهمية لنا لنتعلم من الخبرات ومن الأدلة العلمية التي تتراكم في جميع أنحاء العالم.

كما أن توافر الأصناف الأساسية، وشراء المعدات والمواد الاستهلاكية والأدوية وما إلى ذلك في الوقت المناسب، كانا تحديا أيضا، وبالنسبة لمالطة كذلك. وما زلنا ملتزمين بالتعاون والتضامن والدعم المتبادل التي كانت حاسمة خلال هذه الجائحة، وهي تكتسي أهمية خاصة للدول الأعضاء الصغيرة مثلنا. ومع بدء الإرهاق بسبب الجائحة، يتعين علينا أن نظل واعين للطريق الطويل الذي ينتظرنا. ونتطلع إلى مزيد من التعاون ومستقبل أكثر إشراقا وننتظر وصول لقاح كوفيد-١٩ المنشود. ومن الأهمية بمكان أن يُنظر إلى اللقاح على أنه صالح عام عالمي ومتاح لجميع الشعوب في كل مكان.

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

لقد استخدم مصطلح ”إعادة البناء على نحو أفضل“ على نطاق واسع في سياق الانتعاش. ومع تحول هذه الجائحة إلى أزمة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل، ما زلنا نشهد ليس أضراراً بصحة الناس ووظائفهم ورفاههم فحسب، بل أيضاً ضغوطا شديدة على الأعمال التجارية والعمالة. لقد اختبر كوفيد-١٩ طريقة عمل المجتمع. وقد طرح تحديا بعد الآخر أمام الحكومات والمجتمعات المحلية والأفراد.

وفي هذا السياق، فإن الإجراءات الحكومية السريعة والقوية في التصدي لهذه التحديات أمر أساسي وهام للغاية. وفي الواقع، يجب اليوم اتخاذ قرارات عاجلة وصعبة تستند إلى أفضل الأدلة المتاحة وتأخذ في الاعتبار منظورا طويل الأجل. وقد تكون أهداف التنمية المستدامة في حد ذاتها بمثابة خريطة طريق لتوجيه التعافي من كوفيد-١٩، ومن الجدير بالذكر أنها الأقرب إلى استراتيجية عالمية وافقت عليها ١٩٣ حكومة بالفعل.

واليوم، فإن الوصول إلى أشد المتضررين، وأكثر السكان هشاشة وضعفاً أمر بالغ الأهمية. فقد أدى كوفيد-١٩ إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يستثمر المجتمع الدولي بشكل كبير في بناء القدرة على الصمود، ولا سيما للمجتمعات الضعيفة التي هي في أشد الحاجة إليها. ويجب على الجهات الفاعلة الإنسانية أن تعمل معاً بشكل أوثق لتحقيق التوازن الصحيح بين الاستجابتين العالمية والمحلية.

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

أبرز ظهور كوفيد-١٩ في مالطة الحاجة إلى استجابة سريعة ومحسوبة، استنادا إلى العلم، من جانبنا جميعا. إن صانعي القرار في مالطة، بوصفها دولة جزرية صغيرة، ليسوا بعيدين عن أشد

المتضررين من القرارات التي نتخذها. وهذا لا يعني أنه لم يكن من الصعب الحفاظ على التوازن بين تدابير الصحة العامة وعدم إحداث قدر كبير من إرباك المجتمع وتعطيل الاقتصاد.

ونتطلع إلى ”الوضع الطبيعي الجديد“ حيث نواصل جعل الناس والأسر محور قراراتنا. وعلى الرغم من أننا جميعا نأمل أن نشهد قريبا بداية نهاية هذه الجائحة، فإن عواقبها الطويلة الأجل ستظل معنا لفترة طويلة قادمة. وينبغي إعادة بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان وإعادة بناء الثقة العامة، لا سيما فيما بين البلدان الأكثر تأثرا بالأزمة. ولم يرحم كوفيد-١٩ أيا منا، وقد حان الوقت للتضامن والتعاون المستمر للخروج من هذه الأزمة معا أقوى – حيث إن صحة كل فرد تعتمد على صحتنا جميعا.

شكراً جزيلاً وأتمنى لكم جميعاً يوما طيبا.

المرفق ٧٨

بيان السيدة إيكاترينا زاهاريفا، نائبة رئيس الوزراء للإصلاح القضائي ووزيرة خارجية جمهورية بلغاريا

السيد الرئيس، أصحاب السعادة،

إنه لشرف لي أن أشارك في هذه الجلسة الاستثنائية. ينبغي أن تنبه جائحة كوفيد-١٩ الدول إلى الاتحاد والتعاون، ولكننا نرى سلسلة من النزاعات الجديدة التي تصاعدت في عام ٢٠٢٠. وكانت بلغاريا من بين البلدان التي أيدت دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ومن الهام مراعاة جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالنزاعات.

وينبغي ألا يكون التصدي للجائحة على حساب الحيز الديمقراطي والمدني وسيادة القانون والالتزامات الدولية. وندعو إلى التنفيذ الكامل لدعوة الأمين العام إلى العمل في مجال حقوق الإنسان. لقد أثرت أزمة كوفيد-١٩ كثيرا على النساء والفتيات اللواتي أثبتن قدرتهن القيادية وكنّ في طليعة جهود الاستجابة. ويجب أن تكون المساواة بين الجنسين في صميم الجهود المبذولة لإعادة بناء مجتمعات أكثر شمولاً ومساواة ومرونة.

وقد أثرت عواقب أزمة كوفيد-١٩ والتدهور الاقتصادي على الأطفال بصفة خاصة. فهم يواجهون الآن صعوبات في التعليم والغذاء والصحة والسلامة، وخطر الفقر.

إن حماية حقوق الطفل أولوية أساسية لسياستنا الداخلية والخارجية. وعلى الصعيد الوطني، أدخلنا برامج شاملة للحماية الاجتماعية وتدابير اقتصادية تستهدف الأطفال. ونرحب بجهود وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك خطة اليونيسيف ذات النقاط الست لحماية أطفالنا، في التعامل مع الأزمة.

السيد الرئيس،

ينبغي أن نسعى إلى تحقيق انتعاش شامل للبيئة ومستدام، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

إن إعادة البناء على نحو أفضل تعني ضمناً الاستثمار في نظم صحية قادرة على الصمود وفي التأهب للجوائح، مع الاعتراف بالدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية. ولحماية أنفسنا، نحتاج إلى حماية الكوكب واستعادة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. ودعا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الجامع بشأن كوفيد-١٩ إلى اتباع نهج شامل للصحة الواحدة. وننظر إلى الصحة البيئية والبشرية والحيوانية والنباتية باعتبارها نظاماً واحداً يتطلب خطوات ملموسة وتعاوناً داخل الأمم المتحدة وفيما بين جميع أصحاب المصلحة.

السيد الرئيس،

ينبغي لخريطة الطريق التي وضعها الأمين العام بشأن التعاون الرقمي مع ركائزها الثلاث، ”وصل الناس بشبكة الإنترنت، وتعميم الاحترام فيما بينهم، وحمايتهم في العصر الرقمي“، أن تعجل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن يكون استخدام التكنولوجيات الرقمية لاحتواء

الجائحة مع الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية وحرية التعبير والرأي، مع الحد من المعلومات المضللة والمعلومات الكاذبة والجرائم الإلكترونية.

ونرحب بخطة الاستجابة الإنسانية العالمية، التي أطلقها الأمين العام في آذار/مارس. وينبغي أن يصل دعمنا إلى أضعف الفئات، ولا سيما النساء والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين، والمشردين داخليا، والمهاجرين، والأشخاص الذين يكسبون سبل عيشهم في الاقتصاد غير الرسمي.

ويجب علينا أن نكثّف الجهود لضمان تنقل العاملين في المجال الإنساني على الصعيد الداخلي وعبر الحدود دون قيود، والتدفق الحر للإمدادات الصحية والإنسانية، بما في ذلك اللقاحات والعلاجات. وندين بشدة جميع أشكال العنف والهجمات والتهديدات ضد العاملين في مجال الصحة والمساعدات الإنسانية، وندعو إلى المساءلة والامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني في هذه الحالات. ويجب أن ندعم الانتعاش الاقتصادي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبلغاريا جزء من استراتيجية الاتحاد الأوروبي المعتمدة للانتعاش الأخضر والرقمي والعادل والمرن مع تخفيف عبء الديون والاستثمار المرتبط بأهداف التنمية المستدامة. لقد قمنا بإعادة توجيه حوالي مليون يورو للاستجابة للاحتياجات الأكثر إلحاحا وللأكثر ضعفا.

ولا يمكننا أن ننجح إلا إذا عملنا معا.

وشكرا لكم.

المرفق ٧٩

بيان السيد ثيمبا ماسوكو، **نائب رئيس وزراء مملكة إسواتيني**

السيد الرئيس،

رؤساء الدول ورؤساء الحكومات،

الأمين العام للأمم المتحدة،

حضرات المندوبين الموقرين،

أود أن أشيد برئيس الجمعية العامة والأمين العام على فكرة هذا الاجتماع الهام جدا والحسن التوقيت. والواقع أن هذا وقت غريب في حياتنا، حيث يكافح العالم كوفيد-١٩ دون أي يقين من القضاء التام عليه. إن التحديات الجماعية التي نواجهها على الصعيد العالمي قائمة على أسس متينة، ولكننا لن نتعب ولا نتردد في استخدام أفضل ما بجعبتنا في التصدي للجائحة والقضاء عليها. وهذه الدورة لديها نية واضحة للقيام بذلك.

وتتابع إسواتيني باهتمام شديد تطور الاتجاهات في جميع أنحاء العالم، حيث ندخل ما يسمى بالموجة الثانية بشكل مختلف. لقد ترك كوفيد-١٩ أثرا مدمرا من الخسائر البشرية والدمار الاقتصادي وغيّر طريقة الحياة كما نعرفها. إن توقع الموجة الثانية، في حد ذاته، يمثل نقطة تحول نفسية بالفعل، لا سيما أن حالات المرض في إسواتيني قد بلغت ذروتها بفقدان ١٢٠ شخصاً. وبالتالي، فإن تحمل فترة طويلة أخرى سيكون شاقا.

ولا تزال إسواتيني تعمل بلا كلل لإنقاذ الأرواح من خلال زيادة الموارد المتاحة لنا إلى أقصى حد، والتدخلات المتاحة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد. ويقع على عاتق كل حكومة أن تُكمِّل المهام الأساسية المتمثلة في الارتقاء إلى مستوى الاحتمالات القاتمة لمستقبلنا. وبطبيعة الحال، أفكارنا ومخاوفنا هي دائما حول كيف سينتهي الأمر بأطفالنا، وبنفس القدر، إذا كان آباؤنا سينجون من هذه الجائحة.

ولم ينج الاقتصاد الوطني، والجهود لإنعاشه جارية على قدم وساق باستخدام النُهُج المحلية والإقليمية والقارية. وبالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، كان كوفيد-١٩ تجربة شاقة. وضعت إسواتيني أيضا خطة للانتعاش الاقتصادي لمرحلة ما بعد كوفيد-١٩ لتغيير مسار النظام الاقتصادي القائم، وإنقاذ سبل العيش من خلال خلق فرص عمل في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ذات الأولوية. ويشمل ذلك صرف مجموعات إغاثة للعمال المسرّحين. كما أنشأت إسواتيني نظاما خاصاً لصرف ودعم تكلفة الفحوصات للتجار عبر الحدود، الذين وجدوا أن من المكلف تحمل تكاليف تحركاتهم المتكررة.

ونحن ممتنون لأن أول تجربة عالمية للقاحات كوفيد-١٩ للوصول إلى تحليل الفعالية النهائية تشير إلى أنه يمكن تحقيق معدل حماية عالي ضد مرض فيروس كورونا بسرعة كبيرة بعد الجرعة الأولى. ونصلي من أجل التوزيع السريع للقاح ليغطي حتى أقاصي الأرض.

وفي الختام، تود مملكة إسواتيني أن تشيد بجميع العاملين في الخطوط الأمامية لمكافحة كوفيد-١٩، وهم يواصلون الحفاظ على الأرواح الثمينة. وفي السياق نفسه، ننعي الأرواح الكثيرة التي فقدت في جميع أنحاء العالم.

وشكرا لكم.

المرفق ٨٠

بيان السيد دميكي ميكونين، **نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية**

السيد الرئيس،

أود أن أبدأ بتقدير قيادتنا للدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جائحة كوفيد-١٩. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بأذربيجان، بصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز، على مبادرتها بشأن عقد هذه الدورة الاستثنائية.

كوفيد-١٩ هو في الواقع التحدي الأكبر في عصرنا. فقد أرهق النظم الصحية في جميع أنحاء العالم؛ وحطم الاقتصاد العالمي ودمر حياة الملايين من الناس. ولا شك في أن هذه أزمة عالمية لا مثيل لها، ولا يوجد بلد، كبير أو صغير، قادر على معالجتها بمفرده. ولهذا السبب، هناك حاجة إلى التضامن العالمي، أكثر من أي وقت مضى، للاستجابة بفعالية لهذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل. ولهذا السبب أيضاً، يتعين علينا أن نعزز التزامنا بالتعاون الدولي وتعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، لا يمكن المغالاة في التأكيد على الدور الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة في الاستجابة العالمية الشاملة لجائحة كوفيد-١٩. وفي هذا الصدد، نرحب كثيرا بالدعوة إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية، ونأمل أن تساعدنا نتائجها في رسم الطريق إلى الأمام حاشدين استجابتنا الجماعية والمتضافرة لهذه الأزمة بشكل فعال.

ومما يشجعنا بالتأكيد التقدم المحرز في تطوير لقاح كوفيد-١٩. ونؤيد تأييدا كاملا مبادرة كوفاكس وندعم توافق الآراء الدولي المتزايد على ضرورة أن يكون اللقاح منفعة جماهيرية عالمية حقا - يمكن الحصول عليها وبأسعار معقولة للجميع، وفي كل مكان. ونأمل مخلصين أن يساهم أصحاب الموارد في سد فجوة التمويل للتعجيل باستحداث فحوصات كوفيد-١٩ وعلاجاته ولقاحاته وإنتاجها وضمان الوصول المنصف إليها.

السيد الرئيس،

لقد أصاب الفيروس بالفعل أكثر من مليوني شخص في جميع أنحاء قارتنا وحصد أرواح أكثر من ٠٠٠ ٥٠ شخص. وما زلنا نبذل كل ما في وسعنا، في حدود إمكانياتنا المحدودة، لاحتواء انتشار هذا الفيروس الفتاك وحماية أرواح شعبنا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعاملين في مجال الرعاية الصحية وموظفي الصحة العامة وعمال النظافة وموظفي شؤون الرعاية الاجتماعية والعمال المنزليين، الذين هم في الخطوط الأمامية لمكافحة الجائحة. ومن واجبنا أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان صحتهم وسلامتهم.

وما يثير قلقنا في أفريقيا أكثر من الأزمة الصحية هو الأثر الاجتماعي والاقتصادي المدمر للجائحة. والواقع أن أفريقيا ستتضرر بشدة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على المديين المتوسط والطويل لهذه الجائحة. فقد كان لها آثار هائلة على حياة الأفارقة وسبل عيشهم، وكذلك

على رفاههم الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما الفئات الضعيفة في المجتمع التي تكسب رزقها من الاقتصاد غير الرسمي. وهذا يقوض المكاسب التي تحققت على مدى العقد الماضي في مجابهة الفقر وتفاقم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية القائمة بالفعل. وفي هذا السياق، نحن في أفريقيا، نحتاج إلى مجموعة من الحوافز لا تقل عن ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إما في شكل تعبئة رأس المال أو في شكل تخفيف للديون أو إعادة الهيكلة لدعم القطاعات الاجتماعية.

ولهذا السبب ما فتئنا نحث بلدان مجموعة العشرين على تقديم مجموعة حوافز اقتصادية فعالة، تشمل الإغاثة والمدفوعات المؤجلة. ولئن كنا نشعر بالامتنان للاستجابة الدولية لدعم أفريقيا التي تقدم بعض الإغاثة، نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للتخفيف من الآثار المتوسطة والطويلة الأجل للجائحة على قارتنا.

وفي هذا الصدد، نقدر الدفع المستمر من جانب الأمين العام بشأن هذه المسألة خلال مؤتمر قمة الرياض الذي عقدته مؤخرا مجموعة العشرين. ولا يمكننا بالتأكيد ضمان انتعاش شامل ومستدام دون معالجة حالة الطوارئ المتعلقة بالديون وحماية الفئات الأكثر ضعفا.

السيد الرئيس،

ونعتقد أن استراتيجيتنا للتعافي ينبغي أن تكون خضراء ومرنة أيضا. وهذا يعني أنها يجب أن تكون متماشية مع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة الأخرى. فليس لدينا خيار آخر سوى تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إذ نسعى جاهدين للتعافي وإعادة البناء بشكل أفضل في فترة ما بعد كوفيد-١٩. وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ على مكاسبنا الإنمائية، مع الحرص أيضا على حماية رفاه أضعف قطاعات مجتمعاتنا. وعلاوة على ذلك، من الحيوي للغاية أن نتخذ إجراءات مناخية جريئة، إلى جانب الجهود العالمية المنسقة الجارية للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-١٩.

إن افتراض المساهمات المقررة المحددة وطنيا للأطراف في اتفاق باريس قبل نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ يمثل لحظة حاسمة لرفع الطموح، فضلاً عن ضمان الانتعاش الأخضر من كوفيد-١٩.

وأخيرا، سيدي الرئيس، يحدونا الأمل في أن تسهم نتائج هذه الدورة الاستثنائية في حفز وتنسيق استجابة عالمية، تستند إلى الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف، للآثار المتعددة للجائحة وتمهيد الطريق لتحقيق انتعاش شامل ومستدام وأخضر وقادر على الصمود. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام إثيوبيا الثابت بالإسهام بدورها في تحقيق هذا الهدف.

وشكرا لكم.

المرفق ٨١

بيان السيد مارسيلو إبرارد كاسابون، **وزير خارجية الولايات المتحدة المكسيكية**

[الأصل بالإسبانية]

يسعدني جداً أن أكون هنا معكم. ونحن ممتنون للدعوة إلى حضور هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩، حيث سنفكر فيه في خطواتنا المقبلة، أولا، للتغلب عليها ثم تيسير الانتعاش والاستعداد لعالم مختلف عن الماضي. وإذا كان من الملح في السابق تسريع العمل المناخي، فإننا نعلم الآن أنه إذا أردنا منع حدوث تحديات خطيرة في المستقبل، فيجب علينا تسريع العمل المناخي. وهناك عدة أشياء أخرى يجب القيام بها.

وأرحب بهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. إنه لشرف وامتياز لي أن أخاطبكم هذه المرة باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – المنطقة بأسرها. ما هو رأينا؟ نعتقد أننا نمر بأزمة لم نشهدها من قبل، على الأقل ليس في هذا القرن. وكما هو الحال حتى الآن، ستكون مشاركة الأمم المتحدة حاسمة في تنسيق الجهود على الصعيد العالمي. وتوجد عدة توترات بسبب المنافسة الاقتصادية والسياسية، ولكن التغلب على الجائحة وحفز الانتعاش الاقتصادي سوف يتطلبان تنسيق الجهود على الصعيد العالمي. وسيتطلب ذلك تعددية أطراف أقوى وقدراً أقل من تفكير كل بلد بنفسه فحسب. قد يبدو الأمر بسيطاً، ولكنه سيكون صعباً، نظراً للضغط العام على اللقاحات والعلاجات، وعدم التفكير في أنفسنا فقط في كل بلد من بلداننا. ولكن الحقيقة هي أننا لن نجد حلا إذا لم نوحد جهودنا. وبعبارة أخرى، كلما قلّ التعاون بيننا، قلّت قدرتنا على تلبية توقعات وطلبات مجتمعاتنا.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما سبق أن قلت، فإنها ليست أزمة صحية عامة فحسب. صحيح أنها تشكل في جوهرها تهديدا كبيرا لصحة الناس وحياتهم ولمجتمعاتنا، ولكن من الصحيح أيضا أن لها أثرا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا. وما يعنيه هذا هو أننا سنتخلف – أو يمكن أن نتخلف – عن التقدم نحو تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. ولهذا السبب يجب أن نعمل معا.

وسوف نواجه أزمة اقتصادية كبرى. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيكون هناك انخفاض غير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٩ نقاط – وهذا تقدير متحفظ؛ إذ قد يكون أعلى قليلاً. ونعتقد أيضا أن الأهم من ذلك أن الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سيزداد بنسبة ٣٧ في المائة تقريبا، أو ربما ٣٨ في المائة، مقارنة بالإحصاءات التي كانت قبل الجائحة.

ويجب علينا أيضا أن نفكر في أثرها على المسائل الجنسانية. فالتفاوتات بين الجنسين أكثر حدة، كما أن عدم المساواة عموما فيما بين القطاعات أصبحت أكثر وضوحا في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا يتطلب بالتالي بذل جهود متعددة الأطراف أكبر، مما يعني في جوهره أن البلدان المتقدمة النمو، التي تضم أغلبية المؤسسات المالية والتجارية، يجب أن تقرر الالتزام بتقاسم الموارد حتى لا تخدم برامج الإنعاش الاقتصادي البلدان التي أعدتها فحسب، بل يمكن أن تفيد البلدان الأخرى عن طريق التنسيق والتعاون. وقد حدث ذلك في مناسبات أخرى، على سبيل المثال مع مجموعة العشرين – مجموعة أكبر اقتصادات العالم البالغ عددها ٢٠ اقتصادا – ومع مبادرات أخرى. ولذلك، لا يوجد سبب يمنعنا من اتخاذ خطوات مماثلة الآن.

وبعبارة أخرى، إذا لم يكن هناك تنسيق للموارد المالية ولم يتخذ قرار بتقاسم الموارد والحد من المخاطر بالنسبة للبلدان الأكثر ضعفا، فإن الانتعاش الاقتصادي العالمي سيكون صعبا للغاية. وينطبق نفس الشيء على الجائحة نفسها واللقاحات والعلاجات المتاحة حاليا.

ونحن في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نعتقد أنه يجب التوصل إلى اتفاق بشأن الديون القائمة. وبعبارة أخرى، بالإضافة إلى خفض أسعار الفائدة وتنفيذ تدابير أوسع نطاقا لتخفيف عبء الديون، الذي سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأفقر البلدان، الأقل دخلا، نعتقد أيضا أنه يجب تصميم أدوات مالية جديدة، أو استخدام الأدوات القائمة بطريقة أخرى حتى نتمكن من تخفيض أسعار الفائدة للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل بالمقارنة مع أسعار الفائدة في بقية العالم.

وبعبارة أخرى، فإن أسعار فائدة منخفضة جدا متاحة في البلدان المتقدمة النمو، ولكن المؤسسات المالية أو النظم المصرفية لا تشمل أقل البلدان نموا والبلدان النامية. وهذه مسألة أخرى يجب معالجتها. وكما قلت من قبل وكما نعتقد نحن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يمكن للبلدان المرتفعة الدخل أن تنشئ آليات فعالة للتعاون المالي. إذ إن هيكل التعاون الحالي لن يكون كافيا.

وكما ذكرت من قبل، ومن الواضح جدا أن ما نشهده اليوم هو أزمة بعيدة المدى، ذات نطاق مختلف تماما. وكلما أسرعنا في التصرف، كان ذلك أفضل. وينطبق الشيء نفسه على مسألة الصحة. وكلما أسرعنا في التصرف، قللنا من الضرر وكانت النتيجة أفضل. ويجب أن ننظر في ما سيحدث لمواطنينا المسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب ذوي الدخل المنخفض، والقطاع الزراعي غير الآلي، والنظم المعرضة للخطر. وينبغي أن ننظر في أضرار الفجوة الجنسانية المتزايدة. ولهذا السبب نعتقد أن الأمر يتطلب شيئا أكبر – التزام مع أصحاب المصلحة الآخرين. وهذه هي الطريقة التي نرى بها، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ذلك. وسوف نفعل ما في وسعنا مع الموارد المتاحة لدينا.

وفيما يتعلق بالعلاجات واللقاحات، كما نرى الحالة الآن، صحيح أن هناك صكا دوليا متعدد الأطراف – هو مرفق كوفاكس – ونحن نرحب به. وترحب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحصول على اللقاحات من خلال هذه الآلية. ونود أن نجعلها أقوى ونوسعها لتشمل العلاجات حتى نتمكن من تقليل عدد الأرواح التي تُفقد. لقد كانت سنة حزينة جدا بالنسبة لنا جميعا. فقد فقدنا الأقارب والأصدقاء. وعانى كل بلد في العالم، كما يتضح من مختلف الإحصاءات. وأزهقت آلاف الأرواح البشرية هذا العام. ولهذا السبب يجب أن نعمل معا للحد من فتك الجائحة.

وتقوم منظمة الصحة العالمية بدور رئيسي يجب أن نواصل دعمه. والجماعة تشكر الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، على دورها وعملها. ونحن على استعداد للعمل على اتخاذ تدابير محددة سبق الإشارة إلى بعضها. إن منطقتنا على استعداد للاستجابة لنداء الأمم المتحدة للعمل كفريق حتى نتمكن من فتح حيز للتضامن الدولي الذي سيمكن من الانتعاش الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والأمل في المستقبل. وستظهر بعد ذلك فرص جديدة. ونأمل أن يستمر التعاون والعمل المتعدد الأطراف. وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على استعداد للقيام بدورها.

وشكراً جزيلاً لكم.

المرفق ٨٢

بيان السيد بيتر سيارتو، وزير الخارجية والتجارة في هنغاريا

عزيزي السيد رئيس الجمعية العامة والزملاء الأعزاء،

يؤسفني كثيرا أننا لا نستطيع أن نجتمع شخصيا، ولكنني أقدر حقا مبادرة أصدقائنا الأذربيجانيين لعقد هذا الاجتماع – الذي جاء جدول أعماله، للأسف، في الوقت المناسب، حيث إن العالم يواجه تحديات متعددة الأوجه لأن الجائحة العالمية تعرّض صحة وحياة الناس ووظائفهم للخطر.

وتبيّن هذه الجملة أننا، دول العالم، نواجه تحديا مزدوجا: الجائحة وهي أزمة رعاية صحية وتسبب أزمة اقتصادية أيضا، والتزامنا، التزام الحكومات هو التصدي لكل من هذه التحديات، في آن واحد. ومن ناحية أخرى، يتعين علينا أن نستخلص النتائج والاستنتاجات اللازمة أيضا.

وأود أولا أن أتطرق إلى الجزء المتعلق بالرعاية الصحية من التحدي.

وأهم التزام يقع على عاتقنا هو تجنب بقاء بعض مواطنينا، أو حتى أحد مواطنينا، بدون علاج. وعلينا أن نتأكد من أن الجميع يعالجون بشكل صحيح، والجميع يحصل على العلاج المناسب – إما في المستشفيات أو من قبل الأطباء في المنزل. وللأسف، رأينا أن هذا التحدي يزداد خطورة في أكبر البلدان وأغناها أيضا.

في غضون ذلك، نفهم أن معدات الحماية باتت أهميتها تتزايد. وأحد الاستنتاجات من الأزمة هو أن البلد القادر على إنشاء قدراته الخاصة على تصنيع هذه المعدات الواقية – بما في ذلك الأقنعة، والبزات الواقية للأطباء وأجهزة التنفس الصناعي – يصبح أكثر قدرة على الدفاع وأكثر استعدادا، مع الأخذ في الاعتبار الأزمة. نتذكر أنه خلال فصل الربيع، كانت بلدان العالم كلها تنتظر دورها في الصين لشراء معدات واقية من هناك. نحن الهنغاريين نجحنا بما فيه الكفاية لإقامة جسر جوي مع جمهورية الصين الشعبية من خلاله قامت ١٨٥ طائرة بتسليم معدات وقائية إلى هنغاريا؛ ولكن الآن، نحن قادرون على إنتاج كمية معينة من الأقنعة وأجهزة التنفس الصناعي.

والجزء الثاني من التحدي هو التحدي الاقتصادي.

ونفهم أن سباقا عالميا قد انطلق وبدأ لإعادة توزيع القدرات الاقتصادية العالمية. لقد بدأ عصر جديد من الاقتصاد العالمي. ودخلنا في هذا السباق – وقررنا ألا نموّل البطالة، بل تمويل مكافحة البطالة. وفي هذه المعركة، فإن الشركات التي تتخذ قرارات شجاعة للاستثمار في ظل الظروف الحالية المعقدة للغاية أيضا هي شركاؤنا، من أجل تعزيز القدرة التنافسية، ورفع مستوى

التكنولوجيا وتجنب أي نوع من تسريح العمال. وقررت أكثر من ١ ٣٠٠ شركة هنغارية الاستثمار ما يقرب من ٣ بلايين يورو وتوفير ٢٧٠ ٠٠٠ وظيفة مع أكثر من بليون يورو قدمتها الدولة الهنغارية كحوافز. إن هذه الشركات هي حلفاؤنا وعلينا مساعدتها من أجل تجنب تسريح العمال الذي يمكننا من خلاله إنقاذ وظائف أفراد الشعب – ودعونا لا ننسى: ليست المساعدات بل فرص العمل هي التي توفر بيئة طويلة الأجل يمكن التنبؤ بها لأفراد شعبنا. ونواصل خفض معدلات الضرائب، ونواصل خفض العبء الضريبي على العمالة – لأن هذا يساعد.

وللأسف، شهدنا انتشار الأنباء المزيفة والمعايير المزدوجة والنفاق التي تتجاوز في سرعة انتشارها حتى الفيروس – وعلينا أن نخطو ضد كل هذه الأنباء، لأنها قد تقلل من كفاءة تدابيرنا الوقائية.

ونعلم جميعا أن أفضل حل هو اللقاح – ولكن اللقاح يجب ألا يكون مسألة سياسية – وينبغي ألا نسمح لجماعات الضغط الاقتصادية والتجارية التي تمولها شركات معينة بالضغط على السياسيين، أو الأحزاب السياسية، أو الحكومات المؤيدة لأي لقاح معين وملموس أو ضده. وواجبنا هو ضمان توفير لقاحات أكثر أمانا لشعبنا وفي أقرب وقت ممكن.

وأعتقد أن هذا التحدي وهذه الأزمة يعطيان فرصة فريدة لإعادة بناء التعاون بين الغرب والشرق. وهذا هو الوقت المناسب للقيام بذلك على أساس الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل واحترام القانون الدولي. وهذه هي مسؤولية أقوى الدول في العالم وفرصتها.

ونأمل أن هذا سينجح أيضا.

وشكراً لحُسنِ إصغائكم.

المرفق ٨٣

بيان السيد أليكسي تسوي، وزير الرعاية الصحية في جمهورية كازاخستان

[الأصل بالإنكليزية والروسية]

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحابَالسعادة،

حضرات المندوبين،

أود أن أرحب بكم في الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وزارة الصحة في جمهورية كازاخستان.

أشار رئيس الدولة قاسم – جومار توكاييف في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن حماية الصحة العامة هي إحدى الأولويات الرئيسية، التي توليها قيادة البلد اهتماما خاصا، وإلى أهمية إنشاء نظام عالمي للرعاية الصحية بدعم من الدول المتقدمة النمو ووكالات الأمم المتحدة. وقد أصبح هذا واضحا جدا في ظل انتشار الجائحة في جميع أنحاء العالم، حيث يمكن الانتصار عليها من خلال الجهود المشتركة والمنسقة.

وأعرب عن امتناني وتقديري لجميع البلدان التي قدمت المساعدة الإنسانية والعملية لشعب كازاخستان في مكافحة كوفيد-١٩، ومنظمة الصحة العالمية على المساعدة المنهجية والإنسانية التي قدمتها خلال هذه الفترة الصعبة للغاية.

وقد أظهرت جائحة فيروس كورونا الأهمية البالغة للتعاون الدولي والتآزر والدعم في مكافحة العدوى.

ومنذ الأسابيع الأولى من انتشار الجائحة، وجهت حكومة كازاخستان جميع الجهود الرامية إلى وضع تدابير لضمان الاستقرار الاقتصادي والتصدي لانتشار العدوى:

إنشاء اللجنة المشتركة بين الإدارات برئاسة رئيس وزراء جمهورية كازاخستان، وهي المقر التنفيذي للمسائل المتعلقة بكوفيد-١٩ برئاسة نائب رئيس وزراء جمهورية كازاخستان؛

وإنشاء مقر جمهوري للخبراء في حالات الأوبئة في إطار وزارة الصحة؛

وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمنع ظهور وانتشار الفيروس في جمهورية كازاخستان؛

وتعزيز سلطات كبير أطباء الدولة في مجال الصحة؛

وطرح تطبيق مركز السيطرة على كوفيد-١٩ على الإنترنت؛

وتعزيز الرقابة على الصحة والأوبئة ومراقبة الهجرة في نقاط التفتيش عبر حدود الدولة؛

ومواصلة العمل على ضمان توفر فحوصات الكشف عن كوفيد-١٩. وحتى الآن، تم إجراء أكثر من ٣,٦ ملايين فحص، والقدرة القصوى هي أكثر من ٠٠٠ ٧١ فحص في اليوم.

ومن أجل منع حدوث العدوى وانتشار كوفيد-١٩ بين الأطفال في المدارس، تم منذ بداية السنة الدراسية رصد حالات الإصابة بين تلاميذ المدارس يوميا؛

وكي يتم رصد الامتثال لتدابير الحجر الصحي في جميع المناطق، أنشئت أفرقة رصد متنقلة تقوم بعمليات مداهمة وتحدد انتهاكات الحجر الصحي؛

وتم تجهيز إمدادات من أدوية كوفيد-١٩ تكفي لمدة شهرين؛

وتم أيضا توفير مخزون أدوية شهري تبلغ قيمته ما يزيد عن ٥٠ مليون دولار ويجري تجديد موارده بانتظام في جميع المرافق الطبية في البلد؛

وتم توفير الأدوية مجانا لمرضى العيادات الخارجية والمصابين بكوفيد-١٩ الذين يعانون من الالتهاب الرئوي.

وتم تجهيز احتياطي من الأقنعة والمعدات الشخصية؛

وتم اتخاذ عدد من التدابير لتجهيز المستشفيات، حيث تم شراء أكثر من ٢٠٠ ١ سيارة إسعاف وتسليم ١٠٠ مرفق طبي متنقل إلى المناطق؛

ونُظمت دورات تدريبية متقدمة لجميع العاملين في القطاع الطبي تضمنت مواد دراسية في علم الأوبئة، وما إلى ذلك؛

وتم بناء ١٦ مجمعاً معدة للمرضى المصابين بفيروس كورونا وتفي بالمعايير الدولية للسلامة في مجال العدوى. وهكذا، يجري في كازاخستان اتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشار المرض من أجل ضمان تأهب نظام الرعاية الصحية لزيادة في معدل الإصابة.

وقد تم تخصيص أكثر من بليوني دولار لمكافحة كوفيد-١٩ هذا العام.

وطوّر العلماء الكازاخستانيون لقاحا ضد كوفيد-١٩، وهو مدرج في قائمة منظمة الصحة العالمية، وهو يجتاز حاليا التجارب السريرية بنجاح.

وقد أظهرت جائحة كوفيد-١٩ بوضوح الحاجة إلى تعزيز العمل في توفير رعاية طبية عالية الجودة وبأسعار معقولة للسكان على مستوى الرعاية الأولية. وبناء على ذلك، وكجزء من جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين، أيدت ١٩٤ دولة من الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية إطلاق الإطار التشغيلي للرعاية الصحية الأولية من أجل زيادة تعزيز إعلان أستانا بشأن الرعاية الصحية الأولية. ونطلب من البلدان دعم الحدث على الإنترنت المخصص للإطلاق الرسمي للإطار التشغيلي، والمشاركة في ذلك الحدث الذي سيجري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، حضرات المندوبين،

إن المعركة ضد كوفيد-١٩ لم تنته بعد. وأنا مقتنع بأنه من خلال الجهود المشتركة، والاستجابة المنسقة، سنتمكن من وقف انتشار مرض فيروس كورونا في مناطقنا.

وشكراً لحُسنِ إصغائكم.

المرفق ٨٤

بيان السيد إيفان كورتشوك، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في الجمهورية السلوفاكية

السيد الرئيس،

أصحابَالسعادةِ،

السيداتُ والسادة،

مع تزايد عدد ضحايا ومرضى فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، أجد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة مفيدة جداً وحسنة التوقيت. وأعتقد أن التعاون الدولي وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات هما عنصران أساسيان في مكافحة كوفيد-١٩.

ولذلك، يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض آراء سلوفاكيا وتجاربها في مكافحة الجائحة العالمية.

وفي مواجهة كوفيد-١٩، تقوم سلوفاكيا بانتظام بإعادة تقييم جميع التدابير اللازمة ووضعها موضع التنفيذ – بما في ذلك الإغلاق الجزئي، وارتداء الأقنعة الإجباري، والقيود المفروضة على السفر – في محاولة لإبطاء انتشار فيروس كورونا والمساعدة في إنقاذ الأرواح.

وفي الأسابيع الأخيرة، أجرت سلوفاكيا فحوصات لسكانها على نطاق البلد. وعلى مدار عطلتي نهاية أسبوع، تم فحص ثلثي السكان للكشف عن فيروس كورونا باستخدام فحوصات المصل المضاد. لقد كان جهدا هائلا على نطاق لم يسبق له مثيل. وانضم الآلاف من المسعفين وأفراد قوات إنفاذ القانون والقوات المسلحة، فضلا عن المتطوعين، إلى عملية أطلق عليها ''المسؤولية المشتركة''.

وقد ثبت نجاحها. وأتاحت العملية الفرصة للحصول على لمحة عامة أفضل عن الحالة الوبائية في البلد، مما أدى إلى إجراء جولات متعددة من الفحوصات في المناطق الأكثر تضررا من الجائحة.

وعلاوة على ذلك، حددت الفحوصات الجماعية أكثر من ٥٠ ٠٠٠ حالة قيد الدرس، بالإضافة إلى المرضى الذين يتم الكشف عن إصابتهم يوميا من خلال فحوصات تفاعل البوليميراز التسلسلي بالانتساخ العكسي. وقد أثبت هذا النهج أنه أداة فعالة لإبطاء انتشار الفيروس والحد من عدد الحالات قيد الدرس، مما يجعله بديلا مناسبا لحالات الإغلاق الشامل.

وعلاوة على ذلك، وبالمقارنة مع الإغلاق الشامل على الصعيد الوطني، أظهرت الفحوصات الجماعية أنها أقل تكلفة وأقل ضررا على اقتصاد بلدنا. ويسرني أن ألاحظ أن المثال الإيجابي

للفحوصات الجماعية التي قامت بها سلوفاكيا قد ألهم أحد البلدان المجاورة لنا للشروع في إجراء التجارب بطريقة مماثلة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على تفاني سلوفاكيا في بذل جهد دولي منسق لتطوير وإنتاج ونشر لقاحات وعلاجات وأدوات تشخيص تتسم بالكفاءة ويُسر التكلفة. ويجب أن يكون ضمان الحصول العادل على هذه التكنولوجيات الصحية أولوية قصوى للمجتمع الدولي الذي يواجه مرض فيروس كورونا. ولتحقيق هذا الهدف، فإن التآزر بين القطاعين الخاص والعام أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن تكون المعرفة والممارسات الجيدة متاحة على نطاق واسع، وينبغي أن تكون الأسعار عادلة لضمان التوزيع العادل للقاحات.

وأود أن أشدد على أنه لا ينبغي لنا أن نترك أحدا يتخلف عن الركب عندما يتعلق الأمر بتبادل المعلومات. فلكل بلد الحق في الحصول على المعلومات وتبادل الدروس التي استقاها مع الشركاء الدوليين. وينبغي دعوة الخبراء والعلماء من جميع أنحاء العالم إلى المساهمة بشكل مجدٍ في النقاش والاستفادة من خبرتنا المشتركة في مكافحة الفيروس.

ولا بد لي أيضا أن أشير إلى أنه إلى جانب جائحة كوفيد-١٩ العالمية، شهدنا زيادة غير مسبوقة في المعلومات المضللة وانتشار الخدع. ومن الضروري أن تكافح جميع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية معا هذه الجائحة الخطيرة للتضليل وأن تعزز المعلومات التي يمكن التحقق منها والقائمة على العلم، وأن تجعلها في متناول الجمهور.

وأرى أن النهج المتعدد الأطراف لمكافحة كوفيد-١٩ هو السبيل الوحيد للمضي قدما، ويسرني أن أشاطركم أن القطاعين العام والخاص في سلوفاكيا يشاركان بنشاط في تطوير التكنولوجيات والدراية الصحية وتقاسمهما على الصعيد الدولي.

ومنذ بداية الجائحة، أسهمت سلوفاكيا بما قيمته أكثر من ١٠ ملايين يورو من مساعدات الإغاثة المادية والمعونة المالية. وقد تم تخصيص المساهمات الإنسانية على المستوى الثنائي لشركائنا والبلدان الأكثر تضرراً من فيروس كورونا، لا سيما من خلال آليات منظمة المعونة السلوفاكية، وكذلك من خلال المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية، والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

إن كوفيد-١٩ تحد عالمي لا يمكن لأي بلد أن يكافحه بمفرده؛ فهذا الفيروس لا يعرف الحدود. وتتطلب مواجهة هذا التهديد تعاونا دوليا من صانعي السياسات، والأخصائيين الصحيين،

والأوساط العلمية، وقوات الأمن، والجهات الفاعلة الأخرى في محاولة لإنقاذ أرواح وصحة الملايين من الناس.

وقد زادت الجائحة من حدة الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية وأدت إلى تراجع التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية. ولكنها ذكّرت أيضا بأهمية التعاون والتضامن الدوليين.

فليكن هذا درسنا للمستقبل – نحن بحاجة إلى العمل معا للتصدي للتهديدات العالمية والنهوض برفاهية جميع الشعوب والكوكب.

وشكراً لحُسنِ إصغائكم.

المرفق ٨٥

بيان السيد هشام الدين تون حسين، وزير خارجية ماليزيا

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

حضرات المندوبين الموقرين،

أصحاب السعادة،

السيداتُ والسادة،

أولا وقبل كل شيء، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جمهورية أذربيجان على بدء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة اليوم بشأن كوفيد-١٩. أود أيضا أن أشكر جمهورية أذربيجان وكندا على التزامهما وتفانيهما في المشاركة في تيسير المفاوضات الحكومية الدولية بشأن طرائق تنظيم هذه الدورة الاستثنائية.

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

إن هذا تجمع تاريخي لجمعيتنا العامة. وللأسف، نحن مجتمعون ليس في نيويورك ولكن من دولنا، وبين شعوبنا، بينما نواجه هذا المجهول معا. لقد أودى فيروس واحد بحياة أكثر من ١,٤ مليون شخص في جميع أنحاء العالم وأغرقنا في ركود اقتصادي عالمي. وأسفر عن أزمة صحية واقتصادية واجتماعية: مزيج قوي يمكن، إذا تُرك دون إدارة، أن يعكس مسار عقود من التقدم الذي أحرزناه معا في الأمم المتحدة.

أتكلم معكم اليوم من ماليزيا، حيث نواجه أيضا الآثار المدمرة لكوفيد-١٩، الذي لا شك فيه أنه أقسى ما شهدناه في التاريخ الحديث، مع نظرة لا يقين فيها لما يحمله المستقبل بالنسبة لنا. ومنذ بداية الجائحة، كانت أهداف ماليزيا بسيطة: وقف الدمار الذي يسعى إلى أحداثة الفيروس فينا وفي حياتنا، والأهم من ذلك، أسباب رزقنا. لقد كانت خطة عملنا واضحة: تأمين حدودنا، وترسيخ الوضع الطبيعي الجديد في مجتمعاتنا، وتحصين الاقتصاد لشعبنا.

وللأسف، فقد أكثر من ٣٠٠ ماليزي حياتهم بسبب الفيروس، ولكننا بالمقارنة مع غيرنا أفضل من معظمنا، ونحن ممتنون لذلك.

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

لقد أصبح كوفيد-١٩ الأزمة المميزة لجيلنا، والأوقات غير المسبوقة تستدعي اتخاذ تدابير غير مسبوقة. ولن يكون طريقنا نحو الانتعاش الكامل مساراً خطياً، وفي كل خطوة من خطوات الطريق، ستحتاج الدول إلى تحقيق التوازن بين المخاوف الصحية العامة والشواغل الاقتصادية والاجتماعية، وإجراء المفاضلات على أساس ظروفنا الوطنية الخاصة بنا.

ولكن، يا أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة، يجب دعم تدابيرنا الوطنية بجهد عالمي متضافر. ويجب أن يكون الترابط والتضامن هو القاعدة باسم مصيرنا المشترك، وإنسانيتنا المشتركة، وقيمة أملنا المشترك.

ويبقى السؤال: كيف نخرج من هذا؟ فنحن بحاجة إلى لقاح، ولكننا بحاجة إلى لقاح يمكن الحصول عليه؛ لقاح يوزع بإنصاف؛ لقاح يمكن تحمل كلفته؛ وموقفنا من هذه المسألة واضح: من يكتشفه عليه أن يتشاطره مع الآخرين. وهي ليست مسؤولية عالمية فحسب، بل أيضا مسؤولية أخلاقية. ولا يمكن لماليزيا أن تؤكد ذلك بما فيه الكفاية. ويجب أن يعزز اللقاح، بعد تطويره، التعاون الدولي بدلا من التنافس القومي.

وقد حدثت بعض التطورات الإيجابية على هذه الجبهة، حيث حققت عدة شركات نتائج إيجابية، مما يقدم لنا لمحة عن بصيص الأمل في هذه الأزمة. ولكن بمجرد أن تصدرت أخبار اختراقات اللقاح عناوين الأخبار في جميع أنحاء العالم، انتشرت معلومات خاطئة حول التطعيمات القسرية وتغيير الحمض النووي والقصص المزيفة. وقد اشتدت المخاوف العالمية بسبب سرعة الأخبار على مدار الساعة وتدفقات المعلومات التي لا تنتهي – سواء كانت دقيقة أو كاذبة – على وسائل التواصل الاجتماعي. والدافع الرئيسي لتلك الحملة هو التضليل وتقويض الثقة في الطب عندما يكون ذلك أكثر أهمية، وإطالة أمد الجائحة في نهاية المطاف.

الأمر بسيط: إن المعلومات المضللة تودي بحياة الناس، خاصة ونحن نعد خطط تطعيم وطنية لشعبنا. إن الوعي العام بضرورة التطعيم أمر بالغ الأهمية لمنع مناخ الخوف والانقسام خلال مرحلة بدء التطعيم. والدعاية المضادة للتطعيم ليست جديدة بل هي مجرد أعراض لمسألة أكبر تواجهنا، وهي تآكل الثقة في السلطات والخبراء وإنكار الاكتشافات العلمية. ويجب التصدي مباشرة للسلبية الناجمة عن هذه الدعاية. وستكون هناك مأساة في سعينا إذا تُرك المؤيدون الخطرون يروجون حملتهم ضد مفهوم التطعيم برمته، مما يعرض الجماهير حياة الملايين للخطر.

وبقدر ما يقدم كوفيد-١٩ نفسه كعدو لا يقهر، فإن مخاطر المعلومات المضللة حقيقية، مما يمثل انتكاسة للتقدم الذي أحرزناه حتى الآن.

أصحابَ الجلالة والفخامة والسمو والدولة والمعالي والسعادة،

ماليزيا ما زالت ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء فيها. وستواصل تعددية الأطراف تحقيق الأغراض المنشودة لنا وللدول كافة. وقد لا تكون مثالية، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولكن في مواجهة التحدي المشترك للبشرية، فإن العمل يدا بيد أمر ضروري للنهوض بمصالحنا المشتركة. إن العواقب مأساوية – وربما لم نشهد أسوأ ما في الأمر حتى الآن – ويجب أن نظل يقظين في جهودنا، ومصممين على أن نفعل أي شيء في وسعنا للعمل مع بعضنا البعض للتغلب على الفيروس القاتل. والتكاتف والوحدة والتقدم هي قيمنا. وهي الأواصر التي تربطنا معا لاتخاذ الخيار الصحيح للمستقبل، وهو خيار يستحق ثقة الشعب وعصرنا.

وشكرا لكم.

المرفق ٨٦

بيان السيدة ريتنو ليستاري بريانساري مرسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا

أصحابَ السعادة،

السيداتُ والسادة،

بعد ثلاثة أشهر من مخاطبة قادتنا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، لا تلوح في الأفق نهاية لكوفيد-١٩. والإصابات بكوفيد-١٩ آخذة في الارتفاع عالميا بمعدل أسرع من أي وقت مضى. وفي حين أن الأنباء الأخيرة عن التقدم المحرز في تطوير اللقاحات مشجعة، فإن عملنا لم ينته بعد. والخطوة التالية هي ضمان إمكانية تقييمه وتوزيعه توزيعا عادلا على الجميع.

ومع ذلك، فإن البلدان النامية تتعرض مرة أخرى لخطر التخلف عن الركب بسبب نقص قدرات نظمها الصحية وهياكلها الأساسية على إنتاج اللقاح وتوزيعه وإدارته. وكمثال على ذلك، يكشف تقرير من مؤسسة ماكينزي أن البنية التحتية القائمة لا يمكنها أن تقدم اللقاحات إلا لثلث سكان العالم في البلدان النامية، مما يهدد بحرمان ثلثي سكان العالم من الحصول على أي لقاح مضاد لكوفيد-١٩. إن اكتشاف اللقاح ليس غاية في حد ذاته. فهناك الكثير من الأمور التي نحتاج إلى تغطيتها.

وفي هذا الصدد، لدي ثلاث نقاط أود أن أنقلها لكم.

أولا، يجب أن نتجاوز الالتزام السياسي. فعلى المدى القصير، يجب مواصلة دعم الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى توزيع اللقاح توزيعاً عادلاً ومتكافئاً، على سبيل المثال، التزام آلية كوفاكس المسبق بطرح اللقاحات في الأسواق ومبادرة التعجيل بإتاحة أدوات مكافحة جائحة كوفيد-١٩. ويسر إندونيسيا أن تدعم الائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، كجزء من التزامنا بتعددية الأطراف في مجال اللقاحات. والتحدي الفوري التالي الذي تواجهه الأمم المتحدة هو مساعدة البلدان على تنمية قدراتها، من حيث الهياكل الأساسية والموارد البشرية، على توزيع اللقاح وإدارته.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بأهمية بناء القدرات بالنسبة للنظم الصحية الوطنية. وفي خطاب رئيس إندونيسيا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد على أهمية النظم الصحية الوطنية المرنة بوصفها الأساس الذي تقوم عليه منظومة صحية عالمية قادرة على الصمود. ويجب أن نعمل على معالجة أوجه عدم المساواة في النظم الصحية في جميع أنحاء العالم حتى نتمكن من تقديم الخدمات لشعوبنا والصمود أمام خطر الأوبئة في المستقبل. أما على المدى الطويل، فيجب على البلدان

المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تعمل معاً لبناء قدرات الصناعة الصحية، وهو ما يمكن القيام به عن طريق إنشاء نظام إيكولوجي للبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا والتعاون في مجال الصناعة. ويجب علينا أيضا أن نشجع اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة من خلال ربط الاحتياجات الطبية على أرض الواقع بالبحوث والصناعات. وبهذه الطريقة، سنتمكن من زيادة القدرة على الصمود في مجال الصحة على الصعيدين الوطني والعالمي.

أما نقطتي الثالثة فتتعلق بأهمية تعزيز الحوكمة الصحية العالمية. وأذكر أنني قلت لصديقي الطيب، السيد تيدروس أدهانوم غيبريسوس، إن ”منظمة الصحة العالمية ليست مثالية، ولكنها تبقى أفضل أمل لنا في تنسيق العمل ضد الأزمات الصحية“. ولذلك، ليس لدينا خيار آخر سوى تعزيز قدرتها. والآليات المتعددة الأطراف التي طورناها خلال الجائحة يجب أن تواصل التقدم، حتى بعد أن تنتهي الجائحة. وسيمثل مجمع الوصول إلى التكنولوجيا فيما يتعلق بكوفيد-١٩ (C-TAP) ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ ومرفق كوفاكس النموذج لصمودنا في المستقبل.

الزملاء،

السيداتُ والسادة،

هذه المعركة لم تنته بعد، ولكن بالتكاتف يمكننا أن نواصل التغلب على هذه الأزمة وأن نعيد البناء على نحو أفضل.

وشكراً جزيلاً لكم.

المرفق ٨٧

بيان السيدة ماريس باين، وزيرة خارجية كومنولث أستراليا

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

ما زالت جائحة فيروس كورونا تختبرنا جميعاً بشكل عميق. وليس أهم من هذه اللحظة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء لتبادل خبراتنا وتعزيز تعاوننا.

وأستراليا تكافح الجائحة بعزم كبير. وباقتصاد قوي ونظام جيد للصحة العامة، بدأت أستراليا من موقع قوة. وباعتبارنا اتحادا كبيرا ومفتوحا، واجهنا صعوبة في إدارة حدود متعددة وتنسيق طبقات متعددة للحكومة. وبالروح الأسترالية الحقة، تضافرت جهودنا. وتصرفنا بسرعة وحزم، استنادا إلى أدلة علمية للخبراء. وقد تركزت مبادئنا على ثلاثة مجالات: مراقبة الحدود والحجر الصحي وتتبع المخالطين واختبارهم، فضلا عن القيود الاجتماعية المتناسبة، وزيادة إدماج الحماية الصحية والرعاية الأولية ورعاية المسنين والصحة العقلية والمستشفيات والبحوث – في تحول منهجي. وأنشأت أستراليا أيضا مجلس وزراء وطني برئاسة رئيس الوزراء وتضم قادة الولايات والأقاليم.

ونتيجة لذلك، تمكنت أستراليا من منع انتشار الفيروس على نطاق أوسع واحتواء الجائحة بشكل كبير. وهذا هو أكبر مشروع وإنجاز في مجال الصحة العامة في أستراليا حتى الآن. وفي هذه الفترة العصيبة، وقفت أستراليا إلى جانب جيراننا ومعهم. لقد واجهنا أزمة جائحة كورونا في إطار شراكة. ومن خلال استراتيجية التنمية الأسترالية للتصدي للجائحة، ”الشراكات من أجل التعافي“، قمنا بتعديل برنامجنا الإنمائي من أجل الاستجابة لكوفيد-١٩.

وبالنسبة لأسرتنا في المحيط الهادئ، وزعت أستراليا معدات الوقاية الشخصية والخدمات الطبية الحيوية، وعززت الخدمات الأساسية، ودعمت الممر الإنساني في المحيط الهادئ للسماح بتدفق الإمدادات الأساسية. وبالنسبة لشركائنا في جنوب شرق آسيا، دعمت أستراليا تخطيط التحفيز الاقتصادي، والتعلم عن بعد للأطفال، ومسار الانتعاش الاقتصادي.

إن العالم يتطلع بأمل إلى اللقاح كونه الأساس لتعافينا المشترك. والأمر لا يختلف بالنسبة لمنطقتنا. وقد قامت أستراليا بدور قوي في دعم منطقتنا للحصول على لقاحات مأمونة وفعالة. ونحن نائب رئيس التحالف العالمي للقاحات والتحصين (جافي) وقد ساهمنا بمبلغ ٨٠ مليون دولار في آلية الالتزام المسبق لإتاحة لقاح كوفيد-١٩ في الأسواق (كوفاكس). بالإضافة إلى ذلك،

والأهم، سنقدم ٥٠٠ مليون دولار أخرى إلى منطقة المحيط الهادئ وتيمور – ليشتي وجنوب شرق آسيا للحصول على لقاحات مأمونة وفعالة وتقديمها.

كما نعمل عن كثب مع الشركاء الدوليين لمكافحة المعلومات المغلوطة. فالمعلومات الواضحة وذات المصداقية أساسية لجهود الاستجابة.

وعلى الصعيد العالمي، تسلم أستراليا بأن قدرتنا على التعافي والازدهار ترتبط ارتباطا عميقا بنجاح الآخرين. وأستراليا دولة تجارة مفتوحة كثير من مواطنيها يحبون السفر والتواصل. والتزامنا بالأسواق المفتوحة قوي كما كان دائماً، على الرغم من تحديات كوفيد-١٩. وقد واصلنا العمل مع الشركاء لوضع أساس للقواعد، بما في ذلك التوقيع على الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية التي تشكل معلما بارزا. والتزام أستراليا بالنظام الدولي القائم على القواعد واضح ومتسق.

وسواء في الأمم المتحدة أو مجموعة العشرين أو قمة شرق آسيا أو منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، أو منتدى جزر المحيط الهادئ، فقد اجتمعت البلدان لمعالجة الأزمة. وأنا أقر بأهمية الفريق المستقل للتأهب لمواجهة الأوبئة والتصدي لها. وأشير أيضا إلى الاستجابة العملية القوية لمنظمة الصحة العالمية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. أمامنا الآن فرصة للتعلم، ولتعزيز قدرتنا الجماعية على الاستجابة للأزمات الصحية في المستقبل، وتحديد المصدر الحيواني للفيروس. وستكون استنتاجات الفريق المستقل حاسمة في هذا المسعى.

إن التحسين الجماعي لمؤسساتنا العالمية ودفاعاتنا المحلية سيساعد على منع الأزمات الصحية في المستقبل التي تقوض التماسك الاجتماعي وتضر باقتصاداتنا. لقد كان عام ٢٠٢٠ صعبا بكل المقاييس. وبالعمل معا، يمكننا أن نبدأ السير على طريق التعافي والاستمرار

المرفق ٨٨

بيان السيد فيفيان بالاكريشنان، وزير خارجية جمهورية سنغافورة

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

لقد أودى كوفيد-١٩ بحياة أكثر من مليون شخص على مستوى العالم، وما زال يتهدد أرواح كثيرين آخرين. وقد أثارت هذه الجائحة شكوكا عميقة بشأن مستوى الدعم للنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، وبالتحديد عندما نكون في أشد الحاجة إليه. وفي حين يكافح كل بلد لإدارة تحديات كوفيد-١٩، تأتي هذه الدورة الاستثنائية في الوقت المناسب على وجه الخصوص وهي ذات أهمية.

وعلى الرغم من الأنباء الإيجابية الأخيرة بشأن العديد من اللقاحات المحتملة لكوفيد-١٩، فإن عكس مسار العواقب الاجتماعية والاقتصادية سيستغرق سنوات. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يحل كل التحديات المعقدة المرتبطة بكوفيد-١٩، بما في ذلك تطوير اللقاحات وتوزيعها. ولهذا السبب بالذات، كانت سنغافورة من أنصار تعددية الأطراف في مجال اللقاحات.

ودعمنا من البداية مرفق كوفاكس العالمي. وتتشارك سنغافورة مع سويسرا رئاسة مجموعة أصدقاء مرفق كوفاكس غير الرسمية لدعم هدف المرفق في تأمين الوصول العالمي إلى مجموعة من لقاحات كوفيد-١٩ المأمونة والناجعة على قدم المساواة. ويسرني أيضا أن أعلن أن سنغافورة ستساهم بمبلغ ٥ ملايين دولار لصالح التزام السوق المسبق كوفاكس، لدعم مشاركة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، على وجه الخصوص، في هذا المرفق.

كما تتشرف سنغافورة بتمثيل أعضاء منتدى الدول الصغيرة في مجلس تيسير مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩. وسنكفل التعبير عن وجهات نظر الدول الصغيرة في مداولات مجلس التيسير للتعجيل بتطوير وإنتاج وإتاحة وسائل التشخيص والعلاجات واللقاحات الخاصة بكوفيد-١٩ والوصول إليها على قدم المساواة. ولا شك أن الدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، سوف تحتاج إلى المساعدة في الوصول المتكافئ إلى هذه اللقاحات.

ويجب أن نواصل دعم مجموعة متنوعة من اللقاحات المحتملة. فاللقاحات الأولى المتاحة، مهما تكن فعاليتها، لن تكون كافية. وحتى لو أمكن ضمان الوصول إلى هذه اللقاحات، فإن العديد منها سيواجه تحديات في ظل المتطلبات اللوجستية لتوزيع اللقاحات. ولذلك، من المهم توفير بناء

القدرات والمساعدة الفنية لجميع البلدان الصغيرة والضعيفة بشأن مسائل من بينها إدارة سلسلة التبريد.

وبمراعاة ذلك، عملت سنغافورة مع مجموعة من البلدان لإصدار بيان مشترك في الأمم المتحدة في أيار/مايو، شارك في رعايته ١٧٥ بلدا، بشأن الأسواق المفتوحة، وتدفق السلع الأساسية، والربط بين سلاسل الإمداد. والرسالة الرئيسية لذلك بسيطة: التأكيد على أهمية إبقاء سلاسل الإمداد مفتوحة ومتدفقة حتى يتسنى لجميع البلدان الوصول إلى السلع الأساسية التي نحتاجها لشعوبنا. ويجب أن نسهم أيضا في دعم سلاسل الإمداد العالمية من أجل التخفيف من الاضطراب الواسع النطاق للاقتصاد العالمي. نحتاج أيضا إلى العمل معا على بروتوكولات للسفر الآمن لرسم المسار إلى وضع طبيعي جديد ويجب أن نستمر في استخدام جميع الأدوات المتاحة لوقف انتشار كوفيد -١٩. وسواء من خلال الاختبار أو التتبع أو العلاج أو القواعد المتعلقة بالكمامات أو النظافة أو التباعد الاجتماعي، يجب أن يقوم كل منا بدوره لكسر حلقات وسلاسل انتقال العدوى وأن نعمل معا في تضامن.

أصحاب السعادة والزملاء،

لقد تطورت أزمة كوفيد-١٩ إلى أزمة أوسع أضرت بالاقتصاد العالمي ونسيج جميع مجتمعاتنا. وأعاق ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن يعرقل خطة عام ٢٠٣٠. وعلينا أن نعمل معا، وأن نتشاطر الدروس المستفادة، وأن نعبئ التمويل الدولي لإعادة البناء على نحو أفضل. وتجسد هذه الأزمة الحاجة والفرصة لتعزيز مؤسساتنا العالمية، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية. وعلينا أن نتعلم الدروس الصحيحة من هذه الجائحة لإعداد أنفسنا للجائحة التالية، لأنه سيكون هناك جائحة أخرى. ونحتاج إلى مؤسسات قوية متعددة الأطراف لمعالجة المشاكل العالمية. ولهذا السبب ترحب سنغافورة بهذه الدورة الاستثنائية، التي نأمل أن تحفز المجتمع الدولي على توحيد الجهود من أجل التغلب على الجائحة وبناء عالم أفضل وأكثر استدامة.

شكرا جزيلا لكم جميعا.

المرفق ٨٩

بيان السيد مينت هتوي، وزير الصحة والرياضة في جمهورية اتحاد ميانمار

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

تواجه ميانمار جائحة كوفيد-١٩ باستخدام نهج يشمل كل أركان الحكومة والمجتمعات. وقد شهدنا آثارا إيجابية وأخرى سلبية. وحاولنا تعزيز الآثار الإيجابية بينما نحاول الحد من الآثار السلبية.

وأنا أتكلم من منظور المجال الصحي فحسب.

الحالة الراهنة سيناريو غير مسبوق وغير متوقع، ولذلك لا يمكننا الاستمرار في العمل كالمعتاد. وعلينا أن نستخدم نُهجا مبتكرة وأن نفكر خارج الصندوق. ومن المسائل المهمة أن جميع القرارات حساسة للوقت، ولذلك علينا أن نتصرف بسرعة كبيرة للحيلولة دون انتشار المرض.

لدينا لجنة مركزية على المستوى الوطني تُعنى بالوقاية من مرض الفيروس التاجي ومكافحته وعلاجه، بقيادة سعادة مستشارة الدولة وتتألف من وزرائها. وكنا قد شكلنا هذه اللجنة في بداية تفشي المرض. ولدينا لجنة رفيعة المستوى أخرى تركز على احتواء الجائحة والاستجابة للطوارئ يقودها نائب الرئيس. وهاتان اللجنتان أساسيتان في إدارة الجائحة في الوقت الحقيقي. كما أنشأنا مركز قيادة خاصا بكوفيد-١٩ لتنسيق العمل في المستشفيات المركزية ومستشفيات الولايات والمناطق ومراكز الصحة العامة. وقمنا بتطوير نظام معلومات كوفيد -١٩، لأنه من المهم جداً أن يكون هناك تنسيق متزامن بين مختلف الجهات الفاعلة. فالأمر يماثل إلى حد ما الجهاز العصبي المركزي للإنسان.

كما أننا نعقد اجتماعات تنسيقية منتظمة بالإضافة إلى برامج التدريب الشبكية حول كوفيد-١٩ التي نعقدها بانتظام. وأصدرنا الممارسات الموحدة والمبادئ التوجيهية بشأن مختلف القضايا التي تم توزيعها إلكترونياً من أجل الوصول إلى كل مستويات نظام تقديم الرعاية الصحية. وكذلك قمنا بتطوير وحدة لاستقصاء المعلومات لجمع آخر التطورات من منظور سريري وللصحة العامة واللقاحات من منظمة الصحة العالمية ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، ومعاهد البحوث ووكالات الأنباء الحكومية.

ونفذنا بعض السمات الفريدة من أجل الحد من الآثار السلبية للجائحة في بلدي. وقد عقدت سعادة مستشارة الدولة عدة مؤتمرات مباشرة بالفيديو مع مقدمي خدمات الرعاية الصحية العامة والمتطوعين والمرضى الذين تعافوا من المرض وأعضاء البرلمان والسلطات المحلية ومديري

الولايات والأقاليم ورؤساء الوزراء والوزراء. وأشرفت سعادة مستشارة الدولة على مسابقة كمامات القماش محلية الصنع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون الوطني لتحفيز الوعي بأهمية استخدام الكمامة. وقدمت مستشارة الدولة بنفسها الطريقة الصحيحة لغسل اليدين، التي تبثها قنوات التلفاز الوطنية بانتظام. كما نبث بيانا بالحالة اليومية لكوفيد – ١٩ على التلفاز الوطني، وكذلك على وسائل التواصل الاجتماعي والبرامج الإذاعية الناطقة باللغات العرقية، لزيادة الوعي بالمرض من زوايا مختلفة، وهو أمر مهم للغاية.

كما أنشأنا مراكز ومرافق جديدة للحجر الصحي المجتمعي ومراكز ”أنوسميا“ ومراكز طبية لعلاج المرضى بالفيروس التاجي. ومن التفاصيل الهامة الواجب ذكرها توفير كل الإقامة والسكن مجانا. وكذلك كل مصروفات الإدارة وعلاج المرضى بفيروس كورونا وجميع الاختبارات المعملية تقدم لهم دون مقابل. ونحصل على التمويل لذلك من وكالات الأمم المتحدة، والصندوق العالمي المعروف باسم التحالف العالمي للقاحات والتحصين (جافي)، وصندوق الحصول على الخدمات الصحية، ومن اليابان وكوريا والهند وتايلند وسنغافورة، فضلا عن رواد الأعمال المحليين وأصحاب الأيادي البيضاء في بلدي.

ولم نشهد انتشارا للجائحة بشكل كبير بعد الانتخابات العامة التي أجريت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وشاركت مستشارة الدولة بنفسها في إعطاء توجيهات محددة من منظور صحي. ونقوم حاليا بحملة للحث على استخدام الكمامات على مستوى البلد، وتوزيع الكمامات وأقنعة الوجه والكتيبات واستخدام مكبرات الصوت المحمولة في بث الوعي وزيادة مستوى محو الأمية الصحية بالنسبة لكوفيد–١٩ من أجل قطع سلسلة انتقال العدوى بنجاح.

ومن السمات الفريدة لاستجابة ميانمار مشاركة جميع الوزارات على مختلف المستويات في جميع أنحاء البلد. وبعبارة أخرى، نحن نتخذ نهجا شاملا. ومع ذلك، لا يزال ثمة تحديات يتعين التغلب عليها. إن ضمان التزام الناس بما ينبغي عمله وما يتعين الامتناع عنه لمنع انتشار الجائحة هو التحدي الأكبر الذي نواجهه. نحن بحاجة أيضا إلى زيادة قدرتنا على إجراء الاختبارات والفحص.

يجب علينا أن نقضي على الجائحة في أقرب وقت ممكن لتجنب الانكماش الاقتصادي والاجتماعي وركود التنمية الشاملة في البلد. ومع ذلك، سوف نبذل قصارى جهدنا من أجل الحد من الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية لجائحة فيروس كورونا.

شكرا جزيلا.

المرفق ٩٠

بيان السيد نيكوس – جورجيوس ديندياس، وزير خارجية الجمهورية اليونانية

السيدات والسادة،

تملي الظروف علينا اليوم، للأسف، أن نتناول موضوعا خطيرا مثل جائحة كوفيد-١٩ من خلال رسائل مسجلة. ويكاد يكون من المفارقة أن تفاعلاتنا في إطار الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة اقتصرت على تبادل الآراء دون حضور شخصي. ويرجع ذلك تحديدا للحاجة إلى حماية أنفسنا، وبطبيعة الحال، الآخرين من الجائحة. ولكن، حتى وجودنا الافتراضي يبعث برسالة واضحة إلى المجتمع الدولي، وكذلك إلى بلداننا – رسالة الوحدة ورسالة الحقيقة.

إن انتقال الفيروسات عبر الحدود وانتشارها داخل الحدود الوطنية قد ذكرنا بوضع كان موجوداً دائما. والحقيقة هي أننا، للأسف الشديد، لم نلتفت إلى نداء التيقظ في مواجهة الجوائح السابقة، وخاصة خلال العقدين الماضيين. إن التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا، بل وأثرها على مناحي الحياة اليومية البسيطة تبدو جلية في كل مكان.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نشدد على أن الصراعات المسلحة الجارية إنما تجعل الجهود الرامية لاحتواء الفيروس أكثر صعوبة وأقل فعالية. وفي هذا السياق، فإننا نضم صوتنا مرة أخرى إلى صوت الأمين العام للأمم المتحدة الداعي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

ومما يؤسف له أن نموذج القرن الماضي قد بُني على أساس العمل الوطني، مع هامش ضيق فحسب للتعاون الدولي. ومن الواضح أن هذا النموذج لا يتوافق مع الظروف الحالية غير المسبوقة في عالمنا المترابط والمستقل. وهناك حاجة لا يمكن إنكارها إلى أن تدرك الدول الواقع الجديد وأن تعمل معا ومع الكيانات ذات الصلة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية. وينبغي أن نركز جهودنا على تقييم الحقائق، وعند الاقتضاء، الشروع في إصلاح منظمة الصحة العالمية.

ومن المهم بنفس القدر ألا تفوتنا الصورة الكبيرة، التي يمكن وصفها بشكل أفضل من خلال منطق نهج الصحة الواحدة. ويصف المفهوم الحاجة إلى فهم مشترك لحقيقة أن صحة الإنسان وصحة الحيوان وصحة النبات تشكل سلسلة غير قابلة للكسر من المعلمات لنفس المعادلة. وإذا أردنا حل هذه المعادلة، فعلينا أن نأخذ كل هذه الأمور في الاعتبار. ومنظمة الصحة العالمية، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، أجزاء هامة من تلك المعادلة. وينبغي لنا دعمها وتعزيزها في الإطار الأعم لمنظومة الأمم المتحدة.

وتأمين الوصول العادل إلى اللقاح باعتباره منفعة عامة عالمية وعلاج المرضى بفيروس كورونا بدون معوقات ينبغي أن يشكل عنصرا رئيسيا في أساس البنية الصحية للغد. وضمان توفير الأموال اللازمة للسماح للاقتصادات باستئناف العمل وبقاء المجتمعات مستقرة هو نقطة حاسمة في المعادلة. وستكون هذه الجائحة قد ساعدت منظومتنا الدولية على تحقيق قفزة كبيرة إلى الأمام إذا ما أدركنا جميعا، في نهايتها، واتفقنا على أن العمل المتعدد الأطراف الفعال هو الرد الوحيد على التحديات الجماعية للقرن الحادي والعشرين.

وفي الختام، أود أن أحيي الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم على ما يقدمونه للبشرية من خدمات في تفان وإنكار للذات.

المرفق ٩١

بيان السيد يان بلاتني، وزير الصحة في الجمهورية التشيكية

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة

يشرفني أن أخاطب هيئة هامة كالجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتي وزير الصحة في الجمهورية التشيكية.

وهذا العام ٢٠٢٠ البالغ الصعوبة يوافق السنة الدولية لكادر التمريض والقبالة. ولذلك، أريد أن أبدأ بالإعراب عن امتناني الشخصي والصادق لكادر التمريض وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم لجهودهم الدؤوبة والعمل الشاق ليلاً ونهاراً لتقديم الرعاية لمرضى كوفيد-١٩ وسائر المرضى في أنحاء العالم.

وبعد سنوات من إيلاء الاهتمام بالأمراض غير السارية، تذكرنا أن الأمراض المعدية والأوبئة لا تزال تشكل تهديداً صحياً كبيراً. لقد أخذت جائحة فيروس كورونا المجتمع الدولي على حين غرة. ولتجنب حدوث مفاجآت مماثلة في المستقبل قدر المستطاع، نحتاج إلى تعاون قوي متعدد الأطراف، والامتثال للالتزامات الدولية، وتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات.

ويشكل بناء القدرة على الصمود على كل المستويات عاملاً رئيسياً في الوقاية من الأمراض. وحماية الصحة وتعزيزها في الحياة اليومية لكل مجتمع هو أمر أساسي لدعم النظم الصحية ومكافحة الأمراض في بلدي وفي العالم أجمع. فنحن جميعا على متن السفينة نفسها!

وأود أن أوجه نداء إلى الممثلين السياسيين والهيئات الدولية بعدم الابتعاد عن مبادئ التضامن. وعلى المجتمع الدولي أن يكرر التزامه الوارد في أهداف التنمية المستدامة – ألاّ ندع أحدا يتخلف عن الركب. ويجب تزويد كل بلد في العالم بالدعم الذي يحتاجه. وعلينا أن نواصل الحوار مع كل طرف معني ومهتم، وأن نتعلم من كل من لديهم الخبرة. وشعار ”لا أحد آمن حتى يكون الجميع بأمان“ ينبغي ألا يكون مجرد عبارة جوفاء.

واليوم، بعد عام تقريبا في مكافحة جائحة فيروس كورونا، نعرف أكثر عن التدابير الوقائية الواجب تنفيذها، وتعلمنا الكثير، والتقدم الذي أحرزه العلم لا يصدق. وبالرغم من ذلك، ما زلنا نواجه جائحة فيروس كورونا!

وهذا يبين لنا أن علينا أن نعمل أكثر من أجل زيادة الوعي العام بشأن الاستراتيجيات اللازمة للتصدي للوباء، وكذلك مكافحة المعلومات المغلوطة المنتشرة على نطاق واسع. وسبيلنا الوحيد إلى تحقيق النتائج وإلى التخفيف من أثر الجائحة هو حملات التوعية والتواصل الواضح، مع التزام سياسي قوي على أعلى مستوى ممكن. وحقيقة أن كل بلد في العالم يتعامل مع كوفيد-١٩ توحدنا وتوفر لنا فرصة نادرة للتعاون بشأن هذه المسألة.

علاوة على ذلك، لا يمكن أن نغفل التعلم من الأخطاء التي ارتكبت. وقد ذكرتنا الجائحة بمدى أهمية تأمين الأدوية الأساسية للمرضى ومعدات الوقاية المناسبة للعاملين في مجال الرعاية الصحية. وبالتالي، ينبغي ألا نقبل بأي قيود على تجارة الأدوية وغيرها من السلع المنقذة للحياة بعد الآن. وسيكون هذا الأمر في الواقع ذا أهمية قصوى حالما يتوفر لقاح مأمون وناجع.

وإلى جانب مكافحة جائحة كوفيد-١٩ بحد ذاتها، أدركنا أن الظرف الحالي فرض تحدياً حقيقياً على المجتمع كله وعلى خدمات الرعاية الصحية. وأعتقد اعتقادا راسخا أن إيجاد التوازن الصحيح بين الاستجابة للجائحة واستمرار تقديم خدمات الرعاية الصحية هو من أكبر العراقيل التي نواجهها حاليا.

ولم تكن البشرية يوما في وضع أفضل للتصدي للجائحة مما نحن عليه الآن. إننا نعيش في عصر من الفرص الكبيرة والأدوات العظيمة التي تدعم التعاون الدولي أكثر من ذي قبل. والبيئة الدولية تتيح إمكانية الوصول إلى نطاق غير مسبوق من الأدوات مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ أو منصة الشراكة التابعة لمنظمة الصحة العالمية، ما يمكن أن يساعدنا على تحقيق هدفنا المشترك – أي دحر الجائحة والاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية. ولا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة.

شكرا جزيلا لكم على اهتمامكم.

المرفق ٩٢

بيان السيد سعيد ناماكي، وزير الصحة والتعليم الطبي في جمهورية إيران الإسلامية

معالي الأمين العام السيد غوتيريش،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للأمم المتحدة لعقد هذه الدورة الاستثنائية الرفيعة المستوى استجابة لجائحة كوفيد-١٩ من أجل تبادل خبراتنا وإظهار أقصى درجات الالتزام بكبح جماح المرض الذي أثر بشدة على العالم خلال الأشهر الأحد عشر الماضية.

منذ بداية تفشي المرض في إيران، ووفقا لنهجنا الحكومي الشامل وعلى مستوى المجتمع ككل، أنشئت لجنة وطنية لإدارة كوفيد - ١٩ برئاسة الرئيس روحاني، بدعم كامل من القائد الأعلى، للاستفادة من جميع القدرات على المستوى الوطني لرصد المرض واعتماد تدابير صارمة في مجال الصحة العامة للحد من انتشار الجائحة. وبناء على ذلك، لم تكن شبكة الرعاية الصحية الأولية القوية هي جوهر ثلاث جولات من الفحوص من خلال السجلات الصحية الإلكترونية فحسب، بل قدمنا أيضا الخدمات الصحية الأساسية لضمان توفير الرعاية للأمهات والأطفال والتحصين وإدارة حالات السل وفيروس نقص المناعة البشرية، وباعتبارنا من الرواد في إدارة الأمراض غير المعدية، فقد واصلنا تقديم الخدمات الصحية للمرضى المصابين بأمراض مزمنة والتخفيف من عوامل الخطر.

وعلى الرغم من جميع القيود المفروضة بسبب الجزاءات غير القانونية والأحادية الجانب، قدمت الحكومة حزماً مالية خاصة للسكان الفقراء والمهمشين؛ كما قدمت تدابير للدعم الاقتصادي، ولا سيما للأعمال التجارية الصغيرة؛ ونفذت برامج الفحص والتغطية العلاجية لـ ٣,٥ مليون مهاجر أفريقي شرعي وغير شرعي. وقد اتخذنا تدابير إضافية للصحة البيئية على حدودنا مع البلدان المجاورة وفقا للوائح الصحية الدولية لعام ٢٠٠٥، والتي تتطلب دعما كبيرا من الدول الأعضاء للحفاظ على التجارة العادية.

السيدات والسادة،

إن جائحة فيروس كورونا اجتاحت جميع أنحاء العالم بشدة، وقدمت الكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها وطنيا وإقليميا وعالميا، مما أظهر عدم استعداد المجتمع العالمي للتعامل مع جائحة. ويجب أن يكون التأهب العالمي والاستجابة لحالات الطوارئ في صدارة خطط عمل

الحكومات والوكالات الدولية لعقود قادمة. فالقيادة والتعاون التضامني بين القطاعات والتدخلات القائمة على الأدلة والتنسيق بين البلدان كلها أدوات مطلوبة لإدارة جائحة ”كوفيد-١٩“.

إضافة إلى ذلك، نحتاج إلى تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لتوفير بيانات أكثر موثوقية، والتطبيب عن بعد والتعليم عن بعد في العصر الجديد. وأود أن أشدد على الأهمية الحيوية للتضامن العالمي والتعاون الدولي، مع تقديم الدعم الكامل لمنظمة الصحة العالمية باعتبارها المنصة الفريدة للأنشطة الصحية العالمية.

وللتغلب على هذه الجائحة، فإن حصول جميع الدول على المعدات التشخيصية والطبية والأدوية واللقاحات في الوقت المناسب وعلى نحو فعال من حيث التكلفة ومنصف أمر بالغ الأهمية، دون تمييز أو جزاءات أو تحديد أولويات لا مبرر لها، كما أشار الأمين العام عن حق.

السيدات والسادة،

لقد أثرت التدابير القسرية الأحادية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة سلبا على عملية مكافحة الجائحة في بلدي. والتدابير غير القانونية الأحادية الجانب تعيق سهولة وصول الناس إلى المواد والمستلزمات الطبية الأساسية، مما يعرض صحة مواطنينا الإيرانيين للخطر. وقد استُهدفت إمدادات الأدوية والمتطلبات الصحية من خلال القيود الصارمة على موارد النقد الأجنبي، حتى بالنسبة للمسائل الإنسانية من هذا القبيل.

وهذه الجائحة تذكرنا بمدى حاجتنا إلى النزاهة والتضامن والتعاون على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وفي حين نلتزم بقرارات الجمعية العامة والإعلانات السياسية بشأن التغطية الصحية الشاملة والأمراض غير السارية، فضلا عن الأمراض المعدية مثل السل، ثمة حاجة إلى إعادة النظر في الأهداف والتمويل والنهج لمواجهة الجائحة التي أصابت البنية الأساسية الصحية والقوى العاملة الصحية واقتصاداتنا بشدة. وأدعو المؤسسات المالية الدولية إلى تقديم دعم مالي كبير للدول الأعضاء، بغض النظر عن العوائق السياسية.

أشكركم على إصغائكم.

المرفق ٩٣

بيان السيد عبد الله شهيد، وزير خارجية جمهورية ملديف

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

الزملاء الأعزاء،

أود أن أشكر رئيس حركة عدم الانحياز على مبادرته بعقد هذا الاجتماع البالغ الأهمية. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر الأمين العام على قيادته للأمم المتحدة أثناء هذه الجائحة التي لا سابقة لها.

لقد كانت تعددية الأطراف حجر الأساس للنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب. وعلى مدى ٧٥ عاما، ظلت الأمم المتحدة أساسية في معالجة التحديات التي واجهتها البشرية، من تقديم المساعدة الإنسانية إلى الاستجابة للأوبئة العالمية؛ ومن تخفيف حدة الفقر إلى الوساطة في النزاعات وتعزيز التنمية المستدامة.

واليوم، بعد مرور ٧٥ عاما، تقف هذه المنظمة على المحك مرة أخرى من خلال حدث ”البجعة السوداء“ التحولي في عصرنا، أي جائحة كوفيد-١٩. ولم يفلت بلد واحد من الجائحة، التي أصابت أكثر من ٥٥ مليون شخص وحصدت أرواح أكثر من مليون شخص. ولم يتوقع أحد منا وطأة هذا الفيروس، ولم نكن مستعدين لأزمة بهذا الحجم. وقد اجتاحت الجائحة عالما في حالة من الفوضى، مما أدى إلى تداعيات صحية كارثية، وتعطل التعليم، وتوقفت الاقتصادات، مما دفع ملايين الأسر إلى الفقر. ولا يمكن التغلب على الخسارة الفادحة.

السيد الرئيس،

عندما ضربت جائحة كوفيد-١٩ جزر المالديف في آذار/مارس ٢٠٢٠، كانت أولويتنا الأولى هي الاستجابة للأزمة الصحية المباشرة. وكان علينا أن نتصرف بسرعة لفرض عدد من تدابير التباعد المقيدة لاحتواء انتشار الفيروس. وأعلنا حالة طوارئ صحية عامة على مستوى البلد، وأغلقنا جميع المكاتب الحكومية والمدارس والجامعات وفرضنا إغلاقا كاملا في نهاية المطاف. واتخذنا أيضا القرار الصعب بتعليق جميع تأشيرات الدخول عند الوصول، مما أدى إلى إغلاق شريان الحياة لاقتصادنا، أي صناعة السياحة.

الحياة كما عرفناها وصلت إلى طريق مسدود. لم يسبق لنا أن رأينا عاصمتنا الصاخبة ماليه هادئة للغاية وخالية بشكل مخيف، ولا سائح واحد في مطارنا المعروف بالحفاوة المالديفية الحقة. وكدولة جزرية صغيرة نامية تعتمد كثيرا على الواردات، فقد أدى إغلاق حدودنا إلى تعطيل سلاسل التوريد لدينا بشدة. ولذلك بدأنا في رصد مخزوناتنا من المواد الغذائية والسلع الأساسية عن كثب. وتم تحويل منتجعاتنا الفاخرة الخالية من الرواد إلى مرافق للحجر الصحي، وفي جميع أنحاء البلاد، أنشئ العديد من العيادات. ورغم جهودنا الحثيثة، لم نتمكن من منع انتشار الجائحة في المجتمع.

السيد الرئيس،

لقد سلطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على ما كان واضحا تماماً. وفي حين أن جميعنا متضررون، فلم يتأثر الجميع بنفس الدرجة. وفي بلدان مثل ملديف، حيث تمثل السياحة بشكل مباشر وغير مباشر ما يقرب من ٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، يتعذر حصر الخسائر. وقد كشفت نقاط ضعفنا أمام الصدمات الخارجية، ومن المتوقع أن ينكمش اقتصادنا بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا هذا العام وحده. وهذا، إلى جانب أعباء الديون، جعل موقفنا أكثر هشاشة.

ونرحب بإعلان مجموعة العشرين عن إطار مشترك لمعالجة الديون يتجاوز تعليقها. وهذه المبادرات ستساعدنا كثيرا ونحن نبدأ السير على طريق التعافي والانتعاش. وبنفس الطريقة، يجب أن نضمن الوصول المتكافئ إلى اللقاح المضاد لكوفيد -١٩ بمجرد أن يصبح جاهزاً. إنها مشكلة عالمية تتطلب حلا عالميا. ولن نكون آمنين حتى يخلو كل بلد من هذه الجائحة. ومع ذلك، فإن تخفيف عبء الديون وتوفير اللقاحات لن يأخذنا إلى أبعد من ذلك، لأن بلدانا مثل ملديف تحتاج إلى تغيير هيكلي ومرافق مبتكرة، وإلى فرص أكبر للحصول على تمويل مستدام وميسر.

وهذا، سيدي الرئيس، يجب أن يستند إلى مؤشر ضعف متعدد الأبعاد. ولضمان أن تبقى مكاسبنا الإنمائية على مدى العقود القليلة الماضية دون تغيير، أنشأ الرئيس إبراهيم محمد صليح فرقة عمل وطنية معنية بالقدرة على الصمود والتعافي. وعمل فرقة العمل هذه متجذر في التزامنا الثابت بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. ولئن بذلنا قصارى جهدنا، لا يمكن أن نفعل ذلك وحدنا.

السيد الرئيس،

وفي هذه الأوقات غير المسبوقة، يجب أن نستمد القوة من بعضنا البعض وأن نكون عازمين في التغلب على هذه الأزمة معا. ونحن ممتنون للغاية لشركائنا وأصدقائنا في المجتمع الدولي الذين ساعدونا حتى الآن. وتلك الأمثلة على التعاون والتضامن الدوليين هي التي ستقودنا إلى الأمان

وتكفل لنا أن نبني مرة أخرى بشكل أفضل وأن نصبح أكثر مرونة. والواقع أن الحاجة إلى تعددية الأطراف لم تكن يوما أشد مما هي عليه الآن. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوة ملديف إلى مزيد من التعاون بروح من تعددية الأطراف.

وكما تجاهلت جائحة كوفيد-١٩ كل الحدود وأطلقت العنان للدمار الذي تحدثه دون أي اعتبار لمسؤولية أو قدرة أي دولة على الصمود، فقد فعل تغير المناخ ذلك. وفي حين أن التزامنا بالتغلب على الجائحة لا يتزعزع، فإن مكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ ستكون، في الوقت نفسه، جبلاً شديد الانحدار لا يمكن تسلقه. فتغير المناخ يهدد وجودنا ذاته. فلنتأكد من أن إعادة البناء على نحو أفضل لا تعني إصلاح اقتصاداتنا فحسب، بل تعافي كوكبنا أيضا. فلنضمن أن تكون إعادة البناء أحدث وأكثر اخضرارا وأنظف.

السيد الرئيس،

إن الفيروسات لا تحترم الحدود. والطريق الوحيد للخروج من هذه العاصفة هو مسار العمل الجماعي. وعلينا أن نستوعب الدروس التي علّمتنا إياها هذه الجائحة وأن نصلح السقف قبل أن تهب العاصفة التالية. يجب أن نكسر حلقة الذعر ثم النسيان. وبالنسبة لنا جميعا، فإن المبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة هي أكثر أهمية للتغلب على جائحة ”كوفيد-١٩“. وأنا واثق من أننا سنخرج من هذه العاصفة أقوى وأكثر مرونة للاستجابة بفعالية أكبر للتحديات المحتملة التي قد يجلبها لنا المستقبل.

شكرا لكم.

المرفق ٩٤

بيان السيد نور محمد أمانيبيسوف، وزير الصحة والصناعة الطبية في تركمانستان

[الأصل بالروسية]

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أطلعكم على بعض المعلومات عن التدابير المتخذة في تركمانستان استجابة للجائحة. إن حماية صحة السكان وضمان سلامة حياة مواطنينا هي الأولوية الرئيسية لسياستنا الداخلية. ويجري تنفيذ برنامج الدولة الصحي تحت قيادة فخامة رئيس تركمانستان، غوربانغولي بردي محمدوف.

ومن التقارير الأولية عن كوفيد-١٩، تحملت حكومة تركمانستان مسؤوليتها باتباع نهج جاد لمكافحة الجائحة الجديدة، التي تشكل تهديدا خطيرا لصحة الإنسان، وهي مصدر قلق كبير للمجتمع العالمي بأسره، بالنظر إلى الخطوات المتوازنة والمتسقة المتخذة لمكافحتها.

وفي ضوء حالة الطوارئ الناجمة عن استمرار انتشار الجائحة في البلد، اتخذت تدابير وقائية شاملة للوقاية من العدوى وانتشار كوفيد-١٩. وتقرر زيادة عدد الموظفين والمعدات في قطاع الرعاية الصحية. واتخذت تدابير وقائية، مثل زيادة الرقابة الوبائية، ومكافحة العدوى، والقيود المفروضة على السفر الدولي عن طريق الجو والسكك الحديدية والطرق البرية، والرقابة المختبرية، وتشديد الرقابة على الحدود عند نقاط الدخول، والإدارة والتنسيق على الصعيد الوطني، وتعزيز المشتريات واللوجستيات، وزيادة المرافق الطبية التي توفر العقاقير والمعدات والإمدادات اللازمة.

وأثناء الجائحة، زادت الحكومة مرتبات العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يعملون في المجالات المتصلة بالجائحة بنسبة ٢٠ في المائة. وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وُضعت تدابير لتعزيز التعاون الدولي من أجل اتخاذ خطوات منسقة للتصدي لخطر الجائحة بنجاح. ولا شك أن التعاون الوثيق مع المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية وبلدان الجوار يساعد على ضمان تبادل المعلومات بانتظام بشأن الحالة الراهنة وتنفيذ جميع التدابير الشاملة في الوقت المناسب لمواجهة هذه الجائحة.

ولطالما دعت تركمانستان إلى اتخاذ إجراءات مشتركة من جانب البلدان لمواجهة التحديات والتهديدات الحديثة، بما فيها تلك المتعلقة بكوفيد-١٩. واستنادا إلى تجاربنا في إطار الجهود

المشتركة مع بلدان المنطقة ودول الجوار الأخرى لمكافحة انتشار الأمراض السارية، طرح رئيس تركمانستان عدة مبادرات للتصدي لهذا التهديد.

وفي مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، اقترح رئيس تركمانستان آلية لدبلوماسية البحث العلمي لمكافحة الجائحة وعواقبها، ودعا إلى التفاعل الوثيق بين المهنيين في هذا الميدان لتبادل الخبرات والمعارف والمعلومات بشأن طرق العلاج والوقاية، واستخدام الأدوية والأجهزة وأدوات الوقاية الشخصية وتطوير اللقاحات وإنشاء مجلس دولي لعلماء الطب.

وتقوم الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية بدور تنسيقي رئيسي في هذه العملية، وهو ما تأكد خلال المحادثة عبر الانترنت بين الرئيس غوربانغولي بردي محمدوف والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبرييسوس والمدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أوروبا الدكتور هانز هنري كلوج لمناقشة حالة جائحة كوفيد-١٩ في المنطقة والتدابير التي اتخذتها تركمانستان لمكافحته.

أشكركم على اهتمامكم.

المرفق ٩٥

بيان السيد لوكا بيكاري، وزير الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي والاتصالات السلكية واللاسلكية في جمهورية سان مارينو

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

أصحاب السعادة،

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري لعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي تسمح لنا بإبداء آرائنا في هذه الأوقات العصيبة. مع وجود أكثر من ٦١ مليون إصابة بالفيروس التاجي على مستوى العالم، وأكثر من ١,٤ مليون حالة وفاة، نعيش أزمة وبائية لم يسبق لها مثيل.

وجمهورية سان مارينو تشهد واحدة من أسوأ الأزمات في تاريخها الطويل، مع عدد كبير جدا من الإصابات والوفيات. وقد استجابت حكومة جمهورية سان مارينو بصورة عاجلة لحالة الطوارئ هذه، بتأمين الحق في الصحة لكل مواطن، وكفالة العلاج المناسب للجميع. ونحن في معركة ضد هذا العدو الجديد وغير المرئي من خلال نهج قائم على الأدلة وسلسلة من التدابير التنفيذية، وبفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها أطباؤنا وموظفونا الطبيون، بالتعاون مع مواطنينا.

وسان مارينو، شأنها شأن البلدان الأخرى، قد شهدت مأساة صحية وإنسانية، وتعاني من العواقب الاجتماعية والاقتصادية السلبية بسبب النفقات الصحية والضمان الاجتماعي والتدابير المالية، والتباطؤ في منظومتنا الاقتصادية. وفي هذا التحدي الذي يتعذر التنبؤ به، يسرنا أن جمهوريتنا قد لمست شعورا قويا بالتضامن داخل الأسرة الدولي. وفي هذا الصدد، تود حكومة جمهورية سان مارينو أن تعرب عن عميق امتنانها للبلدان العديدة التي أكدت على أواصر صداقتها وسخائها خلال هذه الأوقات العصيبة للغاية.

السيد الرئيس،

إن كوفيد-١٩ لا يعرف حدودًا، وقد تسبب في المعاناة والأزمة الاقتصادية في كل مكان. كما تسبب في انهيار المستشفيات وتعطيل الخدمة وإغلاق الأعمال التجارية وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وأبقى مئات الملايين من الطلاب خارج المدرسة. كما أدت هذه الجائحة إلى تفاقم نقاط الضعف في مجتمعاتنا، وعرّضت أضعف الفئات لأصعب العواقب، مما زاد من حدة أوجه التفاوت داخل المجتمعات والبلدان. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تدفع هذه الأزمة

عشرات الملايين من الأشخاص للعودة إلى براثن الفقر المدقع والجوع، مما يؤدي إلى تقويض ما تم إنجازه حتى الآن من أجل تحقيق النمو والتنمية.

وما من بلد يمكن أن يحل كل ذلك بمفرده. ومن الضروري أن نثق في منظومتنا المتعددة الأطراف وأن ندعمها من خلال التزام عالمي متجدد بالتضامن والوحدة والتعاون. ونرحب بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة لتنسيق الاستجابة العالمية لهذه الجائحة وآثارها. إن نداء الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، الذي انضمت إليه سان مارينو على الفور، هو أمر أساسي. لقد حان الوقت بالفعل لوقف الصراع المسلح فورا، ومواصلة بذل جهودنا وطاقتنا لمكافحة هذا التحدي المشترك.

كما أود أن أثني على الأمين العام لإطلاق صندوق الاستجابة والتعافي من كوفيد-١٩ في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، نحن ممتنون لوثيقة السياسات الموجزة التي أعدتها الأمم المتحدة والتي أرشدتنا في وضع تدابير جديدة للتخفيف من أثر الجائحة. ونسلم بأهمية اعتماد سياسة لصالح أضعف الفئات في مجتمعنا، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. ومن الأهمية بمكان اعتماد سياسة غير تمييزية تتمحور حول الإنسان، مع اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني ويحترم حقوق الإنسان احتراما كاملا.

وأود أيضا أن أؤكد على أهمية تعزيز المعلومات المتاحة والمتيسرة في الوقت المناسب والتي تقوم على الحقائق، مع مكافحة المعلومات المغلوطة التي تعرض حياة الناس للخطر. ولن نتمكن من التصدي لهذه الجائحة إلا بالعمل معا لتعزيز المنظومة المتعددة الأطراف. ويمكن للأمم المتحدة ووكالاتها القيام بدور رائد في تعزيز الاستجابة المنسقة والمتسقة للآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة لهذه الأزمة. وسان مارينو تدعم العمل الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية، وهي ممتنة لدورها في تنسيق الاستجابة الصحية للجائحة، والخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة، ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩.

ولأول مرة، يتوحد العالم من أجل خطة لتسريع تطوير التشخيص والعلاجات الرخيصة. ولذلك، لا بد أن نواصل العمل معاً وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة من أجل استجابة تكفل وصول الجميع إلى العلاج واللقاحات. وينبغي أن تكون هذه الجائحة فرصة لتعزيز المنظومة الصحية العالمية والالتزام بتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

السيد الرئيس،

لقد برهنت هذه الأزمة مرة أخرى على ترابطنا العالمي. إننا لن نكون بأمان إلا عندما يكون الجميع آمنين. ولن نخفف من الأثر المدمر لهذه الأزمة ولن نتغلب عليه ما لم نتحد في احتواء

الجائحة ومواجهتها من خلال استجابة عالمية يمكن أن ترشدنا في إعادة البناء بشكل أفضل لكي نتجاوز هذه الأزمة ونتفادى حدوث أزمة في المستقبل.

ولكي ننجح، لا بد من تنفيذ خارطة الطريق. وسيوجه اتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠ الطريق نحو هدفنا، بما يكفل التكامل التام بين التنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي مع الأهداف البيئية. وبهذه الطريقة وحدها، سنعيد البناء بشكل أفضل، ولن نترك أحدا وراءنا، ونحافظ على كوكبنا ونهيئ مستقبلا أكثر مرونة واستدامة للجميع.

شكرا جزيلا.

المرفق ٩٦

بيان السيد أحمد محمد عبيد السعيدي، وزير الصحة في سلطنة عمان

[الأصل بالعربية]

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

تحياتي لكم من سلطنة عمان.

يشهد العالم منذ بداية هذا العام ظروفاً استثنائية غير مسبوقة بفعل جائحة كوفيد-١٩. حيث بلغ عدد الحالات المؤكدة عالميا أكثر من ٦٣ مليون حالة، وعدد الوفيات المؤكدة أيضا تجاوز ١,٥ مليون حالة. وفي سلطنة عمان، اتخذت حكومة بلادي كافة الإجراءات الضرورية للتقليل من تداعيات الجائحة والحد من انتشارها قدر الإمكان، حيث كثفت الإجراءات الوقائية والاحترازية وضمنت حق الفحص والعلاج المجاني للجميع، ووفرت الدعم اللازم للقطاع الصحي، مما أدى إلى بقاء نسبة الوفيات منخضة مقارنة ببقية دول العالم.

وفي ظل استمرار الجائحة وما صاحبها من أزمات اقتصادية، فإن التدخلات غير الطبية، كالإغلاق التام للأنشطة التجارية وإغلاق المنافذ الحدودية أصبحت تشكل تحديا كبيرا للدول والحكومات. لذلك، يجب أن تنحصر الحلول للمرحلة القادمة على تعزيز الإجراءات الوقائية المجتمعية والمؤسسية من أجل التعايش بأمان مع الجائحة حتى يتم توفير اللقاح الآمن للجميع. وفي هذا الصدد، ومن أجل ضمان حصول السلطنة على الكميات المطلوبة وبالشروط المناسبة من اللقاح وسرعة التوريد، تم فتح عدة قنوات تشاورية وتفاوضية، منها على سبيل المثال، الاشتراك في التحالف العالمي للقاحات، وأيضا التفاوض المباشر مع الشركات المنتجة.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشادة بدور منظمة الصحة العالمية وسعيها من خلال ”كوفاكس“ من أجل التوزيع العادل للقاح لجميع الدول، وخاصة الدول ذات الدخل المحدود، وهذا منهج يتوافق مع سياسة حكومة بلادي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد اعتمدت السلطنة في استجابتها للجائحة على عدة مرتكزات للصحة العامة، منها: تشكيل لجنة عليا تضم جميع الجهات والقطاعات ذات العلاقة، وقد تفضل جلالة السلطان

هيثم بن طارق، سلطان عمان، بترؤس اجتماعات هذه اللجنة عدة مرات، مؤكدا على ضرورة التقيد بالإجراءات الاحترازية اللازمة، مع التأكيد على ضرورة التعايش مع هذا الوباء والحد من آثاره الصحية والاقتصادية والمجتمعية؛ زيادة القدرة الاستيعابية ومرونة النظام الصحي بحيث يستطيع توفير الرعاية لحالات كوفيد-١٩ دون الإخلال بخدمات الرعاية الصحية الأساسية؛ الشراكة المجتمعية وتفعيل دور الإعلام وقنوات التواصل المجتمعي على جميع المستويات؛ الاستفادة القصوى من التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في الاستجابة للجائحة بما يشمل التواصل وتقديم الخدمات الحكومية.

السيد الرئيس،

سيتم التركيز في المرحلة القادمة على توجيه جهود الصحة العامة للتقليل من أعباء الجائحة الصحية المباشرة وغير المباشرة وخفض معدل الوفيات، وذلك بالتأكيد على استمرار البرامج الصحية الوقائية والعلاجية، مع التركيز على حماية العاملين الصحيين والمراجعين للمؤسسات الصحية من خطر العدوى، وتوفير اللقاح للفئات المستهدفة وتوزيعه بشكل عادل.

وفي الختام، نود التأكيد على روح العمل المشترك نحو تعزيز التعاون والتنسيق والتضامن على الصعيد الدولي لمواجهة الأوبئة والتحديات العالمية الأخرى بما يحقق الاستقرار والأمن والتنمية للجميع.

شكرًا لكم.

المرفق ٩٧

بيان السيد يوجين أكا أويلي، وزير الصحة والنظافة العامة في جمهورية كوت ديفوار

[الأصل بالفرنسية]

سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

أصحاب السعادة السيدات والسادة السفراء،

السيدات والسادة، بمناسبة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لجائحة كوفيد-١٩، تود كوت ديفوار إبلاغ الأعضاء والمشاركين الموقرين بأن أول حالة إصابة بهذا المرض على أراضيها اكتشفت في ١١ آذار/مارس ٢٠٢٠. وقد تعاملنا مع هذا التهديد بكل جدية.

وبقيادة فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وضعت الحكومة خطة للاستجابة نفذتها سريعا، مما أتاح احتواء المرض.

والواقع أنه بفضل هذه الخطة، القائمة على استراتيجية الاختبار والعزل والعلاج، تمكن البلد من الاستجابة بفعالية للزيادة في الحالات الإيجابية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. ومنذ أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، انخفض معدل الحالات الإيجابية إلى ما دون ٥ في المائة. وخطة الاستجابة هذه مولتها دولة كوت ديفوار من خلال موارد محلية كبيرة، بدعم من الشركاء. وقد دعمها عزل أبيدجان الكبرى، وإغلاق الحدود البرية والجوية، وتطبيق إجراءات الحجز.

ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، ظلت جائحة فيروس كورونا في بلدنا تحت السيطرة. ويرجع ذلك، من ناحية، إلى إغلاق الحدود البرية والمراقبة الصارمة للاختبارات عند المغادرة والوصول من وإلى مطارات أبيدجان؛ ومن ناحية أخرى إلى التعبئة الكبيرة لجميع الموارد البشرية، فضلا عن جودة الرعاية وتوفيرها دون مقابل.

وحتى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، بلغ عدد الحالات المؤكدة في كوت ديفوار ٢١ ١٩٩ حالة و ١٣١ حالة وفاة، أو ٠,٦ في المائة من الحالات المؤكدة. ويبلغ متوسط سن الحالات الإيجابية ٤٥ عاماً، ويمثل من تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاما نسبة ٢١ في المائة. وبلغ مجموع حالات التعافي ٢٠ ٨٥٢ حالة، أو بمعدل شفاء ٩٨,٤ في المائة. وعدد الحالات قيد العلاج حالياً ٢١٦ حالة.

وتوجد غالبية الحالات، أي ٩٧ في المائة، في المناطق الصحية في أبيدجان، التي تظل بالتالي مركز الإصابة بهذا المرض.

ولا تزال إحدى ركائز خطة الاستجابة هذه هي متابعة المخالطين. واليوم، لا يوجد سوى ١٠٠ شخص جاري متابعتهم في منازلهم، في حين تم إغلاق موقع تتبع المخالطين في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بأخذ العينات والتحليل، أُنشئ نحو ١٠٠ فريق للتدخل السريع في جميع أنحاء كوت ديفوار، نصفهم في أبيدجان. وهذه الأفرقة مزودة بالمركبات والهواتف، مع إمكانية تحديد الموقع الجغرافي للمكالمات الهاتفية للوصول بسهولة إلى منازل الأشخاص المشتبه بإصابتهم بعدوى فيروس كورونا. وقد أتيح للسكان مركز للاتصال يمكنه تسجيل ومعالجة ١٠ ٠٠٠ مكالمة مجانية يوميا.

كما تم افتتاح ١٣ مركزا للاستقبال والفحص في أبيدجان الكبرى لتيسير الوصول إلى الخدمات وتقريبها من السكان.

وتؤخذ عينات لاختبارات PCR عن طريق كل من أفرقة التدخل السريع ومراكز الفحص الخاصة بكوفيد-١٩.

وقد تحسن ظهور النتائج بشكل كبير، مع إتاحة مختلف التطبيقات للمستخدمين. ويتم ذلك الآن في غضون ٤٨ ساعة.

وسجل عدد حالات الفحص انخفاضا ملحوظا طوال تشرين الثاني/نوفمبر.

وأنشئت شبكة من المختبرات التحليلية تحت الإشراف الفني لمعهد باستور دي كوت ديفوار، مما يسمح بإجراء اختبارات PCR في جميع أنحاء البلد. وفي المجموع، تم تحليل ٢١٤ ٩٢٦ عينة منذ بداية الجائحة.

ولمواجهة عودة ظهور الجائحة، تلتزم كوت ديفوار بدقة بمؤشرات الإنذار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات لم تبلغ عتبة الإنذار، مما يبرهن على أن المرض تحت السيطرة حالياً.

وفيما يتعلق بإدارة الحالات، وإجمالا، في الفترة من ١١ آذار/مارس إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، أدخل ٥٢٦ مصابا بمرض فيروس كورونا إلى المستشفى، من بينهم ٨٥ في الرعاية المركزة في إطار الخدمات الصحية.

وتجدر الإشارة إلى أن كوت ديفوار قد وضعت إجراءات تشغيل وطنية موحدة للكشف عن عدوى فيروس كورونا المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة -٢ (فيروس كورونا - سارس-٢) في المسافرين الذين يدخلون البلاد أو يغادرونها. وتصدر شهادة اختبار PCR سلبية لجميع

المسافرين المغادرين من مطار أبيدجان; وكان أكثر من ٨٠ في المائة من الأشخاص الذين خضعوا للاختبار منذ أيلول/سبتمبر في مراكز الاستقبال والفحص الثلاثة عشر من المسافرين.

وفي مواجهة استمرار هذه الجائحة، تعتزم كوت ديفوار تنظيم حلقة عمل لاستعراض الاستجابة الصحية لمرض ”كوفيد-١٩“ خلال كانون الأول/ديسمبر الحالي بهدف إدماجها في النظام الصحي الروتيني.

إضافة إلى ذلك، تعتزم الحكومة الإيفوارية تعزيز حملات التوعية المجتمعية للحد من انتشار الفيروس.

ويجري وضع مبادئ توجيهية لاستخدام اختبارات مولدات الأجسام المضادة، فضلا عن تنفيذ خطة وطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا - سارس-٢ اعتبارا من عام ٢٠٢١، في ضوء التقدم العلمي الحالي.

سعادة الرئيس، السيدات والسادة،

وهذا مجمل تدخلنا في مكافحة كوفيد - ١٩ في كوت ديفوار.

شكرًا لكم.

المرفق ٩٨

بيان السيد إرنستو هنريكي فراغا أراوجو، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية البرازيل الاتحادية

سعادة السفير فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة؛

سعادة السفير ياشار علييف، الممثل الدائم لأذربيجان،

الزملاء

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

كما نعلم، كان لجائحة كورونا-١٩ تأثير شديد على المجتمعات والاقتصادات في شتى أنحاء العالم. إنها تشكل أسوأ أزمة في التاريخ الحديث، وينبغي أن نواجهها دون التخلي عن المبادئ الأساسية لهذه المنظمة، التي ينبغي أن تستند إلى جهود فرادى الدول التي تعمل بطريقة متضافرة.

ويجب ألا تُتخذ جائحة فيروس كورونا ذريعة للنهوض بخطط عمل خارج نطاق الهيكل الدستوري لمنظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من انتشار الجائحة في جميع أنحاء العالم، فإنه يؤثر على فرادى الدول والشعوب بشكل متفاوت. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون منبرا للدول الأعضاء لتبادل خبراتها وممارساتها خلال هذه الأزمة وفي أعقابها.

وتؤكد البرازيل من جديد على المسؤولية الرئيسية للحكومات عن اعتماد وتنفيذ الاستجابات لكورونا-١٩ التي تخص السياقات الوطنية. فلا يوجد حل واحد يناسب الجميع. وفي حين نسلم بالدور المنوط بمنظمة الصحة العالمية بشأن هذه الجائحة، فقد حددنا أيضا أوجه قصور جسيمة في تلك المنظمة يجب معالجتها في أقرب وقت ممكن. يجب أن تُفضي هذه الجائحة إلى مؤسسات متعددة الأطراف أفضل، على أن تكون شفافة وخاضعة للمساءلة.

وينبغي ألا ننقل أي مسؤوليات من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي لمجرد اتباع العبارات المبتذلة التي تبدو لطيفة في ظاهرها مثل ”العالم يحتاج إلى مزيد من تعددية الأطراف“ أو ”المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية“. لن تساعدنا الصيغ المبتذلة على مواجهة الجائحة. ولن تؤدَى هذه المهمة إلا بالعمل والتعاون الوطنيين فيما بين الدول، مع قيام المنظمات الدولية بدورها الذي لا غنى عنه كمركز للتنسيق ومقدمين للتعاون.

ومكافحة الفيروس لا تقل أهمية عن المبادرات الرامية إلى التخفيف من آثاره الاجتماعية والاقتصادية. ونحن جميعا نواجه المهمة الصعبة المتمثلة في حماية أرواح سكاننا وكفالة سبل عيشهم، ومن ثم، يحدوني الأمل في أن تسهم مناقشة اليوم إسهاما ذا مغزى في هذا الصدد.

وقد اتخذت البرازيل إجراءات جريئة للتصدي للتحديات التي أثارتها الجائحة ومعالجة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن ذلك. ونقدم المساعدة الطارئة لنحو ٦٧ مليون برازيلي، مما يسمح لهم بالتغلب على الجائحة والحفاظ على دخلهم، لا سيما أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي والعاطلين عن العمل. ونفقاتنا لضمان معيشة الفئات الأكثر ضعفا في سكاننا تشكل أكثر من ٨ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. ويقع هذا العبء على عاتق دافعي الضرائب البرازيليين، وليس على أي مؤسسة متعددة الأطراف.

ولا يزال الاقتصاد البرازيلي قادرا على الصمود. واستؤنف النمو الاقتصادي، وحقق الإنتاج الزراعي مستويات قياسية، ولا تزال البطالة تحت السيطرة. وخلال الجائحة، حافظنا على الإنتاج الزراعي، الذي كان مسؤولا عن إطعام ١,٢ بليون نسمة. ومرة أخرى، كان ذلك جهدا وطنيا، وليس نتيجة لجهود أي مؤسسة متعددة الأطراف. ولا أقول ذلك لإلقاء أي لوم على المؤسسات المتعددة الأطراف، بل للتأكيد على أن الجهود والاستجابات الوطنية، في حالتنا، كانت أساسية لمواجهة أزمة كوفيد-١٩.

وتبذل البرازيل أيضا جهودا متواصلة لتوفير الرعاية والعلاج اللازمين لكل مواطن. ويكفل نظام الصحة العامة حصول جميع البرازيليين، الذين يبلغ تعدادهم ٢١٠ ملايين برازيلي، على الرعاية الصحية الشاملة والمجانية. ونعتقد أن تعزيز الحصول على الأدوية واللقاحات والتشخيص وغيرها من المنتجات الصحية هو مفتاح دحر الفيروس وإنقاذ الأرواح.

ونحن نسلم، بطبيعة الحال، بأهمية التعاون الدولي. وتشارك البرازيل في عدة مبادرات مشتركة بين البلدان لتعزيز تطوير التقنيات الصحية لمكافحة كوفيد-١٩، مثل مسرِّع الإتاحة ومرفق كوفاكس، ودعوة التضامن للعمل. ووقعت البرازيل أيضا مذكرة تفاهم مع جامعة أكسفورد واسترازينيكا بشأن اقتناء وإنتاج اللقاحات، بما في ذلك نقل التكنولوجيا. ونحن نستثمر في ستة مشاريع محلية للقاحات طورتها الجامعات والمختبرات العامة وشركات التكنولوجيا الحكومية.

وتقدر وزارة الصحة أن Bio-Manguinhos/Fiocruz ومعهد بوتانتان، وهما من أكبر مؤسسات البحوث العامة في البرازيل، إلى جانب شركات الأدوية المحلية التي لديها ترتيبات محددة مع المختبرات الأجنبية، سيمكنهما إنتاج ٦٠٠ إلى ٨٠٠ مليون جرعة بحلول منتصف عام ٢٠٢١. وبهذا المستوى من الإنتاج، تأمل البرازيل أن تتمكن من المساهمة بنشاط في جهود التحصين في المنطقة والعالم.

وما فتئت البرازيل تعمل عن كثب مع البلدان المجاورة، وخاصة مع شركائنا، ولكن أيضا مع بلدان من مناطق مختلفة لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستقاة من الجائحة. وتعاونت البرازيل

مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لتدريب الفنيين من بلدان منطقتنا على تقنيات الكشف عن الفيروس التاجي الجديد في مرحلة مبكرة من الجائحة العالمية.

وتشعر البرازيل بقلق عميق إزاء الآثار السلبية للجائحة على الصحة البدنية والعقلية لجميع الأفراد، بمن فيهم العاملون في مجال الصحة والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون والنساء والأطفال والشباب. وقد اتخذت تدابير خاصة لحماية الفئات الضعيفة، ولا سيما سكاننا الأصليين. وقد اعتمدنا ونفذنا، في الوقت المناسب، استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز الخدمات والوقاية من كوفيد -١٩ ومكافحته بين السكان الأصليين، مع احترام خصوصياتهم الثقافية والجغرافية.

وفي سياق الجائحة، استثمرنا في سياسات موجهة نحو الأسرة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والتوقعات المختلفة للأسر لتعزيز العلاقات الصحية داخل الأسرة. والبرازيل تعتز بعضويتها في مبادرة الشراكة من أجل الأسر، إلى جانب الولايات المتحدة وبولندا وهنغاريا، وستواصل الترويج لهذا البرنامج في الخارج، بما في ذلك بوصفه أداة في مكافحة كوفيد-١٩.

وإذ تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها في خضم جائحة فيروس كورونا، فهي فرصة لجميع الدول لتجديد التزامنا بالقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وكما أكد الرئيس بولسونارو في بيانه في افتتاح المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، فإن البرازيل عضو مؤسس في الأمم المتحدة، وبالتالي فهي ملتزمة بمبادئها الأساسية: السلام والأمن، والتعاون بين الدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن الحريات الأساسية ليست أيديولوجية. فالكرامة الإنسانية تتطلب الحرية بقدر ما تتطلب الصحة الجيدة والفرص الاقتصادية. وأولئك الذين يكرهون الحرية يحاولون دائما الاستفادة من لحظات الأزمات للتبشير بتقليص الحرية. فلنحذر الوقوع في هذا الفخ. إن السيطرة الاجتماعية الشمولية ليست علاجا لأي أزمة. فلنعمل على ألا تكون الديمقراطية والحرية ضحية أخرى لكوفيد-١٩.

شكرا جزيلا.

المرفق ٩٩

بيان السيدة أيساتا تال سال، وزيرة الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج في جمهورية السنغال

[الأصل بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيدات والسادة، رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

أود أن أستهل ملاحظاتي بالإشادة، باسم فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، بالمبادرة التي اتخذتها أذربيجان بصفتها رئيس حركة عدم الانحياز لعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جائحة ”كوفيد-١٩“.

ولا شك أن نطاق هذه الأزمة الصحية يستدعي تكريس وقت جمعيتنا للحوار الجاد والتفكير، حيث أن ”هذا الصغير للغاية“- على حد تعبير الرئيس ماكي سال - يبطئ بشكل كبير من وتيرة التقدم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

والواقع أن الجائحة أدت بالفعل إلى وفاة ١ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص وإلى عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة، مما أدى إلى تفاقم الظروف الصعبة أصلا لبعض الشرائح الضعيفة في المجتمع، ولا سيما النساء والشباب. ويجب أن نوليهم اهتماما خاصا.

وتتطلب الأزمة الصحية منا أيضا استجابة منسقة ومتضافرة ومتعددة الأطراف وشاملة. وهذا هو ما تعنيه الدورة الاستثنائية هذه.

ولذلك، أرحب بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى استجابة واسعة متعددة الأطراف، بتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية هذه الاستجابة على نحو متناسب.

وفي هذا الصدد، أرحب باتخاذ الجمعية العامة عددا من القرارات المتعاقبة، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالمساواة في الحصول على اللقاحات. والدول الأعضاء، باتخاذها هذه القرارات، قد برهنت على أنها قادرة على الوقوف معا في تضامن في وقت الضعف الذي يعانيه العالم.

ويجب علينا الآن تأمين اعتبار أي لقاح مضاد لفيروس كورونا منفعة عامة عالمية وإتاحته للجميع.

وأرحب أيضا بمبادرة تعليق خدمة الديون التي أطلقتها مجموعة العشرين، والمبادرات الرئيسية الأخرى قيد النظر لإعادة هيكلة ديون بعض البلدان الفقيرة، خاصة في أفريقيا، مع إيلاء الأولوية لمكافحة تغير المناخ.

وعليه، أجدد رسميا دعوة فخامة الرئيس ماكي سال إلى إلغاء ديون البلدان النامية، لا سيما تلك الواقعة في أفريقيا.

السيدات والسادة

لقد عانى بلدنا، السنغال، من وطأة عواقب تلك الجائحة، التي أثرت على جميع قطاعات حياتنا الوطنية.

فعلى سبيل المثال، أغلق ما يقرب من ٢٨ في المائة من أعمالنا الرسمية أبوابها مؤقتا، وعانى ٨٥ في المائة من أسرنا المعيشية انخفاضا في الدخل.

ومع ذلك، أبدى بلدنا صمودا، وتحديدا من خلال تنفيذ خطته للطوارئ، التي جعلتنا في المرتبة الثانية في مؤشر الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-١٩.

ويرجع هذا الأداء إلى الدروس المستفادة من الأوبئة السابقة، بما في ذلك على المستوى دون الإقليمي.

كما أسهمت مشاركة جميع القطاعات الوطنية إلى حد كبير. وشاركت في ذلك أيضا أحزاب سياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والزعماء الدينيين والتقليديين وآخرين.

ومن أجل مواجهة الأثر المدمر لجائحة كوفيد-١٩ والتغلب عليها، أنشأت السنغال برنامج الصمود الاقتصادي والاجتماعي الذي وفرنا له مبلغ ١,٦٤ بليون دولار، أو ٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

وبناء على ذلك، قام بلدنا بزيادة ميزانية خطة العمل ذات الأولوية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ من خطة السنغال البازغة، المعروفة الآن باسم خطة العمل المعدلة والمعجلة، من ٠٩٨ ١٤ إلى ٧١٢ ١٤ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية من أجل تعزيز نظام الرعاية الصحية والصمود الاجتماعي للسكان، والاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي لبلدنا.

وبفضل الاستجابة القوية من جانب الحكومة، قدرت بعثة لصندوق النقد الدولي مؤخرا أن الانكماش الاقتصادي البالغ ٠,٧ في المائة المتوقع لعام ٢٠٢٠ يمكن تجنبه، مما يسمح باستمرار النمو في بلدنا حتى عام ٢٠٢١.

غير أن هذه التوقعات تتوقف على تطورات الجائحة والأوضاع الدولية.

السيدات والسادة

أود أن أختتم ملاحظاتي بتسليط الضوء على بعض الدروس التي استقيتها من الأزمة الصحية الحالية.

أولا، بما أن التحديات التي تفرضها هذه الأزمة عالمية، يجب أن تكون الاستجابات عالمية أيضا وأن تقدم بروح من التضامن. وبناء على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى تمويل التنمية، ولا سيما تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وتعتمد سياسات التنمية في بلدنا إلى حد كبير على ذلك.

وعليه، يجب أن نوجه الاستثمارات إلى القطاعات الاجتماعية الأساسية، وخاصة التعليم والصحة.

ثانيا، يجب أن نكافح تغير المناخ بقوة وأن نحمي بيئتنا.

ويجب تعزيز الإجراءات المناخية والحلول القائمة على الطبيعة في خطط الإنعاش. وفي هذا الصدد، نحث البلدان المتقدمة النمو على تكثيف جهودها لتخصيص مبلغ الـ ١٠٠ بليون دولار الذي تعهدت بتقديمه من خلال صندوق المناخ الأخضر.

ثالثا، لا بد من نقل التكنولوجيا للبلدان النامية، وخصوصا التكنولوجيا الرقمية. وكان هذا هو الغرض من النسخة الثانية من المنتدى الرقمي، الذي استضافته السنغال يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حول موضوع ”الرقمية في خدمة إدارة الأوبئة والانتعاش الاقتصادي“.

وأخيرا، إن هذه الأزمة تذكرة صارخة بأنه ما من بديل قابل للتطبيق للتعاون الدولي وتعددية الأطراف. ولذا، يجب أن نضمن أن يكون الحال كذلك.

هذه هي، أيها السيدات والسادة، أفكاري فيما يتصل بالقضية الرئيسية للجائحة، والتي يجب أن نستخلص منها أفضل العبر حتى لا يتخلف أحدنا عن الركب، تمشيا مع التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

شكرا لاهتمامكم.

المرفق ١٠٠

بيان السيدة كاترين إيغنبرغر، وزيرة الخارجية والعدل والثقافة في إمارة ليختنشتاين

السيد الرئيس،

تنعقد الجمعية العامة اليوم في دورة استثنائية في خضم جائحة فيروس كورونا. مئات الآلاف من الناس ماتوا، ويعاني الملايين من آثارها الصحية الشديدة. وتشهد اقتصاداتنا ومجتمعاتنا تعطيلا بالغا. فالرخاء والمساواة وحقوق الإنسان في تدهور. وهذا وقت يحتاج فيه العالم إلى الأمم المتحدة والعمل المشترك الذي وعدت به في إطار المقاصد المشتركة للميثاق وسيادة القانون، وينبغي للدول أن تقدم لها الدعم السياسي والمالي الكامل. وقد برهنت الأمم المتحدة على ريادتها بقيادة الأمين العام غوتيريش. والوكالات المتخصصة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، قوة تعمل من أجل الخير، وإن كانت أبعد ما تكون عن الكمال كما نعرف جميعا. ولكنها تؤدي وتساعد على التخفيف من حدة هذه الأزمة ذات الأبعاد غير المسبوقة. وبطبيعة الحال، نتحمل نحن، كحكومات، المسؤولية الرئيسية تجاه صحة مواطنينا ورفاههم. ولكن ما لم ننسق جهودنا ونعمل معا، لا يمكن أن نحقق الفعالية. وهذه هي القيمة الحقة والمثبتة لتعددية الأطراف – فهي أكثر فعالية من النهج الوطنية، وهذه الجائحة توضح ذلك بجلاء. ولا توجد مفاضلة بين السياسات المحلية المحددة الهدف والتعاون الدولي عند مكافحة جائحة ما. فكلاهما ضروري للفوز في هذه المعركة، وكذلك الحاجة إلى معرفة علمية راسخة لدعمهما. والإيحاء بخلاف ذلك ما هو إلا وهم.

السيد الرئيس،

ولا شك أن هناك دروسا هامة نستخلصها ونحن نستعرض استجاباتنا حتى الآن. والتدابير ليست كلها فعالة في احتواء انتشار الفيروس. والقيود المفروضة على حقوقنا وحرياتنا الأساسية قاسية علينا جميعا، ومن الواضح أنها مفرطة في بعض الحالات. وقد ازداد الجوع والفقر والعنف الجنساني والعنصرية الممنهجة. وأدى إغلاق المدارس والعزل في مرافق الرعاية إلى حرمان أصغرنا وأكبرنا سنا. وتعرضت الديمقراطية لتهديد إضافي بسبب الميول الاستبدادية ونظريات المؤامرة. وقد ألحق الوباء المعلوماتي في سياق جائحة كوفيد-١٩ خسائر فادحة بتماسكنا ومؤسسات الدولة. ولكن يمكننا أيضا أن نثق بعمل نظمنا المجتمعية والاقتصادية. ولم تثبت المعلومات المغلوطة المستمرة أنها استراتيجية رابحة، على الأقل على المدى الطويل. فالناس يطالبون بحقوقهم الأساسية بطاقة متجددة وقصد في جميع أنحاء العالم. والأسواق الحرة والبحوث التي ترعاها الدولة والخاصة قدمت العديد من اللقاحات الواعدة المحتملة في وقت قياسي. ونادراً ما وجدت قدرة المجتمعات والاقتصادات الحرة على الابتكار تعبيراً أكثر تأثيراً. والآن، نحتاج إلى إتاحة الوصول إلى اللقاحات

على قدم المساواة والفعالية، كونها من المنافع العامة. ولا يمكن لأحد أن يكون آمنا حتى يصبح الجميع آمنين – وهذه حقيقة واضحة جدا في الجائحة.

السيد الرئيس،

لدينا جميعا مهمة جسيمة تنتظرنا للتغلب على كوفيد-١٩، وجميعنا يتعطش للعودة إلى حياتنا الطبيعية. ويجب أن نغتنم الفرص التي تسنح لنا لجعل مجتمعاتنا واقتصاداتنا مسايرة لوعدنا للأجيال بتحقيق عالم أكثر استدامة ومساواة وسلاما بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تسببت الجائحة في حدوث انتكاسة شديدة في تقدمنا صوب أهداف التنمية المستدامة، لذلك، يجب علينا مضاعفة جهودنا. ومن الواضح أيضا أن هذه الأهداف السبعة عشر هي وصفة العالم للتحضير بشكل أفضل لمواجهة التحديات المقبلة، سواء كانت تتعلق بالصحة أو المناخ أو غيرها من المسائل. وفي التغلب على هذه الأزمة، يجب أن تكون تطلعاتنا واسعة النطاق. نحن بحاجة إلى شكل جديد من التعايش المستدام بين البشر والطبيعة يعززه نهج الصحة الموحدة ونحتاج إلى تعزيز ثقة الناس في مؤسساتهم الحاكمة. ويجب على الأمم المتحدة أن تقود الطريق نحو مستقبل أفضل وستسهم ليختنشتاين في هذا الجهد قدر المستطاع.

شكراً سيدي الرئيس.

المرفق ١٠١

بيان السيد سامح حسن شكري سليم، وزير خارجية جمهورية مصر العربية

[الأصل بالعربية]

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

السادة الوزراء ورؤساء الوفود،

السيدات والسادة،

أود، بداية، أن أؤكد على أهمية عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول الاستجابة لجائحة فيروس كورونا، والتي تمثل الأزمة الصحية العالمية الأخطر التي يشهدها العالم منذ تأسيس الأمم المتحدة قبل ٧٥ عاما، بما لها من تداعيات تهدد حياة البشر، وتعرقل حركة الاقتصاد، وتُفاقم من تحديات السلم والأمن، بما في ذلك في مناطق عدة تعاني بالفعل من اضطراب وغياب الاستقرار. إن هذه التداعيات الخطيرة وما كشفت عنه من أوجه القصور في جاهزية المجتمع الدولي للتعامل مع تحدٍ بهذا الحجم إنما تؤكد على ضرورة تعزيز آليات العمل الدولي المتعدد الأطراف وأهمية تنسيق الجهود وتبادل الخبرات بين الدول والشعوب للاستجابة للأزمة الراهنة وما خلفته من تداعيات إنسانية واجتماعية واقتصادية.

السيدات والسادة،

لقد حرصت مصر منذ بداية الجائحة على اعتماد نهج استباقي متكامل للتعامل مع الأزمة والتخفيف من حدة تداعياتها. ومن هذا المنطلق، عملت الدولة على توظيف الأدوات والآليات المتاحة على ثلاثة محاور رئيسية: صحية واقتصادية واجتماعية، تهدف إلى ضمان الحفاظ على صحة المواطن، ومواصلة تحقيق معدلات تنمية اقتصادية إيجابية، وكذلك التعامل مع التحديات الاجتماعية للجائحة. ولا يفوتني في هذا الصدد الإشادة بجهود وتضحيات العاملين في المجال الصحي في مصر والعالم أجمع، في ظل ظروف العمل الصعبة التي فرضتها عليهم الجائحة، والثناء على دورهم في دعم النظام الصحي، وخاصة السيدات منهم، واللاتي يمثلن الجانب الأكبر من قوة العاملين في المجال الصحي.

على الصعيد الدولي، وتأكيدا على محورية التعاون الدولي الذي يعد السبيل الأمثل لتخطي تداعيات هذه الجائحة، كانت مصر في طليعة الدول الداعمة للمنظومة الأممية في مواجهة الجائحة. وبالتعاون مع العديد من الشركاء، أطلقت عدة مبادرات هامة تؤكد على دور الأمم المتحدة في تنسيق الجهد الدولي لمواجهة الجائحة وتداعياتها على الصعد المختلفة.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى مشروع القرار A/C.3/75/L.6/Rev.1 الذي طرحته مصر في الجمعية العامة، حول تعزيز التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التصدي على وجه السرعة لتأثير كوفيد-١٩ على النساء والفتيات، والذي اتخذ بتوافق الآراء. ويؤكد القرار على أهمية البرامج والخطط المعنية بحماية النساء والفتيات من تداعيات الجائحة، وإدماجهن في خطة الاستجابة. وكذلك أهمية تضمين كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في تلك الخطة.

السيدات والسادة،

على الرغم من أن تداعيات هذه الجائحة تطال الدول والشعوب كافة، إلا أن من دواعي القلق أن آثارها الأكثر خطورة تهدد بضراوة الاقتصادات الأكثر هشاشة والدول الأكثر فقرا، خاصة في أفريقيا، وهو ما يؤكد أهمية العمل الجاد لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي للتنمية لعام ٢٠٦٣ ودعم خطط تمويل أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بهدف حماية المكاسب التي تحققت على صعيد النمو الاقتصادي، والحد من الفقر في القارة الأفريقية وفي شتى أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق، تجدد مصر دعوتها إلى تضافر كافة الجهود الدولية لدعم الدول النامية وتقديم حزمة تحفيزية لاقتصاداتها، بما في ذلك تخفيف أعباء الديون وحشد الموارد اللازمة لدعم تلك الدول، مع تحفيز كافة مؤسسات وبنوك التمويل الدولية والإقليمية لتقديم تلك الحزم والمساعدات. كما يتحتم في هذا الصدد إيلاء أهمية خاصة لاحتياجات القارة الأفريقية، ومن ثم، تؤكد مصر على ضرورة دعم جهود القارة للاستجابة للجائحة، بما في ذلك من خلال دعم عمل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والأوبئة وتقديم الدعم اللازم للصندوق الأفريقي لمكافحة جائحة فيروس كورونا، وهو ما قامت به مصر بالفعل من خلال تقديم المعدات والمستلزمات الطبية إلى عدد من الدول الأفريقية في إطار مساهمتها في الصندوق إيمانا منها بأهمية العمل الأفريقي المشترك لمواجهة التحديات التي تمر بها القارة.

واتصالا بذلك، تؤكد مصر أيضا على حق البلدان النامية في الوصول إلى اللقاح المضاد لفيروس كورونا باعتباره سلعة ذات منفعة عامة، حيث أن القضاء على هذه الجائحة لا يستوجب انتاج هذا اللقاح فحسب، بل يحتم أيضا ضمان الحق في الوصول إليه. وفي هذا الإطار، أود أن أشيد بجهود منظمة الصحة العالمية والجهود الدولية المرتبطة بمبادرة مرفق كوفاكس، التي تهدف إلى ضمان وصول مبكر ومتكافئ للتحاليل والعلاجات واللقاحات الخاصة بمرض فيروس كورونا.

ختاما، أود التأكيد على أن التحديات الآنية الجسيمة المتولدة عن الجائحة، فضلا عن التحديات الأخرى المزمنة المتصلة بالتعامل مع تغير المناخ، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإرساء الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب الذي يقضي على أرواح المئات من المواطنين الأبرياء، هي تحديات تتجاوز قدرة أي دولة على التعامل معها بشكل منفرد، وتؤكد الجائحة العمل

بإرادة جماعية وفقا لرؤية مشتركة تُعلي من قيم التضامن والتعاون والعمل المشترك لتحقيق الأمن والرخاء لجميع الشعوب.

شكرا.

المرفق ١٠٢

بيان السيد دانييل نغاميجي، **وزير الصحة في جمهورية رواندا**

فخامة رئيس جمهورية أذربيجان،

سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي الأمين العام،

المدير العام لمنظمة الصحة العالمية,

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة المحترمون،

أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على ريادته وعلى عقد هذا التجمع العالمي لمناقشة استجابات البلدان لجائحة كوفيد – ١٩ في دورة استثنائية.

وأود أيضا أن أشكر الحكومات والشركاء والمجتمع المدني على التضامن العالمي الذي أُعرب عنه ونحن نتعلم ونطبق تدابير لوقف جائحة فيروس كورونا.

لقد أثرت الجائحة علينا جميعا، لكنها ذكّرتنا أيضا بمدى قوتنا معا. لقد استوعبنا أن هذا الفيروس يختبر النظم الصحية القائمة لدينا، وبالتالي فإن الاستثمارات لتعزيز قطاع الصحة لدينا تشكل مكسبا كبيرا في كامل اقتصادات دولنا.

لقد شكلت حكومة رواندا لجنة توجيهية وطنية، التي أنشأت بدورها فرقة عمل مشتركة متعددة القطاعات لتنسيق تنفيذ الاستجابة لجائحة فيروس كورونا، بما في ذلك:

– نظام رصد قوي،

– أنشطة مشاركة مجتمعية محلية لزيادة الوعي بالتدابير الوقائية للمرض،

– إنشاء أفرقة للاستجابة السريعة على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات،

– نظام الرعاية المنزلية لضمان علاج ورصد حالات كوفيد–١٩ بدون أعراض من منازلهم.

إن رواندا، بوصفها دولة تتمحور حول التكنولوجيا الرقمية، تدرك أثر الحلول الرقمية على حل التحديات المتعلقة بالصحة. ولذلك، قامت حكومة رواندا بتعظيم استخدام التكنولوجيا في:

– المراقبة وتعقب المخالطين،

– حملات التوعية باستخدام الطائرات بدون طيار،

– الرعاية المنزلية باستخدام أساور المراقبة،

– تصور البيانات في مراكز القيادة لتوجيه التدخلات الدقيقة وذات الصلة،

– استخدام أجهزة GPS لتتبع سائقي الشاحنات،

– استخدام الروبوتات في مركز العلاج للحد من الاتصال بين المسعفين والمرضى، – نظام معلومات الإدارة الصحية لإيصال نتائج المختبر إلى جميع الأطراف المعنية.

واتخذت تدابير إضافية، مثل:

– الإغلاق التام في بداية الجائحة،

– الإغلاق الجزئي في المناطق والقطاعات والقرى المستهدفة.

وفيما بتعلق بتقديم الخدمات:

– تواصلت المستشفيات مع المرضى والتقى بهم موظفوها (بالقرب من منازلهم) في المركز الصحي الذي يتبعونه لتزويدهم بالعقاقير اللازمة، وذلك نظرا للقيود المتعلقة بإمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف للمرضى الذين يخضعون للرعاية المنزلية أو الذين يواجهون قيوداً على الحركة بسبب الإغلاق الجزئي أو الكلي.

بالنسبة لتمويل الرعاية الصحية:

– تم التفاوض على اتفاقات مع مقدمي الخدمات، بما في ذلك المرافق الصحية والتأمين الطبي والإدارات المحلية للتأكد من عدم ترك أي شخص دون علاج، مع الأخذ في الاعتبار المرضى ذوي القدرة المحدودة على دفع فواتيرهم الطبية.

– تعبئة الموارد لمختلف أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل الحصول على السلع الأساسية ذات الصلة بمرض فيروس كورونا،

– والخدمات المصرفية الإلكترونية أو غير النقدية للحد من انتقال العدوى بفيروس كورونا.

بالنسبة للقوى العاملة الصحية:

– تم توظيف متطوعين في مناطق مختلفة لسد الثغرات.

ولم يكن من الممكن تحقيق استجابة وطنية ناجحة بدون قيادة قوية للغاية، ونهج متعدد القطاعات، ومشاركة مجتمعاتنا المحلية في مكافحة الجائحة. ولا تزال رواندا ملتزمة بالاستفادة من

برنامج التحصين لاختبار سلامة وفعالية لقاح كوفيد-١٩ المحتمل وضمان إدارته على نطاق واسع. وسنواصل تأمين الحصول على الخدمات الصحية حتى أثناء انتشار الجائحة – لأنه حق أساسي من حقوق الإنسان يجب أن نسعى جميعا إلى تحقيقه.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية التضامن والتعاون والشراكات على الصعيد العالمي، فضلا عن تبادل المعلومات لتمكين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من اتخاذ قرارات مستنيرة.

شكرًا لكم.

المرفق ١٠٣

بيان السيد ليناس لينكيفيتشيوس، وزير خارجية جمهورية ليتوانيا

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

منذ بدايته، اجتاحت جائحة كوفيد-١٩ كل جزء من العالم، مما أدى إلى تكلفة بشرية واقتصادية باهظة. وقد عمقت هذه الأزمة المشاكل القائمة، وأصبحت مؤلمة لمن هم بالفعل في وضع ضعيف أو يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية. إن أثرها العالمي، وإن كان مدمرا، فهو أيضا تذكرة صارخة بالحاجة إلى تعددية أطراف قوية وفعالة. وانتعاش دولنا يعتمد على استجابة متعددة الأطراف منسقة وقوية وفعالة. ونعتمد جميعا على التضامن الدولي لجعل الجميع آمنين.

أصحاب السعادة،

وفي جهودنا لمعالجة هذه الأزمة المتعددة الأبعاد، هناك بعض العناصر الحاسمة. أولا، مع تزايد الأمل في وصول اللقاحات الفعالة إلينا في غضون بضعة أشهر، يجب علينا أن نضمن توفرها والقدرة على تحمل تكاليفها للجميع. وفي انتظار اللقاح، يعد التشخيص والعلاج وتوفر معدات الوقاية الشخصية لجميع فئات السكان أمرا بالغ الأهمية.

ثانيا، أشدد على الحاجة إلى معلومات موثوق بها وقائمة على الحقائق. وفي أوقات الجائحة، يؤدي الخوف وعدم اليقين إلى رواج معلومات مغلوطة بل وحتى نظريات المؤامرة. وفي حين نقضي وقتًا أقل في التواصل الاجتماعي المادي والمزيد من الوقت عبر الإنترنت، تجد المعلومات المضللة طرقًا جديدة ومؤثرة لإرباك جهودنا الجماعية لمكافحة الجائحة. وتُنشئ المعلومات المضللة ‹حقائق بديلة› تجلب عدم الاستقرار والتجزؤ في المجتمع؛ وفي بعض الحالات المتعلقة بوباء فيروس كورونا، تكون المعلومات المغلوطة ضارة بصحة الناس وأمنهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تسهم في ارتفاع نبرة خطاب الكراهية وكره الأجانب والاعتداءات على الأقليات. ونحن نكافح المعلومات المغلوطة بمعلومات يمكن الوصول إليها والتحقق منها علمياً، لكننا بحاجة إلى زيادة المعرفة في المجتمعات حول كيفية التمييز بين المصادر الجديرة بالثقة والمصادر غير الموثوقة.

ثالثا، ينبغي أن تظل الالتزامات بالكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان عنصرا توجيهيا في مكافحتنا للجائحة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لكيفية تأثير الجائحة على مختلف فئات المجتمع. وأفادت التقارير أن الإغلاق المرتبط بالجائحة أدى إلى زيادة مقلقة في حالات العنف ضد المرأة.

وحاليا، نحن في منتصف ١٦ يوماً من النشاط ضد العنف الجنساني لهذا العام. وهي فرصة لوضع نهج جديدة لضمان سلامة النساء والفتيات في بيئتهن الاجتماعية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون مكافحة العنف ضد النساء والأطفال في البيئات التي تعاني من الجائحة جزءاً لا يتجزأ من جميع جهود الإنعاش ذات الصلة.

أصحاب السعادة،

إن العالم بعد الأزمة لن يكون هو نفسه. وستظل عواقب كوفيد -١٩ ملموسة لفترة طويلة بعد احتواء الفيروس. وسنحتاج إلى اتخاذ تدابير لجعل نظمنا الصحية أكثر مرونة واستجابة لمنع وقوع حوادث مشابهة في المستقبل. ويجب أن يصبح الأمن الصحي والتأهب لحالات الطوارئ جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة والأمن وحماية حقوق الإنسان. ونعرب عن دعمنا لمنظمة الصحة العالمية ودورها في بناء نظام صحي عالمي فعال.

ومع ذلك، فإن كوفيد-١٩ لا يؤثر على القطاع الصحي فحسب. وأثره ملموس في جميع مجالات الحياة في مجتمعاتنا. ونظرا لتعقد ونطاق المهمة التي تنتظرنا، فإن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يكتسي أهمية جديدة، بل هو ضرورة وليس خيارا. والمبدأ الأساسي المتمثل في عدم ترك أحد خلفنا هو أمر حتمي. وبعد كبح الجائحة، سيكون لدينا الزخم اللازم لتعبئة جهودنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد أجبرتنا الجائحة على اعتماد الحلول التكنولوجية بسرعة. وبعد هذه الأزمة، سنحتاج إلى زيادة تطوير هذه المهارات – يجب أن تكون المحافل المتعددة الأطراف مستعدة لمواصلة العمل في أي ظرف من الظروف. وليتوانيا تدعم خارطة طريق الأمين العام بشأن التعاون الرقمي. وينبغي تطوير التكنولوجيات والهياكل الأساسية الرقمية وتيسير الوصول إليها في جميع أنحاء العالم؛ المهارات الرقمية تحتاج إلى تحسين؛ التفاوتات الرقمية – انخفضت.

أصحاب السعادة،

وما فتئت ليتوانيا ملتزمة بتعددية الأطراف الفعالة وبجهود المجتمع الدولي الرامية للتغلب على الأثر المتعدد الأبعاد لهذه الجائحة. لا أحد يستطيع محاربة هذا الفيروس وحده. وبالبحث العلمي والإرادة السياسية والتضامن الدولي، يمكننا التغلب على هذا التحدي.

شكرا لكم.

المرفق ١٠٤

بيان الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، وزير خارجية المملكة العربية السعودية

[الأصل بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

سعادة رئيس الجمعية العامة،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة,

السيدات والسادة،

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر لسعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، على عقد هذه الدورة الاستثنائية لتوحيد الجهود لمكافحة جائحة كوفيد-١٩، وذلك استجابة لمبادرة دول حركة عدم الانحياز التي دعا إليها فخامة رئيس جمهورية أذربيجان، السيد إلهام علييف. ولا يفوتني الإشادة بالجهود المميزة التي يقوم بها معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش لرفع كفاءة عمل الأمم المتحدة ولتنسيق استجابة موحدة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد كان هذا العام استثنائيا بكل المقاييس، واجه العالم خلاله تحدياً مشتركاً غير مسبوق، يتمثل في انتشار جائحة كوفيد-١٩، هذه الجائحة التي اجتاحت عالمنا وحصدت أرواح ما يقارب ١,٥ مليون من البشر خلال فترة زمنية لا تتجاوز العام، وإصابة أكثر من ٥٤ مليون شخص حول العالم، لا تفرق بين رجل وامرأة، أو بين شيخ كبير وطفل رضيع.

وألحق هذا الوباء بالعالم أضرارا اقتصادية وصحية وإنسانية بالغة، وتسبب في توقف كل سبل ومناحي الحياة. وما زالت شعوبنا ودولنا تعاني من الآثار السلبية التي سببها وما زال يسببها هذا الوباء. وعلى الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي، وابتكار العالم أحدث أنواع الأسلحة المدمرة، فقد كشفت لنا الجائحة مدى ضعف وهشاشة النظام العالمي في مواجهة فيروس لا يُرى بالعين المجردة، ليكون ناقوس خطر يذكرنا بالعمل معا جنبا إلى جنب لنتجاوز خلافاتنا ومصالحنا الضيقة. علينا أن نعمل على تنسيق استجابة دولية موحدة تمكننا من مكافحة هذا الوباء وتداعياته الصحية والإنسانية، واستعادة الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي ووضع الخطط في سبيل تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن وشامل يمنع حدوث ركود اقتصادي أشبه بالكساد الكبير.

السيدات والسادة،

ترأست المملكة العربية السعودية مجموعة العشرين لهذا العام وسط الظروف الصعبة التي يمر بها العالم بسبب الجائحة. وقد اتخذت خلال رئاستها تدابير وقائية لمعالجة العواقب والآثار السلبية الناتجة عن انتشار جائحة كوفيد-١٩. وإيمانا بدورها الإنساني، قامت المملكة على الفور بتعديل أجندة رئاستها الأصلية للنظر في الحقائق الجديدة لمواجهة هذا التحدي المشترك، ولتوحيد الجهود الدولية وضمان استعادة النمو والانتعاش الاقتصادي العالمي. قامت المملكة بعقد قمة استثنائية في آذار/مارس الماضي على مستوى قادة مجموعة العشرين، أعلنت المملكة العربية السعودية خلالها تقديم مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لدعم جهود مكافحة الجائحة وتعزيز التأهب والاستجابة للحالات الطارئة. وقد نتج عن هذه القمة اتخاذ عدد من التدابير العملية والفورية عبر ضخ ١١ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي لحماية الوظائف والأرواح وضمان استمرار الانتعاش الاقتصادي، والإسهام بما يزيد على ٢١ بليون دولار لدعم الجهود العالمية للتصدي لهذه الجائحة. كما أطلقت مجموعة العشرين هذا العام مبادرة لتعليق الديون للدول الأقل نموا، التي من شأنها أن تسمح للبلدان المستفيدة بتأجيل ١٤ بليون دولار من مدفوعات الديون المستحقة حتى منتصف العام المقبل، واستخدام هذه المبالغ لتمويل أنظمتها الصحية وبرامجها الاجتماعية والتنموية.

ومن أجل إقرار سياسات دولية لمواجهة هذه الأزمة، بادرت المملكة العربية السعودية، إلى جانب شركائها، بتقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة، معنون ”الاستجابة الموحدة ضد التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-١٩“، الذي اعتمدته الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون اعتراض. ويشدد القرار على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود العالمية لمكافحة الأزمات الصحية العالمية والأوبئة، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والتسليم السريع للإمدادات الطبية، ولا سيما أدوات التشخيص والعلاج والأدوية واللقاحات، وتقديم المساعدات للضعفاء في جميع أنحاء العالم دون تمييز، ولا سيما كبار السن والنساء والفتيات والمشردين واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة.

السيدات والسادة،

إن شعاع الأمل بدأ يلوح في الأفق، مع بوادر الحصول على لقاح فعال ينهي هذه الأزمة الإنسانية، وينهي معها حالة الركود الاقتصادي العالمي. ومن هذا المنطلق، تشدد المملكة العربية السعودية على ضرورة اتخاذ ما يلي.

– ضمان وصول اللقاحات إلى جميع الدول، وتهيئة الظروف التي تتيح الوصول إليها بشكل عادل وبتكلفة ميسورة لتوفيرها للشعوب كافة وبدون تمييز.

– صياغة استراتيجية للتعافي من وباء كوفيد-١٩، والتأهب بشكل أفضل للجوائح المستقبلية والمضي قدما على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

– ضرورة تعاون منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة من أجل ضمان معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والمالية السلبية للوباء.

– أهمية ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية واللقاح دون تميز أو تفريق.

– العمل نحو تشكيل آفاق جديدة لمعالجة مواطن الضعف التي ظهرت خلال هذه الأزمة.

وفي الختام، يتسم النظام العالمي بأنه دائم التغير، وإن حجر الأساس لتحقيق عالم أفضل يسوده الأمن والاستقرار والرخاء يكون عبر تعزيز التعاون والتضامن الدوليين. ومن هذا المنطلق، تؤكد المملكة العربية السعودية على الاستمرار بالتزاماتها نحو تعزيز العمل الجماعي ومواصلة النهج المتعدد الأطراف وتعاونها مع الأمم المتحدة من أجل مواجهة التحديات العالمية والحفاظ على السلام والاستقرار وتحقيق الرخاء والازدهار لشعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق ١٠٥

بيان السيد ميخائيل موراشكو، وزير الصحة في الاتحاد الروسي

[الأصل بالروسية]

عزيزي السيد الرئيس،

الزملاء الأعزاء،

أصبحت جائحة كوفيد-١٩ اختباراً غير مسبوق للتحمل بالنسبة لفرادى الدول وللمجتمع العالمي برمته. ولا بد من تضافر الجهود لإنقاذ الأرواح والتغلب على الأزمة التي يسببها المرض. وتحليل أفضل الممارسات الوطنية لمكافحة انتشار المرض وتبادلها يعد أمرا أساسيا لتحسين التأهب الوطني للتصدي للجائحة.

وروسيا خاضت تجربة فريدة في مكافحة انتشار جائحة فيروس كورونا بشكل فعال، وهو ما ينعكس في استعراض مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون لأفضل الممارسات في الوقاية من كوفيد-١٩. وقد مكننا نظام واضح من التدابير للكشف عن المرض والوقاية منه والرعاية الطبية في الوقت المناسب من تجنب وضع مؤسف كان يمكن أن ينتشر فيه الوباء. لقد كنا استباقيين.

وقمنا على الفور بوضع وتنفيذ مجموعة من التدابير للسيطرة على الحالة الصحية والوبائية وتفعيل نظام الرعاية الصحية، بما في ذلك تقديم الدعم للعاملين في المجال الطبي. وفي روسيا، تم تطوير عدد من العلاجات المبتكرة وتسجيلها، بما في ذلك، والأهم، لقاحي كوفيد-١٩، ”Sputnik V“ و”EpiVacCorona“. وهناك لقاح ثالث في المراحل النهائية من التجارب السريرية. ومن الأهمية بمكان أن تستند تلك اللقاحات المحلية إلى تكنولوجيات مختلفة تمكننا من استخدام مواقع إنتاج مختلفة في وقت واحد وإنتاج العدد المطلوب من جرعات اللقاحات بمعدل أسرع.

ويسرني إبلاغكم أن أول لقاح مسجل- Sputnik V- قد بدأ تداوله للجمهور بالفعل.

وأؤكد أن هدفنا المشترك هو إيجاد مجموعة من اللقاحات الفعالة والآمنة وتوفير حماية موثوقة لجميع سكان العالم. ووفقا للقرار المتعلق بمكافحة كوفيد-١٩ الذي اعتمدته جمعية الصحة العالمية في دورتها الثالثة والسبعين والإعلان الختامي الصادر مؤخرا عن قادة مجموعة العشرين، فإن الاتحاد الروسي مستعد للتعاون بنشاط مع البلدان من أجل زيادة توافر اللقاحات لمواطنيها من خلال الإنتاج المحلي.

إننا ندين رغبة عدد من الدول وشراكات التكامل في تسييس جائحة كوفيد-١٩ فيما يتعلق بعدد من المسائل، بما في ذلك التطعيمات. فمثل هذه القرارات، التي تتعارض مع التضامن، يمكن أن تؤخر إطلاق حلول فعالة وتزيد من تكلفة التدابير المنقذة للحياة.

وروسيا تشارك بنشاط في الجهود الدولية لمكافحة كوفيد-١٩ على جميع المستويات. ونحن نقدم المساعدة للدول المتضررة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ونحن نفعل ذلك، أولا وقبل كل شيء، مع مراعاة الدور التنسيقي المركزي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية. ونعتقد أنه يجب تعزيز قدرة منظمة الصحة العالمية. وقد بدأ هذا العمل بالفعل، وستشارك روسيا فيه بأعلى مستوى من الاهتمام.

وقد أكدت جائحة كوفيد-١٩ أن الأشخاص الذين يعانون من أمراض معدية، مثل السل والأمراض غير المعدية، هم أكثر عرضة للإصابة بمرض الفيروس التاجي وأكثر تأثراً به. وفي هذا الصدد، نرحب بعمل البرنامج العالمي لمكافحة السل التابع لمنظمة الصحة العالمية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. وسنواصل تقديم المساعدة المناسبة لهما.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتناني لأعضاء المجتمع الطبي على جهودهم لمكافحة مرض الفيروس التاجي الجديد وموظفي منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان المتضررة على التغلب على عواقب الجائحة.

المرفق ١٠٦

بيان السيد ألكسندر شالنبرغ، الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في جمهورية النمسا

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

في أيلول/سبتمبر الماضي، كان معظمنا سيسافرون إلى نيويورك لحضور المناقشة العامة السنوية.

وكنا سنجتمع شخصيا لمناقشة القضايا الأكثر إلحاحاً التي يواجهها العالم: تغير المناخ كأزمة كبرى محتملة، والتوترات الجيوسياسية المتزايدة، وضغوط سباق التسلح والانتشار، فضلاً عن تصاعد النزاعات و''النقاط الساخنة للأزمات'' الإنسانية.

ولكن، أوقفنا في مساراتنا، وتوقفت أجزاء كبيرة من الدبلوماسية الدولية عن العمل بفعل كائن غير مرئي بالعين المجردة: فيروس كوفيد-١٩.

كانت هذه سنة صعبة وعصيبة حقا بالنسبة لنا جميعا. ولا يزال الوضع غير مؤكد.

وبينما نتكلم، تتعرض بلدان كثيرة للخراب بفعل موجة ثانية أو حتى ثالثة من الجائحة.

وحتى ونحن نصارع تحديات اليوم مثل تدابير الإغلاق، والقيود المفروضة على السفر، والضغط الهائل على أنظمتنا الصحية، فإننا جميعا نفزع بحق مما قد ينتظرنا، وأعني بذلك الأثر الاجتماعي والاقتصادي الدائم للجائحة.

وما رأيناه هو غيض من فيض مما هو آت.

إن جائحة كوفيد-١٩ هي أكثر من مجرد أزمة صحية. إنها أزمة اقتصادية وإنسانية وأمنية، وأزمة في حقوق الإنسان.

وقد تسببت الجائحة في حدوث أسوأ حالة ركود خلال قرابة قرن من الزمان.

سيتسرب ما يقرب من ٢٤ مليون طفل وشاب من المدارس أو لن يكون لديهم فرصة للذهاب إلى المدرسة بسبب الجائحة.

والأكثر من ذلك، أننا نشهد جائحة ظل مع الزيادة العالمية في العنف المنزلي ضد النساء والفتيات.

ويبدو أن البعض يعتقد أن الجائحة ''تفويض مطلق'' للحد من الحقوق والحريات الأساسية.

وباختصار، فإن أجراس الإنذار تدق.

وإذا استمر هذا الوضع، فقد لا نحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

مع ذلك، فإن التقدم المحرز مؤخراً بشأن لقاحات كوفيد-١٩ يوفر بصيصاً من الأمل.

ولكن، كما أشار الأمين العام بحق: يجب أن يصل شعاع الأمل هذا إلى الجميع.

السيدات والسادة،

قبل شهر في هذه القاعة، حذرت من جميع أشكال ''قومية اللقاح''.

ينبغي ألا يصبح تطوير اللقاح وتوزيعه سباقاً جديداً إلى القمر.

نحن نعلم الآن أنه مع كوفيد-١٩ لا أحد آمن، حتى يكون الجميع آمنين.

ولذلك، فإن ما نحتاج إليه الآن أكثر من أي وقت مضى هو التضامن – داخل مجتمعاتنا وعلى الصعيد الدولي.

وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي جعل الحصول المبكر والعادل والميسور التكلفة على اللقاحات أولوية عالمية.

ويشجعني مبادرات مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ إلى جانب مرفق كوفاكس التابع لها.

وقد تعهدت النمسا بالفعل بتقديم مبلغ ٣١ مليون يورو إلى ACT-Accelerator. ونشجع جميع الآخرين على الانضمام إلى هذه المبادرة.

وبالإضافة إلى ذلك، أبدت النمسا تضامنها مع البلدان الشريكة من خلال التبرع بمبلغ مليون يورو لصندوق الأمم المتحدة للتصدي لكوفيد-١٩ والتعافي من آثاره، ونعتزم زيادة مساهمتنا إلى ما مجموعه ٢,١ مليون يورو.

السيدات والسادة،

مع التقدم على جبهة اللقاحات، هناك ضوء يلوح في نهاية النفق.

ولكن ينبغي لنا جميعا أن ندرك أن الحصول على لقاح ناجع ليس الخطوة الأخيرة. بل هو إقناع الناس باستخدامها في الواقع.

دعونا نواجه الأمر: لقد تحولت الجائحة بسرعة إلى جائحة معلوماتية.

إننا نشهد تآكلا عاما في الثقة بالخبراء والحكومات والعلم والتكنولوجيا. ليس فقط منظري المؤامرة والناس على هامش الطيف السياسي هم غير الواثقين.

وقد أثبتت الجائحة أن المعلومات المضللة يمكن أن تنتشر بشكل أسرع من الفيروس. وهي تصيب بسرعة الفكر.

وكسياسيين، فإن مهمتنا وواجبنا في آن واحد هي بناء الثقة العامة. وفي هذا، نحتاج إلى منظمة الصحة العالمية بوصفها السلطة الرائدة والتنسيقية. نحتاج إلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي للقيام بدورها. ونحتاج إلى كل واحد منا لتحمل المسؤولية.

وإذا لم ننجح، فإن الأزمة الصحية يمكن أن تؤجج بسهولة أزمة ثقة.

نحن بحاجة إلى التحصين ضد كوفيد-١٩. ولكن نحتاج أيضا إلى توليد استجابة مناعية للمعلومات المغلوطة.

فلنعمل الآن. معا.